روبرت أولسون

تاريخ الكفاح القومي الكردي

1880 - 1925



الفارابي

تاريخ الكفاح القومي الكردي

(1925-1880)

Robert Olson

University of Texsas Press, Austin

The Emergence of Kurdish Nationalism (1880 - 1925)

First Paperback Printing 1991

روبرت أُولسون

تاريخ
الكفاح القومي الكردي
(1925-1880)

ترجمة: أحمد محمود الخليل

دار الفارابي
أراس

الكتاب: تاريخ الكفاح القومي الكردي (1880-1925)
المؤلف: روبرت أولْسون
ترجمة: أحمد محمود الخليل
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: * دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 2130 1107
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com
*** أراس للطباعة والنشر**
شارع جولان - أربيل - اقليم كردستان العراق
www.araspublishers.com
e-mail:aras@araspress.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-852-1

كلمة المترجم

منذ سقوط مملكة ميديا في يدي الملك الفارسي كورش الثاني سنة (550 ق.م)، حُرم الكرد من العيش في دولة كردية تجمع شملهم جميعاً، وأشعل الكرد- أسلافاً وأحفاداً- ثورةً تلو ثورة، لتأسيس دولتهم المستقلة مثل جيرانهم العرب والفرس والأرمن والترك، ولا يزال كفاحهم في هذا المجال مستمراً، وقد تناول الباحث روبرت أُولْسون- والأرجح أنه أميركي- مرحلة مهمة من تاريخ ذلك الكفاح في كتابه هذا The Emergence Kurdish Nationalism 1880–1925؛ أي (نهضة القومية الكردية)، ورأيت من الأنسب أن نسمّيه (تاريخ الكفاح القومي الكردي)، وترجع أهمية هذا الكتاب في اعتقادي إلى أربعة أسباب:

1 – يتناول المؤلف أحداث الفترة الواقعة بين سنتي (1880 - 1925) في تاريخ كردستان، بدءاً بثورة الشيخ عُبَيْد الله نَهْري، ومروراً بثورة الشيخ محمود بَرزَنْجي وثورة كُوچْگِري، وانتهاءً بثورة الشيخ سعيد پِيران؛ وصحيح أن هذه الثورات أخفقت في إقامة دولة كردستان المستقلة، لكنها تمثّل تطوّراً مهمّاً في مسيرة الحركة التحررية الكردية؛ سواء أكان على الصعيد السياسي أم على الصعيد الثقافي، وحسبُها أنها أكدت تمسّك الشعب الكردي بهويته التاريخية، وأنّ ما واكبها من نضالات وتضحيات شكّل قوّة دفعٍ للأجيال الكردية اللاحقة في طريق الكفاح.

2 - اعتمد المؤلف في الدرجة الأولى على الوثائق الرسمية البريطانية، وبخاصة وثائق وزارة المستعمرات، ووثائق وزارة الخارجية، ووثائق وزارة الحرب، وأجرى تقاطعات مفيدة بين تلك الوثائق، وخرج منها بنتائج وإضاءات تزيل الغموض عن كثير من الأحداث التي جرت بين سنة 1880 وسنة 1935 على أقل تقدير، وهي في جملتها أحداث لها صلة بكردستان.

3 - كشف المؤلف عن الصراع الذي دار في الحكومة البريطانية بين فريقين:

- **الفريق الأول** بقيادة ونستون تشرشل (Winston Churchill)، وهو سياسي بريطاني بارز، تولّى مناصب مهمّة في النصف الأول من القرن العشرين، وكان وزير الحرب والطيران وسكرتير وزارة المستعمرات في الحكومة البريطانية، وأصبح رئيساً للوزراء سنة 1940 م، وكان مؤيّداً لقيام حكم ذاتي كردي حقيقي في جنوبي كردستان (شمالي العراق)، وكان يأخذ رغبات الكرد في الحسبان، ويعترض على وضع الكرد تحت قبضة حكومة عراقية عربية بقيادة الملك فيصل بن الحسين.

- **الفريق الثاني** بقيادة المندوب السامي البريطاني حينذاك في العراق والخليج عامة، وهو پيرسي كوكس (Percy Cox)، وكان يناصر الحكم العربي الفيصلي في العراق، ويقف ضد قيام حكم ذاتي كردي حقيقي في جنوبي كردستان، باعتبار أن فيصل ومستشاريه كانوا يقفون ضد ذلك، رغبةً منهم في ضمّ الكرد السُنّة إلى العراق العربي، كي تتعادل كفّة العرب السُنّة مع العرب الشيعة، ولا يصبح الشيعة أغلبية.

4 - قدّم المؤلف معلومات مهمة جداً بشأن أسباب فشل الثورات الكردية حينذاك، وبخاصة فشل ثورة الشيخ سعيد في شمالي كردستان، والأسباب هي التالية:

أ - تقاطعات مصالح القوى الكبرى في غربي آسيا، وتحديداً بريطانيا وفرنسا وروسيا، ورغبة كل دولة منها في استخدام المسألة الكردية بما يخدم مصالحها، وعدم التعامل معها على أساس أن للكرد الحقَّ في إقامة دولة كردستان المستقلة.

ب - نجاح القوميين الترك في تصوير ثورة الشيخ سعيد بأنها دينية الأهداف، رجعية المنطلَقات، معادية لمشروع التحديث والعلمانية في تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وكان من الطبيعي أن تقف روسيا الشيوعية خصوصاً ضد هكذا ثورة، وألّا تتحمّس القوى الأوروبية الغربية لنجاحها.

د - نشوب الخصومات الطائفية بين الكرد السُنّة والكرد العلويين، وتؤكد الأحداث أن هذه الخصومات كانت العامل الأكثر تدميراً لوحدة الصف الكردي، والأكثر تأثيراً في ضرب الثورة من الداخل، تمهيداً لإجهاز الترك عليها.

ج - نشوب الصراعات بين الكرد المسلمين وجيرانهم المسيحيين، وخصوصاً الآشوريين والأرمن، وقد وقفت القوى الأوروبية ضد ثورة بَدْرخان بگ وثورة الشيخ عُبيد الله، لأنهما دخلا في حرب ضد الآشوريين الذين وقفوا ضد قيام دولة كردستان. وأعلن الأرمن أن قسماً كبيراً من كردستان الشمالية جزءٌ من أرمينيا الكبرى التي يسعون إلى تأسيسها؛ الأمر الذي أثار الكرد، واستغلّت روسيا والدولة العثمانية ذلك، وزجّوا بالأرمن والكرد في صراع مرير، ونشطت الدعاية الأرمنية حينذاك ضد الكرد في أوروبا، وأسهم ذلك إلى حدّ كبير في وقوف القوى الأوروبية ضد قيام دولة كردستان.

والحق أن الكاتب يُشكَر على جهوده القيّمة في تأليف هذا الكتاب، إنه عاد إلى كمّ كبير من المؤلفات والمجلات والصحف والمراسلات وبنود الاتفاقيات والمعاهدات، وحرص على ذكر التواريخ بدقة، وربط بين

الأحداث التي تبدو في الظاهر متباعدة في مسارات الأحداث، كما أنه سلّط الضوء على الخلفيات السياسية المؤثّرة في صناعة المواقف والقرارات ذات الصلة بالكرد، وهذا في حدّ ذاته أمر مفيد جداً في الدراسات التاريخية.

ومعروف أن الترجمة إجمالاً ليست عملية سهلة، وبخاصة إذا كان الموضوع متعلّقاً بدراسة وثائقية كهذه؛ إذ تكثر فيها الجمل الطويلة المركّبة، والتي لا تخلو من غموض أحياناً، وقد التزمنا بأن تكون الترجمة دقيقة، وحاولنا جهدنا أن تكون واضحة وميسَّرة، وأبقينا هوامش الكاتب كما هي، وأضفنا هوامش من جانبنا للتوضيح، كما أننا أضفنا بعض التوضيحات القصيرة في متن الكتاب، ووضعناها بين قوسين [...]، أضف إلى هذا أننا زوّدنا الترجمة بعناوين فرعية، نظن أنها تيسّر للقارئ تمييز المحاور ضمن كل فصل من الفصول الستة.

وقد أدرج المؤلف في الكتاب خريطتين فقط لهما صلة بثورة الشيخ سعيد، ورأينا من المفيد تزويد الترجمة بخرائط وصور إضافية ذات صلة بالأحداث والشخصيات الواردة في الكتاب، وقد ساعدني ولداي مصطفى وجوان في ذلك، إنهما بذلا جهداً كبيراً في تصوير بعضها، واستخراج بعضها الآخر من شبكة الإنترنت، وإعدادها وتنسيقها جميعاً، إضافة إلى مساعدتي في كتابة فهرس المصادر والمراجع، فلهما منّي الشكر والتقدير.

أحمد محمود الخليل

السبت 1 – 1 – 2012

مقدّمة المؤلف

تعود أولى اهتماماتي بالشيخ سعيد إلى العهد الذي كنت أدرس فيه تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الإسلامي في جامعة إنْدِيانا، بين سنتي (1965– 1973)، مع البروفيسور وَديع جُويِدَة، أول مؤرخ كتب دراسة شاملة بشأن تاريخ حركة القومية الكردية، وكان طلبته أول من استفاد من دراساته، وإن زميلي في الدراسة وصديقي بيل توكر (Bill Tucker)، أول من اتخذ الثورة الكردية موضوعاً لرسالة التخرج؛ وبما أنني كنت أعرف اللغة التركية، ولا يعرفها بيل، فقد دعاني إلى التعاون معه حيث أنجزنا معاً دراسة نُشرت فيما بعد في (Die Welt des Islams)، وظهرت هذه الدراسة قبل أن ينشر مارتن ڤون برونِسِّن (Martin van Bruinessen)، دراسته (الآغا والشيخ والدولة).

وبينما كنت أقضي إجازة في بريطانيا سنة (1979 – 1980)، قررت البحث عن أيّة وثائق لها صلة بثورة الشيخ سعيد، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالسياسات البريطانية إزاء الكرد خلال الأعوام (1921–1925)، وكم كانت دهشتي كبيرة حينما وجدت أخيراً آلاف الوثائق، خصوصاً في ملفّات وزارة القوات الجوية، وما كانت تلك الوثائق قد وُظّفت قبل ذلك في أيّة دراسات، وإن الوثائق التي تحمل الأرقام (23، 236 ،237، 238، 239) كانت في الحقيقة محفوظة في أربعة ملفّات تحت عنوان (ثورة الشيخ سعيد)؛ إن هذه الملفّات الأربعة تشتمل على معلومات تغطّي المرحلة الواقعة بين 26 فبراير/ شباط 1926 ويناير/ كانون الثاني 1927، وحسبما أشارت الملاحظات فإن هذه الوثائق تمثّل لبّ كمٍّ مهمٍّ من الوثائق والمواد المتعلقة بالثورة في أرشيف وزارة القوات الجوية.

وإضافة إلى ما سبق، فإن سجلات وزارة المستعمرات كانت غنية جداً، وهي تشير إلى أن سجلات هذه الوزارة والوثائق المتصلة مباشرة بالثورة هي- في أكثر الحالات- من إنشاء وزارة القوات الجوية، وأنّ مكتب الاستخبارات الجوية في العراق كان المصدر الرئيسي للمعلومات ذات الصلة بالكرد في العراق وشرقي تركيا، من سنة (1922) حتى نشوب الثورة في سنة (1925)، كما أن سجلات وزارة الخارجية المتعلقة بالثورة قد اعتمدت على تقارير وزارة المستعمرات التي استمدتها من وزارة القوات الجوية.

ترسي هذه السجلات الأساس لنشر هذا الكتاب الذي هو أول تقرير عن الثورة يستند إلى مصادر معاصرة. لقد تم إغناء هذه السجلات فيما بعد من خلال عملية تبادل المعلومات المنتظمة التي كانت تتم حول الثورة، بين المخابرات البريطانية في العراق والمخابرات الفرنسية في سوريا ولبنان. وهناك تقارير عديدة للمخابرات الفرنسية مدرجة في سجلات وزارة القوات الجوية.

وهذا العمل هو بمثابة تعويض عن عدم قدرتي، بسبب نقص الأموال والواجبات التدريبية، من تدارس السجلات الفرنسية، التي هي، بدون شك، غنية بالمعطيات المتعلقة بالانتفاضة، وغير تلك التي أعطيت للبريطانيين. كما أنَّ هناك أيضاً، بدون شك، المزيد من المعلومات المتعلقة بالثورة في الأرشيف الألماني والأرشيف السوفياتي. وأنا أتمنى أن يشجع كتابي هذا طلاباً آخرين كي يدرسوا هذه السجلات؛ فالأرشيف التركي، بدوره، عندما سيفتح أمام الطلاب، فإنه سوف يقدم معلومات غنية جداً. اليوم، آمل أن يساهم هذا الكتاب في معرفة المزيد عن ثورة الشيخ سعيد وتاريخ الشرق الأوسط ما بعد الحرب العالمية الاولى.

روبرت أولسون

لكسنغتون، كنتكي

الفصل الأول

تطوّر القومية الكردية

1

الشيخ عُبَيْد الله والاتحاد الكردي
مقدّمات ثورة الشيخ عُبَيْد الله

إن ثورة الشيخ سعيد التي اندلعت في ربيع سنة 1925 في شرقي تركيا، كانت ذروة أربع مراحل فاصلة في تاريخ الحركة القومية الكردية، وكان لكل مرحلة تطوّرُها الخاص، لكن بعض الخصائص والأساليب ظلت مستمرة في المراحل الأخرى؛ ومثال ذلك هيمنةُ الشيوخ والشخصيات الدينية على الحركة القومية الكردية أكثر من هيمنة الشخصيات غير الدينية، كالأمراء والزعماء القبَليين الذين حكموا الكرد قبل ثورة الشيخ عُبَيْد الله نَهْري.

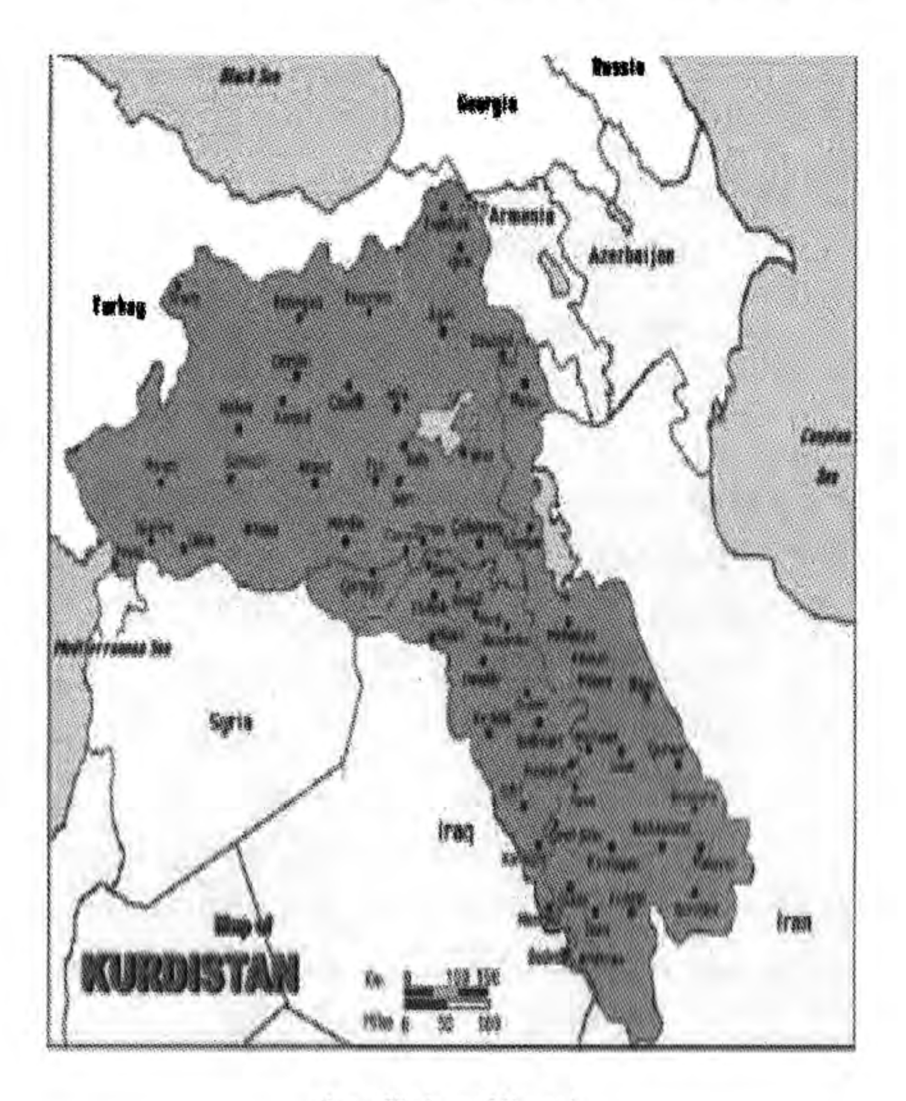
وإن المراحل الأربع للقومية الكردية يمكن أن توصف كالآتي:

1 – مرحلة الحركة التي كانت بقيادة الشيخ عُبَيْد الله والاتحاد الكردي، وقد أظهرت هذه الحركة أن دور الشيوخ كان الدورَ الأكثر أهمية بين الكرد، وانتهت هذه المرحلة بوفاة الشيخ عُبَيْد الله سنة 1883.

2 – مرحلة ألوية الفرسان الحميدية منذ تأسيسها سنة 1891، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

3 – مرحلة أحداث الحرب العالمية الأولى، حتى معاهدة سيڤر (Sèvres) في 10 أغسطس/ آب 1920.

4 - مرحلة أعقاب ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتطورات التي ظهرت بعد الحرب خلال ثورة الشيخ سعيد.



(خريطة كردستان الكبرى)

إن ثورة الشيخ عُبيد الله نَهْري تمثّل المرحلة الأولى من مراحل تصاعد الوعي القومي الكردي؛ وصحيحٌ أنّ شعوراً بالانتماء القومي كان موجوداً في السابق عند الكرد، لكن الجديد هو إعلان الشيخ عُبيد الله بأنه يريد تأسيس كردستان مستقلة، يختلف دورها عمّا كان يريده الأسلاف من أمثال الأمير بَدْرخان بك أمير بُوتان؛ الذي بسط سلطته على المنطقة ذاتها في جنوب شرقي تركيا وفي شمال شرقي العراق، من سنة 1820 حتى سنة 1840، وهي المناطق ذاتها التي كانت واقعة تحت نفوذ الشيخ عُبيد الله.

وبما أن عهد الشيخ عبيد الله تميّز بالأهداف القومية، وفي حين عهد بدرخان بگ لم يكن كذلك، فإن من المهم ملاحظة بعض الفروق بين العهدين[1]، وأكثر تلك الفروق بروزاً هو الألقاب؛ فعُبيد الله شيخ، وهو لقب يحدّد وظائفه الدينية كزعيم للطريقة النَّقْشَبَنْدية[2]، وباعتباره شيخاً فقد مارس عُبيد الله التأثير حتى في المناطق الواقعة تحت نفوذ زعماء آخرين، وأن منصب عبيد الله كزعيم قوي سمح له بأن يوظّف أسلوبه الكلامي المليء بالعبارات الدعوية والرموز الدينية، لخدمة قضاياه القومية، بطريقة عجز عنها بَدْرخان بگ الذي لم يكن زعيماً دينياً، مع أن هذا الأخير كان الأميرَ الأعلى

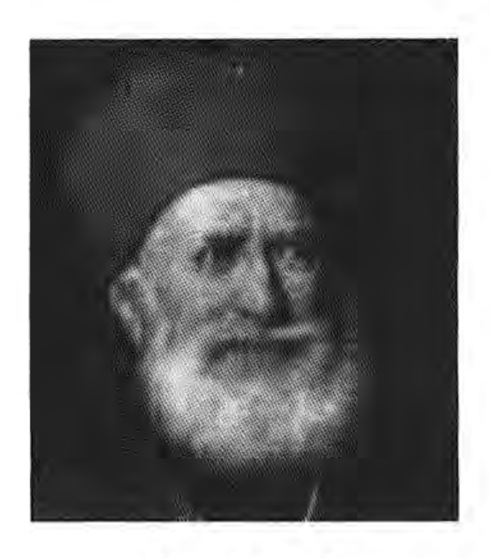
(1) للمزيد حول حركة الشيخ عبيد الله أنظر

Jwaideh, *The Kurdish National Movement*, p. 176 – 212.

(2) للمزيد حول تأثير الطرق الصوفية في كردستان أنظر

Van Bruinessen, *Agah, Shaikh and State,* pp. 249 – 339.

لاتحاد قبلي. ويرى بعض القوميين الكرد أنه بعد هزيمة العثمانيين سنة 1839 أمام إبراهيم پاشا ابن محمد علي پاشا حاكم مصر، بدأ بدرخان بگ يخطط لتأسيس كردستان مستقلة، ولكن «**ليس في المصادر التاريخية ما يشير إلى ذلك**»[1]، ويبدو أن بدرخان بگ كان يطمح إلى إقامة حكم ذاتي في ظل الإدارة العثمانية.



(محمد علي پاشا)

ومن المحتمل أن مساعي بدرخان بگ لتوسيع نفوذه، وحروبَه ضد النساطرة المسيحيين سنة 1943 وسنة 1946، هي التي أتاحت للعثمانيين عرقلة الجهود الكردية، أكثر مما كانت تفعله سابقاً، كما أنها شجّعت الكرد على منع هذا التدخل والتلاعب مستقبلاً[2]. وإن الفرق الأكثر أهمية بين أهداف الشيخ عبيد الله القومية، والحكم الذاتي التقليدي لبدرخان بگ، هو هدفه المعلن

---

(1) Van Bruinessen, *Agah, Shaikh and State*, p. 225.

(2) Jwaideh: *The Kurdish National Movement*, p. 202.

بإقامة كردستان مستقلة؛ وفي يوليو/ تموز سنة 1880 كتب عبيد الله الرسالة التالية إلى نائب القنصل البريطاني كلايتون (Clyton) في باشكال (Başkal):

«الأمّةُ الكردية شعبٌ له خصوصيته، دينُه مختلف، وله عاداتُه وتقاليدُه الخاصة، إنه يُعرَف بين الأمم الأخرى بالمؤذين والمفسِدين، ... وإن زعماء ووُلاة كردستان- سواء أكانوا من رعايا الترك أم من رعايا الفرس- وكذلك سكّانُ كردستان المسيحيين، بعضُهم أو كلُّهم، متحدون ومتفقون على أن الأمور لا يمكن أن تسير بهذا النحو مع الحكومتين (التركية والفارسية)، ومن الضروري فعلُ شيء ما، كي تتفهّم الحكومات الأوروبية حالتنا، ... إننا نريد أن تكون شؤوننا في أيدينا، ... وإلّا فإن جميع كردستان ستأخذ أمورها في يديها [تعلن استقلالها]، لأن الكرد غير قادرين على تحمّل هذه الأعمال الشرّيرة المستمرة، وعلى تحمّل القهر الذي تمارسه عليهم الحكومتان السيئتا النوايا»[1].

وإضافة إلى إعلان الشيخ عبيد الله عن الرغبة في الاستقلال، فقد اعتقد القنصل البريطاني في المنطقة أن لدى الشيخ عبيد الله خطة شاملة لتوحيد الكرد جميعهم تحت قيادته. إن وَديع جُوَيْدَة يعتقد أن ثورة الشيخ عُبيد الله **«تمثّل بروز نموذج جديد القيادة الكرد، ولعله كان أوّلَ وأعظمَ رجلِ دِينٍ قائدٍ في كردستان»**[2]. إن مكانة عبيد الله منحته شهرة تاريخية عند الشيوخ في المجتمع المسلم، وبحكم مكانته الدينية فإنه اعتبر نفسه قائداً للناس، إضافة إلى كونه خادماً لله.

---

(1) Arshak Safrasrian, *Kurds and Kurdistan*, p. 62 – 63.

(2) Jwaideh: *The Kurdish Nationalist Movement*, pp. 215, 225.

وإلى جانب التقوى والطُّهرانية الأخلاقية، كان الشيخ بحاجة إلى قدرات سياسية عصرية، وكان ينبغي أن يتمكّن من إيجاد تسويات مناسبة للخلافات، ويقضي على النزاعات، ويقدّم الإعانات التي تُشعر المنكوبين بتغيّرات سريعة، ويجيدَ عمليات التحكيم والمصالحة التي تُنجَز عادةً من قِبل شخصيات غير محلية؛ والذين لا تكون لهم علاقة بالعداءات المحلية التي يمكن أن تلوّث أحكامهم. إن شهرة الشيوخ تقوم على نسب أُسَرهم الديني المقدس، وعلى الحصافة والهيبة وشدّة التأثير، وعلى أن تكون في سلالتهم الأسرية دماء غير محلية، وبالنسبة إلى الشيخ عبيد الله، فإنه كان ينتمي إلى سلالة يصل نسبها إلى الشيخ عبد القادر الكَيْلاني[1]، ذلك القِدّيس الشهير الذي ظهر في بغداد في القرن الثالث عشر الميلادي.

وفي كردستان على نحو خاص، كانت مكانة الشيخ عبيد الله الدينية هي التي تتيح له أن يكون قوي التأثير. وأن كثيرين من أتباعه ومريديه كانوا يعتبرونه كالمَهْديّ المنتظَر[2]، ذلك المخلِّص الذي سيأتي معه- في آخر الزمان- بالعدل وحياة أفضل؛ إن مثل هذه الأمور، وفي طليعتها التفاني قد انتشرت في أوقات كان يسود فيها التذمّر الاجتماعي والسياسي، وكذلك

---

(1) الشيخ عبد القادر الجَيْلاني= الكَيْلاني= الجِيلي (471 - 561 هـ = 1078 - 1166 م) هو عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن جَنْكي دُوست الحَسَني، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني، من كبار الزُّهّاد والمتصوّفين، ومؤسّس الطريقة القادرية، وُلد في جَيْلان، وهو أقليم يقع جنوبي بحر قَزْوين، في إيران، وجيلان اسم قرية في جنوبي كردستان أيضاً، ولذلك أدرج بعض المؤلفين الكرد اسم الشيخ عبد القادر ضمن أعلام الكرد. انظر: خير الدين الزِّرِكْلي: معجم الأعلام، 4/ 47. المترجم.

(2) شاع في التراث الإسلامي أن المَهْديّ المنتظَر شخص يظهر قبل يوم القيامة، وقبل قيامة المسيح، وهو من سلالة النبي محمد، وسيملأ الدنيا عدلاً بعد أن مُلئت ظلماً، والحقيقة أن فكرة المهدي المنتظَر موجودة في أديان أخرى أيضاً- المترجم.

المجاعة والصعوبات الاقتصادية. إن سلطة الشيخ عبيد الله بدأت بالبروز في أواخر سنة 1870 وأوائل سنة 1880، وبرزت سلطة الشيخ سعيد في سنة 1920 في ظروف مشابهة لتلك التي برزت فيها سلطة الشيخ عبيد الله.

ويُنتظَر من الشيخ أن يكون قادراً على إظهار المعجزات، من خلال كراماته الخاصة التي تظل سارية المفعول بعد مماته؛ إن هذا الاعتقاد شائع بكثرة حول الزيارات المقدسة التي دُفن فيها الشيوخ، كما أن الشيوخ يقدّمون الأدوية إلى جانب التطبيبات الروحية، وباختصار فإنّ الشيخ يقوم بدور الطبيب والقاضي والكاهن والطبيب النفساني، وتزداد مكانته، أو مكانة عائلته، كلما تمكّن من الدفاع عن الطبقات المستغلَّة كطبقة الفلاحين، فتلك هي الطريقة الوحيدة للحصول على الشهرة.

لقد حصل الشيخ عبيد الله على نفوذ قوي، لأن كثيرين من زعماء القبائل دانوا له بالولاء من خلال الزواج، وكمريدين له، ومن باب رد الجميل الذي قدّمه لهم، وأنّ كثيرين من زعماء كبرى القبائل الكردية خاطبوا الشيخ بعبارة «سُمُوُّك»[1]، كما أن الشيخ عبيد الله عزّز مكانته من خلال الزواج من بنات زعماء القرى [المخاتير]، وفي الوقت الذي كان فيه الشيخ وسلالته يزوّجون بناتهم من زعماء القبائل، كان من الممكن أن يحصل على بعض الثراء، وكان ذلك ضرورياً؛ لأن المتوقَّع أن يكون الشيخ كريماً مضيافاً، يُعتمَد عليه عند الحاجة في كل الأوقات؛ إنه بحاجة إلى المال لجذب الأتباع والاحتفاظ بولائهم، وثمة علاقة مباشرة وجدلية بين أعداد أتباع الشيخ وكميات الطعام والماشية والنقود والأراضي التي يستلمها منهم.

---

(1) Ibid: p. 133.

وإضافة إلى كسب الثروة من خلال جميع أنواع العطايا وبالزواج، كانت للشيوخ سلطتهم على الفقهاء والمؤسسات الدينية (الأوقاف) التي تأسست في الأصل لصيانة المساجد والآبار والمدارس الدينية.. إن كثيراً من الشيوخ كانوا يتعاملون مع أراضي الأوقاف كممتلكات خاصة بهم، وإن القوانين العثمانية التي صدرت سنة 1858 بخصوص الأراضي أسهمت في زيادة ثروات الشيوخ، وذلك باعتبار بعض ما يمتلكونه من أراض على أنها مُلك لهم[1]، وإلى جانب الآغاوات (ملاكي الأراضي) وزعماء القبائل، والقادة، وموظفي الحكومة، وكبار التجار، كان الشيوخ مستفيدين من قوانين الأراضي، مستغلّين نفوذَهم البالغ القوة في المجتمع الكردي، بعد سقوط الإمارات الكردية سنة 1830 وسنة 1840، وإنّ منحَ الأراضي للشيوخ ولزعماء القبائل بعد سنة 1858 ساعد أصحاب المناصب السياسية على إنشاء مراكز قِوى، وكانت الدولة العثمانية راغبة في إنشائها، خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، في شرقي الأناضول وفي العراق.

إن قيام الدولة العثمانية بالقضاء على الإمارات الكردية شبه المستقلة، وبخاصة في عهد السلطان محمود الثاني 1808 – 1839، مهّد الطريق للشيخ عُبيد الله كي يَبرز كزعيم كردي قومي. إن القضاء على الأمراء الكرد أدّى إلى انتشار الفوضى وقطْع الطرق بشكل زائد، ونجم عن تنفيذ هذه السياسة، وتعيين زعماء محليين غير ذوي أهمية، أنْ تفاقمت العداوات وأعمال الثأر الخاص، وبالرغم من سياساتها هذه عجزت الدولة العثمانية عن فرض سلطة مركزية في تلك المناطق، وأُثقِل كاهلُها بمشكلات هائلة في شرقي الأناضول، وفي الجزء الأوروبي الواقع تحت سلطتها، وفي الأقاليم العربية، إضافةً إلى

(1) Ibid: pp. 229 – 233.

أن الدول الأوروبية واجهتها بكثير من التحديات والطلبات، وعجزت الدولة العثمانية عن ملء الفراغ الناجم عن غياب الأمراء.

وهكذا فإن الأوضاع السياسية والدينية كانت مهيَّأةً لإحداث التغيير في نفوذ الشيوخ، وقد لاحظ وَديع جُوَيْدَة أن وصول الشيوخ إلى **«مكانة القادة القوميين بين الكرد ليس دليلاً فقط على الإجلال العظيم الذي كانوا يحظون به بسبب ميزاتهم الدينية، وإنما يشير أيضاً إلى أنه، بعد سقوط الأمراء العظام، لم يكن ثمة شخصية علمانية تحظى بمكانة مرموقة بين الكرد. إن استعداد الكرد للقبول بالشيوخ كقادة يوضّح مدى شعور الكرد بحاجتهم إلى ملء الفراغ الحاصل في السلطة بسبب غياب الأمراء»**[1].

إن غياب بعض الشخصيات السامية كان أمراً غير متوافق مع المجتمع الكردي، وإن وجهة النظر الاجتماعية تعزّز النتيجة القائلة بأن عودة الإمارات الكردية إلى وحدات عشائرية صغيرة مهّدت الطريق لحكم الشيوخ. وطوال ثلاثين سنة، وبعد دمار الإمارات الكردية 1847 – 1880، فإن الكرد- كما ينوّه ڤان بروينسّن (Van Bruinessen)- كانوا أقل قدرة على الانتظام ضمن دولة؛ سواء أكانت دولة كردية أم دولة عثمانية، وكانوا أقل قدرة على التقدم نحو تأسيس دولة خاصة بهم، ويعتقد ڤان بروينسّن أن إلغاء الإمارات الكردية لا يعني توافر قاعدة أفضل للحكم المباشر، ولذلك كان إلغاء الإمارات الكردية خطوة تراجعية في مسار التطور الاجتماعي، وبعيداً عن إمكانية إيجاد دولة محتملة.

إن الميول نحو الحكم القبَلي كانت لا تزال قوية بما فيه الكفاية لحصول تطور كهذا، لكنها كانت- حسبما يبدو لي- أضعف من أن تشكّل **«حكماً مباشراً»** من قِبل الأمراء الكرد، بعد إلغاء الإمارات الكردية التي مهّدت لنشأة

---

(1) Jwaideh, *The Kurdish Nationalist Movement*, p. 212.

حركة الشيخ عبيد الله الاستقلالية، بالاستناد إلى شعبية الطرق الصوفية[1]. إن الدولة العثمانية انتهجت نهجاً علمانياً طوال القرن التاسع عشر، وورثتها الجمهورية التركية التي تابعت ذلك النهج في القرن العشرين، باستثناء عَقدين من حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876 - 1909 الذي تبنّى نموذج الحركة القومية في ظل الزعامات الدينية، وظل هذا النموذج يتراوح بدءاً من عهد الشيخ عبيد الله حتى عهد الشيخ سعيد.



(السلطان عبد الحميد الثاني)

وفي الوقت الذي كان فيه إلغاء الإمارات الكردية ونتائجها يهيّئ المُناخ لنهضة الشيوخ كقادة سياسيين، شجّعت آثارُ الحرب الروسية- التركية 1877 - 1878 الشيخَ عبيد الله على أن يبلور برنامجه القومي؛ إن هذه الحرب جلبت معها الخراب والمجاعة والجوائح العامة المصحوبة بالأوبئة واللصوصية والعنف، وإن سكان الأقاليم الشرقية من الإمبراطورية كانوا يعيشون صعوبات ومآزق قاتلة.

---

(1) Van Bruinessen, *Agah, Shaikh and State*, pp. 228 - 229.

تخوّفات كردية- أرمنية متبادَلة

إن العامل الذي عجّل مبادرة الشيخ عبيد الله إلى إعلان الدولة الكردية يتمثّل في معاهدة برلين الموقّعة في 13 يوليو/ تموز سنة 1878 كنتيجة للحرب الروسية- العثمانية، وإن المادة (61) تنصّ على أن مرفأ سُوبْلِم (Sublime Porte) ، ينبغي أن يكون تحت «**التحسينات والإصلاحات التي تقتضيها المتطلبات المحلية في الأقاليم المسكونة من قِبل الأرمن، وتضمن أمن الأرمن من اعتداءات الشركس والكرد**»[1]، وكان على الدول الأوروبية أن تشرف بنفسها على تطبيق الإصلاحات. وذكر وَديع جُوَيْدَة أن «**الخوف من الصعود الأرمني يبدو كأنه كان أقوى الأسباب التي تقف في كردستان وراء محاولات الشيوخ توحيد الكرد**»[2].

وقد انتشرت الإشاعات في شرقي الأناضول أنه إذا تأسست دولة أرمنية، فإنه ستقوم في المناطق نفسها التي ستقوم فيها الدولة الكردية، أو في المناطق المتداخلة مع المناطق الكردية، ويقال إنه حينما سمع الشيخ عبيد الله بمضمون المادة (61) قال: «**ما هذا الذي أسمعه، بأن الأرمن سيقيمون دولة مستقلة في وان، وأن النساطرة سيرفعون راية بريطانيا، وسيعلنون أنهم مواطنون بريطانيون؟ لن أسمح بذلك، حتى لو اضطررت إلى تجنيد النساء**»[3]. ومن ذلك الوقت، بدا الشيخ عبيد الله أكثر تصميماً على مقاومة الإصلاحات التي كانت ستقود إلى قيام دولة أرمنية، وتَحول دون قيام دولة كردية.

إن إعلان الشيخ عبيد الله بأنه سيجنّد النساء- ويبدو أنه كان قراراً جدّياً- يدل على أنه كان حقاً قائداً كردياً من نمط جديد، وإن وصول القناصل

---

(1) J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East*, pp. 189. – 191.

(2) Jwaideh: *The Kurdish Nationalist Movement*, p. 231.

(3) Ibid., p. 233.

البريطانيين إلى كردستان، بحسب شروط التحالف الدفاعي من 4 يونيو/ حزيران سنة 1878، كي يشرفوا على الإصلاحات، أثار مخاوف شديدة عند الكرد، وإن هذه المخاوف لم يكن لها سابق مثيل، والحقيقة أن القناصل أنفسهم اعتقدوا أن ذلك سيوفّر «**الحماية لآسيا القاصرة (المتخلّفة)**»، وكان القناصل «**مشاعل أمل بالنسبة إلى المسيحيين المضطَهَدين والمقهورين في شرقي تركيا، ويشجّعونهم على طلب العدالة**»[1].

ومنعاً لتحقيق الإصلاحات، التي كانت ستتيح الفرصة للأرمن والنساطرة أن يتمتعوا بمزيد من القوة والاستقلالية، أطلق الشيخ عبيد الله استراتيجية دبلوماسية متطورة، تشتمل على إنشاء الاتحاد الكردي، وهو أول تحالف من نوعه. وقد ذكر وَديع جُوَيْدَة أن أحد الأسباب الرئيسية لنجاح هذا الاتحاد الكردي القصير العمر كان يتمثّل في دعمه من قِبل الدولة العثمانية؛ لأنها كانت تقاوم تنفيذ الإصلاحات التي كانت ستؤدي إلى فقدان مزيد من الأراضي التابعة لها، وأن الإصلاحات السابقة، التي تمّت في القرن التاسع عشر، أدّت إلى فقدان متواصل لأملاك الدولة العثمانية في البلقان، كما أن معاهدة برلين، واتفاقية قبرص، أدّتا إلى نتائج مماثلة واضحة في مصر (فقدان مصر).

إن الأرمن كانوا يؤكدون أن هدف الاتحاد الكردي «**هو خنق المسألة الأرمنية، وذلك بخلق المسألة الكردية**»[2]. حتى إن الثورة ضد الحكومة في سنة 1879 لم تردع العثمانيين عن دعم نشاطات الشيخ عبيد الله والاتحاد الكردي. أضف إلى هٰذا أن الشيخ عبيد الله وقواته قدّموا دعماً متميّزاً للعثمانيين في حربهم (الجهادية) الجديدة ضد الروس. وقد احتفظت قوات

(1) Ibid., P. 4.

(2) Ibid., p. 224.

عبيد الله بالأسلحة التي قدّمها لهم العثمانيون خلال الحرب، بما فيها بنادق من نوع مارتيني (Martini)؛ لقد اعتقد العثمانيون أن الكرد يمكن أن يعودوا عليهم بالنفع مرة أخرى.

وفي سنة 1880 هاجم الشيخ عبيد الله إيران، كي يوسّع الأراضي الواقعة تحت نفوذه؛ إن أتباعه الكرد عبروا الحدود، وكانت إيران ضعيفة، والإيرانيون شيعة، ورغم أن العثمانيين دعموا الاتحاد الكردي، كان من الممكن للشيخ عبيد الله، في بعض الأوقات، أن يعزّز قواته في إيران، كي يسهّل تأسيس كردستان المستقلة. إن خطط عبيد الله وأحلامه هبطت إلى درجة الصفر في إيران، فقد هزم الإيرانيون جيشه هزيمة نكراء، ورغم أن العثمانيين قاموا بأعمال عسكرية ضده حينما عاد إلى المناطق التابعة لهم، فمن المحتمل أنهم فعلوا ذلك لسببين:

السبب الأول: أنهم دُفعوا إلى فعل ذلك تحت ضغط الرأي العام الأوروبي.

السبب الثاني: أنهم اعتقدوا أن دعم القومية الكردية يمكن أن يجعلهم خارج سيطرة الدولة العثمانية.

لقد ألقت القوات العثمانية القبض على الشيخ عبيد الله، وأُخذ إلى إستانبول في يوليو/ تموز 1881، وبعد أن بقي هناك عدّة أشهر، نجا وعاد إلى مسقط رأسه مدينة نَهْري، لكن القوى الأوروبية كانت لا تزال غاضبة على الشيخ عبيد الله بسبب أفعاله ضد المسيحيين النساطرة [الآشوريين]، وضغطوا على الباب العالي [الحكومة العثمانية] لإرسال قوات ضد الشيخ عبيد الله، وقد تم اعتقال هذا الأخير ونُفي إلى الحجاز، وتوفّي هناك في مكة سنة 1883 [1].

---

(1) Ibid., pp. 266 - 267.

إن هجمات الشيخ عبيد الله على إيران، جعلت الحركة الكردية لأجل الاستقلال مسألة دولية، واعتبرتها القوى الدولية حينذاك أمراً غير مقبول، وكانت تلك المواقف مؤشّرات على مواقف شبيهة في المستقبل؛ إن روسيا لم تكن راغبة في خسارة شيء من الأراضي التابعة لنفوذها، والتي كانت في معظمها أراضي كردية تقع في شرقي تركيا، وتخضع لبنود معاهدة برلين، وما كانت لروسيا فائدة في قيام دولة كردية على تخوم القوقاز، وبخاصة إذا كانت دولة تتأجّج بالتوجه الديني بقيادة شيوخ الطريقة النقشبندية، وكان يكفي روسيا ما لقيته في هذا المجال من الحركات التي كانت موالية للشاه إسماعيل الصَّفَوي سنة 1840، والتي قمعتها بصعوبة شديدة.

وكانت بريطانيا معادية لحركة الشيخ عبيد الله، لأنها ما كانت ترغب في أن يؤدّي ذلك إلى نشوء موقف ينتج عنه تقارب بين إيران وروسيا، وكانت ترى أن حركة كهذه ستضرّ بسياساتها الإمبراطورية في وسط وجنوبي آسيا، وكانت السلطنة العثمانية هي القوة الوحيدة التي يستمد منها عبيد الله الدعم الكبير؛ إنها كانت تريد استخدام الاتحاد الكردي، بقيادة الشيخ، ضد الاصلاحات المفروضة عليها، وكذلك ضد الدول الأوروبية، وخصوصاً ضد بريطانيا وروسيا، كما أنها كانت تريد استخدام الكرد لخنق الحركة الأرمنية نحو الاستقلال، ومن المحتمل أن الدولة العثمانية كانت ترغب في تعويض خسائرها في أوروبا بإعادة احتلال مناطق الكرد السُّنّة التابعة لإيران، ومناطق الشيعة الناطقين بالتركية في أذربيجان[1].

وفي نهاية هذه المرحلة الأولى من مسيرة الحركة القومية الكردية، كانت جميع القوى الأوروبية الكبرى- كما تأكد في معاهدة برلين- ضد الحركة الكردية الاستقلالية، إضافة إلى أنه- كما أشير إليه- كان لكل من بريطانيا

(1) Ibid., p. 281.

وروسيا أسبابها الخاصة للوقوف ضد حركة كهذه. إن السلطنة العثمانية وحدها كانت لها أسبابها الخاصة لدعم الحركة الاستقلالية الكردية، لكن بالطبع ليس إلى درجة السماح بقيام دولة كردية مستقلة.

2

الألوية الحَميدية[1]

لماذا أُنشئت الألوية الحَمِيدية؟

إن إنشاء ألوية سلاح الفرسان الحميدية الخفيفة يحدّد المرحلة الثانية من مراحل القومية الكردية، ويرى بَيْرام كُوداماں (Bayram Kodaman) أن قيام السلطان عبد الحميد الثاني بإنشاء هذ8ه الألوية يعكس الأهداف الرئيسية الأربعة في حكمه، وهي: المركزية، والوحدة الإسلامية، وسياسة توازن القوى، وسياسات الإصلاح.

ويرى ستيفان دوغويد (Stephan Duguid) أن فترة 1878 تمثّل **«فترة تغيير جوهري في وجهة النظر العثمانية»**[2]، وأن قيام عبد الحميد بإنشاء ألوية الفرسان الكردية كان جهداً مساهماً في تحقيق أهدافه السياسية الأربعة الرئيسية، وبذلكِ يَربط الإمبراطورية على نحو أوثق بجذورها الإسلامية، ويوفّر دفاعاً أقوى ضد روسيا والأرمن، وكان هؤلاء (الروس والأرمن) قد

(1) تسمى بالتركية (Hamidiye Hefif Sûvari Alaylari)، أي ألوية الفرسان الخفيفة الحميدية- المترجم.

(2) Kodaman, *Hamidiye Hefif Sûvari Alaylari*, pp. 427 – 480.

أصبحوا أكثر خطراً بعد سنة 1878، ويمكن استخدام الكرد لتحقيق توازن القوى مع سكان المدن وسلطات الأقاليم، وإن تطبيق هذه السياسات سيمكّن الدولة من فرض سلطتها المركزية بشكل أقوى.

إن إنشاء الألوية الحميدية كان أيضاً نتيجة العلاقات القائمة بين السلطان عبد الحميد الثاني وقبائل شرقي الأناضول، وبعد فشل حركة الشيخ عبيد الله، حاول عبد الحميد الثاني أن يجذب الكرد إلى جانبه، ويجعلهم أقرب إليه، وينظّمهم ضد الأرمن وحلفائهم البريطانيين. وكان ردّ فعل الروس تجاه هذه السياسة بعد سنة 1883 هي أنهم ردّوا على سياسات عبد الحميد بإنشاء أرمينيا المستقلة. وبحلول سنة 1884 تمّ تعيين ولاة الأقاليم من قِبل عبد الحميد شخصياً، وكانت مسؤوليتهم هي توفير الدعم لزعماء القبائل، وتزويدهم بالأسلحة. وقد دلّل كودامان على أنه خلال فترة 1885 - 1890 استطاعت السلطة المركزية أن تتحكّم إلى حدّ ما في القبائل، عبر سياسات التعاطف معها، وأن العثمانيين كانوا مضطرين إلى الانتباه لمطالب الأرمن أيضاً، ويرى معظم مؤرخي هذه الفترة أن قلق العثمانيين بشأن المطالب الأرمنية كان أقلّ[1].

وعلى أية حال إن نوايا الحكومة العثمانية نحو الأرمن، من سنة 1995 إلى سنة 1890، زادت من نشاطات الأرمن الاستقلالية بعد سنة 1890، تلك النشاطات التي أصبحت -حسب رأي عبد الحميد- لا تهدد الدولة فقط، وإنما أصبحت تهدد سياساته بشأن القبائل، وجميع إصلاحاته المفترضة. إن إنشاء الألوية الحميدية لم يكن فقط بغرض استخدام الفرسان الكرد ضد الأرمن؛ إن كوداما ودوغويد يريان أن إنشاء الألوية الحميدية يقع في سياق أهداف سياسية واسعة للسلطان عبد الحميد:

الهدف الأول: تأسيسُ سلطة مركزية.

---

(1) Ibid., p. 437.

والهدف الثاني: تحقيقُ سياسات اجتماعية جديدة، تمكّن الدولة من تحقيق تأثير أكبر في شرقي الأناضول، والإفادة من القوات القبلية لأغراض التجنيد.

والهدف الثالث: استخدامُ الألوية الحميدية ضد الأرمن، وتحقيق توازن القوة، على الأقل في المجال العسكري.

والهدف الرابع: صدُّ الغارات الروسية، وعرقلة أو إيقاف سياسات بريطانيا في اختراق شرقي الأناضول.

والهدف الخامس: تطبيق سياسة الوحدة الإسلامية(Pan-Islam) [1].

إن جميع هذه الأهـداف تتوافق مع التغيير الجوهري في السياسة العثمانية، بقصد تكوين وحدة إسلامية، وكان من الضروري أن تكون الألوية الحميدية والكرد عامةً جزءاً من هذه السياسة. وبالرغم من الأهداف العديدة التي كان العثمانيون يتطلّعون إلى تحقيقها من خلال إنشاء الألوية الحميدية، فإن الهدف الأساسي كان يتمثّل في الرد على نشاطات الأرمن المتزايدة في سنة 1891. وإذا كانت الألوية الحميدية- طوال ثلاث عشرة سنة من حكم عبد الحميد بحلول سنة 1891- حافزاً مهماً إلى هذه الدرجة لتحقيق الإصلاح، فلماذا لم يتمّ إنشاؤها قبل ذلك؟

كانت الألوية الحميدية تحت قيادة المشير زكي باشا، الذي كان زوج أخت السلطان عبد الحميد، وكانت تتألف من 4 – 6 ألوية، وعدد أفراد كل منها يتراوح ما بين 512 و 1152 رجلاً، وكان على القبائل الكبيرة أن تلتزم بتجنيد عدد كافٍ من المقاتلين، لتشكيل لواء خاص بها، وكان على القبائل الأصغر أن تقدّم عدداً كافياً لكل لواء، ولم يكن مسموحاً لهذه الألوية بأن تتوحّد إلا

(1) Ibid., p. 438 - 439.

في أوقات الحرب وتحت إمرة القيادة العامة، وكان مفروضاً على القبائل أن تقدم لوزارة الداخلية أعداد أفرادها الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والأربعين عاماً، وكان من المفروض أن يُرسَل قادة الألوية إلى مدارس خاصة تسمّى (مدارس الفرسان الحميدية) (Hamidiye Süvari Mektabi) في إستانبول، وفي الوقت الذي كان من الممكن أن يصل فيه الكرد إلى رتبة كولونيل، كان يجب أن يكون مساعدوهم من القوات العثمانية النظامية.

إن القبائل التي مُنحت الحق لإنشاء لواء أو كتيبة من الجنود جنت كثيراً من الفوائد، وخلال عملية التنافس، كانت القبائل الكبرى- خصوصاً تلك التي لها سجل الولاء- مفضَّلة لدى الدولة، وكان من الضروري أن تكون القبائل سُنّية المذهب، لتتناسب مع سياسة عبد الحميد بشأن الوحدة الإسلامية ، وكلما توافرت هذه الشروط في قبيلة ما تلقّت الأسلحة، وأصبحت ذات مكانة أعلى، وزادت قدرتها على السيطرة، وفي الوقت نفسه زادت قدرتها على إخافة وإرهاب القبائل الأصغر بدرجة كبيرة. هذا إضافة إلى أن القبائل الكبيرة والقوية غير المرغوب فيها من قِبل الحكومة كانت تُستثنى من الانتساب إلى الألوية الحميدية، وأكثر من هذا، كان من الممكن إرسال هذه الألوية للقتال ضد القبائل العنيدة غير المطيعة للدولة.

وإن استثناء قبيلة من الانتساب إلى الألوية الحميدية، يعني أنه كان من الممكن لتلك القبائل أن تنتسب إلى الجيش النظامي، وهذه هي المرة الأولى التي كان يُفرَض فيها على رجال القبائل الكردية أن يخدموا في الجيش النظامي للدولة العثمانية، ليس بالضرورة في كردستان فقط. إن هذا التجنيد الذي كان يتمّ بموازاة إنشاء الألوية الحميدية، شجّع الكرد على الرغبة في الانتساب إلى الألوية الحميدية.

مناطق انتشار الألوية الحميدية

بعد إنشاء الألوية الحميدية، تمّ نشرها على جبهتين:

الجبهة الأولى: في المنطقة الواقعة بين (أرضروم) و (وان)، ضد روسيا.

الجبهة الثانية: في منطقة ماردين وأُورفه، ضد بريطانيا.

وكلتا الجبهتين متصلتان مع الجيش الرابع تحت قيادة المشير زكي باشا، الذي كان «**يعمل لحماية الكرد ضد أعدائهم الرئيسيين؛ الحكومات المحلية**»[1]. إن كون زكي باشا هو حامي الكرد من الولاة الذين تمّ تعيينهم من قِبل عبد الحميد نفسه، يشير إلى مدى الإحباط والصعوبات التي كانت تعترض الولاة لتطبيق الإصلاحات في شرقي الأناضول، وإن روابط القرابة بين السلطان وزكي باشا تفترض أن الهدف الرئيسي كان يتمثّل في استخدام الكرد ضد الأرمن.

إن توظيف الألوية الحميدية في قطاع أرضروم- وان، وفي قطاع ماردين- أُورْفَه، ما كان يمكّن الدولة العثمانية من استخدامها ضد روسيا أو بريطانيا فقط، وإنما أيضاً استخدامها في الشمال والجنوب ضد الأرمن. وعلى سبيل المثال، على الرغم من الأعمال الوحشية التي قامت بها الألوية الحميدية ضد الأرمن في ساسون (Sasun) في 22 سپتمبر/ أيلول 1893، استمر استخدامها بلا كلل. وبحلول سنة 1895، كانت الألوية الحميدية تضم 75 لواء[2]. وإذا أحصينا العدد الكلي بناء على أن كل لواء يتألف من 512 فرداً كحدّ أدنى، ومن 1152 فرداً كحدّ أعظم، فهذا يعني أن العدد الكلي لعدد الكرد المنتسبين إلى الألوية الحميدية يتراوح بين 29.184 فرداً و 65.664 فرداً. وإذا كان معدّل عدد

(1) Duguid, *The Politics of Unity*, p. 152.

(2) Kodaman, *Hamidiye Hafif Süvari Alaylari*, pp. 450 - 465.

أفراد كل لواء هو 832 فرداً، فإن جميع المنتسبين إلى الألوية الحميدية يبلغ عددهم 47000 رجلٍ، وجميعهم مسلحون.

وفي سنة 1896، في أعقاب الضعف المتزايد لنشاط الثورة الأرمنية، أُرسلت الألوية الحميدية للقتال ضد الأرمن، وأدّى ذلك إلى إراقة دماء كثيرة بين الفريقين (الكرد والأرمن)، وذُبح بعض الأرمن[1]. ونتيجة لهذه الأحداث بأشكالها المختلفة وصل التوتر والريبة بين الأرمن والكرد إلى الذروة منذ 1878، وإن صراعهم أخذ شكل الحرب الأهلية، ونتيجة لدعم العثمانيين للكرد، ودعم الروس للأرمن، استمر إهراق كثير من الدماء.

وظلت الألوية الحميدية قائمة بعد عزل مؤسّسها وراعيها عبد الحميد الثاني، وبين سنتي 1908 – 1910 تنظيما من جديد، وغيّر محمود شوكت پاشا، قائد الجيش الثالث الذي قاد الهجوم على الثورة المضادة في 13 أبريل/ نيسان 1909، اسمها إلى الألوية العشائرية، وفي إحدى الفترات كان من المتوقع أن يتغيّر اسم الألوية إلى (Oguz Alaylari)، (فرق الأوغوز)، لكن كان رأي محمود شوكت پاشا أن كلمة أوغوز (Oguz) ، يمكن أن تُلفظ بصيغة (uyuz) التي تعني (أجرب) أو (ضعيف)، وإن اللعب بلفظ اسم الألوية سيكون بكل تأكيد موضوعاً للمتعة عند من يذمّونها[2].

إن كلمة أوغوز، تشير إلى اسم اتحاد قبلي تركي قديم، ويوحي بالشعور بالقوة، وإن حقيقة أن اتحاد أوغوز القبلي القديم لم يكن يشتمل على الكرد لم يضايق محمود شوكت پاشا، والمهم أن كلمة (أوغوز) أُقرّت باعتبار أنها أقرب إلى القومية التركية منها إلى المضمون القَبَلي، وأنها تشير على أية حال إلى أن عناصر جون ترك (Young Turks) (حزب تركيا الفتاة) كانوا يتّبعون

---

(1) Kodaman, *Hamidiye Hafif Sûvari Alaylari*, pp. 463 - 471.

(2) Ibid., p. 476.

بشكل جوهري سياسة عبد الحميد الثاني في تسخير الألوية المؤلفة من القبائل الكردية لخدمة دعوة (حزب تركيا الفتاة) التي كانت تتحول بشكل متزايد إلى القومية التركية، ولعل إطلاق اسم اتحاد قبلي تركي قديم على فرق قبلية كردية، كان أكثر مما يرغب القوميون الأتراك الفتيان في تحقيقه.

وإضافة إلى ما سبق، فإن عناصر (حزب تركيا الفتاة) قرروا استخدام الألوية القبَلية الكردية في حرب الأنصار (الحرب الفدائية)، وظلت الألوية القبلية تنمو في ظل سلطة (تركيا الفتاة)، وتوسّعت وأصبح عددها 64 لواء في أغسطس/ آب 1910. وإذا أخذنا في الحسبان أن عدد أفراد كل لواء هو 832 رجلاً، فإن ذلك يعني أن أكثر من 53000 رجلٍ كانوا قد انتسبوا إلى الألوية، وإن ثلاثة ألوية من منطقتي (أُورْفَه) و(وَيرانْشَهْر) وحدهما أُرسلت للقتال في حرب البلقان. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى كانت الألوية القبَلية الكردية قد سُلّحت ونُظّمت بما فيه الكفاية، لتقوم بدور مهم، وخصوصاً على الجبهة الشرقية، حيث تتواصل مع الجيش الثالث، وتقاتل بإخلاص في صفوف القوات العثمانية.

سلبيّات الألوية الحميدية

كان لإنشاء الألوية الحميدية نتائج سلبية وإيجابية على تطور القومية الكردية، ومن بين أكثر السلبيات إحداث التنافسات القبلية بين السُنّة والشيعة؛ فالألوية كانت قد تأسست من القبائل السُنّية فقط بحسب سياسة عبد الحميد الپان إسلامية، وهذا أضعفَ بشدّةٍ مكانةَ القبائل الشيعية والعَلَوية. وزاد من العداوة بين السُنّة والشيعة بصورة عامة، أنّ شريف فِرات الذي سجّل بعض تلك النزاعات أشار إلى مدى تأثير هذا الموقف في استمرار المنازعات داخل قبيلته العَلَوية التي ينتمي إليها بحيث أنّ العداوة بين قبيلة هُورْمَك (Hormek)

العلَوية، وقبيلة جِبْران (Cibran) السُنّية التي شكّلت أربعة ألوية حميدية، استمرت حتى قيام ثورة الشيخ سعيد سنة 1925 [1].

إن شريف فرات يصف قبيلة جبران بأنها واحدة من أكثر القبائل قوة في كردستان، وأكثرها إخلاصاً للسلطان عبد الحميد الثاني، ومن جانب آخر كان أعضاء قبيلة هُورْمَك، المؤلَّفين من الملّاكين والفلاحين، يعتبرون أنفسهم غير قَبليين وأنهم ليسوا كرداً، وأنهم ينتمون إلى مجموعات من التركمان، مع الأخذ في الحسبان أن شريف فرات دوّن هذه الملاحظات سنة 1948، ضمن إطار رغبته وتشوّقه في تصوير هُورْمَك على أنهم ليسوا كرداً، وقد عرّف شريف فرات الكرد، في كتابه، بأنهم من أصول تركية، وأن سياسات عبد الحميد والألوية الحميدية، أجبرت معظم سكان شرقي الأناضول على اعتبار أنفسهم كرداً، وذكر بشكل تصويري أن الألوية الحميدية كانت سبب نشأة العداوة.

لقد كان القادة والمدراء في مُوش (Muş) وڤارتو (Varto) ينتمون إلى قبيلة جبران؛ إنهم كانوا قادة الألوية الحميدية والدرك والشرطة، وكانت طلبات قبيلة هُورْمَك المقدَّمة إلى موظفي الحكومة تُرفَض بصورة عامة، لأنّ أولئك الموظفين كانوا يكرهون العَلويين (القِزِلْباش[2])، الذين كانت ممتلكاتهم وأراضيهم وحياتهم في خطر حقيقي، وأنّ العلويين (القِزِلْباش) كانوا مكروهين، وأنّ قادة الألوية الحميدية صادروا أراضي العلَويين وأراضي القبائل التي لم ينتسب أبناؤها إلى تلك الألوية وأنّ كل قائد من قادة الألوية الحميدية أصبح بمرتبة دَرَه بَگ (إقطاعي كبير)، شبيهاً بأصحاب الإمارات

---

(1) Ibid., p. 478; *Firat: Dogu Illeri*, pp. 114, 117.

(2) قزلباش كلمة تركية تعني أصحاب الرؤوس الحمر، باعتبار أن العلَويين كانوا من أتباع الصفويين الشيعة في إيران، وكان هؤلاء يلبسون عمائم حمراء اللون- المترجم.

التي كانت موجودة حتى سنة 1847، وكلُّ عداوة وشكوى كانت تُحَلّ لمصلحة القبائل المنتسبة إلى الألوية الحميدية، وبعد اشتباكات هُورْمَك والعلَويين والقبائل غير الحميدية مع جبران، ورَفْض جميع شكاواهم من قِبل السلطات الحكومية (يبدو أن معظمهم كانوا من جبران)، بدأوا بمعارضة الحكومة، واستمرت تلك المعارضة حتى ثورة الشيخ سعيد.

وكانت قبيلة جبران هي المسؤولة عن قتل إبراهيم تالو (Talu) الزعيم المبجَّل لقبيلة هُورْمَك، في أكتوبر / تشرين أول 1894، وهذا القتل المريع لكل من أسرتي هُورْمَك وتالو ما كان ليُنسى أبداً؛ إن مقتل إبراهيم تالو بن زَيْنَل (Zeynel) أدّى إلى خصومة مستمرة مع جبران في الاثنتي عشرة سنة التالية، إنه قُتل سنة 1906، وكان خالد بگ جبران، قائد اللواء الحميدي الثاني، هو المسؤول عن مطاردة زَيْنَل وقتله، وهو الذي أصبح بعدئذ أحد القادة الرئيسيين في ثورة الشيخ سعيد، وإن القبائل العلوية في منطقة دَرْسيم (Dersim) تُونْجَه لي (Tûnceli) ما كانوا قد نسوا أفعال خالد بگ، ولم ينضمّوا إليه في قتاله ضد الحكومة الكمالية سنة 1925، وإن القبائل العلوية، وحتى تلك التي تتكلم بلهجة زازا كقبيلة جبران، لم تنضمّ إلى ثورة الشيخ سعيد، والحقيقة أن بعض القبائل العلوية قاتلت ضد الشيخ سعيد، دفاعاً عن الجمهورية التركية[1].

أجل، لم يجد العلَويون أية فائدة في أن يدعموا ثورة يقودها قادة من السُّنّة النَّقْشَبَنْديين، أولئك الذين كانوا قادة كثير من القبائل التي انتسبت إلى الألوية الحميدية، والذين على أيديهم عانى العلويون كثيراً من الآلام، وحينما بدأ الشعور القومي بالظهور في المجتمع الكردي كان ذلك مقتصراً على الكرد السُّنّة، ولم يشعر العلويون بأنهم خسروا الكثير بإلغاء الخلافة، وأكثر من هذا

(1) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 124, 149-153.

فإن الخليفة السلطان عبد الحميد الثاني هو الذي أنشأ الألوية الحميدية التي سبّبت لهم كثيراً من الأحزان والنكبات والمصائب.

إيجابيّات الألوية الحميدية

لقد كانت الألوية الحميدية في القمة من الأهمية حينما ظهرت القومية الكردية من سنة 1981 إلى سنة 1914، وعملت كنقطة ارتكاز أساسية للقوة الكردية طوال عقدين، وما سبق أن كان للكرد مثل هذه القوة والنفوذ الكبير منذ سنة 1847. ومن سنة 1895 إلى سنة 1914 كان للكرد 50.000 مقاتل تحت السلاح، وربما كان العدد أكثر من ذلك إلى حدّ كبير، وكان معظمهم مقيمين في شرقي الأناضول (كانت خمسة ألوية متمركزة في سوريا)، وقاتلت بعض الألوية في حرب البلقان، وتمرّس عناصرها في أساليب الحرب الحديثة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وهناك لم يتعرض الجنود والضباط الكرد لتأثيرات رياح القومية التركية فقط، وإنما تعرضوا أيضاً لتأثيرات رياح القومية البلقانية أيضاً.

وفي الوقت الذي كان فيه البحث في هذا الموضوع نادراً، كان الكرد، وبخاصة الضباط الذين تعلّموا في مدارس أنشأها عبد الحميد، قد أدركوا خفايا السياسات العالمية التي كانت وراء حروب البلقان، وبدت الحركة القومية التي خاضها شعب البلقان مألوفة بالنسبة إليهم، كتلك الحركة التي لاحظوها قبل ذلك عند الضباط الترك، وكان من الطبيعي أن يفهموا أفكار زملائهم الضباط الترك وزملائهم الضباط العرب، وبالتأكيد أنه لم يَعُدْ مقبولاً بالنسبة إلى ضابط كردي متعلّم أن يحمل هوية قومية تركية، ويؤمن بأنها شبيهة بقوميته الكردية فكراً وشعوراً.

إن الانتساب إلى الألوية الحميدية منحت الكرد فرصة التدرب، ومحاولةَ

فهم العالم بشكل أوسع، وإنّ المرسوم القاضي بتأسيس الألوية الحميدية، تطلّب وجود مدارس عسكرية لتخريج الضباط لقيادة هذه الفرق، وكان متاحاً لأبناء زعماء القبائل الانتسابُ إلى هذه المدارس العسكرية، وكان هذا بحدّ ذاته تطوّراً له تأثيرات بعيدة المدى. ومنذ الوهلة الأولى كان هناك كادر (ملاك قيادي إداري) كردي، متعلم وفق مناهج حديثة في إستانبول، وكان متاحاً للكرد أن يتعلموا المناهج ذاتها التي كان زملاؤهم الضباط الترك والعرب، في الوقت الذي كانت فيه المناهج تشتمل على كثير من التحديث، وكانت هناك مواد تعليمية كثيرة علمانية الطابع[1].

إن سياسات السلطان عبد الحميد وجدت طريقها إلى التطبيق عن طريق الألوية الحميدية، وأتاحت للكرد الوقوف بحزم ضد البيروقراطيين في المركز وفي إدارات الأقاليم؛ إن الكرد كانوا في نظر البيروقراطيين وسائل لتنفيذ الإصلاحات التي كانت مفضّلة على إنشاء دولة أرمنية، وإن هؤلاء البيروقراطيين العثمانيين- سواء أرادوا أم لم يريدوا- كانوا مجرد أدوات في أيدي القوى الأوروبية والمسيحية التي كانت ترعى الإصلاحات وتدافع عنها، ولا شكّ في أن وضعاً كهذا أسهم في خلق الإحساس عند الكرد بأن عليهم أن يأخذوا الأمور في أيديهم، وقد أتاح لهم الانتسابُ إلى الألوية الحميدية تحقيقَ ذلك بلمسات إسلامية.

إن سياسات عبد الحميد بشأن الوحدة الإسلامية سمحت بمنح بعض التنازلات لظهور القوة الكردية والسلطة الكردية، ومن الصعب تخمين طبيعة سياساته في المستقبل لو حكم عشرين سنة أخرى، ومن غير المرجَّح أنه كان سيدعم تأسيس دولة كردية مستقلة، وخصوصاً في غياب الأرمن، ومع تطور القومية الكردية ما كان ليؤيد ولو مجرد منح الحكم الذاتي للكرد. والحقيقة

(1) Bayram Kodaman: *Abdûlhamid Devri Egitimi Sistemi*, pp. 181- 224.

أن السلطان عبد الحميد نفسه غيّر سياساته في أواخر سنة 1890، وأن جزءاً من ذلك التغيير ربما يتجلّى في أن الألوية الحميدية تستطيع دعم كثير من القبائل الكردية التي كانت متفرقة ومتشتّتة منذ سنة 1847 [1].

وإن النقاد- حتى لو كان أحدهم كردياً- يسرعون إلى الإشارة بأن هذا يعني إحياء الدَّرَه بگيات (الإمارات) التي كانت موجودة في أوائل القرن التاسع عشر، لكن هذه الملاحظات تبدو مبالغاً فيها إلى حدّ ما؛ إن الدَّرَه بگيات وُجدت في إطار سياسات غير قومية، لكن بالتأكيد لم تكن هذه هي الحال في سنة 1900، ناهيك عن الحال في سنة 1914. والحقيقة أن معظم قادة الألوية الحميدية لم تكن لهم رؤية الشيخ عبيد الله، ولا الظروف كانت مواتية لذلك، ولم يكن قادة هذه الألوية يمتلكون النفوذ السياسي الذي كان الأمراء يمتلكونه؛ إنهم لم يكونوا مثل بَدْرخان بگ ولا مثل محمد پاشا [راوَنْدوزي]، وهذا لم يكن وهماً، إذ إن الفكر القومي كان أضيق أفقاً بكثير من الأفكار العالمية الطابع للسلطان والخليفة والشاه والأمراء بالوراثة، وإن قادة الألوية الحميدية كانوا أكثر عدائية ومشاكسة.

وإذا كانت الأفكار التي ظهرت بموازاة تطور الألوية الحميدية قد أُتيح لها أن تستمر، فلم يكن من غير المحتمل أن تستمر في جميع المجالات القومية، وليس من الغريب أن سياسات عبد الحميد الثاني الپان إسلامية قد أسهمت في جعْل الأحاسيس القومية الكردية أقوى. إن هذه الأفكار كانت في العادة موجودة في كل مكان، حينما كانت تلك السياسات تتدهور وتواجه الصعوبات. في هذه الظروف، كان من الممكن للأقليات تطوير سياساتهم الخاصة، من غير إنكار ولائهم لرمز أو لرموز حاكمهم المشترَك؛ سواء أكان خليفة أم سلطاناً أم ملكاً أم إمبراطوراً؛ إنها كانت سياسات عبد الحميد الثاني ورموز الخلافة التي وقف القوميون الأتراك ضدها.

---

(1) Duguid: *The Politics of Unity*, pp.152 - 153.

تقويم عام للألوية الحميدية

إن إنشاء الألوية الحميدية يعني أيضاً إحداث تغيير داخلي للقوة في كردستان، وأدّى ذلك التغيير إلى إضعاف نفوذ الشيوخ، وإنّ حركة الشيخ عبيد الله تشير إلى القوة المشترَكة المتمثِّلة في زعيم ديني وسياسي معاً، وما كان في قدرة أحد أن يدرك ذلك أكثر من السلطان عبد الحميد الثاني، وكانت الرغبة في إضعاف نفوذ الشيوخ أحد أسباب إنشاء الألوية الحميدية؛ إذ من الأسهل التحكم في الزعماء القبليين، بحيث أنّ سلطتهم القضائية ستقتصر على مناطق أكثر ضيقاً، وسيكونون أقلَّ رغبة في إطلاق نداءات الاستنجاد خارج الحدود، وأقلَّ رغبة في غزو المناطق الأخرى؛ إن حركة كحركة الشيخ عبيد الله في إيران قد تؤدي إلى استقدام قوات أوروبية أو روسية، وهذا آخر ما كان يريده عبد الحميد في تلك الأحوال الحرجة.

صحيح أن ثورة سنة 1925 كان يقودها شيخ، لكنها كانت مدعومة ومدفوعة بأفكار قومية ومن قِبل قوميين، أكثر مما كان يتمناه الشيخ عبيد الله نَهْري، أو مما كان من المحتمَل أن يتمناه، وأنّ الفترة الفاصلة بين الشيخ عبيد الله والشيخ سعيد كانت تقاد من قِبل زعماء علمانيين، وكانت تلك مرحلة ضرورية في مسار تطور القومية الكردية، ولقد كان هناك اعتراف، أيضاً، من قِبل منظّمي ثورة الشيخ سعيد بقوة المجتمعات القَبَلية، وبضعف الشعارات القومية الطارئة، وضعف الدعوات إلى الثورة ما لم تتجسّد في رموز دينية، وما لم تكن على لسان رجل دين يتمتع بالقداسة وبسمعة شعبية طيبة.

إن كثيرين ممن أرّخوا للعهد العثماني، في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يرون أن سياسات عبد الحميد كانت فاشلة، والدليل على ذلك أن حكمه أُسقط على أيدي عناصر حزب تركيا الفتاة (جون ترك). ويعتبر المتخصصون في التاريخ الكردي والقومية الكردية هذه الفترة خطوة

إلى الوراء في تطوّر هيكلية الدولة وبنيتها، لأنها موسومة بالبنية العشائرية، وبالنهب والظلم العديم الرحمة من قِبل الحميديين (عناصر الألوية الحميدية) ضد من لم ينتسبوا إلى تلك الألوية، وخصوصاً القبائل العلوية. هذا إضافة إلى أن الحميديين قمعوا وأضعفوا الصناعيين وطبقة التجار، والطبقة المتوسطة الواعدة، الحامل الطبيعي للفكر القومي، لكن من الضروري أن نأخذ في الحسبان أن العدد الأكبر من هذه الطبقات في شرقي الأناضول كان من الترك، وأن أية زيادة في قوتها كان من الصعب أن تكون مفيدة لتطور القومية الكردية.

إن المأساة من وجهة النظر القومية تتمثل في أن فترة الألوية الحميدية رمت بفكرة القومية الناشئة في دوّامة السياسات القبَلية الشرّيرة، والسؤال الذي ينبغي أن يُجاب عنه هو: هل كانت القومية الكردية ستصبح أقوى عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، لو لم تكن الألوية الحميدية قد تأسست؟ إن المؤرخين القوميين الكرد والمؤرخين الماركسيين يرون أنها كانت ستكون أقوى، لكنني حاولت أن أبرهن على أن الأمر لم يكن كذلك؛ إن فترة الألوية الحميدية كانت فترة فاصلة ضرورية في نهضة القومية الكردية، إنها أسهمت في ترسيخ مشاعر التضامن بين الكرد السُنّة، وأتاحت الفرصة لكثير من الشباب الكرد كي يمارسوا القيادة، كما أن الحميدية أتاحت لكثيرين من الكرد التزوّد بالمعرفة في مجال التكنولوجيا والأجهزة العسكرية، ومن القدرة على استخدامها.

3

القومية الكردية بين 1908 — 1924

ظهور التنظيمات القومية الكردية

إن ثورة جون ترك (الأتراك الشباب) في سنة 1908 افتتحت المرحلة الثالثة من مراحل القومية الكردية، وقد أدّت مباشرة إلى تأسيس المنظمات القومية الكردية بشكل جماهيري، وخصوصاً في العاصمة إستانبول، وكان أولها (الجمعية الكردية للتقدم والتعاون)، وهي تسمى أحياناً (جمعية تعالي وترقّي الكرد)[1]. وإن قادة المنظمات القومية ذكروا أن أبناء الأمراء الكرد السابقين طلبوا العلم وحصلوا عليه، وذلك حينما كان زعماء القبائل يقودون الألوية الحميدية. ومن مؤسسي (جمعية تعالي وترقّي الكرد): الأمير أمين عالي بدرخان، وعبد القادر بن عُبيد الله نَهْري، والجنرال محمد شريف باشا، والمشير ذو الكِفْل باشا، وكان الدور الرائد هو للكرد المتنوِّرين، ومن بينهم الأمراء البدرخانيون.

(1) Jwaideh: *The Kurdish National Movement*, pp. 297 – 386. Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 371 - 378.

وقد أنشأت (جمعية تعالي وترقّي الكرد) مؤسسات ثقافية فرعية، منها (جمعية نشر الثقافة الكردية) التي أصدرت مجلة (كردستان)، وكانت هذه المجلة استمراراً لصحيفة (كردستان) التي أصدرها ثُرَيّا بدرحان بگ في القاهرة، واستأنف في إستانبول جهوده المهمة في هذا المجال، وبنت الجمعية أيضاً مدرسة للسكان الكرد في إستانبول، وبلغ عدد طلبتها سنة 1908 حوالى 30.000 طالب [كذا، ولعل المقصود: الطلبة الذين درسوا فيها]، وكان سيّد كردي يدعى نُورْسي [سعيد نُورْسي] (Nursi) راعي هذه المدرسة ، وأصبح بعدئذ زعيماً كردياً دينياً مؤثّراً، وداعية (رسائل النور) (Nuruculuk)[1]، وإن حكومة الشباب الأتراك (جون ترك) أغلقت (جمعية تعالي وترقّي الكرد) سنة 1909، لأنهم لم يجدوا فائدة في السماح للكرد بتنظيم أنفسهم.



(الجنرال محمد شريف پاشا)

والجمعية الثانية هي (جمعية الأمل الكردية) [هَيڤي Haivi]، تأسست

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 338 - 340.

سنة 1912، وجاء إنشاؤها مؤشّراً على التنافس والاختلافات بين الكرد في إستانبول، وكانت (جمعية هَيڤي) تُعنى بالشباب الكرد، الذين جاء بعضهم من مدارس الألوية الحميدية التي أسسها عبد الحميد الثاني، وحسبما ذكر ڤان بروينسّن كان منتسبو هذه الجمعية «من أبناء المدن، ومن العثمانيين [الموظفين] البارزين، الذين كانوا ينتسبون إلى الطبقة الاجتماعية ذاتها التي كان ينتسب إليها الشباب الأتراك (جون ترك)، وكان شعورهم القومي الرومانسي شبيهاً بتلك التي كانت للقوميين الترك». وهذا أحد الأسباب في أن عدداً من القوميين الكرد كانوا من بين أعضاء ومؤسسي (جمعية الاتحاد والترقي) التركية، ومنهم، وعبد الله جَوْدَت، وعبد الرحمن بدرخان، وحكمت بابان، وإسماعيل حقّي بابان، وسليمان نَظيف[1]، وكان ضِيا گُوك آلْب- أحد مؤسسي الفكر القومي التركي- كردياً من ديار بكر.


كردستان

(صحيفة كردستان)

(1) Ibdi: pp. 370.

Jwaideh: *The Kurdish National Movement*, pp. 291 – 293.

إن مؤسسي (جمعية هَيفي) كانوا، كمؤسسي (جمعية تعالي وترقّي الكرد)، غرباء عن شعبهم الكردي في شرقي الأناضول، غير متواصلين معهم عن قرب، وكان الكرد حينذاك لا يزالون تقليديين ودينيين، وكانت رؤيتهم القومية مرتبطة بالخلافة، وخصوصاً أن الموظفين الذين تدرّبوا في ظل إدارة عبد الحميد الثاني ما كانوا راغبين بما فيه الكفاية للتعاون مع إخوتهم في المواطنة، في حين كانت بواعث الحرب العالمية الأولى تتطلب تحقيق ذلك التعاون، غير أن مواجهة الكوارث المشتركة في الحرب ساعدت على توحيد المثقفين الكرد في غربي تركيا وزعماء القبائل في الشرق والشيوخ معاً، وبطريقة ما، كان للحرب العالمية الأولى تأثير في حركة القومية الكردية، شبيه بالتأثير الذي كان في فترة الألوية الحميدية.

وعلى الرغم من أن فترة الحرب العالمية الأولى كانت أقصر بكثير من فترة الألوية الحميدية التي امتدت إلى عَقْد ونصف من الزمن، فقد كان لتلك الحرب تأثير هائل على الإمبراطورية العثمانية، فإن الخراب الذي نجم عنها في كردستان أجبر الكرد المقيمين في غربي تركيا والمقيمين في شرقي تركيا على أن يقتربوا من بعضهم، ويتعاونوا بشكل أفضل بعد الحرب.

وبحلول سنة 1908 أصبحت القومية الكردية أكثر شيوعاً وتطوراً، حتى وإن لم تأخذ المسار ذاته الذي كان يريده القوميون الكرد الرومانسيون وغيرهم في إستانبول، أما في كردستان فإن الأفكار القومية وجدت طريقها إلى الطرق الصوفية والتكايا، إذ أصبح الشيوخ مؤيّدين متحمّسين لها، وهذا ما قاله وَدِيع جُوَيْدَة:

«لقد حدث تطور عظيم الأهمية في تاريخ القومية الكردية، ولأسباب عديدة فإن أهمية التكايا كمراكز لنشر الأفكار القومية لم يكن بالأمر المبالَغ فيه، إن الأفكار المنتشرة من هذه البؤر المركزية لاقت رَواجاً وقَبولاً واسعاً بين

الكرد، لأنها كانت تحمل بصمات الشيوخ، وعلاوة على هذا، فإن الصفة الدينية وتأثيرات الشيوخ منحت التكايا مناعة نسبيّة من تدخّل السلطات ومضايقاتها (تجلّى ذلك بوضوح في الثورة الإيرانية سنة 1980)، وإن الشيوخ- باعتبارهم كانوا يمثّلون طبقة مهمّة من النخبة الكردية- كانوا قوميين متحمّسين، وبخلاف النخب الكردية المتركة الكثيرة، كانوا أقرب إلى الجماهير الكردية على الصعيد الاجتماعي، وربطوا مصيرهم بتلك الجماهير، ووقفوا معاً يدافعون عن الحكومة الإسلامية التقليدية، المناهضة للدولة العلمانية الحديثة التي تأسست على أيدي الشبان الأتراك (جون ترك)»[1].

إن موقف الشيوخ وموقعهم يمكن أن يُفهَم من العريضة التي قدّموها إلى حكومة جون ترك (الشباب الأتراك) بمجرد وصولهم إلى السلطة، وإن الشيخ عبد السلام برزاني، والشيخ نور محمد من دَهوك، سلّما العريضة التي كانت تشتمل على النقاط السبع الآتية:

1 – الموافقة على إقامة إدارة كردية في خمسة أقضية (مناطق إدارية).

2 – الموافقة على أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية.

3 – تعيين المسؤولين الإداريين (مدراء المناطق والنواحي)، والموظفين الآخرين، من الكرد.

4 – أن يكون القضاء والقوانين موافقاً للشريعة الإسلامية.

5 – تعيين مناصب القضاة والمفتين (وهم القائمون على تنفيذ التشريعات والقوانين) من أتباع المذهب الشافعي.

6 – أن تكون الضرائب موافقة للشريعة الإسلامية.

7 – أن يبقى قانون جمع الضرائب بدلَ خدمات العمل (السُّخرة) ساري المفعول، وأن تُنفَق الضرائب لتعبيد الطرق وصيانتها في الأقضية الكردية.

---

(1) Jwaideh: *The Kurdish National Movement*, pp. 291 – 293, 302 – 303.

وحسبما أكّد وَديع جُوَيْدَة، فإن المطالب 1 و 2 و 3 و 7، كانت تعبّر عن التوجّه القومي الكردي، وإن المطالب 4 و 5 و6 تعكس التوجّه الديني الإسلامي، وعلى أية حال فإن المطلب 5 يشير إلى دهاء الشيوخ، لأنّ المناصب الخاصة بتعيين القضاة والمفتين من المذهب الشافعي، الذي يتّبعه معظم الكرد، «كان يساوي طلب الاعتراف بأهمية العامل الديني المقدس، وهذا يعني بالطبع تأسيس قيادة روحية (كنيسة) كردية». وهذا نمط تاريخي مارسه اليونان الأرثوذوكس في البلقان، لكن الأحداث أظهرت أنه لم يكن مناسباً للكرد كما كان مناسباً لليونان. فالكرد كانوا يواجهون حركة قومية تركية أكثر قوة من حركتهم القومية؛ الأمر الذي أدّى في النهاية إلى تفكيك المؤسسة الدينية التي كانت تدعم الشيوخ.

وكما هو واضح في العريضة فإن معظم الشيوخ كانت لهم أهداف قومية، لكنهم ما كانوا يستطيعون المواصلة من غير مؤسسات دينية وإمكانيات حكومية، وحينما تأكدوا من عدائية حكومة جون ترك (الشباب الأتراك)، نظّموا ثورات متتابعة منذ سنة 1908، وخلال الحرب العالمية الأولى، وبعد الهدنة(1).

وفي إستانبول انضم القوميون الكرد إلى أحزاب المعارضة، ومنها (حزب الحرية والائتلاف) (Hürriyet ve Itilaf Firkasi)، وأحد زعماء هذا الحزب مولانا زادَه رِفْعَت، الذي كان يصدر صحيفة سَرْبَسْتي (Serbesti) أي (الحرية)، وكانت هذه الصحيفة تنشر كتابات لبعض القوميين الكرد، ومنهم كامِران بدرخان. وفي سنة 1914 كتب جَلادَتْ بَدْرخان مقالة نشرتها صحيفة (سَرْبَسْتي)، ومنهم أيضاً راواندُوزْلو فاني زادَه لَر (Rawanduzlu Fanizadel)

(1) Ibid., pp. 304 - 306.

هو قومي كردي آخر، وكان سكرتيراً عاماً لحزب الحرية والائتلاف، وبحكم منصبه كان قادراً على أن يجمع حوله مجموعة من 150 قومياً كردياً.

وأسس عبد الله جَوْدَت وإبراهيم تَمُّو (حزبَ الديمقراطية العثماني (Osmanli Demokrat Firkasi) الذي كان أيضاً معارضاً في البرلمان، وثمة قومي كردي آخر نَشِطَ في معارضة حزب الاتحاد والترقّي، هو لُطفي فِكري، وفي سنة 1910 بدأ العمل في (حزب الحرية المعتدل Mutedil Hurritetperver Firkasi) وأصدر لبعض الوقت صحيفة تنظيمات[1] (Tanzimat). وعلى أية حال مع نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914 كان على الناشطين القوميين الكرد- سواء أكانوا مؤيِّدين أم معارِضين لحكومة حزب الاتحاد والترقي- أن يلتحقوا بالدعوة إلى الإخلاص في الدفاع عن الوطن.

كردستان خلال الحرب العالمية الأولى

خلال الحرب العالمية الأولى، غرقت كردستان في خضمّ الحرب، وامتد مسرح العمليات الحربية من صاري قاميش في الشمال إلى خانِقين في الجنوب، وإلى أَرْزَنْجان في الغرب، ومن الصعب تحديد أعداد الجنود الكرد الذي شاركوا في الحرب؛ فالتقديرات متفاوتة بشكل كبير، ويذكر محمد زكي أن أحد عشر جيشاً (فرقة) كان موجوداً في آلازيغ (مأمورية ألعزيز)، وكان اثنا عشر جيشاً في الموصل مؤلفاً بشكل كلّي من الكرد، وكان أغلبية ضبّاط وجنود الجيش التاسع في أرضروم والجيش العاشر في سيواس هم من الكرد، كما شاركوا أيضاً في 135 سرية من سرايا سلاح الفرسان الاحتياطي، وفي وحدات حرس الحدود والدرك (الجَنْدِرْما)، ويقدّر محمد زكي أن عدد

---

(1) *Kûrt Milliyetçligi*, pp. 52, 53.

الإصابات بين المقاتلين الكرد بلغ ثلاثمئة ألف إصابة، وهذا يدل ضمناً على أن أكثر من نصف مليون مقاتل كردي شارك في الحرب، وهذا- حسبما يبدو- رقمٌ عال.

لقد لحقت بالكرد خسائر كبيرة في المعارك التي نشبت ضد القوات الروسية، وفي سنة 1916 وقعت 6016 إصابة خطيرة على حدود خِنِس و پازنلر (Pasinler) أثناء معركة واحدة، في حين كانت هناك عدة معارك كهذه. وفي 15 يوليو/ تموز سنة 1916 اشتبكت القوات العثمانية الكردية مع الروس في معركة ضخمة أخرى، ولم يحدّد شريف پاشا أعداد المصابين، لكن لا بد أنها كانت كبيرة، وقد انتهت المعركة بتقهقر القوات الروسية[1]. وإن أعداد الكرد الذين هلكوا بسبب المجاعة والأوبئة والبرد ربما كانت أكثر من أعداد الذين فقدوا أرواحهم في الحروب ضد الروس وفي الحرب الأهلية ضد الأرمن.

ومن الصعب تحديد أعداد الكرد في السلطنة العثمانية، ناهيك عمن كانوا في تركيا أو في شرقي الأناضول، وعلى أية حال فإن الجدال المتعلق بأعداد الأرمن الذين هلكوا في الحرب العالمية الأولى، جعل الإحصائيات متوافرة، بغضّ النظر عن مدى مصداقيتها، وإن الإحصائيات المتعلقة بالكرد في شرقي الأناضول والتي جُمعت من قِبل البطاركة كانت كالتالي:

في أرضروم 75,000، وفي وان 72,000، وفي بتليس 77,000، وفي مامورية ألعزيز (ألازيغ) أو خَربوط 95,000، وفي دياربكر 95,000، وفي سيواس 50,000، والمجموع 464,000 أو 16.3 % من مجموع السكان في ست ولايات. وكان الأتراك يمثلون 25.4 %، والأرمن 38.9 %. وطبعاً فإنّ البطاركة الأرمن لم يحسبوا القِزِلْباش (العلويين) البالغ عددهم 140,000،

(1) Zaki: *Khulasat Tarikh al-kurd*, pp. 274 – 276.
Jwaideh: *The Kurdish National Movement*, pp. 361 - 363.

750,000 كردي، و 3000 تركي، وبحسب تقديراته بعد الحرب كان العدد الكلي للسكان 648,500 نسمة، المفقودون منهم 345,500 نسمة، وهو يقدّر عدد الكرد بعد الحرب بـ 600,000 نسمة، وعدد الترك بـ 2500 نسمة، وخلال الحرب كانت الخسارة 150,500 نسمة، كان منهم 15,000 من الكرد و500 من الترك فقط(1).

وقياساً إلى تقديرات جوستن مكارثي، فإن أرقام الكابتن نوئل تبدو عالية جداً بشأن المجموع الكلي لسكان ولاية دياربكر. ويذكر مكارثي أن أرقام الكرد عالية، في حين تبدو أرقام الترك منخفضة بشكل يثير السخرية. إن إحصاءات نوئل تبيّن أن اهتمامه أكثر من اهتمام وكيل عام بريطاني في كردستان، سواء أكان في الأناضول أم في العراق من سنة 1919 إلى سنة 1922، وإنّ تقديرات نوئل الإحصائية ومعلوماته لعبت دوراً مهماً في السياسة البريطانية بشأن تركيا والكرد خلال تلك الفترة.



(كابتن نوئيل)

(1) Justin McCarthy:» *Population in Eastrern Turkey during World War,* 1'Newsspot 22 (February 1985): 5.

Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 445.

وبالاستناد إلى مجموعة أخرى من الإحصاءات الخاصة بالأقاليم الشرقية لسنة 1931، فإن القنصلين البريطانيين روبرتس ورافنْسدال (Ravensdal) سافرا عبر تلك المناطق من 26 يونيو/ حزيران حتى 11 يوليو/ تموز 1931، وأعطيا الأرقام الآتية: أرضروم 300,000 نسمة، وان 80.000 نسمة، قارص 208,000 نسمة، مَلاطية 300,000 نسمة، ألازيغ 200.000 نسمة، وإغْدِر (Igder) 104.000 نسمة، ولم يذكر القنصلان أية أرقام بشأن دياربكر وسيواس.

وإضافة إلى ما سبق فإن تركيبة الولايات كانت قد تغيّرت مع حلول سنة 1931، ومن الصعب إجراء مقارنة منذ أن تداخلت الولايات الجديدة مع الولايات الستّ القديمة، لكن الأرقام هي بشكل جوهري أقل من الأرقام التي ذكرها جوستن مكارثي، وإن الأرقام المذكورة بشأن العاصمة والولايات والمدن والقرى التي مر بها روبرتس ورافنسدال منخفضة أيضاً بشكل مخيف؛ وعلى سبيل المثال هما سجّلا الأرقام التالية: مَلاطْيَة 20.000 نسمة، خَرْبوط 12.000 - 15.000 نسمة، بِتْليس 12.000 نسمة، أرْجِيش 3.000 نسمة، وان 5.000 نسمة، قَرَه گُوز 3.000 - 4.000 نسمة، قارْص 12.000 نسمة، وأرْضَرُوم 25.000 نسمة.

إن تقديرات روبرتس ورافنسدال شبيهة بالتقديرات الواردة في تقرير أليكس ك. هيلمس (Alex K. Helms) الخاص بالأقاليم ذاتها في سنة 1929، فقد سجّل الأرقام التالية: ألازيغ 13.000 نسمة، دياربكر 30.000 نسمة، مَلاطية 14.000 نسمة، سيواس 29.000 نسمة، وغيرسون (Giresun) 8.000 نسمة. وبعد أشهر قليلة من رحلة هيلمس جاء في تقرير لقنصل بريطاني آخر، هو و. س. إدموند ، الإحصاءات التالية: غازي عَنْتاب 15.000 - 20.000 نسمة، أُورفه 20.000 نسمة، بِتليس 5.000 نسمة، ومُوش 3.000 نسمة[1].

(1) Roberts and ravensdale report is in Bilal N. Şimşir: BelgeleriyleTûrkiye›des (1924 – 1938). pp .263 – 290.

وإن تقارير أخرى لقناصل وموظفين بريطانيين آخرين، وردت فيها أرقام لأعداد السكان خلال فترة الحرب، هي أقل من تلك التي ذكرها جُوسْتِن مَكارثي، لكن حتى أرقام هذا الأخير مشكوك فيها وخاطئة؛ إنها تعطي تقييماً معقولاً للدمار الهائل الذي لحق بالمسلمين والكرد في شرقي الأناضول، لكن ذلك الدمار يُعتبَر خفيفاً جداً إذا قورن بالدمار الذي لحق بالأرمن.

لقد مر أعلاه أنه من المحتمل هلاك أكثر من 500.000 كردي في تركيا خلال الحرب العالمية الأولى، وإذا أضيف إلى هذا العدد الكردُ الذين توفّوا في العراق وسوريا وإيران وروسيا، فمن المحتمل أن يصل المجموع الكلي لعدد الكرد الذين هلكوا خلال الحرب إلى مليون نسمة، وقد ذكر محمد أمين زكي ووَديع جُوَيْدَة وصفاً تفصيلياً للدمار الذي لحق بشمالي العراق، كما ذكر محمد أمين زكي أن 300.000 كردي هلكوا في الحرب، وتقدّر المصادر الكردية أن 700.000 كردي أُجبروا على إخلاء مساكنهم، وأنّ باسيلي نيكيتين، القنصل الروسي الذي كان موجوداً في المنطقة خلال الحرب، يشهد بأن الدمار والموت حلّ بكردستان إيران على النحو الذي حلّا بالكرد في شمالي العراق[1].

نشاط القوميين الكرد بُعيد الحرب العالمية الأولى

لقد تمّ توقيع الهدنة بين الحلفاء والعثمانيين في 31 أكتوبر/ تشرين أول 1918، وكان هذا الحدث علامة فارقة في نشاطات القوميين الكرد، إذا استعادت (جمعية تعالي وترقّي الكرد) نشاطها في سنة 1918، باسم (جمعية تعالي كردستان)، وبخلاف سابقتها، ضمّت هذه الجمعية أعضاء من القبائل

---

(1) Zaki: *Khulasat Tarikh al- kurd,* pp. 274 – 275 .
Jwaideh: *The Kurdish National Movement*, p. 363- 369.

الكردية؛ إن ڤان بروينسّن كان قد وضع قائمة بأسماء أعضاء الجمعية، وهي قائمة مهمة، لأنها تشير إلى التوجه الجديد في الحركة القومية الكردية بعد الحرب العالمية الأولى.

والضبّاط الذين اشتملت عليهم القائمة باعتبارهم زعماء (جمعية تعالي وترقّي الكرد) هم: سيّد عبد القادر، ابن الشيخ عُبَيْد الله نَهْري (نائب رئيس)، وحَمِيد پاشا عضو هيئة الأركان العامة المتقاعد (أمين صندوق)، وسيّد عبد الله بن عبد القادر، وضمّت اللجنة العسكرية الميرآلاي (الكولونيل) خالد بگ من دَرْسِيم، وهو قائد شرطة إستانبول، و الكولونيل المتقاعد محمد علي بدرخان، واللفتنانت كولونيل المتقاعد محمد أمين بگ من سُليمانية، وكان من بين المسؤولين الدينيين في الجمعية: خَواجه علي أفندي، وشيخ أفندي من أَرْڤاس، وثمة أعضاء آخرون، منهم بابان زادَه شكري بگ، رئيس التحرير في صحيفة (تَرْجُمان) (Tercûman)، وبابان زادان فؤاد بگ، والتاجر فتح الله، وأستاذ (بروفيسور) الطب شكري محمد، ومن الأعضاء الآخرين أيضاً: علي شان بگ من منطقة كُوچْگِري في دَرْسيم، والذي كان ينظّم الثورة في سنة 1920.

وانتعشت (جمعية هيڤي) [الأمل] الكردية ثانية، واندمجت بعدئذ مع أعضاء (جمعية تعالي وترقّي الكرد) المكوّنة من أعضاء أصغر سناً وأكثر راديكالية، لتأسيس (جمعية الرابطة الاجتماعية الكردية)(The Kurdish Social Organization Society واسمها بالتركية Krt Tteşkilati-Ictima'i Cemiyeti)، وحسبما ذكر ڤان بروينسّن فإن الانشقاق حدث حينما أعلن سيّد عبد القادر، وربما البدرخانيون أيضاً، بوضوح «أنه لا يؤيّد إقامة كردستان مستقلة»، وإنما يؤيد إقامة حكم ذاتي محدود، وانضمّ معظم البدرخانيين إلى القوميين الكرد الشباب، وإن (جمعية الرابطة الاجتماعية الكردية) بدت فعّالة،

بسبب دعمها من قِبل الكرد في إستانبول، وكان لأعضاء هذه الجمعية دور فعّال في تأسيس (جمعية استقلال الكرد) (Ciwata Xweseriya Kurd)[1]، [لعل المقصود: حزب خُويْبُون Xûybûn]، وقد قامت هذه الجمعية بدور مهم جداً في ثورة الشيخ سعيد.

وقد ذكر وَديع جُوَيْدَة أنه تقريباً بعد الهدنة مباشرة تجدّدت نشاطات الحركة القومية الكردية، وحدث ذلك ليس بسبب جهود الكرد فقط، وإنما أيضاً بسبب الدعم التركي النشيط، لأنّ البريطانيين أرادوا استخدام الكرد ضد الترك، ووعدوهم بإقامة وبتأسيس حكم ذاتي، ضمن الدولة التركية، تحت هيمنة السلطان/ الخليفة الذي سيكون بالطبع تركياً. وكما سنرى فإن الترك استمروا في تقديم وعد بحكم ذاتي محدود للكرد حتى التوقيع على معاهدة لوزان في 24 يوليو/ تموز 1923، وزادت الوعود التركية في هذا المجال بعد شريف پاشا، وإن ممثّلي الكرد في ڤرساي وقّعوا اتفاقية مع بوغاس نوبار (Boghas Nubar) ممثّل الأرمن، في 20 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1919 في باريس، تشتمل على أن الكرد سيدعمون استقلال أرمينيا، وأن الأرمن سيدعمون الاستقلال الكردي، واتفق الحزبان على ترك القضايا الخلافية المتعلقة بالمستوطنات الحدودية لمؤتمر السلام[2].

إن هذا التطور يبيّن أن بعض القوميين الكرد لم يكونوا يقفون ضد تطلعات الأرمن إلى الاستقلال، ولعله يؤكد أيضاً أن بعض القوميين الكرد كانوا أقل شعوراً بالخوف من الأرمن في أعقاب تهجيرهم وذبحهم في الأقاليم الشرقية التي ستقام فيها الدولة الكردية، وربما أنهم شعروا أيضاً ببعض الندم

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 446.

(2) Ibid., p. 446.

Zinar Silopi: *Doza Kûrdistan*. pp. 52 – 54.

على دورهم الذي كان دوراً رئيسياً في ذلك[1]. وإن فئة أخرى من القوميين الكرد كانوا پان إسلاميين، فتعاونوا مع المجموعات التركية التي كانت تنشط ضد البريطانيين، لكن كان الهدف الأول للمجموعات الپان إسلامية هو منع إقامة دولة أرمنية.

وفي حدود يناير/ كانون الثاني 1919، كان أعضاء من جمعية الاتحاد والترقي- يقال إنهم كانوا في خربوط- شجّعوا الكرد على طلب الاستقلال في مؤتمر السلام في ڤرساي ، وإنّ زعماء هذه الحركة هم علي إحسان پاشا،

---

(1) تقتضي العدالة والموضوعية ألاّ تُعمَّم تهمة مذابح الأرمن على الكرد جميعاً؛ لأن الكرد الذين شاركوا في تلك المآسي كانوا أدوات في أيدي السلطات التركية، ولم تكن للكرد دولة أو سلطة اتخذت قراراً بالقضاء على الأرمن، فالحكومة التي اتخذت ذلك القرار الظالم هي الحكومة التركية، ثم لا ننسى أن الكرد الذين شاركوا في اضطهاد الأرمن، قاموا باضطهاد الكرد الثائرين على الحكومة التركية أيضاً.
وثمة أمران آخران ينبغي أخذهما في الاعتبار:
1 – قام كثير من الكرد بمساعدة الأرمن المهجَّرين وحموهم وتستّروا عليهم، ونذكر على سبيل المثال أن العلّامة الكردي سعيد نُورْسي (بديع الزمان) كان آمراً لفوج عثماني، في فرقة عسكرية بقيادة الجنرال نوري ويسي بولاية مُوش على تخوم مناطق النفوذ الروسي، وقد أمر الجنرال بجمع الأرمن في تلك المنطقة- رجالاً ونساء وأطفالاً- وقتْلهم، فجمع الملا سعيد ألفاً وخمسمئة من الأرمن، ورعاهم وحماهم، ثم أرسل أحد الأرمن سراً إلى القائد الروسي، للسماح للأرمن بالدخول إلى مناطق النفوذ الروسي، كي ينجوا من القتل، وتحقق ذلك فعلاً. انظر: هشيار حسن: مذكرات مقاتل، ترجمة خليل كالو، .www.gemyakurda.net
2 – كان الروس يستخدمون بعض الأرمن ضد العثمانيين، وكان العثمانيون يستخدمون بعض الكرد ضد الروس، وبما أن الأرمن والكرد متجاورون، كان بعض الأرمن يتوغّلون بدعم من الروس في المناطق الكردية، ويرتكبون السلب والنهب والقتل، وكان بعض الكرد يردّون على ذلك بالمثل، طبعاً بتشجيع من السلطات التركية. والخلاصة أن الأرمن والكرد كانوا حينذاك ضحية لسياسات الإمبراطورية الروسية والسلطنة العثمانية. المترجم.

القائد السابق للجيش العثماني الثامن، وكان أيضاً أحد المفاوضين العثمانيين الذي وقّعوا على الهدنة في مودروس (Mudros)، وكان أيضاً معارضاً لشروط الهدنة، وكانت النشاطات التي انشغل بها موجَّهة مباشرة ضد الممارسات البريطانية وبخاصة في العراق. وكان البريطانيون قد احتلوا الموصل في 7 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1918، وقد أثار هذا الحدث مخاوف العثمانيين من التوسع البريطاني مستقبلاً، وإن الدعم التركي لنشاطات الكرد كان جزءاً من سياستهم لإيقاف التوسع البريطاني، وللحؤول دون استقلال أرمينيا.

وكان البريطانيون متأكدين من أن علي إحسان پاشا لا يفضّل قيام كردستان مستقلة، وأنّ الدعم التركي يعني إحراج خطط الحلفاء وإعاقتها، وهذه كانت سياسة مؤثِّرة وخطيرة. وبعد احتلال اليونان لمدينة إزمير في مايو/ أيار 1919، وقع ذنب قتل اليونانيين للترك على البريطانيين، وكان الكرد يتخوّفون من أن الدعم البريطاني للجيش الأرمني في شرقي الأناضول سوف يتيح الفرصة للانتقام منهم، بسبب دورهم في مذابح الأرمن، تماماً كما فعل الأرمن في الجيش الروسي سابقاً، وفي المحصّلة فإن دعم الكرد لجهود الترك، التي ستتيح لهم التخلص من بقاء الأرمن، يهيّئ الظروف التي لا يمكن للترك أن يسمحوا بها، وتستدعي تدخلاً دولياً، وفي يونيو/ حزيران 1919، أُلغي النادي التركي- الكردي الذي كان يدعم نشاطات القوميين الكرد.



(مصطفى كمال أتاتورك)

إن نشاطات أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في دعم هياج القوميين الكرد تؤكد دورها في قيادة المقاومة قبل وبعد بدء هذه الحركة التي قادها مصطفى كمال، وإن ستانفورد شو (Stanford Shaw)، وإزِل شو (Ezel Shaw) قدّما ملاحظة بأن جمعية الاتحاد والترقي بدأت المقاومة، وأن وزارة الشؤون الخارجية هي التي قامت بتنظيمها. وإن دراسة حديثة لإيريك جان زورتشير (Erik jan Zurcher) توضّح مدى نشاط الشبكة السرية (قَرَه قُول Kerekol)، ونشاط المنظمات الخاصة، (Tişkilat-I Mahsusa)؛ إنه يذكر احتمال ذهاب مصطفى كمال إلى الأناضول بتوصية من شبكة قَرَه قُول السرية، ومن المحتمل أن حملة المقاومة التي قادها هذا الأخير كانت بمباركة من جمعية الاتحاد والترقي[1]. والتي تزامنت مع نشاطات تلك الجمعية في جنوبي الأناضول بدعم من المقاومة الكردية ضد البريطانيين والأرمن.

إن معضلة الكرد، بدءاً من هدنة مودروس (في 31 أكتوبر/ تشرين أول 1918)، وحتى معاهدة سيڤر (10 أغسطس/ آب 1920)، تركّزت في طلب الحكم الذاتي أو الاستقلال، وإن الاتفاق بين شريف پاشا وبوغاس نوبار منذ 20 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1919، واجهت الكرد بضرورة توضيح سياستهم؛ إما لطلب الحكم الذاتي وإما لطلب الاستقلال، وقد لاحظنا أن رد الفعل التركي على اتفاقية 20 نوڤمبر/ تشرين الثاني اقتصر على وعد بالحكم الذاتي للكرد، في حين كان بعض القوميين الكرد يطلبون الاستقلال، وبعضهم- من أمثال أمين بدرخان- طالبوا بالانفصال عن الترك مع الاعتراف بالسلطان كخليفة؛ إن

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw: *History of the Ottaman Empire and Modern Turkey*, 11: *Reform, Rvolution, and Republic: the Rise of Modern Turkey.* 1808 – 1975, p. 340.

أمين بدرخان أراد تطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذي أعلنه الرئيس الأميركي ولسون في كردستان.

وبدا سيّد عبد القادر متردِّداً، وإنَّ عجزه عن اتخاذ موقف قوي من أجل الاستقلال، وعن اتخاذ قرار محسوب- حسبما يرى بعض المؤرخين- قاده إلى الانشقاق من (جمعية تعالي وترقّي الكرد)، وفي فبراير/ شباط ومارس/ آذار 1920، أعطى عبد القادر عدة تصريحات للصحف بأنه يفضّل الحكم الذاتي، ويدعم جهود شريف پاشا في ڤرساي، لذلك فإنّ أمين بدرخان والمثقفين الكرد في (جمعية بعث كردستان) (the Society for the Rise of Kurdistan) عزلوا هذا الأخير من منصبه كرئيس بعد أن أعطى تصريحاته، وإن مؤرخي الحركة القومية الكردية كتبوا أن سبب الاختلاف بين أمين عالي بدرخان وسيّد عبد القادر، هو أن هذا الأخير كان يفضّل حكماً ذاتياً على كردستان ممزَّقة[1]، ويبدو أنه كان يتطلّع، بدعم من البريطانيين، إلى إنشاء كردستان موحَّدة حينما تسمح الظروف بذلك. وإنه لمن السخرية أن معاهدة سيڤر نصّت على استقلال كردستان، لكن ليس في صيغة كردستان موحَّدة، فقد بقيت أجزاء كبيرة في العراق وإيران خارج ما نصّت عليه هذه الاتفاقية[2].

إن تطلّع القوميين وكفاحهم من أجل كردستان موحَّدة أدّى إلى قلّة تلقّيهم الدعم من أولئك الذين كانوا يدعون إلى الاستقلال، حتى لو بقيت جزءاً من تركيا. ومن السخرية أكثر أن أحد الداعين إلى كردستان موحَّدة طلب الدعم من البريطانيين الذين ظهرت آثار احتلالهم للعراق ونفوذهم في إيران في نص معاهدة سيڤر، ودلّت على أنهم ما كانوا يريدون كردستان موحَّدة؛ وهكذا فإن القوميين الكرد الذين فضّلوا استقلال كردستان أُجبروا على أن يكون ذلك

---

(1) Kustchera: *Le mouvement national kurde*, pp. 32 – 33.

(2) Hurewitz: *Diplomacy in the Near and Middle East*, II, pp. 81 – 87.

الاستقلال ضمن تركيا موحّدة، وعلى أية حال فبعد 10 أغسطس/ آب 1920، بات واضحاً أن القوميين الكرد أصبحوا يواجهون حركة قومية تركية قوية.

ومنذ أغسطس/ آب 1920 وحتى منتصف سنة 1921، أصبحت المسألة هي: إلى أيّ مدى سيدعم البريطانيون الكرد في حركتهم الاستقلالية؟ والدليل أن بريطانيا ما كانت ترغب في دعم الحركة الكردية الاستقلالية في تركيا، لمواجهة تزايد نفوذ قوات الترك القوميين، لكن السياسة البريطانية حتى منتصف سنة 1921 كانت تشجّع الكرد على الاعتقاد بأن البريطانيين سيدعمون جهودهم الاستقلالية، وخلال هذه الفترة دعم البريطانيون تلك الجهود في تركيا، مع يقينهم بأن ذلك الدعم لن يؤدّي إلى قيام دولة كردية مستقلة، وإنما سيكون من المفيد استخدام الكرد كورقة ضغط، للحصول على تنازلات لمصلحة البريطانيين من الحركة القومية التركية، وخصوصاً على طول الحدود العراقية- التركية.

وباختصار: إن القوميين الكرد الذين فضّلوا كردستان موحَّدة على الحكم الذاتي، وجدوا أنفسهم في مواجهة سياسة بريطانية دعمت الحكم الذاتي فقط للكرد في العراق، ولم تدعم مطلب (كردستان موحَّدة)؛ إن سير الأحداث بعد معاهدة سيفر يوضّح كم كانت حسابات المطالبين بالحكم الذاتي خاطئة، ليس لأنهم خسروا القوة والتأثير فقط، وإنما لأن لبّ الحركة القومية الكردية نفسها تحرك إلى الأناضول، المنطقة التي نشبت فيها الحرب التالية.

الفصل الثاني

القومية الكردية

من اتفاقية سيفر إلى ثورة الشيخ سعيد

1

نشاط القوميين الكرد قُبَيل ثورة كُوخِكري

نناقش هنا تطورات الحركة القومية الكردية من معاهدة سيڤر (وُقِّعت في 10 أغسطس/آب 1920)، حتى اندلاع ثورة الشيخ سعيد في فبراير/شباط 1925، وهي المرحلة الرابعة من مراحل تطور القومية الكردية. وقد أصبحت معضلة القومية الكردية في الأناضول واضحة بعد هدنة مودروس مباشرة، ومرة أخرى عادت الصراعات إلى السطح في منطقة دَرْسيم بين السُّنّة والشيعة، وبين القبائل الحميدية وغير الحميدية.

وفي عهد مبكّر من صيف سنة 1919، حينما أصدر مصطفى كمال إعلاناته للدفاع عن الوطن ضد الغزاة الأجانب، زعم شريف پاشا أنه لا أحد من الألوية الحميدية السابقة يريد المشاركة في القتال، وأعلن أنهم وافقوا سراً على دعم فكرة القومية الكردية والاستقلال، تحت قيادة الميرآلاي (الكولونيل) خالد بگ جبران، وهو نفسه خالد بگ الذي كان قائد لواء الحميدية الثاني سنة 1892، والذي قاد الهجوم على زَيْنَل تالو هُورْمَكْلي ابن إبراهيم تالو سنة 1906.

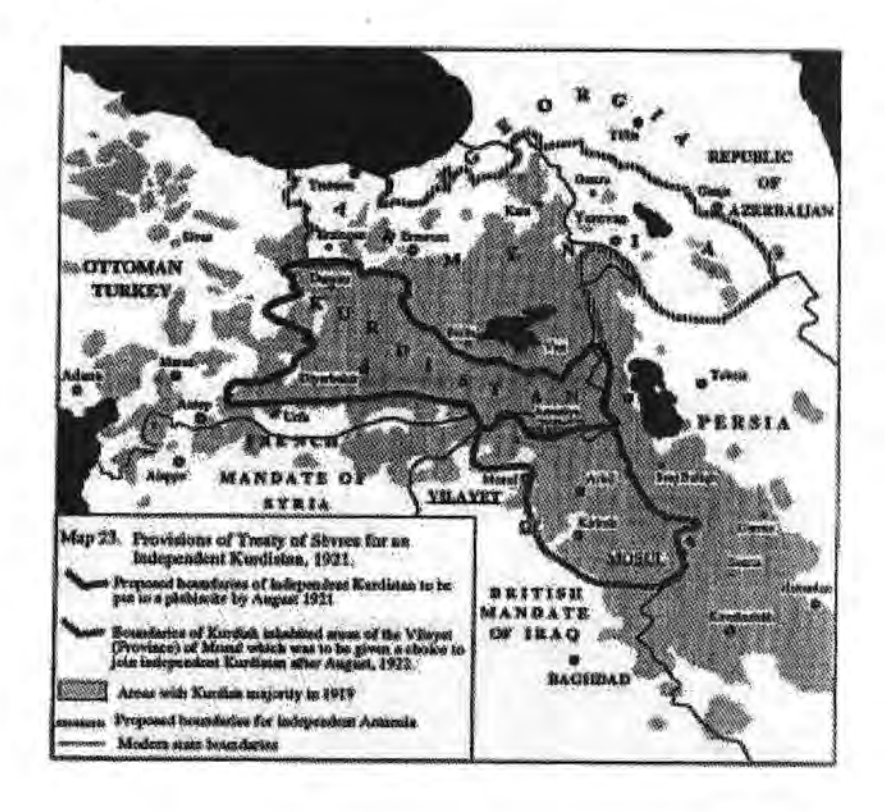
وأشار ڤان بروينسّن إلى أن شريف فِرات كان على خطأ، حينما ذكر أن

المجموعات العَلَوية هي وحدها التي رفضت دعوة مصطفى كمال للدفاع عن الوطن، فقد ذكرت مصادر معلوماته من الكرد أن جميع عناصر الوحدات القبَلية، سواء أكانوا من الحميدية السابقين أم لا، انضموا إلى القوات القومية، وأنّ معظم عناصر الألوية الحميدية الذين حاربوا الروس والأرمن شاركوا في هذا النهوض الكردي الشامل[1].

وكان من المعتقَد أن من مصلحة الكرد التخلص من بقاء الأرمن، وسيكون من السهل عندئذ تطبيق المادة 64 من معاهدة سيڤر، لذلك، فمن الضروري أن نتذكر أن مصادر معلومات ڤان بروينسّن من القوميين الكرد أنهم يرغبون في الإشارة إلى أن المجموعات الكردية- سواء أكان أفرادها سُنّة أم شيعة، حميديين أم غير حميديين- شاركوا بشكل كلي مع قوات الترك القوميين في ردّ الروس والأرمن إلى ما وراء جبال القوقاز، ويشير تفسير شريف فرات- حتى إن كان ذلك التفسير خاطئاً- إلى أن الصراعات كانت قبَلية ودينية، ويذكر أن خالد بگ لم يشارك في الحملة، مع أنه كان كولونيلاً سابقاً في الجيش العثماني، وليس قائداً في الألوية الحميدية فقط، بل إنه حرّض كاظم قَرَه بكر، قائد الجيش العثماني الأول في جبهات القوقاز، على عدم قبول الوحدات القبَلية العلَوية، خوفاً من خيانتهم على جبهات القتال[2].

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 445 - 446. Hovannisian: *Arminia on the Road to independence*, 1918, pp. 121 - 123.

(2) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 142 - 143.



(خريطة اتفاقية سيڤر)

وعلى أية حال، فإنّ معظم البيانات الخاصة بهذه الأحداث تشير إلى أن خالد بگ جبران لم يشترك في حملة القوات التركية ضد الروس والأرمن على جبهة القوقاز فقط، وإنما كان له أيضاً دور بارز في حملة شرقي الأناضول سنة 1918، ويبدو أنه خلال هذه الحملات الكثيرة كان يدرك أن تهجير الأرمن يعني أن الكرد سيصبحون وجهاً لوجه مع القوميين الترك، ولن يبقى ثمة حاجز، ولن يبقى المجال لمزيد من الخداع، وبهذا الخصوص كتب ڤان بروينسّن القصة التالية:

«في أحد أيام (لم يُذكَر التاريخ) الانتصار الأخير على الأرمن، حينما كان الآخرون فرحين، كان خالد بگ حزيناً جداً، وجلس وحيداً صامتاً في خيمته،

وجلس معه مَهْدي (أخو الشيخ سعيد)، وتساءل عن سبب تعكّر مزاجه، وبعد إصرار من مَهْدي أخبره الكولونيل خالد بأن الفكرة التي رسخت في ذهنه، ولن تتركه في راحة، هي أننا في هذا اليوم شَحَذْنا السيف الذي سيقطع يوماً ما أعناقنا»[1].

وإذا صحّ هذا الخبر، فإنه يشير إلى عدة أمور بشأن القومية الكردية بين 1918 – 1919:

أولاً: إنه يبيّن أن قائداً كردياً قوياً مثل خالد بگ جبران كان قد تأخر في رؤية الخطر الماثل في القومية التركية، ويرى بالمقابل ما يستفيده الكرد من وجود الأرمن في شرقي الأناضول، وبخاصةً بوجود أعداد قليلة من الأرمن الذين بقوا بعد مذابح سنة 1915، ومن المحتمل أن سبب هذا التقدير المتأخّر يرجع إلى العداوة والحرب الأهلية بين الكرد والأرمن منذ سنة 1878.

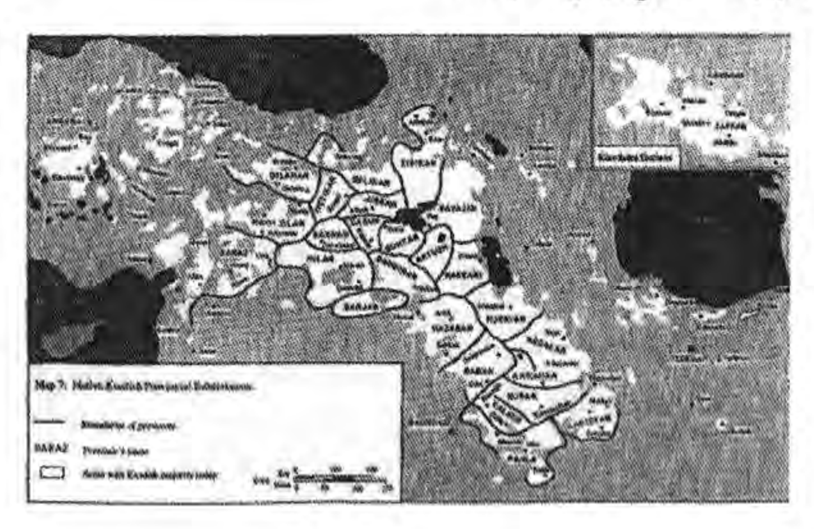
وثانياً: إن الدعوة إلى تضامن المسلمين، والتي تعني ضمناً التعاون مع قوات العثمانيين والقوميين الترك، كانت قوية؛ إلى درجة أنها هيمنت على رجل مثل خالد بگ جبران.

وفي سنة 1919، كان خالد بگ جبران في منصب حكومي سلطوي في منطقة دَرْسيم، واستعمل سلطته وبعض الإكراه لتنظيم القبائل ضد الحكومة التركية القومية، وفي سنة 1920 بدأ هو، ومن يفكر على شاكلته، بنشر الدعوة ضد الكماليين، وبخاصة بين الشيوخ والخُوجات (المعلمين الدينيين)، وبدأ القادة الكرد يرتدون الزيّ الكردي التقليدي (الفولكلوري)، ويتكلمون بالكردية، وينشرون الأشعار الكردية الشهيرة بين القبائل. وبعد معاهدة سيفر- حسبما يذكر شريف فرات- كان خالد بگ على تواصل مع (جمعية تعالي وترقّي الكرد) في صيف وأواخر سنة 1920، ومع سيّد عبد القادر. وإذا صحّ هذا الخبر، فإنه يشير إلى أنه كان ثمة قدر كبير من التواصل بين (جمعية تعالي

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 371.

الكرد) والكرد في إستانبول أكثر مما كان يُعتقَد سابقاً، ويبدو أن هذا التعاون وُجد سابقاً في منظمة (جمعية استقلال الكرد) أو (جمعية آزادي) (Azadî) حسبما هو مشهور شعبياً في أرضروم سنة 1921 [1].

وقد زار خالد بگ جَبْران قبائل منطقة ڤارْتو ونظّمها، وهي قبائل مناطق: بولانِك (Bulanik)، ومَلازگِرْد (Malazgird) ، وخِنِس، وكارْهوڤا (Karhova)، وسُولْهان (Solhan)، و چاباقْچور (Çapakçûr)، وهي المناطق التي شاركت بعدئذ في ثورة الشيخ سعيد؛ إنه تحدث مع الشيوخ والخوجات وأئمة المساجد ومخاتير القرى، ولم يحقق نجاحاً كثيراً بين القبائل العلَوية، وحينما ثبت له أن التحريض غير كافٍ لإقناع العلَويين بالاستحقاقات القومية الكردية، استعمل الإكراه أحياناً[2].



(انتشار القبائل الكردية)

(1) يرى ڤان بروينسّن في كتابه (Agah, Shaikh and State) أن جمعية آزادي وُجدت رسمياً سنة 1923، لكن ربما أنها نشأت سنة 1921. ويرى شريف فرات أنها تأسست سنة 1921، ويرى نوري دَرْسيمي أنها تأسست سنة 1922، وأنها سُمّيت (the Kurdish Independence Society) (Kurt Istiklal Cemiyeyi).

(2) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 147.

2

مقدّمات ثورة كُوخكِري

في أواخر صيف سنة 1920 أصبح الكماليون أكثر ارتياباً في نشاطات خالد بگ، وفي أغسطس/ آب 1920 كان قد كُلِّف بمهام أخرى في أرضروم. وبينما كان هذا الأخير يُمضي وقته في أرضروم، اندلعت الثورة في منطقة دَرْسيم (تُونْجَلي) في نوڤمبر/ تشرين الثاني 1920، وهي تسمى غالباً باسم (ثورة كُوچْكِري) (Koçgiri) بعد أن قامت هذه القبيلة بدور مهم فيها، وقد وردت الرواية الأساسية لهذه الثورة في كتابات نوري دَرْسِيمي، الذي أُعيد إلى المنطقة، ورُحِّب به باعتباره ممثلاً لـ (جمعية تعالي وترقّي الكرد).

ونوري دَرْسِيمي هو ابن أحد كبار الإقطاعيين (آغاوات)، وكان على تواصل وثيق مع النخب المحلية، ويبدو أنه قام بدور مهم في التحريض على الثورة، مع أن طبيعة ذلك الدور غير واضحة. وتشير شعارات الثورة إلى أن (جمعية بعث كردستان) كانت تتشوّق إلى الثورة بعد معاهدة سيڤر، وترغب في تطبيق محتوى المادة 62 والمادة 64، كما أنها تبيّن أنه كان ثمة تعاون بين الجمعية وفروعها في الأناضول، وقد اندلعت الثورة بعد أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاقية سيڤر.

إن نوري دَرْسِيمي ورفيقه الكُوچْگِري مصطفى پاشا، سافرا إلى إستانبول مباشرة بعد هدنة مودروس، وفور وصول الشابين الكرديين إلى إستانبول عرفا أن سيّد عبد القادر يؤيد الحكم الذاتي، وهو الأمر الذي كانا يعارضانه بشدة. وفي أكتوبر/ تشرين أول سنة 1920، غادر نوري درسيمي إلى عُمْرانية (ümraniye)، المدينة الكبيرة في منطقة قبائل كُوچْگِري، وأسس فرعاً لـ (جمعية بعث كردستان)، وإن هذه النشاطات لفتت انتباه مصطفى كمال.

وفي أوائل سبتمبر/ أيلول 1919، يبدو أن مصطفى كمال تحدّث مع علي شان بگ، أحد أعضاء التنظيم في سيواس، وأنّ علي شان بگ هو ابن مصطفى پاشا كُوچْگِري، الزعيم الأكبر لقبائل كُوچْگِري، وقد أخبر مصطفى كمال أن الكرد يناضلون لأجل الحكم الذاتي، حسبما نصّت مبادئ الرئيس الأميركي ويلسون الأربعة عشر، فأجابه مصطفى كمال بأن مبادئ الرئيس ويلسون لا تناسب الناس في الشرق (يبدو أنه يقصد كل الشعوب، وليس الكرد فقط)، ورأى أن على الكرد أن يتعاونوا مع الممثلين القوميين [الترك] في منطقة دَرْسيم.

وأضاف مصطفى كمال بأن ما يُرثى له أن سيّد عبد القادر كان أداةً في يد حكومة فريد پاشا في إستانبول، وخادماً للبريطانيين، وصرّح أيضاً بأن لديه معلومات بأن الجاسوس البريطاني كابتن نوئل بالاشتراك مع بعض أبناء أسرة بدرخان بگ وأسرة جميل پاشا، وبالتعاون مع والي ألعزيز (آلازيغ)، يخططون للهجوم على القوات الكمالية في سيواس، وأضاف بأنه في مؤتمر أرضروم (انعقد بين 23 يوليو/ تموز - 7 أغسطس/ آب 1919)، وعده الكرد جميعاً بتأييدهم له، وأكثر من هذا، فإن حكومة فريد پاشا لن تتمكن من تنفيذ معاهدة سيڤر أو مبادئ ولسون بشأن كردستان[1].

---

(1) Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, pp. 120 – 172.

ويبدو أن ردّ مصطفى كمال القاسي جعل من الضروري بالنسبة إلى الشباب الكرد أن يقطعوا علاقاتهم مع (جمعية بعث كردستان) في إستانبول، ويعملوا لأجل الثورة، كما أنه أصبح واضحاً للشباب الكرد أن مصطفى كمال ينجح في جذب بعض الكرد إلى جانبه، وخلال ذلك الوقت كان الكماليون قد أفلحوا في عرض الوظائف وتقديم الرشاوى لبعض الكرد المتنفّذين، كي ينضموا إليهم. ومع أن الأعضاء الكرد في الجمعية الوطنية الكبرى أعلموا سلطات الحلفاء بأنهم لن ينفصلوا عن الكماليين، وأن بعض الكرد الآخرين كانوا يميلون إلى الكماليين، فإن الناشطين الكرد الشباب كانوا قد نجحوا في نشاطاتهم القومية، إلى درجة أنهم استمروا في تنظيم القبائل، بهدف الحصول على كردستان مستقلة.

وخلال الشهر الأول من سنة 1920، عُقد اجتماع تنظيمي بهدف تنسيق الجهود مع الكرد في دياربكر ووان وبِتْليس ومناطق أخرى، وأن علاقات شيوخ تَكيّة حسين آبتال (عبدال)- مكان عَقد الاجتماع- مع الكرد في تلك المناطق لعبت دوراً فعّالاً[1].

وفي صيف سنة 1920، اعتقد نوري دَرْسيمي أن الكرد يستطيعون تحشيد 45.000 مقاتل في غربي دَرْسِيم، و45.000 مقاتل في شرقها، في حين كانت مناطق شرقي وشمالي ولاية سيواس تحت سيطرتهم. ومع حلول شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب سنة 1920، بدأ الكرد هجومهم على مراكز الذخيرة والشرطة، وأُخذ بعض الترك أسرى. وبغرض إيقاف الاضطراب المتصاعد، عيّنت الحكومة الكمالية كُرداً من أمثال زعيم قبيلة كُوچْگِري علي شان بگ في منصب حاكم (قائم مقام) رِفاعِيَة، وعيّنوا أخاه حيدر رئيساً لبلدية

(1) ذكر نوري دَرْسيمي في كتابه *Kurdistan Tarihinde Dersim*، في الصفحات 120-127، أنه كان يوجد حينذاك 72 عضواً في البرلمان من أصل 437 عضواً.

عُمْرانية، وأراد بعض الناشطين الكرد أن يعلنوا استقلال جمهورية كردستان.

وكما تقدم الكرد على صعيد مواقعهم السياسية، استمروا في مهاجمة شحنات الأسلحة القادمة، ومستودعات الذخيرة التي كان الترك يعملون على تخزينها استعداداً للثورة الكردية المحتملة. وفي 20 أكتوبر/ تشرين الأول استولى الكرد على شحنة كبيرة من الأسلحة، واستعمل علي شان بگ كُوچْگِري منصبه كحاكم (قائم مقام) لمنطقة رفاعِيَة، في تحشيد كثير من القبائل لدعم الثورة، وإن علي شان بگ وزعماء قبَليين آخرين وصلوا إلى حد هُوزات (Hozat)، لتحشيد القبائل التي كانت متقاعسة عن المشاركة في حركة الاستقلال، وإن زعماء القبائل أجروا مداولات في چَمِشْكَزَك (Çemişkezek) مصرّحين بتأييدهم لإعلان استقلال كردستان.

وفي 15 نوڤمبر/ تشرين الثاني سنة 1920، وبعد اجتماع القادة الكرد، أرسلوا الإعلان التالي إلى الحكومة الكمالية في أنقرة، طالبين الجواب في 24 نوڤمبر/ تشرين الثاني:

1 – على حكومة أنقرة أن تبيّن فيما إذا كانت توافق رسمياً على الحكم الذاتي الذي وعدت حكومةُ السلطان في إستانبول الكردَ به.

2 – على حكومة أنقرة أن تُخبر زعماء درسيم الذين كتبوا إعلاناً بشأن موقفهم من إدارة حكم ذاتي مستقل في كردستان، [بموافقتها الرسمية على الحكم الذاتي].

3 – يجب إطلاق سراح جميع المعتقلين الكرد في سجون ألعزيز ومَلاطْيَة وسِيواس وأَرْزَنجان.

4 – يجب على الموظفين الترك الانسحاب من جميع المناطق ذات الأكثرية الكردية.

5 – يجب سحب القوات العسكرية التركية التي أُرسلت إلى كُوچْگِري.

وقد أرسلت حكومة أنقرة لجنة من ألعزيز إلى دَرْسيم، للنظر في تلك الطلبات، لكن اللجنة أُبعِدت، وحينئذ أرسل الكرد في 23 نوڤمبر/ تشرين الثاني تلغرافاً (برقية) إلى أنقرة، جاء فيها أنه إذا لم تَقُم كردستان مستقلة في ولايات دياربكر وألعزيز ووان وبِتْليس، حسبما نصّت عليه معاهدة سيڤر، فإن الزعماء الكرد في غربي دَرْسيم سيبدأون العمليات العسكرية[1]. وأجابت حكومة أنقرة بأنها موافقة على الطلبات، في جهد واضح لكسب الوقت، وكان للترك فائدة أخرى في هذا الفصل المتأخر، فالثلوج كانت قد تساقطت بكثافة في منطقة دَرْسيم، وكان من المستحيل أن تقدر القبائل الأخرى على مساعدة قبيلة كُوچْگِري، واعتقد زعماء القبائل الأخرى أنه ينبغي تأخير الثورة إلى أواخر ربيع 1921، وحينئذ يمكن تنفيذ البرنامج التالي.

كان المقرَّر هو الإعلان عن الثورة الكردية في دَرْسيم، ورفعُ الراية الكردية في هُوزات، على أن تتقدّم القوات الكردية من جهة أرضروم وألعزيز وملاطية باتجاه سيواس، ويُطلَب الاعتراف الرسمي من حكومة أنقرة، وكان الاعتقاد السائد هو أن حكومة أنقرة ستوافق على المطلب الكردي، لأنه طلبٌ مدعوم بالقوة المسلحة. وبطبيعة الحال فإنّ تأجيل إعلان الثورة إلى الربيع منح الحكومة الكمالية فرصة محاصرة المنطقة، للحؤول دون انتشار الثورة، ولكسب زعماء القبائل، واستمر الكماليون في التصريح بأنه لا مانع عندهم من قبول الطلبات الكردية، وجاء حاكم ألعزيز شخصياً إلى منطقة پَتْرَك(Petrek)، وأخبر مَكُو (Meko) آغا- وقد عُيّن أخيراً عضواً في البرلمان- بأن مصطفى كمال يؤيد المطالب الكردية، ووقع كبار الزعماء الكرد ضحية تضليل الحكومة الكمالية في أنقرة[2].

---

(1) Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, p. 129.

(2) جاء في (Ibid., p. 131.) اسم رجلين هما: كَنْجُو أُوغلو أحمد رمزي، ومَيجور (بِينْباشي) حسن خَيْري.

وإضافة إلى مَكو آغا، تمّ تعيين مصطفى دِياب آغا، وأحمد رمزي، والميجور (بِنْباشي) حسن خَيري، أعضاء في البرلمان من قِبل مصطفى كمال، لكن بالرغم من الأعمال الانتهازية التي مارسها هؤلاء الرجال، يرى نوري دَرْسيمي أنهم ظلوا يضمرون روحاً نضالية كردية، وقناعةً وطنية راسخة. وعِلاوة على ذلك، أصبحت معظم مناطق دَرْسيم تحت السيطرة الكردية خلال ربيع 1921، واستمرت النشاطات الوطنية الكردية، وتولّى الزعيم الديني



(سيّد رضا)

سيّد رضا السلطة الإدارية، وأخبره النواب الكرد في أنقره بأنهم يأملون في الحصول على الحقوق الكردية بالوسائل السلمية، وذكر نوري دَرْسيمي أن النواب الكرد أدلوا بهذه التصريحات؛ إما لأنهم كانوا بحاجة إلى أعذار لتغطية أعمالهم الانتهازية، وإما لأنهم كانوا قد وقعوا عميقاً في قبضة المكر التركي، إلى درجة أنهم لم يستطيعوا تمييز الدوافع الحقيقة للترك.

إن مصطفى كمال خيّر علي شان بگ بين الحضور إلى أنقرة، أو قبول

منصب الحاكم الرسمي الأعلى في سيواس، ووعد أيضاً بأن الحاكم الكردي المساعد (المتصرِّف) سيُرسَل إلى دَرْسيم، فكان جواب كل من سيّد رضا وعلي شان بگ أنهما يريدان إدارة كردية مستقلة، ولا يريدان بكل تأكيد أيّ نائب كردي ترسله أنقرة حاكماً لمنطقة دَرْسيم. وفي أواخر سنة 1920، أمر مصطفى كمال باعتقال نوري دَرْسيمي، بتهمة قيامه بتسليح 1200 من عمال المناجم الكرد في دَرْسيم، في منجم بايْلا (Bayla) وذكر نوري دَرْسيمي أنه حينما سمع بأمر اعتقاله استقال من منصبه، وراح طوال الوقت ينظّم القبائل الكردية تحت لواء الثورة.

وقد تمّ اعتقال نوري دَرْسيمي في 20 ديسمبر/ كانون الأول 1920؛ وحتى في السجن فإنّ الفوارق بين الكرد والترك كانت واضحة، وإن صعوبات تنظيم صفوف الكرد أصبحت أوضح بالنسبة إلى نوري دَرْسيمي، حينما همس المدّعي العام- وهو أحد أتباع مصطفى كمال- في أذنه أنه بالرغم من منصبه فإنه كردي أيضاً [أي: ذنبه كبير]، وحينما تم إطلاق سراح نوري دَرْسيمي من السجن، حاول والي سيواس رشيد بگ إقناعه بأن ينصح الكرد في دَرْسيم أن يبقوا موالين للحكومة الكمالية في أنقرة، وهدّد في الوقت نفسه بالمحتلين الأجانب، وذكر والي سيواس أيضاً أن مصطفى كمال أمر بأن تُمنَح بعض الأرض الزراعية لنوري دَرْسيمي، بحسب قانون الإسكان[1].

إن الصدامات بين الكماليين والكرد بدأت مبكّرة بحدود يناير/ كانون الثاني 1921، وفي 15 فبراير/ شباط زحف فوج تركي على عُمْرانية، وبناء على هذه الظروف رغبت القبائل الكردية في الثورة مباشرة، لكن قادة الحركة الكردية أرادوا الانتظار أشهراً قليلة للتأكد من انضمام قبائل كبيرة إلى الثورة،

---

(1) جاء في (Ibid., p.134, 136) ما يلي: إن مصطفى كمال كان متردّداً في منح الأراضي، لكنه قبِل بذلك كي يسهّل بعثرة الكرد في تلك المنطقة.

وظن الكرد أن خطّة حكومة أنقرة الكمالية تقوم على الانتظار إلى نهاية فصل الشتاء للبدء بالهجوم على الكرد، وأنه حينما تنفتح الطرق إلى دَرْسيم، سيبدأ الكماليون بالهجوم والقضاء على الثوار واحداً بعد آخر، وتدمير التنظيمات الكردية، من غير إطلاق النار؛ إنهم سوف يعتقلون بعض القوميين، ويُبعدون آخرين كي يعزلوا دَرْسيم، ويمنعوا انتشار الثورة. إن الترك طلبوا من الكرد الاستسلام بلا قيد ولا شرط، وإلا فإن قراهم ستُدمَّر.

لقد ازداد القتال بين الكرد والترك في مارس/ آذار 1921، ونشب صدام كبير بينهم في عُمرانية، وأُعدم القائدُ التركي، ورفع الكرد الراية الكردية في مركز المدينة، ووقعت الأسلحة التركية- بما فيها الرشاشات- في أيدي الكرد، إضافة إلى عشرة آلاف حصان وجميع البغال، وأطلق الكرد سراح الموظفين والجنود الترك، ويبدو أنهم لم يقتلوا أحداً منهم، وأنّ الكرد والشركس الذي كانوا في القوات التركية انضموا إلى صفوف القوات الكردية[1].

(1) هذا على الأقل حسبما قال نوري درسيمي. انظر .Ibid., p. 141

3

اندلاع ثورة كُوجْكِري وفشلُها

أحداث ثورة كُوچْگِري

يبدو أن الأحداث التي وقعت في دَزْسيم سنة 1921 أدّت إلى اندلاع ثورة كُوچْگِري، وقامت حكومة أنقرة الكمالية باتخاذ إجراءات قاسية ضد الكرد، كما أن أحداث مارس/ آذار شجّعت الكرد الآخرين على ركوب عربة النصر، وطُلب من قبائل أخرى في أَرْزَنْجان ومَلاطية أن ترسل المعونة، لكن تلك القبائل قالت إن الأحوال الجوية لا تمكّنهم من ذلك، وفكر الكرد في طلب المساعدة من الفرنسيين في أُورْفَه وغازي عَنْتاب، لكن القوميين الكرد الشباب رفضوا طلب المساعدة من الأجانب، وأصرّوا على أنهم سيواجهون الترك وحدهم، وحمل النساءُ والصبية الذخيرةَ والطعام للمقاتلين الكرد، وفي 8 مارس/ آذار عبرت القوات الكردية جبال منظور المغطّاة بالثلوج، وسيطرت على كَماها (kemaha)، وتمّ اعتقال عددٍ كبيرٍ من الإقطاعيين الكرد الذين يبدو أنهم كانوا يتعاونون مع الترك.

وفي 11 مارس/ آذار 1921- مدفوعين بهذه الانتصارات- أرسل الكرد

برقية إلى أنقرة[1]، معلنين أنهم يريدون تأسيس ولاية تُدار من قِبل الكرد خارج المناطق التي سيطروا عليها، فأجاب الكماليون بإرسال لجنة برئاسة شفيق بتليسي، وهو كردي، وأعلن هذا الأخير أن حكومة أنقرة تريد حلّ الأمور سلمياً، لكن بينما كان يتفاوض مع الثوار، عزز الترك قواتهم في المنطقة، وأعلنت حكومة أنقرة الحكم العسكري (وهي المرة الأولى من إعلانات كثيرة كهذا) في ولايات ألْعَزيز وأَرْزَنْجان وسيواس، ورداً على محاولات الترك إيقاف الثورة، أبرق الكرد إلى أنقرة بأنهم يعرفون أن حكومة أنقرة تريد تشريدهم تماماً كما جرى للأرمن، ولذلك فإنهم سيواصلون القتال دفاعاً عن قضيتهم القومية.

لقد اعتقد الكرد أن الترك سيكونون حذرين في مهاجمة الكرد، لأنهم سيضطرون إلى سحب قواتهم من جبهات القتال ضد اليونانيين، حيث كانت تدور حرب شرسة، ويبدو أن الكرد اعتقدوا أن الترك لن يستطيعوا القتال ضد اليونانيين والكرد في آن واحد، وما فعله الترك في ربيع 1921 هو أنهم اتخذوا إجراءات احتياطية لمنع انتشار الثورة الكردية، وحاولوا القضاء على مصادر دعم الثورة بين الكرد أنفسهم، وكانت هذه الطريقة فعّالة جداً. كما أن الترك وجّهوا الفوج الشركسي المعروف بوحشيته، بقيادة تُوبال أُوسْمان للقتال ضد الكرد، وأنّ هذا الفوج ارتكب كثيراً من الأعمال الوحشية، وردّ عليهم الكرد بالمثل.

وبينما كان الترك يصعّدون من وتيرة هجومهم، قررت بعض القبائل الكردية عدم المشاركة في الثورة، وانسحبت قبائل أخرى من صفوفها، ولم تتلقّ الثورة أيّ تشجيع من النوّاب الكرد في أنقرة. وفي أبريل/ نيسان 1921،

---

(1) الزعميان اللذان أرسلا البرقية هما اثنان من قادة قبيلة كُوچْگِري، وهما محمد وتاقي (Taki) ومن زعماء قبائل درسيم: مصطفى، وسيّد خان، ومحمد، ومنظور.

سحق الكماليون ثورة قبيلة كُوچْگِري تماماً، وإن كلاً من الترك والكرد حشدوا للقتال لا أقل من عشرة آلاف مقاتل[1]. وهذه الأعداد أقل كثيراً من القوات التي شاركت في ثورة الشيخ سعيد.

لقد أطلتُ بعض الشيء في وصف ثورة كُوچْگِري؛ لأنه لا يوجد سوى مصدرين باللغة التركية بشأن هذه الثورة، ولا توجد مصادر بأية لغة أخرى[2]، وأيضاً لأن هذه الثورة كانت مهمة جداً بشأن تطورات القومية الكردية بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة، الإشارة إلى قوة وضعف القومية الكردية بعد معاهدة سيڤر. ويبدو أن السبب الرئيسي للثورة كان يتمثّل في أن الكرد كانوا يرغبون في استعمال النصوص الواردة في المادة 62 والمادة 64 من معاهدة سيڤر، لتأسيس حكم ذاتي في الأناضول، وأنهم رغبوا في الإفادة من الحكم الكمالي الغِر الذي أعلن ميثاقه المِللي بعام واحد فقط قبل الثورة.

وفي ربيع 1921 كان الكماليون منشغلين بالحرب ضد اليونانيين، كما مرّ أعلاه، وأراد الكرد الإفادة من ذلك الوضع، وهم الذين كانوا في وضع جيّد من حيث تلقّي الدعم الدولي بشأن نشاطاتهم، وتلقّوا المساعدة حتى من فرنسا وبريطانيا واليونان، وكانوا على تواصل مع هذه الدول الثلاث، لكن ليس ثمة دليل على أنهم تلقّوا الدعم من إحدى هذه الدول، ومن المحتمل أن هذه الدول كانت مسرورة بالصعوبات التي كان القوميون الترك يواجهونها، أكثر بكثير من سرور المعارضين الكرد المتحمسين.

أسباب فشل ثورة كُوچْگِري

إن ثورة كُوچْگِري أظهرت بشكل مؤكد الضعفَ الذي كانت تعاني منه

---

(1) جاء في (Ibid., p. 143, 149 – 154, 159 – 162.) أن عدد المقاتلين الكرد هم 6.185، ويبدو أن عدد القوت التركية التي وُظّفت للقضاء على تلك الثورة هو عدد تقريبي.

(2) Ibid., p. 120 - 172.

الحركة القومية الكردية، وقد أدرك قادة هذه الحركة أنفسهم هذا الأمر حينما حلّلوا أسباب فشلهم، وهي التالية:

السبب الأول: ضعفُ الدعم الأوروبي.

السبب الثاني: عجْزُ البنية الاجتماعية للقبائل الكردية عن تحقيق الوحدة الضرورية في الحرب من أجل الاستقلال، كما أن ضعف الطبقة المتوسطة استوجب أن يتولّى زعماء القبائل قيادة الثورة الوطنية، وكان من السهل على العدوّ أن يكسبهم إلى جانبه.

السبب الثالث: خلقت الاختلافات الدينية والطائفية بين الكرد عدم الثقة في ما بينهم، وبسبب قلة المجموعات المتنوِّرة فكرياً، كان من الصعب إزالة ذلك. وذكر نوري دَرْسيمي أن الشباب الكرد الثوار كانوا متحمّسين جداً لأجل الاستقلال، في حين كان قادة الثورة يطالبون بالحكم الذاتي فقط؛ لقد طالبوا في برقيتهم التي أرسلوها إلى أنقرة في 11 مارس/ آذار بولاية ذات حكم ذاتي تشمل المنطقة التي سيطروا عليها[1].

إن النقد الذاتي الذي مارسه قادة الثورة وثيقة مهمة، وإنّ معظم قادة الثورة، كما أشرنا سابقاً، كانوا يُستقطَبون من قِبل الكماليين الذين كانوا يسندون إليهم بعض المناصب، ويخصّصون لهم التعيينات (الرواتب)، ويمنحونهم الأراضي، وكانوا أحياناً يقدّمون لهم الرشاوى. لقد كان الكماليون يمتلكون أراضي شاسعة وممتلكات كثيرة سلبوها من الأرمن، وكانوا يوزعونها ويستعينون بها لرعاية مصالح حكومة جديدة واسعة النفوذ تقع تحت تصرفهم، كما أنهم أطلقوا دعوات قوية إلى تضامن المسلمين ضد الكفّار الذين يهاجمون الوطن.

وعلاوة على ذلك من المحتمل أن كثيراً من الكرد ما كانوا مقتنعين بالقوة

---

(1) Ibid., p. 171.

المتأصلة في قوميتهم، وأنّ كثيرين من قادة التنظيمات التي كانت تدير الثورة كانوا قادمين من إستانبول البعيدة جداً، وعلى أية حال لقد أظهرت الثورة أن التعاون بين الجمعيات القومية الكردية وزعماء القبائل وشيوخ الدين كان ممكناً، وأظهرت أيضاً أن الصراع من أجل استقلال الكرد، أو حتى من أجل الحكم الذاتي، كان قد انتقل إلى الأقاليم، حيث قُدّر له الاستمرار هناك، وأنّ أول تنظيم قومي كردي لم ينشأ في مدينة أجنبية، أو في إستانبول، بل إنه نشأ في أرضروم سنة 1921.

وليس واضحاً في المصادر الخاصة بالثورة ما إذا كانت أية قبيلة مشاركة فيها كانت منتسبة إلى الألوية الحميدية، أو ما إذا كانت من الأفواج القبَلية التي تمّ تأسيسها خلال الحرب العالمية الأولى، لأنّ معظم الألوية الحميدية كانت قد تكوّنت من القبائل التي تعيش في الشرق والجنوب، وكان ذلك سبباً في أن قبيلة كُوچْگِري كانت محرومة من اكتساب خبرة حربية كافية، إنها كانت أقرب إلى أنقرة من ثورة الشيخ سعيد، وكان من السهل على القوات التركية الوصول إليها على الرغم من التضاريس الطبيعية الصعبة، وبالرغم من أن الترك كانوا منشغلين أكثر بالحرب ضد اليونان، وأنهم كانوا قد بدأوا هجومهم الثاني ضد اليونان في 23 مارس/ آذار 1921، فإنهم كانوا في الوقت نفسه منشغلين بالقضاء على ثورة كُوچْگِري، محرّكين خمسة أو ستة آلاف جندي، وكانت تلك مسألة بسيطة بعد الجهود التعبوية الضخمة للقتال ضد اليونان.

وإن قرب منطقة الثورة من مناطق يقطنها الترك بشكل كثير، كان يعني أن الكرد هناك كانوا أكثر خضوعاً واستجابة للسلطات التركية، وأكثر سرعة للحصول على الرعاية التركية، وبالرغم من ضعف المجتمع القبَلي الكردي فقد لعب زعماء القبائل الدور الأكثر أهمية في الثورة، وكان دور الشيوخ أقل أهمية بكثير من ذلك الدور الذي لعبوه لمرة واحدة في ثورة الشيخ سعيد،

وعلى أية حال لعبت التكايا دوراً مهماً، وخصوصاً تكية حسين أبتال (عَبْدال)، وربما كان ذلك لأن القوميين الكرد تعلموا كثيراً من الدروس في هذا المجال، من أبرزها أنه يمكن الثقة بالشيوخ أكثر من الثقة بزعماء القبائل كقادة للثورة، وأن علاقات الشيوخ مع الجماهير كانت ضرورة مطلقة في تحقيق وحدة شاملة، كما أنه كان يصعب على الحكومة التركية بعض الشيء كسب الشيوخ إلى جانبها، لقد كانوا قوميين أكثر من زعماء القبائل؛ إن هذه العوامل جميعها كانت قد أُخذِت في الحسبان سنة 1925.

وقد ذكر نوري دَرْسيمي أن الاختلافات الدينية والمذهبية بين الكرد أسهمت في فشل الثورة، وهذا يدل على أنه كانت ثمة صدامات بين السُنّة والعلويين، وهذا ما حدث بلا شك، لكن القبائل السُنّية والعلوية شاركت في الثورة، بخلاف ثورة الشيخ سعيد التي شاركت فيها القبائل السُنّية فقط. والأمر ليس واضحاً في رواية نوري دَرْسيمي، ومن المحتمل أن الكرد السنّة لم يشاركوا في الثورة بالحماسة ذاتها التي شارك بها العلَويون، وإن ڤان بروينسّن كتب أن «**معظم الكرد السُنّة رأوا في الثورة أنها ثورة علَوية فقط**»[1]. وهذا هو السبب في عكس الأدوار سنة 1925، إذ إنّ الكرد الناطقين بالكُرْمانجيّة والزازية شاركوا في ثورة كُوچْگِري سنة 1921، وكان القسم الأكبر من الناطقين بالزازية مشاركين في الثورة، بخلاف سنة 1925.

وعلى أية حال فإن الاختلافات الدينية واللغوية لعبت دوراً في ثورة كُوچْگِري سنة 1921، وكان الاهتمام بها أقل من الاهتمام بثورة 1925، وهذا بطبيعة الحال يمكن أن يكون مصدر الضعف: إن ثورة يقودها السُنّة النقشبنديون والزازا كان من المحتمل أن تكون أقوى وأكثر وحدة بسبب التجانس اللغوي والديني، وكانت منطقة الثورة محدودة أكثر من منطقة ثورة

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 374 .

1925. والحقيقة أن الثورة اندلعت في عمق الشتاء، وحال ذلك دون وصول المساعدة من خارج المنطقة، حتى إذا كانت قادمة. أضف إلى هذا أن شتاء 1920 كان- حسبما يبدو- أشد حدّة مما هو معتاد في منطقة دَرْسيم. إن فصل الشتاء وقسوة المناخ أسهما في إضعاف حماسة الوطنيين التي كانت فاترة قبل ذلك أصلاً، وإن العناصر المتقلبة، إضافة إلى ضعف التواصل، والتناقضات بين المدينة والريف، وبين المثقف والعشائري، قد أدّت مجتمعة، إلى أن تكون الثورة قصيرة العمر.

وثمة سبب آخر أدّى إلى فشل الثورة؛ وهو التفوق الهائل للقوات التركية العسكرية ومستوى تنظيمها، والرعاية الشاملة، وطبيعة الأرض، ومصادر القيادة في حكومة أنقرة. وإضافة إلى مصادر القوة هذه لدولة واسعة الأرجاء، فالحقيقة أن كثيرين من الكرد في منطقة الثورة، أو خارج تلك المنطقة، دعموا مصطفى كمال لأسباب عديدة؛ وبحسب المعلومات التي ذكرها ڤان بروينسّن، كان لكثير من الآغاوات علاقات شخصية مع مصطفى كمال، وهم أقاموا هذه العلاقات حينما كان قائدَ هيئة أركان الجيش السادس عشر في دياربكر سنة 1916، وإن قيادته أسهمت في صدّ الجيش الروسي، وفي إسقاط فكرة إقامة دولة أرمنية في شرقي الأناضول، وكان قد أصبح رمزاً للدفاع عن الوطن ضد الغزاة الأجانب والكفار.

4

مصطفى كمال واستقطاب زعماء الكرد

إن مصطفى كمال دعا القيادات الكردية، بما فيها قيادات القوميين، إلى مؤتمر أرضروم (في 23 يوليو/ تموز - 7 أغسطس/ آب 1919)، ودعاهم أيضاً إلى مؤتمر سيواس (4 - 11 سپتمبر/ أيلول 1919)، ووعدهم بأنه ستكون للكرد حقوق مساوية لحقوق الترك، وكانت الغلبة للكرد في مؤتمر أرضروم، إذ إن الهيئة التمثيلية كانت قد اختيرت، وكانت مؤلفة من تسعة أعضاء، وكان ثلاثة على الأقل من الكرد وهم: حاجي موسى بگ من مُوتْكى (Mutki) وصلاح أفندي من بِتليس، وفوزي أفندي وهو شيخ نقشبندي من أرضروم[1].

وإنني أعتقد، من دون مبالغة، في القول بأنه لولا الدعم الكردي فإنّ الحركة القومية التركية ما كانت لتحقق النجاح الذي حققته، وبتعبير آخر: لو أن الكرد تحدّوا الكماليين سياسياً وعسكرياً في أرضروم، لأعاق موقفهم الحركة القومية التركية، ومنعَ تحقيق نجاح الجيش التركي ضد الروس وقوات التحالف والأرمن. ومما يدعو إلى السخرية في تاريخ الكرد في تركيا هو أن تحدي القوات القومية التركية لحكومة إستانبول، وللقوات المحتلة، انطلقت

(1) Ibid., p.455 .

من المنطقة الكردية التي كان القوميون الكرد يعتزمون إقامة وطن مستقل فيها، أجل، إن الكرد ساعدوا القوات القومية التركية التي ألحقت الفشل بما كانوا قد اعتزموا عليه.



(مصطفى كمال مع شيخ دين كردي)

وحتى من وجهة نظر أكثر اعتدالاً، من الواجب الاعتراف بأن الثورة القومية التركية بدأت في المنطقة التي كان فيها تداخل بين السكان الترك والكرد، وكما يتضح من ثورة كُوچْگِري، فإنها جرّت الفائدة على الترك، وعلاوة على ذلك، إن اندلاع الثورة- في وقت كان فيه القوميون الترك منهمكين في صراع حياة أو موت ضد اليونانيين- جعل من السهل على هؤلاء أن يصفوا المطالب الكردية لأجل الاستقلال أو الحكم الذاتي بأنها خيانة، وأنّ عدداً كبيراً من الكرد وافقوا الترك على هذا الوصف، ولم يكن تأييد بعض الكرد لحكومة أنقرة لأغراض انتهازية فقط.

لكن منْح الامتيازات لبعض الزعماء الكرد ساعد الترك كما مر أعلاه،

لكنّ أربعة من كرد منطقة دَرْسيم فقط كانوا قد عُيّنوا نوّاباً في البرلمان، وقد اقترح مصطفى كمال أن يكون علي شان بگ، زعيم قبائل كُوچْگِري، مرشَّحاً للجمعية الوطنية الكبرى، وقد أكد إسماعيل بِشِكْجي (Beşikci) - وهو عالم تركي يقال إنه من أصول كردية- أنه بين سنتي 1919 - 1921 كانت علاقات القوات الكمالية- خصوصاً مصطفى كمال- بالزعماء الكرد وكبار الملاكين (الآغاوات) أفضل من العلاقة بالقوميين الكرد، واتضح ذلك خلال ثورة كُوچْگِري؛ ومن أسباب وجود هذا الوضع أن الزعماء الكرد والآغاوات ووجهاء المدن علموا أنهم سيحتاجون إلى التأييد من حكومة أنقرة، للحصول على الاعتراف القانوني بشأن أراضي أرمينيا وممتلكاتها.

وهذا مثال آخر، فمن الأمور غير المتوقَّعة أن دمار الأرمن، الذي شارك فيه الكرد بحماسة وضراوة أسهم في هزيمة الحركة القومية الكردية في الأناضول[1]، وبينما كان خالد بگ جبران ينتظر وهو في خيمته اليوم الذي ستلحق الهزيمة بالأرمن، فإن زوال هؤلاء ترك الكرد وجهاً لوجه مع الترك، بل أكثر من ذلك، فإن القبائل الكردية، وملّاك الأراضي (الآغاوات)، ووجهاء المدن عزّزوا قوتهم، معتمدين أحياناً على القوميين الترك، لكن كيف تمكّن الكرد من ذلك؛ في الوقت الذي لم يكن فيه أحد، حتى ولا قادة القوميين الترك أنفسهم، يحلمون بهكذا نجاح؟

(1) سبق أن أوضحنا نزعة المؤلف إلى تحميل الكرد جميعاً مسؤولية النكبات التي حلّت بالأرمن، غير آخذ في الحسبان أن الكرد الذي شاركوا في اضطهاد الأرمن كانوا قلة، وكانوا أدوات في أيدي السلطات التركية، ونفّذوا عن جهل أجندة الدولة التركية، ولم يذكر المؤلف دور كرد آخرين في حماية الكرد ورعايتهم. وسبب رواج هذه النزعة عند بعض المؤلفين في أوروبا هو أن الدعاية الأرمنية- بمساعدة من المؤسسات التبشيرية- روّجت لتلك الإشاعات وضخّمتها، في إطار الصراع بين المسيحية والإسلام، في حين كانت الدعاية الكردية شبه معدومة حينذاك في أوروبا. المترجم.

يذكر إسماعيل بِشِكْجي أن اهتمامات القوات الكمالية الدينية بين أعوام 1919 – 1922 كانت مهمّة في ضمان الدعم الكردي، ويعتقد بِشِكْجي أنه كان على مصطفى كمال أن يكتب رسائل كثيرة إلى أكثر من سبعة قادة كرد، وذلك مُدرَج في قسم الوثائق، في الخطاب الشهير لمصطفى كمال، ويذكر بِشِكْجي أن عائلات كردية كثيرة- حسبما يقال- تسلّموا رسائل كهذه من مصطفى كمال[1].

إن سبع رسائل مدرَجة ضمن المجلد الثالث من الخطاب الشهير لمصطفى كمال تعطي مثالاً جيداً على تكتيكات هذا الأخير في التعامل مع القادة الكرد[2]، إن رسالته إلى الشيخ زياد الدين أفندي من نارشين (Narşin) (نورشين Nurşin)، في 13 أغسطس/ آب 1919 (الوثيقة 52، صفحة 942 – 943) مصدر معلوماتي مفيد، في تلك الرسالة يشكر مصطفى كمال الشيخ زياد الدين لِما قدّمه من دعم خلال الحرب العالمية الأولى، ولولائه للسلطان الخليفة، مقدّماً احترامه القلبي لموقفه. ويذكر مصطفى كمال أيضاً أنه أصبح معروفاً جماهيرياً أن السلطان (الخليفة) نفسه كان يريد أن يُهدي الولايات الشرقية إلى الأرمن، وأن حكومة إستانبول (حكومة السلطان) كانت عاجزة كلياً عن الدفاع عن البلاد، كما أنه أحاط الشيخ زياد علماً بانعقاد مؤتمر أرضروم (كان قد اختتم أعماله قبل ستة أيام فقط)، وذكر أن مؤتمر سيواس

(1) Isınail Beşikci: *Dogu Anadolu'nun, Sosyo-Ekonomik ve Etnik Temeller*, p.270.

(2) كتب مصطفى كمال أيضاً رسائل إلى الشيخ كُفْرَوي زاده (Kûfrevizad) وإلى عبد الباقي أفندي، من بِتْليس، وعبد الرحمن آغا من شَرْناخ، وعمر آغا من دَرْشَفْلي (Derşevli) ورسول آغا من موساشلي Musaşli، والشيخ محمود أفندي، وجميل چَتُو بگ من غَرْزان.

Keınal Atatûrk: Nutuk III vcsika (document), 47, 48, 50, 51, 52, 53, pp. 937. 945.

سينعقد قريباً، وطلب من الشيخ زياد أن يبلغ تحياته لجميع الوطنيين الغيورين في المنطقة.

وكتب مصطفى كمال أيضاً رسالة إلى حاجي موسى بگ، زعيم قبيلة مُوتْكي ، [مُوذْكي Modki]، الذي كان قد اختير عضواً في الجمعية التمثيلية في مؤتمر أرضروم، وإن الرسالة (الوثيقة 47، صفحة 937 – 939) قد كُتبت في 10 أغسطس/ آب 1919، فقط بعد ثلاثة أيام من اختتام أعمال مؤتمر أرضروم، وفي رسالته يشكر مصطفى كمال الزعيم القبَلي، ويشكر عائلته على الخدمات والتضحيات التي قدّموها للدولة والوطن، ويشكر بشكل خاص دعمه للجيش في منطقتي بِتْليس ومُوتْكي، ويخبر الزعيمَ بأن أعداءهم يريدون اقتطاع الأرض، وإنشاء دولة أرمينيا على أرض أسلافهم (الكرد)، وإن ضعف حكومة إستانبول كان يسمح بتحقيق ما يخطط له الأعداء، ويعتقد مصطفى كمال أنه من الضروري تصحيح هذا الوضع المحزن، ويذكر كيف أن حاجي موسى بگ قد انتُخب عضواً في الجمعية التمثيلية، سويةً مع مصطفى كمال و«أخينا بطل الألوية الحميدية» (Hamidiye kahramani) رؤوف بگ، وحينما كانت تقتضي الظروف، كان مصطفى كمال يطلب من حاجي موسى بگ أن يساعده.

وبعد اختتام مؤتمر سيواس قال مصطفى كمال إنه سيلتقي بحاجي موسى بگ في أرضروم، وسيرسل له برقية يحدد فيها وقت اللقاء، وأقرّ مصطفى كمال في رسالته بأن ذلك صعب على حاجي موسى بگ، لكنه متأكد من أن الزعيم سيرغب في القيام بهذه التضحية من أجل الوطن. إن هذه الرسالة والتصريحات التي أطلقها قادة ثورة كُوچْكِري أدلة جيدة، تبيّن لماذا لم يدعم معظم الشيوخ وزعماء القبائل دعوات القوميين الكرد، ولماذا لم يدعموا حتى مطلب الحكم الذاتي، وخصوصاً حينما كانت الدعوات إلى الحكم الذاتي تلقى الصدّ والرفض من قِبل الترك.

5

تأثيرات ثورة كُوجكِري

على أية حال إن ثورة كُوچْگِري أثّرت في سياسة حكومة أنقرة، ويبدو أن تلك الثورة أسهمت في ظهور الجهود الأولى من قِبل الحكومة التركية القومية الجديدة لأن تتعامل مع «المطالب الكردية»، وذات مرة في أكتوبر/ تشرين أول 1921 أوفدت الجمعية الوطنية الكبرى لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب ثورة كُوچْگِري، وكان من بين أعضاء اللجنة يوسف عزت پاشا (من بوُلو Bolu)، وراغب بگ (من آماسيا Amasya)، وحَقّي حميد بگ (من سِينُوپ Sinop)، وترأّس اللجنةَ صَفْوَت بگ، القائد القومي السابق لمدينة إستانبول، الذي كان في بادئ الأمر معارضاً للكماليين، ولأسباب عديدة ظُن أن مصداقيته عند الكرد ستكون أكبر، وإن دياب بگ، نائب من دَرْسيم، هو الذي نصح بأن يكون صفوت بگ رئيساً للوفد.

إن مصدراً استخباراتياً بريطانياً في حكومة السلطان بإستانبول، وبناء على برقية استُقبلت من أنقرة في 21 أكتوبر/ تشرين أول 1921، ذكر أن نيّات حكومة أنقرة تجاه الكرد كانت كالتالي:

«في الوقت الحاضر لن تُرسَل حملة تأديبية ضد الثورة، لكن ستُبذَل

جميع الجهود لكسب زعماء القبائل بالهدايا وبوسائل سلمية أخرى، إلى أن يتمّ عقد معاهدة مع الفرس وتوقيعها، وتُنتَظَر الفرصة المناسب الفضلى، لأنه سيكون من الضروري إرسال قوات قوية بما فيه الكفاية للتعامل مع 40.000 فارس يقاتلون في تضاريس صعبة جداً. وفي ظل الظروف الحالية تعتقد لجنة الدفاع الوطني أن حملة تأديبية ستواجِه هزيمةً محتومة»[1].

ويشير التقرير الاستخباراتي ذاته إلى أن المعاهدة مع إيران- المذكورة في البرقية- تشتمل على بند يشترط على الحكومة الإيرانية أن تتعهد بمنع الكرد في إيران من مساعدة إخوتهم الكرد في تركيا عبر الحدود، وأَرفقت اللجنة مع صورة البرقية الخاصة بأسباب ثورة كُوچْگِري اقتراحَ قانون يتعلق بإدارة كردستان، ورُفع القانون المقترح إلى الجمعية الوطنية الكبرى، لمناقشته في وقت مبكّر من شهر فبراير/ شباط.

وفي هذه الأثناء وَضعت لجنةٌ خاصة أخرى قانوناً مقترحاً يتعلق بإدارة كردستان، وأُرسِل القانونُ المقترح إلى لجنة التحقيق الخاصة بثورة كُوچْگِري، ويبدو أنه في وقت مبكّر من فبراير/ شباط 1922 وصلت مسوَّدةُ القانون المقترح إلى الجمعية الوطنية الكبرى لمناقشته، وصوّت خمسة نوّاب ضدَّ النظر في مسوَّدة القانون المرسلة. وإضافة إلى ثلاثة أعضاء في لجنة كُوچْگِري؛ صوّت صالح أفندي (من أرضروم)، وصلاح الدين بگ (من مَرْسِين)، ضد مناقشة هذه المسوّدة. وعلى أية حال فقد وافقت الأكثرية على المناقشة، على أن تكون في جلسة سرية في 10 فبراير/ شباط، وإن بعض الأعضاء في حزب الدفاع الوطني dafaa(üM) Milliye Cemiyeti، وفي

(1) لم تكن ثمة معاهدة بين إيران وتركيا حتى 22 أبريل/ نيسان 1926.

حزب الدفاع عن الحقوق (M-i Hukuk Cemiyeti)dafaaü، فضّلوا مسوَّدة القانون، وعارضها 64 عضواً.

وقد افتتح صالح أفندي المناقشة قائلاً:

إن الطلبات الكردية لا يمكن حلّها بهذه الإجراءات السطحية الواردة في مسوَّدة القانون المقترح، وأعلن أنه إذا كان الاضطراب المُقاد من قِبل مصطفى باشا، الذي انتقل إلى قيادة كُوچْگِري وكرد دَرْسيم، قد هدأ، فإن الكرد الذين اعتُقلوا خلال ثورة كُوچْگِري في صيف 1921 سوف يُطلَق سراحهم، وتذرَّع بأن من مصلحة البلاد أن تُصاغ توصياتُ لجنة التحقيق في مسوَّدة القانون بعبارات عملية ممكنة التطبيق ، وأضاف أنه يعرف أن جواد باشا، القائد المسؤول، قد اتخذ الإجراءات ذاتها، «**وحينما كانت البلاد في حرب ضد اليونانيين، لم يكن من السهل التعاملُ مع موقف من هذا الشكل**».

وأضاف صالح بگ إن ثورة كُوچْگِري حدثت بسبب استبداد إدارة حكومة أنقرة وموقفها من الخلافة، وكان من رأيه أن «**استخدام العنف سيعقّد الموقف، ومن الهُراء القول بأنه لم تكن ثمة ثورة في كردستان، ولا أحدَ بحاجة إلى دليل على ذلك، في حين يمكن أن تُرى القرى بوضوح**». واستنتج صالح أفندي أن الثورة كانت قد تلقّت التأييد من الأمير فيصل [= بن الحسين والي الحجاز] ومن البريطانيين، «**ومن مصلحة البلاد ألا يتمّ التعامل مع هذه المسألة بالعنف**»، وقد عارض بعض النواب الكرد مسوَّدة القانون، وأيّدوا صالح أفندي بقوة، لكن الغالبية العظمى (373 نائباً ضد 64 نائباً) فضّلوا مسوَّدة القانون، وإذا أخذنا في الحسبان أنه كان في الجمعية الوطنية الكبرى حوالى 72 نائباً كردياً، فيتضح أن معظمهم وقفوا ضد مسوَّدة القانون.



(الملك فيصل بن الحسين)

وليس من الصعب معرفة أسباب وقوف معظم النوّاب الكرد ضد المسوَّدة المذكورة، مع أن المادة 1 منها - حسب التقرير البريطاني- تنصّ على أن الجمعية الوطنية الكبرى يجب أن تتكفّل «**بإقامة إدارة ذاتية لأتباع القومية الكردية، بما يتوافق مع تقاليدهم القومية**»، ونصّت المادة II على أنه «**يمكن اختيار الحاكم العامّ من قِبَل الوجهاء الكرد، مع مساعدٍ للحاكم العام ومفتّشٍ يمكن أن يكون تركياً أو كردياً، حسبما تقرّر الجمعيةُ الوطنية الكبرى**».

لكن المادة III تنصّ على أن الجمعية الوطنية الكبرى هي التي ستختار الحاكم العام. وفي نهاية السنة الثالثة (بحسب المادة IV) سيتمّ اختيار حاكم جديد عام من قِبل «الجمعية الوطنية الكردية»، ومع أن الجمعية الوطنية الكبرى هي التي ستقرر ما إذا كان مساعد الحاكم العام تركياً أو كردياً (المادة V)، فإن انتخابه سيكون مباشرة من الجمعية الوطنية الكردية، وإن ترشيح الحاكم العام ومساعده والمفتش يجب أن يقدَّم إلى حكومة أنقرة للموافقة على أسمائهم.

وتنصّ المادة VI على أن منطقة كردستان الإدارية ستُشكّل في الشرق من ولايات وان وبتليس ودياربكر وسَنْجَق (مقاطعة) درسيم، مع الأقضية

والنواحي المحدَّدة الأخرى (المناطق الإدارية الأصغر)، إن هذا البند جعل د. أ. أوزبورن في وزارة الخارجية يعتقد أن هذه العبارات تكافئ الوطن القومي الكردي، مثلما أُنشئ الوطن القومي لليهود في فلسطين. وإن المادة XV تنصّ على أنه فقط يمكن استخدام اللغة التركية في الجمعية الوطنية الكردية وفي الإدارة، وستُستخدَم اللغة الكردية في المدارس، إضافة إلى أنه من حق الجمعية الوطنية الكبرى الإشراف على معظم الميزانية الخاصة بمنطقة «الإدارة الذاتية». إن مسوَّدة القانون المقترح وثيقة مهمة، باعتبارها الوثيقة الوحيدة المتوافرة من هذا النوع.

من الواضح أن المسألة الكردية رُبطت بمسألة الخلافة، وبمعارضة بعض النوّاب للكمالية، ويرى البعض بوضوح أن دعم الكرد للخلافة شكّل قوّةَ دَفْعٍ ضدَّ مصطفى كمال، الذي ازدادت معارضته في ربيع 1922، كما أن خطاب صالح أفندي يشير إلى اعتقاد أصيل بأنه ينبغي التعامل مع الكرد بوسائل غير عنيفة، وأنه يبيّن أيضاً أن النوّاب الكرد- بالرغم من تأييدهم للحكومة الكمالية، ومن حقيقة أنه لا أحد منهم تكلم بشأن القسوة التي قُمعت بها ثورة كُوچْگِري- كانوا يشعرون أنهم يستطيعون الحصول على أكثر مما قدّمته مسوَّدة القانون فيما يتعلق بالحقوق والتطلعات الكردية، وهذا يفترض أنه حتى النواب الكرد في البرلمان كانوا يأملون في الحصول على حكم ذاتي أكثر مما وُعد به في مشروع **«إدارة منطقة كردستان»**.

ومن جانب آخر، ثمة ما يشير إلى أن الترك- على الأقل أولئك الموجودون في الجمعية الوطنية الكبرى- ما كانوا يفضّلون اللجوء إلى القسوة المتعمَّدة وسياسة العنف ضد الكرد، وعلى أية حال فإن مسوَّدة القانون المقترح تبيّن أن الترك- بمختلف اتجاهاتهم السياسية- ما كانوا يتقبّلون الاستقلال، أو حتى الحكم الذاتي، بأية دلالة يعنيها هذا المصطلح، وفي الغالب يبدو أنهم،

أي الترك كانوا يتقبّلون سلطة كردية أكبر في المنطقة الإدارية المحدَّدة، وفي منطقة جغرافية محدَّدة. وعلى أية حال ينبغي الأخذُ في الحسبان أن ما كان يبدو أنه تفكير سياسي تحرري- بالمقارنة مع التطورات اللاحقة- كان تفكيرَ النواب، وليس تفكيرَ المستشارين المقرَّبين من مصطفى كمال الذين كانوا يقررون السياسات.

وبما أن مناقشة مسوَّدة قانون كهذا في الجمعية الوطنية الكبرى يشهد على الحرية النسبية في أن تناقش هذه المؤسسةُ (الجمعية الوطنية الكبرى) المسألةَ الكردية علناً، فلاحقاً سيكون من الصعب جداً ومن المكروه أن يتمّ ذلك، خصوصاً بعد معاهدة لوزان (في 24 يوليو/ تموز 1923)، وأنه كان يعني أيضاً الإبقاءَ على تأييد الكرد في أوقات زاخرة بكثير من التحديات من قِبل دولة الشبان الترك (جون ترك). إن نشاطات القومية الكردية أوجدت انبعاثاً جديداً بعد معاهدة لوزان، أدّت مباشرة إلى اندلاع ثورة الشيخ سعيد. وبعد المعاهدة التي لم تتضمن أيّ ذكر لكردستان مستقلة أو لأرمينيا، لم يبق لدى الكرد خيارٌ آخر سوى الحصول على حقوقهم القومية الكبرى باللجوء إلى القوة المسلّحة.

6

تأسيس جمعية آزادي (خُويبُون)

فروع جمعية آزادي

إن التنظيم الكردي القومي المسؤول عن الأحداث التي قادت إلى ثورة الشيخ سعيد هو (جمعية آزادي الكردية) (Ciwata Azadiya Kurd) وسمّيت لاحقاً (جمعية استقلال الكرد) (Ciwata Xweseriya Kurd) [خويبون Xûybûn]، وسُمّيت اختصاراً (آزادي)، ويذكر ڤان بروينسّن أن (آزادي) تأسست سنة 1923، لكنّ المقاتلين الكرد الذين شاركوا في ثورة بيت شباب ، في 4 سپتمبر/ أيلول 1924، أخبروا رجلَ مخابرات بريطانياً أن المنظمة تأسست في أرضروم سنة 1921 [1]، وفي الواقع لا توجد معلومات بشأن (آزادي)، باعتبار أنها منظمة بدأت بالظهور في الأناضول وكانت سرية جداً، وإن ڤان بروينسّن هو أول باحث أكد أهمية (آزادي).

إن الاستخبارات البريطانية حصلت على معظم المعلومات من خمسة

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 373, 446 - 447.

من العسكريين الفارين، وهم: علي زكي بن والي، وإسماعيل حَقّي أفندي بن محمد علي (من الموصل)، وإحسان بگ بن نوري بگ (من بِتْليس)، وتوفيق أفندي بن حسن (من ماردين)، وأحمد راسِم أفندي بن مِكْدال (من جان Can)؛ وكان هؤلاء ضباطاً يخدمون في الفوج التركي الثامن عشر، من الجيش السابع، القسم الثاني، وكان إحسان نوري، وتوفيق حسن، وأحمد راسم أفندي، مصدراً أساسياً للمعلومات الخاصة بجمعية آزادي[1]، والأولان كانا برتبة كابتن، وكان الأخير برتبة ليوتنانت (Lieutnant) وإذا كانت جمعية آزادي قد تأسست سنة 1921، وليس في سنة 1923، فهذا يعني أن ثورة كُوچْگِري ونتائجها، واستمرار الاضطرابات في منطقة دَرْسيم، ربما أثّرت في تأسيس آزادي أكثر من تأثير التطورات السياسية بين سنتي 1821 – 1923.

وبالاستناد إلى ما ذكره هؤلاء الضباط الكرد الخمسة، كان تأسيس جمعية آزادي نتيجة لعدة عوامل[2]؛ وجدير بالإشارة إلى أن الاستخبارات البريطانية لقيت كثيراً من العناء للتدقيق في روايات الضباط الكرد، إذ إن معلوماتهم بشأن كيفية تأسيس جمعية آزادي، وأسباب تأسيسها، بدت صحيحة جداً. لقد قال الكرد إن جمعية آزادي تأسست سنة 1921، في أرضروم، من قِبل الميرآلاي (كولونيل) خالد بگ جبران، القائد السابق للحامية العسكرية في أرضروم، وإن بعض الشعب والفروع تأسست بإشراف المركز الرئيسي، وبقيت أسماء قادة الفروع سرّية، وزعم الضباط الكرد أنهم لا يعرفون عدد الفروع التي تأسّست، وقالوا:

«إنهم علموا أن فروعاً تأسّست في دياربكر، وسِـرْت، وإستانبول،

(1) Air Ministry 23/411, 5 November 1924.

(2) Air Ministry 23/411, 8 November 1924.

ودَرْسِيم، وبِتْليس، وقـارْص، وخِنِس، ومُوش، وأَرْزَنْجان، ومَلازْگِرْد (مَنازْگِرْد)، وخَرْبُوط، ووان».

لقد اعتقد الكرد أنه كان في سِرْت خمسة فروع، وفرعان في بتليس، وسبعة فروع في وان، بما فيه فرع بيت شَباب، وكان عدد الفروع بأجمعها ثلاثة وعشرين فرعاً، وقد ذُكر أسماء الناشطين البارزين التالية أسماؤهم: خالد بگ جَبْران (من أرضروم)، وجميل پاشا أكرم بگ (من دياربكر)، وكُور حسين پاشا قائد المليشيا في قبيلة حَيْدَران (رئيس فرع مَلازْگِرْد)، خالد بگ من قبيلة حَسَنان (رئيس فرع ڤارْتو)، ويوسف ضِيا بگ (رئيس فرع بتليس)، وحاجي موسى بگ من مُوش، ورئيس قبيلة مُوتْكي وقبيلة كوِيت Kwite، وبيت حاجي بَيْرام (Beyt Haji Bayram) (من قبيلة شَرْناخ)، وأيّوب بگ (من قبيلة مِلان (Milan) في ماردين)، وفارس عيسى إبراهيم آغا (من قبيلة دَقُوري (Dakuri) قرب ماردين)، ومحمد بگ بن إبراهيم پاشا (من قبيلة مِللي Milli)، وسِمْكو الشهير، زعيم شَرْناخ[1].

إن ضابطاً برتبة كولونيل تلقّى، في 27 نوڤمبر/ تشرين الثاني، تقريراً طويلاً يتعلق بجمعية آزادي، وبثورة بيت شباب، ويشتمل هذا التقرير على كثير من المعلومات التفصيلية، أكثر من المعلومات الواردة في تقرير 8 نوڤمبر/ تشرين الثاني، المتعلقة بأعضاء جمعية آزادي، بالرغم من أنّ القائمة ليست كاملة[2]. وإضافة إلى الأسماء الواردة في تقرير 8 نوڤمبر/ تشرين الثاني، اشتمل تقرير 27 نوڤمبر/ تشرين الثاني على سبعة أسماء إضافية من أرضروم، وهم: عبد الرحيم، وهو قانوني من إستانبول، وسيّد عبد القادر (رئيس فرع إستانبول)،

---

(1) هو غير إسماعيل سِمْكو زعيم قبيلة شِكاك في كردستان الشرقية (غربي إيران).

(2) Air Ministry 5/556.

وشخص من طاشجِرْد (لم يُذكَر اسمُه)، ورشيد أفندي (من خِنِس)، سويةً مع روستي أفندي (رئيس)، وشخص من مُوش (لم يُذكر اسمه)، وحاجي حسن، وحاجي دورسون آغا، وشخص يسمّى عبد الرحمن (من بتليس)، والأخير شخص من قبيلة شَرْناخ، وكان في الوقت نفسه في سجن سِرْت[1].

وقد ذكر ڤان بروينسّن ستة أسماء إضافة إلى ملا عبد المجيد أفندي (رئيس)، وهناك ثلاثة أعضاء في جزيرة، واثنان في ماردين، وخمسة في دياربكر، إضافة إلى جميل پاشا (رئيس)، وثمة فروع في خَرْبوط. وتفيد المعلومات الواردة في التقريرين أنه كان يوجد ثلاثة وعشرون فرعاً لجمعية آزادي، هذا في قائمة جزئية فقط، وكان معظم رؤساء الفروع ضباطاً في الجيش التركي، وزعماء قبليين كانوا قادة في الألوية الحميدية.

وكان الضباط الكرد متأكدين من أن «**كلّ القبائل الكردية ستؤيد جمعية آزادي لأسباب قومية ودينية**»، وذُكِرت أسماءُ الزعماء القبليين الذين كان من المتوقَّع أن يؤيدوا جمعية آزادي، وأسماءُ رؤساء الفروع التي وردت، وشملت الأسماءُ كثيراً من القبائل في مناطق بِتْليس، ووان، وماردين، وشَرْناخ، وقَدّر الضباط الكرد عدد المقاتلين بخمسة آلاف مسلح بالبنادق في مناطق مَلازْكِرْد وبِتْليس ومُوش، وتلقّت جمعية آزادي دعماً نشطاً من القبائل الثائرة في المناطق ذاتها منذ أغسطس/ آب 1924، ونتيجة لذلك ما كانت أية قوة تركية أقل من مئتي عنصر قادرة على التنقل بسلام من مُوش إلى بِتْليس، وكان من المتوقَّع أن تكون قبائل بُوتان في منطقة شَرْناخ قادرة على تحشيد 2000 – 3000 مقاتل.

كما أن الضباط الكرد زوّدوا البريطانيين بقائمة فيها أسماء ضباط

(1) عدد الأعضاء المذكورين أكثر من سبعة- المترجم.

معظمهم برتبة كولونيل وليوتنانت، من الجيش السابع، كانوا أعضاء في الجمعية، ويمكن إدراك أن الكرد- نتيجةً لتأسيس جمعية آزادي وفروعها في سنة 1921- كانوا أكثر استعداداً في سنة 1925. حينما ثاروا ضد الكماليين، من حالهم في ثورة كُوچْگِري سنة 1921.

أسباب تأسيس جمعية آزادي

ذكر الضباط الكرد أحد عشر سبباً سياسياً لتزايد استعداداتهم للثورة المسلّحة (حسبما ذكرت الاستخبارات البريطانية)، وهذه القائمة مهمة؛ لأنها واحدة من مصدرين أو ثلاثة مصادر متوافرة، وردت فيها الشكاوى والمطالب الكردية التي سبقت ثورة الشيخ سعيد، وفي ما يلي تلك الشكاوى والطلبات:

1 – إن قانوناً جديداً خاصاً بالأقليات تمّ تطبيقه بشأن المسيحيين، وتنوي الحكومة التركية تهجير جميع السكان الكرد من الولايات الشرقية إلى غربي الأناضول، وتوطين مهاجرين من العنصر التركي محلهم، وبذلك تسدّ الفجوة في الشريط الطوراني الواسع الممتد من البحر الأبيض المتوسط عبر الأناضول، والقوقاز، وبحر قزوين، إلى تركمانستان؛ هذا حسب المعلومات المستمدة من كثيرين من الكرد الأكثر اطّلاعاً والذين أُبعدوا من شرقي الأناضول، وأُحِلّ محلَّهم مهاجرون ترك، كخطوة أولية لخطة متدرّجة في تكوين أغلبية تركية.

2 – إن إسقاط الخلافة من قِبل الحكومة التركية، أزال بقايا الروابط القليلة التي كانت قائمة بين الكرد والترك.

3 – إن إجراءات فرض اللغة التركية في المحاكم والمدارس، وتحريم تعلّم اللغة الكردية، اتُّخذت كي يكون التعليم معدوماً بين الكرد خاصة، وهي الحالة المفضَّلة عن الترك، كما أنه في النهاية أُغلقت المؤسسات الدينية التي

كانت المنابع الباقية الوحيدة لنشر التعليم بين الكرد (على الرغم من الإجراءات القمعية المذكورة أعلاه، ظلّت ضريبة التعليم مفروضة في كردستان).

4 - حُذفت كلمة (كردستان) من جميع الكتب التعليمية، وحلّت الأسماء الجغرافية التركية بالتدريج محلّ الأسماء الكردية في كردستان.

5 - إن كبار موظفي الحكومة في كردستان تركيا (الولاة) هم بدون استثناء من الترك، وحوالى نصف القائم مقامين (مدراء المناطق) ترك ونصفهم كرد، وبالرغم من أن معظم من يشغل الوظائف الدنيا هم كرد، فإن الترك كانوا حذرين جداً بالنسبة إلى هؤلاء، ويستثنون كل من يشكّون في أنه صاحب نزعة قومية (يعتبر الكرد كردستان تركيا تضم ولايات: أَرْضَروم، وأَرْزَنْجان، وبِتْليس، ووان، ودياربكر، وخَرْبوط، وبحسب قائمة الولايات يجب أن تضاف ولاية هَكّاري إلى كردستان تركيا أيضاً).

6 - إن الكرد محرومون بشكل عام من الإفادة من الضرائب التي يعطونها للحكومة، ولا عدالة في المحاكم، ولا يتمّ الحصول على الحقوق إلا بدفع الرشوة.

7 - إن التدخل الحكومي في انتخاب النوّاب من الولايات الكردية، للجمعية الوطنية الكبرى، يؤدي في الغالب إلى أن يكون كل النواب هم أولئك الذين يتم «انتخابهم» بأوامر الحكومة التركية، وليس بناء على التصويت الحر من قِبل الشعب.

8 - إن السياسة التركية تقوم على استمرار تأليب القبائل الكردية بعضها على بعض، لتمنع توحّد الكرد قومياً، ولإخضاع قوة المقاومة لسيطرة الحكومة.

9 - إن الهجمات العسكرية على القرى الكردية تؤدي إلى الاستيلاء على الحيوانات، وإلى الفساد فيما يتعلق بإيصالات دفع الضرائب.

10 - سوء التعامل مع الكرد العاملين في الجيش، وقد درجت العادة على تكليفهم بالمهمّات القاسية والمؤلمة.

11 - محاولات الحكومة التركية استغلال الثروات المعدنية في كردستان، بمساعدة من العاصمة الألمانية[1].

لقد كان الترك شديدي الحذر من جمعية آزادي ونشاطاتها، وكانوا يستعملون كل أشكال القوة لقمعها، وكانوا يأملون في إنجاز ذلك بنقل أو طرد كل موظف غير موثوق به، وبفرض عقوبة شديدة على كل كردي يُظن أنه ينتمي إلى جمعية آزادي، ومثال على ذلك نقْلُ ذِهْني بگ، وهو مواطن من أرضروم وكان والياً على بِتْليس، ووُلّي بعده كاظم (قَرَه بَكِر) باشا، قائد القسم الثاني من الجيش العثماني.

وكان لجمعية آزادي ثلاثة أهداف رئيسية، هذا على الأقل في أواخر نوڤمبر/ تشرين الثاني 1924، حسبما ذكرها الضباط الكرد، وتلك الأهداف هي:

تأمينُ (حماية) الكرد من الظلم التركي.

إعطاءُ الكرد حريتَهم، وإتاحةُ الفرصة لهم كي يطوّروا بلدهم.

الحصولُ على التأييد البريطاني، إدراكاً منهم بأن كردستان لا تستطيع الصمود وحدها.

وقد زعم الكرد أن الاتحاد السوڤياتي عرض المساعدة عليهم، لكنهم

---

(1) ثمة تقرير في 8 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1924 جاء فيه أنه تمّ تسخير القبائل الكردية لنقل الحبوب إلى وحدات الجيش التركي، ثم سُلّمت إليهم إيصالات فيها كميات أقل ممّا تمّ تسليمها فعلاً، أضف إلى هذا أن القادة الترك أخذوا حيوانات من الكرد من غير أن يدفعوا لهم أثمانها. أنظر

Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 447.

رفضوها، أملاً منهم في أن بريطانيا ستساعدهم في قضيتهم. ولتحقيق هذه الأهداف قرر الضباط الكرد إقامة علاقات صداقة مع بريطانيا، لضمان مساعدتها لهم. لقد كان الضباط الكرد موجودين في بغداد، وكانوا في الوقت نفسه على تواصل مع عدد من زعماء القبائل، ومع عدد من المراكز المهمة لجمعية آزادي من منبع نهر الخابور إلى أرضروم، وكان أعضاء جمعية آزادي هؤلاء يمتلكون سلطة كاملة، وكانوا بحاجة إلى تأييد بريطانيا لهم، كي ينشئوا حركات ثورية يمكن أن توجَّه من قِبَل البريطانيين، وكانت الحركات الثورية قد بدأت لتوّها في شمالي سِرْت لتحقيق هذه الأهداف، وكان الضباط الكرد قد طمأنوا ضباط الاستخبارات البريطانية بأنهم يضمنون قيام الأجزاء الباقية من كردستان بحركات ثورية مشابهة.

ولدعم تحقيق هذه الأهداف، قدّم الضباط الكرد ثلاثة طلبات:

الطلب الأول: أن يرافق ضابطٌ بريطاني الضباطَ الكرد من بغداد إلى تخوم المناطق التي ستندلع فيها الثورات.

والطلب الثاني: أن يُسمَح للكرد بطباعة الصحف في الموصل، لإفشال الدعاية (البروپاغندا) التركية، ولتشجيع الفكر الثوري في كردستان.

والطلب الثالث: أن يُسمَح للكرد بتأسيس مركز في زاخو، وبذلك يتاح لهم أن يكونوا على تواصل عن قرب مع زعماء قبائل غُويان وسُلوپي، ومع قبائل شَرْناخ الذين ستتمكن جمعية آزادي من إيصال الصحف إلى قلب «وطنهم».

وكان لجمعية آزادي أربعة زعماء يأملون في تحقيق أهدافهم، وهم بحاجة إلى أن تساعدهم بريطانيا بالنقود والأسلحة، وأن تضمن لهم أنها

ستقف إلى جانبهم إذا نجحوا. لقد كانوا مؤمنين بأنهم قادرون على تفجير ثورة باسم كردستان يمكن أن تسنَد إلى «رجل» (تبيّن أن ذلك كان خطأ في التقدير)[1].

لقد أرادت جمعية آزادي أن تحرّض على اندلاع ثورة في كردستان، كي تتمكن القوى الأجنبية من معرفة حقيقة أهداف الكرد، مؤكدين حقيقة ما ادّعوا أن 50% من الضباط في الجيش التركي هم كرد، وعدا هذا، فإن بريطانيا إذا ساعدت الثورة، فإنها ستندلع في منطقة شَرناخ لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: أن القبائل هناك أكثر مصداقية، يمكن الثقة بها بشكل أكبر.

والسبب الثاني: أنه يمكن الدفاع عن المنطقة بسهولة.

والسبب الثالث: أن منطقة شرْناخ أقرب إلى القوات البريطانية في العراق.

وكان لضباط جمعية آزادي تخوّفاتهم أيضاً، وأكبرها أن يحشد الترك قوات ضخمة ضدهم، بذريعة أنها تُحشَد ضد الموصل، وهي في الحقيقة ستكون معدَّة لقمع الحركة الكردية، وقد تحقّق هذا التخوّف لاحقاً. والتخوف

---

(1) Air Ministry 23/411, 8 November 1924.

هذا مثال آخر على الخطأ في التقدير، وعلى سوء التنظيم في جمعية آزادي، وخصوصاً في العراق. وكان ثَمّة فهمٌ قليل لموقف سيّد طه، وفي 15 يونيو/ حزيران 1925 ورد تقرير بريطاني من مكتب الخدمات الخاصة (SSO) في أربيل، جاء فيه أنه من غير الممكن معرفة ما هي علاقة سيّد طه مع إحسان نوري وتوفيق جميل أو مع أحمد راسم، واتضح أن سيّد طه كان كارهاً لنقاشات هؤلاء اللاجئين الثلاثة مع فوت (Foote) ، وأخبر هذا الأخير أنه يعتقد أن هؤلاء الثلاثة وطنيون أصليون، وأنه يقيّم عالياً ذكاء إحسان نوري وقدراته، وصرّح سيّد طه أنه يجهل بشكل كامل النشاطات الجديدة لهؤلاء الثلاثة أو علاقتهم «بأية جمعية كردية»، وقال إن هؤلاء الضباط اللاجئين الثلاثة «أخبروه بالقليل». أنظر .Air Ministry 23/436

الكبير الثاني هو أن يعمد الترك إلى اعتقال الضباط الكرد المشاركين في الثورة وقتلهم، وأن تندلع الثورة قبل استكمال عوامل نجاحها، وسرعان ما تحقق هذا التخوف في وقت قصير، وأُرغمتْ جمعيةُ آزادي على الإلحاح في طلب مساعدة بريطانيا.

إن تخوّفات الضباط الكرد من أن يبادر المسؤولون الترك إلى اعتقالهم وقتلهم كان بالنسبة إلى الناشطين في جمعية آزادي أمراً مؤكداً، وإنّ ارتياب المخابرات التركية الشديد في إحسان نوري وفي اللاجئين الآخرين، منذ ثورة بيت شباب في 4 سپتمبر/ أيلول، مثال واضح على قلق الترك العميق من نشاطات جمعية آزادي. إن إحسان نوري كان واحداً من ثلاثة مصادر رئيسية للاستخبارات البريطانية، بشأن منشأ وأهداف جمعية آزادي، وبشأن العامل التحريضي الرئيسي في ثورة بيت شباب، وهو الذي قُدِّر له أن يكون قائداً بارزاً في ثورة الشيخ سعيد، وأحد قادة الثورة الكردية بين سنتي 1928 - 1930.

تقييم البريطانيين لجمعية آزادي

لقد كان إحسان نوري عضواً في جمعية هيڤي (Hêvî) سنة 1908 [1]، وتخرّج من الكلية العسكرية في إستانبول سنة 1910، وقد ثار على قادته الضباط الترك في غالليبولي (Gallipoli) سنة 1919 (لأسباب لم تُذكَر في التقرير الاستخباراتي)، واعتقل قادتَه الضباط من بين الآخرين، وتولّى القيادة بنفسه مدة شهرين، وقد حوكم عسكرياً على فعله هذا، ونُقل إلى بِتْليس. وقبل التوجّه إلى هذا الأخير، يبدو أنه كان قد انضم إلى (جمعية بعث كردستان)، وتلقّى التعليمات بالعمل كنائب عن الحركة التعليمية في بِتْليس وسِرْت ودياربكر، وقاد ثورة بيت شباب في 4 سپتمبر/ أيلول سن 1924، على غرار

(1) Air Ministry 23/436, 7 February 1925.

يوسف ضِيا بگ في بتليس. إن الاستخبارات البريطانية لم تذكر أية حركة باسم (حركة آزادي)، ويبدو أن رجال الاستخبارات ما كانوا يميّزون بين منظّمة قومية كردية وأخرى، فقط يذكرون بشكل عام أن كذا وكذا ينتمي إلى الحركة القومية الكردية، كما لو أن ذلك اسم منظمة.

لقد اهتم البريطانيون كثيراً بتحديد ما إذا كان أيٌّ من الضباط الكرد اللاجئين من بيت شباب جاسوساً، حسبما حاول الترك الإيحاء بذلك من خلال الشيفرات المضلِّلة[1]. وفي 1 . 7 يناير/ كانون الثاني 1925، أرسلت الاستخبارات التركية رسالتين اتهاميتين، بقصد حمل الاستخبارات البريطانية على اعتراض إحسان نوري واتهامه بأنه جاسوس، ولقد توصّل البريطانيون إلى ذلك بعد أن فكّوا الرسالتين وتفحّصوهما بدقة، واستبعدوا الدليل الوارد في الرسالتين اللتين اعترضوهما، واعتبروه جهداً ساذَجاً من جانب الاستخبارات التركية المضادة.

إن كابتن مكتب الخدمات الخاصة (SSO) الذي كتب التقرير، استنتج أن التهم الموجَّهة ضد إحسان نوري ساقطة لثلاثة أسباب:

السبب الأول: هو أن الترك أرسلوا رسائل اتهامية كثيرة كهذه، بغرض الدفع إلى ضرورة القبض على أولئك الضباط الكرد.

---

(1) على سبيل المثال: إن الاستخبارات حصلت على معلومات بشأن إحسان نوري من أربع شخصيات بارزة كانوا في العراق، وبما أنهم كانوا تحت الحماية البريطانية، ويتطلعون إلى الحصول على عمل في الحكومة البريطانية - العراقية، فقد أُخذت معلوماتهم على أنها صادقة، وهم: زين الدين، وهو سكرتير سابق لجمعية تعالي وترقّي الكرد في إستانبول، وصالح زكي بگ، وهو ضابط سابق في الجيش التركي، والليوتنانت فائق، وهو فارّ من الجيش التركي، ومصطفى پاشا، وهو رئيس سابق للمحكمة العسكرية في إستانبول خلال الفترة 1919 - 1920، واعتقد الأربعة أنه من المحتمل أن يكون إحسان نوري واللاجئون الآخرون جواسيس. Air Ministry 23/436, 6 August 1925.

والسبب **الثاني**: أنهم كتبوا الرسائل بالشيفرة، للإيحاء بأنها واقعية جداً.

والسبب **الثالث**: أن الترك كانوا قد خططوا بأن تقع محفظة البريد في أيدي البريطانيين؛ في الوقت الذي كان فيه الضباط الكرد المشاركون في ثورة بيت شباب يحاكَمون في محكمة عسكرية. وبما أن الترك عجزوا عن معاقبة إحسان نوري، فلماذا لا يدفعون البريطانيين إلى معاقبته؟

وبحسب ما ذكره ڤان بروينسّن ومصادره، فقد عقدت جمعية آزادي مؤتمرها الأول سنة 1924، مع أن تاريخ الانعقاد الدقيق غير معروف[1].

فالشيخ سعيد الذي قاد ثورة سنة 1925، كان زعيماً للطريقة النقشبندية، وأيضاً كانت له علاقة مصاهرة مع خالد بگ جَبْران، وصرّح معاصروه بأنه قومي متحمّس، وقد دُعي إلى مؤتمر جمعية آزادي بسبب نفوذه الواسع بين القبائل السُنّية المتحدثة باللهجة الزازية، والمقيمة في شمالي دياربكر، وكان القادة السابقون للأفواج الحميدية مشاركين أيضاً في المؤتمر، وإنهم كانوا أقل حماسة للثورة من شيوخ كأمثال الشيخ سعيد، لكن الشيخ سعيد نفسه أقنعهم بضرورة اندلاعها؛ وهذا دليل على الدعم المبكّر الذي قدّمه الشيوخ بشأن قيادة الثورة والتخطيط لها.

وقد اتخذ مؤتمر جمعية آزادي قرارين مهمّين: الأول هو تقرير أن ثورة شاملة ينبغي أن تندلع، في الوقت الذي يُعلَن فيه استقلال كردستان. والثاني هو ضرورة الحاجة إلى الدعم الخارجي. والحقيقة أن الاتحاد السوڤياتي وبريطانيا كانتا كدولتين على تواصل مع الثورة، ولم تقولا بأنهما ستدعمانها، وفي الوقت نفسه لم تقولا بأنهما ضدها، وبدا الكرد وكأنهم مستعدون للقيام بالثورة بقدراتهم الذاتية.

وذكر ڤان بروينسّن أن مؤتمر (آزادي) الأول انعقد في سنة 1924، لكن من

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 377 - 378.

المهم تحديد التوقيت الذي انعقد فيه، بسبب الدور المؤثّر لذلك التوقيتَ في التخطيط لثورة الشيخ سعيد في فبراير/ شباط 1925، وفي ثورة بيت شباب ليلة 3 - 4 سبتمبر/ أيلول سنة 1924. وقد انعقد مؤتمر تركي- كردي في النصف الأول من أغسطس/ آب 1924، والحقيقة أن المؤتمر افتُتح في دياربكر في 1 أغسطس/ آب[1]. وفي مؤتمر دياربكر وعدت الحكومة التركية بأن تعيد النظر وتعدّل ستّة مطالب كردية، وهي:

1 - إقامة نمط إداري خاص في منطقة محدَّدة فيها أغلبية كردية.

2 - ستمنح الحكومة التركية قرضاً مالياً للكرد (لم يُذكر المبلغ في التقرير).

3 - ستُصدر الحكومة التركية عفواً عاماً عن الكرد في السجون.

4 - لن يكون ثمة تجنيد في كردستان مدة خمس سنوات.

5 - ستعيد الحكومة التركية فتح المحاكم الشرعية، وستعيد جميع الأسلحة المصادرَة في المنطقة.

6 - التأكيد على نقْل الضباط والموظفين الترك غير المرغوب فيهم من كردستان.

ومقابل هذه الإجراءات التي ستتخذها الحكومة التركية، سيدعم الكرد مواقف الحكومة التركية ونشاطاتها الخاصة بمسألة الموصل.

المؤتمر الأول لجمعية آزادي

من المحتمل أن يكون أول مؤتمر لجمعية آزادي قد انعقد، بعد انعقاد المؤتمر التركي- الكردي في 1 أغسطس/ آب في دياربكر، وإذا صح هذا

(1) جاء في Air Ministry 5/556, p. 12.، أن مؤتمراً تركياً- كردياً آخر كان قد انعقد في جزيرة بُوتان.

فهو دليل على أن الكرد لم يكونوا سعداء، أو لم يكونوا يأملون في أن الترك سينفّذون ما تمّ الاتفاق عليه في دياربكر.

وبعد أسبوع من انعقاد مؤتمر ديار بكر اندلعت ثورة كبيرة في منطقة دَرْسيم بين قبائل كُوچْگِري، ومُنح جواد پاشا، المفتش العام في جيش سيواس، صلاحيات كاملة لقمع تلك الثورة، وربما كانت الحكومة التركية هي المسؤولة عن اندلاع ثورة كُوچْگِري؛ بسبب أنها مَنعت أو عرقلت التنفيذ الكامل لاتفاقية دياربكر. ويبدو من جانب آخر أن الحكومة التركية لم تُعطِ أيّ اهتمام لتنفيذ البنود التي تم الاتفاق عليها في دياربكر.

إن كثيرين من الزعماء الكرد اجتمعوا من أجل مؤتمر دياربكر، وكان في الإمكان أن يعقدوا لقاءً قبل مؤتمر 1 أغسطس/ آب أو بعده، وإذا كان مؤتمر (آزادي) قد انعقد قبل المؤتمر التركي- الكردي في دياربكر، فذلك يعني أيضاً أنه لم يكن ثمة أيّ اهتمام بالالتزام بما تمّ الاتفاق عليه فيما بعد، وأن الاستخبارات التركية كانت تدرك ذلك؛ ولذا فمن المحتمل أن الترك دعوا إلى مؤتمر دياربكر، وأتاحوا لبعض الكرد عرْض طلباتهم بكل بساطة لكسب الوقت، ولصرف انتباه القادة الكرد وتهدئتهم، والحصول على بعض التأييد الكردي والدعم العسكري ضد البريطانيين على الحدود التركية العراقية، ولمنع المساعدات الكردية من الوصول إلى الكرد في كُوچْگِري.

وتماماً بعد شهر من اختتام المؤتمر التركي- الكردي في دياربكر، قام حوالى خمسمئة ضابط وجندي كردي بثورة في بيت شباب، تلك المدينة الصغيرة الواقعة على بُعد عشرين كيلومتراً شمالي الحدود التركية مع العراق، وكما مر أعلاه اندلعت هذه الثورة بتحريض من إحسان نوري وزملائه الضباط بقيادة يوسف ضِيا من بتليس، والعضو القيادي في (آزادي)، والعضو السابق في الجمعية الوطنية الكبرى.

وبحسب ما ذكره الضباط الكرد الفارّون إلى الموصل، فإن ثورة بيت شباب نُفّذت لإفشال الخطة التركية في تكثيف الضغط على الكرد، وفي توظيف قواتهم لتحقيق مزيد من الضغط على القوات البريطانية في العراق؛ تلك القوات التي كان معظم عناصرها من الليڤي الآشوري والجنود الهنود، وكي ينفّذ الترك هذه الخطة كان عليهم تحقيق سبعة أهداف:

1 - تحصين مواقعهم الكثيرة قبل سقوط الثلوج.

2 - إنشاء مستودعات الذخيرة والمخازن وهلمّ جراً.

3 - البدء بشق الطرق.

4 - تكوين مفرزة من المقاتلين في زيّ قبلي كردي، وإرسالهم للتواصل مع الشيخ محمود بَرزَنْجي، الزعيم الكردي في العراق، لفرض سيطرتهم على المرتفعات المحاذية لسهل الموصل.

5 - القيام- بعد تحقيق الأهداف السابقة- باحتلال كركوك وسليمانية، الذي سيوفّر موقعاً جيداً لتهديد الموصل.

6 - القيام بتحضيرات لجلب قبائل كردية من الشمال، بقصد تحريض قبائل جنوبي العراق على الثورة ضد البريطانيين (لتعويض القبائل الشمالية عن خسائرها في ممتلكاتها، وسيسمح الأتراك بنهب القرى المسيحية، بإثارة الحماسة الدينية [الجهاد] ضد البريطانيين، وقطع الطريق على أيّ أمل للكرد في الحصول عل الدعم من البريطانيين).

7 - تحصين مواقع الترك في كركوك وسليمانية، انتظاراً لنتائج المفاوضات بشأن الموصل، وتحضيراً لإرغام عُصبة الأمم على اتخاذ القرار لمصلحتهم (الترك)[1].

في وضع كهذا، اعتقد الكرد أن الترك ينوون القضاء إلى الأبد على آمال

(1) Air Ministry 23/411, 8 November 1924.

الشعب الكردي في الاستقلال والنجاة من هيمنة الترك. وقد أخبر الضباطُ الكرد الذين كانوا أعضاء في (آزادي) الاستخباراتِ البريطانيةَ بأنهم يعتقدون أن 50 % من الضباط والجنود في الجيش التركي السابع في دياربكر هم من الكرد، وأن الضباط الكرد يأملون في أن يتلقّوا الدعم من البريطانيين، هذا إضافة إلى اعتقادهم بأنه في حدود 20 % من الضباط والجنود الترك يتعاطفون مع التطلعات الكردية.



(الشيخ محمود برزنجي)

بهذا الدعم السياسي القوي جداً، قرر قادة (آزادي) تنظيم ثورة في بيت شباب ليلة 3 – 4 سبتمبر / أيلول 1924، وكان للثورة ثلاثة أهداف رئيسية:

1 – منعُ القبائل الكردية من الوقوع في صدام مع القوات البريطانية في العراق.

2 – منعُ القوات التركية من التمركز في المرتفعات الآشورية.

3 – إضعافُ معنويات الجيش التركي.

وكان الكرد يأملون أنه بتحقيق هذه الأهداف الثلاثة المتشعّبة في ثورة

بيت شباب، سيتوجّه انتباه الترك إلى الحركة الكردية في جميع مناطق بِتْليس ووان ودياربكر، وستتوقف عمليات الجيش التركي في الجنوب.

وفي إشارة إلى الأحداث التالية، فإن ثورة بيت شباب حدثت قبل أن يتمكن قادة (آزادي) من تنسيق جهودهم مع زعماء القبائل، ونتج عن ذلك فشلُ القبائل في القيام بالثورة، وأنّ الضباط الترك الذين قادوا عملية قمْع ثورة بيت شباب علموا بقرب وقوع الثورة، وعمدوا حالاً إلى اعتقال من شكّوا في أنهم سيسهمون في الثورة، وكما مر أعلاه فإن القادة الرئيسيين أُجبروا على الهروب إلى العراق، وكانت النتيجة النهائية أن ثلاث سرايا من كتيبة واحدة، وكتيبة أخرى، هربت بشكل جماعي، ومجموع عددهم خمسمئة ضابط وجندي. إنهم أخفوا أربعة مدافع جبلية، وأخذوا معهم حينما فروا ثلاثين رشّاشاً[1].

إن الكرد كانوا حينذاك عنيدين بشكل جوهري؛ وكان من الضروري أن يبدأوا العمل خلال ثلاثة أشهر؛ لأن الترك كانوا يدركون تماماً مدى قوة الحركة القومية الكردية وتنظيمها، خصوصاً ما يتعلق بـ (آزادي)، واعتقد الكرد أن الترك سيحشدون قوات كبيرة ضدهم في الأسابيع القليلة التالية، لقمع المقاومة المنظَّمة، وكانت الحاميات التركية صغيرة نسبياً في سپتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين أول، وكان ينبغي اندلاع الثورة قبل صول التعزيزات.

وقد قيّم رجالُ الاستخبارات البريطانية الخطّةَ الكردية، وتنبّأوا بآمال جيدة، لكن ما أثار عجبهم أن الضباط الكرد لم يرغبوا في العمل ضمن الجيش البريطاني- العراقي، وأرادوا العودة من العراق في أسرع وقت ممكن إلى شمالي كردستان للبدء بالثورة. وكان البريطانيون متخوّفين من ألّا تكون قدرات الكرد التنظيمية بالمستوى الذي خطّط له الضبّاط الكرد، وعلى أيّة

---

(1) Air Ministry 5/556, 27 November 1924.

حال أُعجب البريطانيون بقدرات (آزادي) على إشعال ثورة بنصف فوج تركي، وفي ثورة بيت شباب لمس البريطانيون القوة السياسية التي كانت مستمرة مدة ثلاثة عقود، واعتقد البريطانيون أن من الضروري أن تمتلك (آزادي) أسلحة قوية ضد الترك في حال اندلاع الحرب، وستكون تلك الأسلحة مفيدة جداً حتى في حال السلام.

إن تهديداً صامتاً بتشجيع القومية الكردية- حسبما دوّن كابتن من الخدمات الخاصة SSO- يمكن أن يكون عاملاً دبلوماسياً تافهاً بكل المعاني، وإنّ التهديد الناجم عن نهوض القومية الكردية كان ذا قيمة هامة خلال السنين الماضية، وكان له تأثير كبير على الأعداد الكبيرة من السكان الكرد على الحدود العراقية، وقد ذكر مؤرخو الأحداث الكردية مراراً وتكراراً دعم (آزادي) لنشاطات القوميين الكرد.

وإن دعم سيّد طه للثورة في العراق يمكن أن يكون مؤشّراً على ثورة أكبر في الشمال على الحدود. وكان واضحاً بالنسبة إلى الاستخبارات البريطانية، وبالنسبة إلى الموظفين البريطانيين المتعاطفين بعض الشيء مع الكرد، أن تعاملاً سخيّاً مع الكرد في العراق ومع الكرد اللاجئين، وتشجيع شعورهم القومي- في حال إذا تمكّنوا من توفير شروط عملية- **«سيمكّنهم من أن يطوّروا أنفسهم درجة بعد درجة، وإن سياسة كهذه ستذهب بعيداً في إيجاد سكان أصدقاء على الحدود الشمالية، وعلى الثلُث الشمالي من الحدود الشرقية مع إيران، وستزوّد حكومة العراق بأسلحة فعّالة ضد تركيا في مجال الدبلوماسية وفي الحرب المحتمَلة»**[1].

وفي ثورة بيت شباب، وجدت الاستخبارات البريطانية في العراق بوضوح صيغة أكثر تماسكاً لسياسة بريطانيا استمرت لاحقاً بعض الوقت.

---

(1) Ibid.

الفصل الثالث

سياسة بريطانيا إزاء الكرد
من هدنة مُودْرُوس إلى اتفاقية لُوزان

1

في مؤتمر القاهرة

سياسة الكابتن نوئيل

إن سياسة الحكومة البريطانية بشأن استخدام الكرد كأداة دبلوماسية وسياسية وعسكرية ضد الترك، كانت متّبَعةً بعض الأحيان قبل اندلاع ثورة بيت شباب في سپتمبر/ أيلول 1924، وعلى كل حال فإن السياسات البريطانية بخصوص الكرد مرّت بتحوّلات كثيرة خلال السنوات الخمس من 31 أكتوبر/ تشرين أول 1918 (تاريخ هدنة مودروس) وحتى 24 يوليو/ تموز 1923 (تاريخ معاهدة لوزان)[1].

إن كتابة تفصيلية لتاريخ السياسات البريطانية بشأن الكرد، خلال هذه الفترة، تحتاج- في كثير من الجوانب- إلى إعادة كتابة الكثير من تاريخ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهي مَهمّة لا يمكن القيام بها في هذه الدراسة. لكنّ فهْمَ السياسات البريطانية بشأن الكرد، ضمن الاستراتيجية البريطانية

(1) أودّ أن أشكر مؤلّفي Welt des Islams لسماحهم لي بالإفادة من محتويات كتابهم في هذا الفصل.

الإمبراطورية الواسعة، وضمن السياسات الشرق أوسطية بعد الحرب العالمية الأولى، أمرٌ حيويّ لفهم أسباب اندلاع ثورة الشيخ سعيد سنة 1925.

وطوال سنتين، بين هدنة مودروس وتوقيع معاهدة سيفر (في 10 أغسطس/ آب 1920)، اشتملت السياسة البريطانية إزاء الكرد على دعم إقامة وحدات صغيرة ذات حكم ذاتي أو إمارات في منطقة كردستان، وبخاصة في العراق بعد أن أصبحت بريطانيا هي القوة المنتدَبة عليها في 25 أبريل/ نيسان 1920. إن فرض الانتداب على العراق يعني أن السياسة البريطانية ستكون وثيقة الصلة بسياساتها الشريف- هاشمية[1] في الشرق الأوسط، وباهتماماتها الإمبراطورية الواسعة، وخصوصاً في الهند. كما أن وضعية الانتداب في العراق جعلت من بريطانيا جاراً لتركيا وإيران، الدولتين اللتين تعيش فيهما كثافة سكانية كردية أكثر من العراق، ومعظم هؤلاء السكان الكرد متاخمون للمناطق الحدودية في العراق.

ويمكن أن تسمّى السياسة البريطانية خلال سنة 1919 (سياسةَ نوئيل)، وهو إدوارد وليام تشارلس نوئيل (Edward William Charles Noel) وكيل الاستخبارات البريطانية، الذي كان يقوم بمحاولات نشطة لتطوير وتثبيت سياسة تدعم إقامة كردستان مستقلة، أو على الأقل إقامة حكم ذاتي للكرد، وفي حال تحقيق أيّ منهما فسيكون تحت الرعاية البريطانية. وفي الغالب كان مسؤولو وزارة المستعمرات البريطانية ذوو الصلة بالشرق الأوسط يطلقون على نوئيل - من باب الاستخفاف- لقب «لورنس الثاني»، وكان هؤلاء المسؤولون غير مرتاحين إلى حقيقة القومية الكردية بالمستوى الذي كان نوئيل مقتنعاً به، وإنّ مسؤولي وزارة المستعمرات ما كانوا مقتنعين بأن «الثورة

(1) نسبة إلى الحسين بن علي والي (شريف) مكة الذي تعاون مع الحلفاء لإلحاق الهزيمة بالسلطنة العثمانية، وتحرير بلاد العرب من سلطتهم. المترجم.

الكردية» ستحسّن الموقف البريطاني في الشرق الأوسط، وبخاصة مع تركيا بعد انتصار الكمالية خلال سنة 1921.

وعلى أية حال ظل نوئيل مؤمناً بأهمية الحركة الاستقلالية الكردية حينما كان يخدم هناك، وانتهت خدمته سنة 1922 [1]. وقد بشّر في مراسلاته إلى وزارة المستعمرات، ووزارة الخارجية، ووزارة الهند، بأصالة القومية الكردية، وكان يتواصل في هذا المجال مع وزارة الهند التي كانت المسؤولة الأساسية عن ميزوپوتاميا (ما بين النهرين) قبل إنشاء (قسم الشرق الأوسط) في ربيع 1921.

وقد قام نوئيل برحلات واسعة في كردستان شمالي وجنوبي خطوط هدنة مودروس، خلال شهور يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز، وأغسطس/ آب سنة 1919، وكتب تقارير بشكل موسَّع بشأن الموقف في دياربكر، ومَراش، وپولاث (Polath)، ومَلاطيه، وخَرْبوط، وحلب، وكان قد نبّه إلى الاهتمام الكبير الذي أبداه الموظفون الترك بتحركاته من خلال الولاة الكرد في أقاليم شرقي الأناضول، وفي الجزء الأخير لاحظ أن مصطفى كمال نفسه اعتقد أن نوئيل يحاول تحريض الكرد على مهاجمة مؤتمر سيواس[2].

وطوال رحلته لقي نوئيل الترحيب من قِبل الكرد، وإضافةً إلى أعضاء من أسرة بدرخان بگ، اصطحب نوئيل معه سيّد مُعين، وصهر [زوج ابنة] سيّد عبد القادر، وابن أمين عالي بگ بدرخان، وسيّد إبراهيم، وهو شخصية بارزة

---

(1) كانت لنوئيل سيرة طويلة ومثمرة وخطيرة بكل المقاييس، وتوجد في وزارة المستعمرات مدوَّنةٌ ثمينة سَجّلت مآثره في القوقاز خلال الحرب العالمية الأولى، وبين جانگالي (Jangalis) أتباع كُوتْشَك خان (Kuchak) في گَيْلان (Gilan) سنة 1919، حينما كان سجيناً هناك، وبين بَخْتياري والكرد، وله أيضاً نشاط بين قبائل پاتان (پاشتو) (Pathans) وقبائل الحدود في شمال غربي الهند. [المشهور في المصادر الكردية أن بختياري فرع من الكرد. المترجم].

(2) Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, p.122 .

من دَرْسِيم. إن دعم البدرخانيين ودعم سيّد عبد القادر خاصة لمهمّة نوئيل مؤشّرٌ على أن العلاقة بين البدرخانيين والبريطانيين ظلت متصاعدة حتى زمن اندلاع ثورة الشيخ سعيد، بالرغم من العواصف أحياناً. وإن مَهمّة نوئيل في المناطق الكردية لم تؤدِ إلى تأسيس اتحاد كردي مشابه للاتحاد الكردي في جنوبي كردستان تحت قيادة الشيخ محمود سنة 1919، والذي ضمّ سليمانية وأربيل وراوَنْدُوز[1].

بريطانيا وكونفدرالية كردستان

الحقيقة أن أحد أسباب عدم إصرار بريطانيا على قيام كونفِدرالية شمالي كردستان، في الوقت الذي أصبحت فيه كونفدرالية جنوبي كردستان مهزلة، هو أن الشيخ محمود [الحفيد] أراد إقامة دولة كردية مستقلة، وعمل البريطانيون على إسقاطه بالقوة العسكرية في يونيو/ حزيران 1919، ولعل هذا هو الذي جعل الحكومة البريطانية أقل تأييداً مما اقتنع به نوئيل خلال رحلته في يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز، وأغسطس/ آب سنة 1919، بشأن الكرد في تركيا، كما أن ثورة الشيخ محمود نبّهت المسؤولين البريطانيين إلى المصاعب والمخاطر الناجمة عن الإصرار على سياسة دعم قيام دولة كردية موحَّدة.

وكما مر فإن المادة 62 من معاهدة سيڤر دعت إلى ما يلي:

«وضْع خطّة إقامة حكم ذاتي، في الدرجة الأولى، في المنطقة الكردية الواقعة شرقي الفرات، ... وجنوبي حدود أرمينيا الجنوبية، وشمالي الحدود التركية- السورية وميزوپوتاميا».

---

(1) C. J. Edmonds: *Kurds, Turks, and Arabs, politics, Travle and Research in North-Eastern Iraq*, 1919 – 1925, pp. 264- 385. Jaideh: *The Kurdish National Movement*, p. 485.

وبحلول سنة 1920، بدا من المحتمل بدرجة كبيرة أن البريطانيين يضغطون لتنفيذ المادة 62، وأنه لن تكون ثمة كونفدرالية كرد الشمال، أو نطاق السلامة (المنطقة الآمنة) حسبما تصوّر نوئيل، والسبب هو ازدياد القوات القومية التركية. لقد تركّز الاهتمام البريطاني بشكل كبير في العراق، وليس ضد القوات التركية على الحدود العراقية الشمالية مع تركيا، واتّبع البريطانيون بشأن الكرد سياسات غيرَ مدروسة وغامضةً ومتناقضة، كانت نتاج اجتماعات مشترَكة، عُقدت في 14 أبريل/ نيسان 1920، بين موظفي مكتب الخارجية، ومكتب المستعمرات، ومكتب الحرب، ومكتب الجو، ومكتب الهند.

وبالرغم من أن مؤتمر القاهرة كان قد ناقش مستقبل كردستان في 15 مارس/ آذار واتّخذ سياسة ضيقة بشأن الكرد، فإن المذكّرة ما كانت قد وصلت إلى كثير- لا بل إلى معظم- الموظفين الذين حضروا الاجتماع المشترك في وزارة الخارجية يوم 13 أبريل/ نيسان، وقد مثّل ف.هـ. غريبون (W. H. Gribbon)، وجون تيللي (John Tilley) مكتبَ الحرب، ومثّل إ. فوربيس آدمز (E Forbes Adams)، وأوليفنت (L. Oliphant) مكتبَ الخارجية، ومثّل مارشال الجو هوغ ترنشار (Hugh Trenchard) وأ.شاميه (J. A. Chamier) وزارةَ الجو، وجون شوكبورغ (John Shuckburg) من مكتب الهند، والذي عُيّن لاحقاً بوقت قصير رئيساً لقسم الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات، وحضر الاجتماع وزير الخارجية لورد كورزون (Lord Curzon) بصفة رئيس[1].

وفي البداية استعرض المجتمعون مقترحات وخطط الاجتماعات الثلاثة أو الأربعة التي عُقدت في أواخر سنة 1919، وفي أوائل سنة 1920، وكانت قد قُدّمت ثلاثة اقتراحات، وتمت مناقشتها:

---

(1) Foreign Office 371/5068, 13 April 1920.

الأول: اقتراح بوجوب إقامة شريط (حزام) من الدويلات الكردية ذات الحكم الذاتي حول حدود ولاية الموصل.

والثاني: اقتراح فرنسي يقضي بتقسيم كردستان بين دائرتي النفوذ البريطاني والفرنسي.

والثالث: اقتراح يقضي بأن على البريطانيين رفع أيديهم عن كردستان جملة، واقتصار نفوذهم على المناطق النهرية.

ومع حلول أبريل/ نيسان 1920، توصّل البريطانيون إلى أنهم في وضعية تقتضي منهم اقتطاع كردستان، بما فيها كردستان الشمالية، لكنهم ما كانوا قادرين على إيجاد أحد يقيم حكماً ذاتياً في ذلك الجزء من البلاد. إن الكولونيل أرنولد ولسون ، الذي كان مفوَّضاً مدنياً في الخليج الفارسي، قدّم احتجاجات ساخطة ضد أيّ تخلٍّ لبريطانيا عن شمالي كردستان، وأضاف هذا الأخير مناقشاً: أنه إذا تخلّت بريطانيا عن شمالي كردستان، فإن ذلك سيضرّ بالتأثير البريطاني في إيران، ويضعها في موقف خَطِر في ميزوپوتاميا، ولم يتفق لورد كورزون مع أرنولد ولسون، وقد ناقشت اللجنة هذا الاقتراح.



(لورد كورزون)

إن نوري باشا[1] الذي كان موظفاً في الحكومة العراقية، وأصبح بعدئذ رئيساً للوزراء، حسبما أشارت اللجنة، اقترح أن الكرد في جنوبي كردستان سيكونون راضين تماماً بسلطة الشريف عبد الله ابن الشريف حسين، وحينما كان نوري السعيد رئيساً للحكومة العربية في بغداد اقترح فكرة أن تعيين عبد الله حاكماً على ميزوپوتاميا سيخلّص البريطانيين من جميع مشكلاتهم. وقد تدخّل جون شوكبورغ في هذه النقطة، وقال إنه يعتقد أن الكولونيل لورنس هو الذي دعم فكرة تعيين عبد الله حاكماً على ميزوپوتاميا، لإيجاد إشكالية التردد بين التحرك باتجاه الاقتراح الأول أو التحرك باتجاه الاقتراح الثاني، وقدّم روبرت ڤانسِتّات (Robert Vansittat) من وزارة الخارجية مسوَّدة تقرير تقتضي بألا تُقتطَع كردستان مباشرة، وإنما تأجيل حلّ المشكلة الكردية إلى السنة التالية، وقبلت اللجنة اقتراح فانستّات، وبعد ذلك تحوّل مضمون الاقتراح إلى المواد 62 و 63 و 64 من معاهدة سيڤر[2].



(الشريف الحسين بن علي)

(1) نوري السعيد: هو نوري بن سعيد بن صالح ابن ملا طه (1888 – 1958 م)، من عشيرة قَرَه غُول البغدادية. الزركلي: الأعلام 8/ 53. وأكّد لي الأستاذ رَسْمي جلال- وهو من سكان أربيل في جنوبي كردستان- أن نوري السعيد كردي الأصل من منطقة راوندوز- المترجم.

(2) Ibid.

وقد صرّح أَدْوين مونتاغو (Edwin Montagu) سكرتير دولة لشؤون الهند، أنه كان يفضّل إقامة كردستان مستقلة، إذا كان بالإمكان تحقيق ذلك، واقترح أن الطريق إلى ذلك هو عقدُ معاهدة مع بعض الأحزاب في تركيا يمكنها أن توقّع المعاهدة دون إكراه، وفي تلك الحالة يمكن إقامة كردستان بالشكل المطلوب.

وعلى أية حال أكد لورد كورزون أن بريطانيا لا تريد أن تصبح تركيا في موقف قوي ضد أرمينيا، وصرّح أن مؤتمر السلام- وكان ممثلَ بريطانيا الرئيسي فيه- يستكمل طرد الترك من أرمينيا، وردّ على المبررات التي قدّمها مونتاغو بشأن تأسيس كردستان مستقلة، من خلال توضيح أنه إذا قامت بريطانيا بإقامة دولة كردية ذات حكم شبه ذاتي بإدارة بريطانية، فذلك سيُغري الفرنسيين بإقامة دولة مشابهة في شمالي كردستان تحت الوصاية الفرنسية. وجدير بالملاحظة أن «**الدولة المستقلة**» التي اقترحها مونتاغو سرعان ما تحوّلت من قِبل لورد كورزون إلى «دولة كردية ذات حكم شبه ذاتي بإدارة كردية».

وقد تمّ التعبير لاحقاً عن مصطلح كورزون حيثما استُعمل بعبارة «**استقلال**»، وكي يقطع كورزون الطريق على المطالب الفرنسية، كشف عن أنه أخبر فيليپ بارثلوت (Philippe Berthelot)، الموظف في وزارة الخارجية الفرنسية، بأن بريطانيا ستتخلّى عن كردستان الجنوبية، وكان كورزون متخوّفاً من أنه إذا غيّرت بريطانيا موقفها، فإنها ستثير معارضة في مفاوضات السلام في سان ريمو، ومن ثَمّ في العملية كلها (أُعلنت اتفاقيات سان ريمو في 5 مايو/ أيار 1920).

2

المخطَّط الجوي البريطاني

بعد المداولات السابقة، انتقلت المناقشات بشأن المسألة الكردية إلى المقترحات التي تسمّى (المخطَّط الجوّي)؛ وهي المقترحات التي تسمح للقوات الجوية بأن تصبح القوة العسكرية المهيمنة في ميزوبوتاميا[1]، وكانت وجهة نظر الجنرال رادكليف (Radcliffe) من الجيش أن المقترحات تتضمن أملاً كبيراً، وسيؤدي ذلك إلى تخفيض التزامات الجيش البريطاني، ومن المهم أن ندرك أنه إذا تم العمل بالمخطَّط الجوي حسبما اعتقد مقترحوه ابتداء من أبريل/ نيسان 1920، فإن ذلك سيؤثّر في عمق الالتزام البريطاني إزاء العراق.

لقد كان الالتزام الأعظم والمطلب الأكبر هو ضمّ جنوبي كردستان إلى دولة جديدة، وإن المقترِحين الشديدي التعلق بالمخطط الجوي كانوا من جملة المؤيدين الأكثر تمسكاً بـ «عراق أكبر»، وكان ونستون تشرشل أحد الاستثنائيين بشأن تفضيل المخطط الجوي بقوة، ولكنه، وحتى أواخر سنة

(1) توجد آلاف الوثائق الخاصة بالمخطَّط الجوي الخاص بالعراق. أنظر بشكل خاص:
Air Ministry 20/526. Clonial Office 730، رظنا ديزملو Peter Sleglett: *Britain in Iraq*, 1914 – 1932, pp. 254 – 270.

1920، كان يفضّل دولة كردية ذات حكم شبه ذاتي، أو دويلات تؤلف شريطاً في شمالي العراق.



(ونستون تشرشل)

لقد قال لورد كورزون إنه قرأ مخطط رجال الجو (المخطط الجوي)، «**وأنه كان بالغ العصبية بشأنه**»؛ لأن الطيار يكون بالضرورة شاباً، ولن يكون الشخص الأفضل في التعامل مع رجال القبائل، وأوضح مارشال الجو هيوج ترنشارد أن طياراً ما لن يستطيع أن يقول بشأن السياسة أكثر من مساعد أول (ضابط صغير) يقود سرية من الجنود المشاة. وكان لورد كورزون مقتنعاً بأن القوات الجوية يمكنها أن تتكفل بالسيطرة على ميزوبوتاميا وكردستان، في حال إذا اتبعت السياسة الخطوط العامة التي وضعها مونتاغو[1].

إن ملاحظات مارشال الجو ترنشارد كانت المؤشر الأول على أن القوات الجوية كانت مقتنعة بأن تتّبع «**سياسة متقدمة**» في العراق، وكانت، أي

(1) Ibid.

تلك السياسة مناهضة جداً لإقامة كردستان مستقلة، أو كردستان بحكم ذاتي. لكن في سنة 1920، أراد البريطانيون أن تكون الجبال الشمالية بمثابة حدود، للسيطرة على الوديان والمنخفضات المتاخمة لها. ومن الأهمية بمكان ملاحظةُ أن أفضل الآليات لتطبيق المخطط الجوي، الذي كان يناهض إقامة كردستان مستقلة، أو إقامة حكم ذاتي في كردستان، كانت قد نوقشت وطُبِّقت جزئياً سنة 1920، حينما دعت معاهدة سيڤر إلى سياسة كهذه.

وعموماً فقد افتُرض أن السبب الرئيسي في إفشال معاهدة سيڤر هو النجاح الكبير الذي حققته القوات القتالية، وليس ثمة إشكال في ذلك، لكن تنفيذ المخطَّط الجوي، وكل ما دلّ عليه أو أرهص به- بالرغم من عدم اعتراف كثير من المسؤولين البريطانيين به حينذاك- قد عمل أيضاً بقوة ضد أية تنفيذ ذي مغزى لمحتوى المواد 62 و 63 و 64، من معاهدة سيڤر، وأنه مثال جيد على تأثير التقنيات- حسبما تأكد- في رسم السياسات وصناعة التاريخ.

وقد أراد مارشال الجو ترنشارد تقليل مخاوف كورزون من قوة سياسات وزارة الجو، وذلك من خلال التصريح بأن الضباط المدنيين سيبقون في مناصبهم، وستُدعى القوات الجوية عند الحاجة، وليس مقترَحاً إنشاءُ مطارات، إلا في مناطق خطوط المواصلات الرئيسية، وسيتمّ استخدام حكّام محليين قدر المستطاع، وإذا ثارت مدينة أو قرية فعندئذ يمكن التعامل معها بسهولة من الجو أكثر من الأرض، وإن النفقات ستكون منخفضة جداً بعدم اتخاذ خطوط المواصلات.

ولم يعطِ لورد كورزون أهميةً لحجج ترنشارد، وأشار إلى أن الخبرة السابقة أثبتت أن مجرد حضور المسؤولين البريطانيين- مع «**روعة تأثيرهم**»- لم يكن كافياً من دون وجود بعض القوة في الحال، وهو، أي لورد كورزون لم يكن يحب فكرة أن القوة تُستدعى فقط لإحداث الدمار. وأجاب ترنشارد بأن

المخطَّط الجوي يقوم على استخدام الميليشيا الشعبية أو الليڤي الذي تشكّل في النهاية بشكل واسع من الآشوريين، وأن القوات الأرضية تُستعمَل تقليدياً للسيطرة على المناطق الجبلية الوعرة القريبة.

وحينذاك كان رأي الجنرال رادكليف أن مما يُرثى له- بناءً على الاحتمالات المتوقَّعة في المخطَّط الجوي- أن تُترك المنطقة تحت نفوذ أمير، واعتقد رادكليف أن على الحكومة البريطانية أن تأخذ بالاعتبار اقتراح مكتب الهند (يبدو أن المقترح مقدَّم من أَدْوين مونتاغو) في أكتوبر/ تشرين أول 1919، والقاضي بأنه يجب أن تشكّل الموصل وبغداد والبصرة دولة ميزوپوتاميا، بوزارة عربية تحت إشراف المفوَّض العام سير پيرسي كوكس (Sir Percy Cox) ولم يُدخِل رادكليف جنوبي كردستان ضمن حدود هذه الدولة المقترحة، ويشير هذا المقترَح إلى أن الجيش والقوات الجوية في الدولة الوليدة تكون، جميعها، تحت السيطرة المباشرة لوزارة الجو، مع الثقة بأن القوات الجوية ستنجز ذلك بأقل كلفة ممكنة.



(پيرسي كوكس)

إن الكلفة الضخمة الناجمة عن الحكم المباشر دفعت بريطانيا إلى **«الحكم غير المباشر»** في العقود السابقة، والآن فإن الاستعمال الفعّال والرخيص للقوة الجوية سيخفّض الحاجة إلى الحكم المباشر، وإن تطبيق هذه السياسة في العراق فريد من نوعه وتجريبي، وإن النجاح أو الفشل في تطبيقها سيساعد في تحديد السياسات البريطانية التوسعية ليس في العراق فقط، بل في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع، وإن تكوين كردستان مستقلة، أو كردستان ذات حكم ذاتي، هو نموذج جديد لهذه السياسة التوسعية.

إن سياسة المخطَّط الجوّي في العراق وكردستان هو من أُولى الأمثلة على تسخير القوة الجوية في تنفيذ السياسات التوسعية لبريطانيا العظمى، في جميع ممتلكاتها غير الغربية، وفي ممتلكاتها في العالم الثالث، وستسمح لبريطانيا أن تتّبع سياسة متقدمة في بعض المناطق، وتدعم قواتها في مناطق أخرى، في الوقت الذي كان تراجعها مستمراً في الأجزاء الأخرى من العالم، وإن كردستان هي الساحة الأولى لاختبار هذه التجربة بعد الحرب العالمية الأولى.

وبينما كان من المهم جداً أن يكون المخطَّط الجوي إحدى السياسات التوسعية المستقبلية، فإنه لم يلقَ التقدير الكامل من قِبل تسعة من المسؤولين في الاجتماع المنعقد يوم 13 أبريل/ نيسان 1920، وأصبحت إمكانياته معروفة بوضوح. لقد كانت الفوارق في الحجج واضحة بين المسؤولين المدنيين والعسكريين ورؤساء الوزارات، وكان لورد كورزون يمثّل الحرس القديم، في حين أنّ ترانشارد ورادكليف كانا يمثلان الحرس الجديد.

وقد أعلن هيوبرت يونغ، من مسؤولي وزارة الخارجية، أن على البريطانيين أن يوضّحوا أن نيّتهم هي إقامة دولة مستقلة في جنوبي كردستان، يمكنها أن تختار لاحقاً الانضمام إلى دولة ميزوبوتاميا أو إلى شمالي كردستان،

فيما إذا نجحت الأخيرة (شمالي كردستان) في إنشاء حكم ذاتي. وعارض لورد كورزون مرة أخرى ما أعلنه هيوبرت يونغ، بأن من المحتمل أن يطالب الفرنسيون بامتيازات تجارية «في أية دولة [كردية] مستقلة تماماً»، مع العلم أن المجال الاقتصادي الفرنسي كان إلى ذلك الحين منحصراً في كيليكيا.

وخرج المجتمعون بالاتفاق التالي:

تعتبر بريطانيا جنوبي كردستان جزءاً من ميزوپوتاميا، وينبغي أن تُناقَش مسألة شمالي كردستان ضمن المقترحات التي قدمها روبرت ڤانستّارت ، والتي كانت قد دُمجت في معاهدة سيڤر، كمحتوى للبنود 62 و 63 و64. إن السياسة البريطانية بشأن الكرد، حسبما نوقشت في اجتماع 13 أبريل/ نيسان 1920، كانت قد تجسّدت بهذا النمط في معاهدة سيڤر التي وُقّعت سنة 1920.

إن هذه المناقشات التفصيلية التالية للسياسة البريطانية قد جرت في القاهرة بمصر بين 12 – 30 مارس/ آذار 1921 [1]، ويمثّل مؤتمر القاهرة- كما هو معروف سياسياً- محاولة البريطانيين لإيقاف ضلال السياسة البريطانية الذي بدأ سنة 1920، واستمر يطبع السياسة بطابعها في أوائل سنة 1921.

(1) إن أفضل تحليل لأهمية مؤتمر القاهرة هو الذي قام به Aaron. S. Klieman ، في كتابه Foundations of British Policy in the Arab World.

3

خلافات داخل الإدارة البريطانية

إن قسم الشرق الأوسط الحديث النشأة وضع تصوّراً في لندن، قُدّم إلى اللجنة السياسية الخاصة بكردستان، والتي كانت تتألف من ونستون تشرشل (رئيساً)، وسير پيرسي كوكس ومِسْ غيرترود بِل (Miss Gertrude Bell)، سكرتيرة كوكس، و الكولونيل ت. إ. لورنس، وميجور هيوبرت يونغ، وميجور إ. و. س. نوئيل ، كأعضاء مستشارين. وكان ميجور ر. د. بابكوك (R. D. Babcock) سكرتير اللجنة السياسية بشأن كردستان.

وقد نصّت مذكرة قسم الشرق الأوسط على ما يلي:

«نحن نعتقد بقوة أنه لا ينبغي ضمّ المناطق الكردية الخالصة إلى الدولة العربية في ميزوبوتاميا، لكن فيما يتعلق بالمبادئ الكردية والقومية فينبغي أن تُروَّج قدر الممكن من قِبل H. M. G،[1] ومدى المنطقة يكون ضمن الحدود الممكنة لأجل H. M. G ، ولتنفيذ هذه السياسة ثمة حاجة ماسّة إلى الاعتماد على البنود الأخيرة في تسوية السلام مع تركيا، ومهما تكن مساحة هذه المنطقة،

---

(1) لم نعرف بدقة معنى (H.M.G)، لكن لا شك أنها تدل على دائرة مهمّة من دوائر صناعة القرار في الحكومة البريطانية- المترجم.

فنعتقد أنها لا ينبغي أن تكون تحت سيطرة H.M.G فقط، وسيَسهُل ذلك فيما إذا كانت ثمة منظمة كردية مركزية يمكن ربطُها بالمستشار البريطاني، الذي سيكون تحت إمرة المفوّض العام لميزوبوتاميا، ويرفع تقاريره من خلاله إلى H.M.G»[1].



(غيرترود بيل)

وفي اجتماع عقدته اللجنة السياسية في 15 مارس/ آذار 1921، دخل پرسي كوكس في القضية الكردية مع ما جاء في مذكّرة قسم الشرق الأوسط، وأوضح أن الكرد كانوا أغلبية في كركوك وسليمانية ومقاطعات شمالي الموصل، وهي المناطق المكمّلة للعراق، وقد عارض هيوبرت يونغ وجهة نظر پرسي كوكس، واقترح أن دولة كردية تتأسس على عجل، وتوضع مباشرة تحت سيطرة المفوّض العام، ليست جزءاً من مسؤولية الحكومة العراقية. وقد أيّد ميجور نوئيل وجهة نظر يونغ، وكان نوئيل يعتقد أن الكرد سيفضّلون

(1) Foreign Office 371/6343, p. 21.

«الحكم الذاتي»، ويمكن أن تكون الدولة الكردية حاجزاً ضد الضغط التركي، وضد الحركات العراقية المعادية لبريطانيا. ووافق تشرشل على وجهات نظر يونغ ونوئيل، واعتقد سكرتير المستعمرات أن حاكم العراق في المستقبل، مستعيناً بقوة عسكرية عربية، **«سيتجاهل الرغبات الكردية، وسيضطهد الأقلية الكردية»**[1].

والنتيجة التي خرجت بها اللجنة من اجتماعها هي أنها تبنّت توصيات هيوبرت يونغ، بإبقاء كردستان منفصلةً عن العراق، وحاول الأعضاء المؤيدون لهذا الموقف طمأنة پرسي كوكس، بالنص على أن هذا يبقى إلى أن يحين وقت تشكّل رأي كردي يختار الانضمام إلى العراق.

إن من بين سبعة أعضاء في اللجنة السياسية بشأن كردستان، فضّل أربعة وجود كيان كردي منفصل عن العراق، وهم: تشرشل، ويونغ، و نوئيل، ولورنس، وعارض ذلك كلٌّ من پرسي كوكس وغيروترود بِل، ولم يشارك السكرتير بابكوك في المناقشة، وهكذا، ابتداء من مايو/ أيار 1921، كان معظم أعضاء قسم الشرق الأوسط، وعضوان من ممثلي القسم في القاهرة، أرادوا أن يكون **«جنوب كردستان»** منفصلاً عن العراق، على أن تكون المسؤولية للمندوب السامي في العراق، وقد لقي قسم الشرق الأوسط تأييداً قوياً من سكرتير وزارة المستعمرات ونستون تشرشل.

وقد ظهرت سياسة عجيبة معاكسة في الشهور القليلة التالية: إن سياسة تشرشل وقسم الشرق الأوسط رُفضت لمصلحة سياسة كوكس، الذي كان هو نفسه وراء إحداث تلك السياسة المعاكسة، إنه تأثّر بإدراكه أن العراقيين لا يريدون كردستان مستقلة، وبالصعوبات التي كان يلقاها كمندوب سامٍ في إيجاد زعيم كردي سَلِس القياد بما فيه الكفاية للكيان الكردي المستقل.

(1) Aaron. S. Klieman: *Foundations of British Policy in the Arab World*, p. 59 - 61.

وكان المؤشّر الأول على السياسة المعاكسة أن الخطر الذي كان يتهدّد معظم أصحاب المناصب في القاهرة أصبح أقل مما كان عليه بعد أسبوعين من اختتام مؤتمر القاهرة.

وقد ورد في تقرير استخباراتي من ميزوبوتاميا، تاريخه 15 مايو/ أيار، أن ريدر بوللارد (Reader Bullard) وهو أحد الأعضاء الأكثر معرفة وإدراكاً في قسم الشرق الأوسط- اعتقد أنه فهم بزوغ «سياسة خاصة بكردستان»؛ إنه كان يؤمن بأن التقرير الاستخباراتي، والذي لا شك أن كوكس كان قد رآه قبل إرساله إلى وزارة المستعمرات، يعطي الانطباع بأن « ثمة رغبة في أن تبقى منطقة صغيرة قدر المستطاع من ميزوبوتاميا خارج سلطة حكومة بغداد»[1]، هذا مع العلم أن المقترَحات لم تكن كاملة؛ وعلى سبيل المثال لم يذكر التقرير ما إذا كان نائب الحاكم البريطاني المسؤول عن مناطق زاخو ودُهوك سيكون تحت إمرة حاكم الموصل، أو تحت إمرة وزارة الداخلية؛ وبمعنى آخر: تحت إمرة حكومة بغداد، كما أن بوللارد نبّه إلى أن مقاطعتي أربيل وسليمانية لم تحصلا على وعد بالحكم الذاتي في الأمور المالية.

إن ما فكّه بوللارد، في 15 مايو/ أيار، من شيفرة التقرير الاستخباراتي، كان قد تمّ توضيحه من قِبل كوكس في رسالة إلى تشرشل في 2 يونيو/ حزيران[2]. وقد ذكر كوكس أنه حينما غادر القاهرة أعلن أنه **«بناءً على البند 64 الوثيق الصلة بمعاهدة سيفر، عليه أن يستمر في إدارة المناطق الكردية التي تعتقد حكومة دولة العراق أن من الضروري الاعتراض على هذا الترتيب، وتعتقد أنه (الترتيب) سيؤدي في النهاية إلى اقتطاع كردستان من العراق». ولذلك قرر (تشرشل) «الاجتماع بالمتخصصين في الشأن الكردي، بعد أن**

(1) Colonial Office 730/2, Mezopotamia Intelligence Report no:13, 15, May 1921.

(2) Colonial Office 730/2, No. 153, 2 June 1921.Cox to Churchile.

تمّ اتخاذ «قرار بالإجماع على أن الحل الأفضل، من بين جميع وجهات النظر المقدَّمة، هو الإبقاء على كردستان كجزء مكمّل للعراق، لأغراض مالية، لكن بإدارة المندوب السامي مباشرة من خلال موظفين كرد أو بريطانيين على قواعد حكم ذاتي محلي، حسبما تقتضي فكرة الحكم الذاتي».

ويمكن للمرء أن يخرج من مقترح پرسي كوكس بأن المادة 64 في معاهدة سيڤر اشتملت، في الغالب، على الحكم الذاتي. إن المناطق الكردية جميعها، باستثناء سليمانية، فَضّلت- حسبما ذكر كوكس- أن تكون **«جزءاً مكمّلاً للعراق»**، وكان واثقاً بأن من الممكن إرضاء الطرفين: عصبة الأمم، والمناطق الكردية التي كانت سياسته إزاءها هي الحل الأفضل. وكان كوكس **«يعتقد»** أن تشرشل سيوافق على مقترحه.

وفي دقائق لاحظ يونغ وشوكبورغ على رسالة كوكس أنه لم يوضّح ما إذا كانت المناطق الكردية ستصبح تحت سلطة الحكم العربي، وإذا كان الأمر كذلك فإنه سيكون خطأ يصعب في المستقبل إلغاؤه، وأن الأمير فيصل الذي نُصب الآن ملكاً على العراق، سيكون في موقف حرج إذا وجد عناصر كردية في حكومة دولته، أو في جمعيته الوطنية، كما أن تشرشل لم ينتبه إلى السياسة المتحركة بسرعة، لأنه قبل أيام قليلة كان قد أمر قسم الشرق الأوسط **«بالموافقة على مسألة عودة ميجور نوئيل إلى كردستان»**، ولم يكن كوكس سعيداً حينما سمع بذلك.

وتحديداً بعد أسبوع، في 9 يونيو/ حزيران، قام تشرشل بإجابة كوكس، وأوضح له أن مقترحاته تبدو وكأنها تتبع سياسة تقررت في مؤتمر القاهرة، وصُدّق عليها، وهي تقوم **«على فَرض أنهم لا يوجبون تمثيل الكرد في الجمعية الوطنية، أو في مجلس الحكومة، أو إخضاع الميزانية الكردية لأيّ من هاتين الجهتين، أو لأيّ وزير عربي، وما دام الإدراج المؤقت للمنطقة الكردية**

في العراق معتمداً فقط على وجود المندوب السامي، وما دام المسؤولون البريطانيون يشكّلون الصلة الوحيدة بين الدولتين (two countries) [العراق العربي وإقليم كردستان]، فسوف يكون في موقف قوي لأن يتعامل مستقبلاً مع أيّ حاكم عربي قد يقنعه مستشاروه العرب للتدخل في الشؤون الكردية»[1].

وبالرغم من رسالة پرسي كوكس في 2 يونيو/ حزيران، استعمل تشرشل في جوابه جملة «بين دولتين» ، مشيراً إلى أنه لا يزال يفكر في كردستان منفصلة عن العراق؛ ثم بدأت الخلافات بين تشرشل وكوكس بالظهور في قضايا أصغر كانت جزءاً من الهيكل السياسي الأكبر لكل منهما. وفي رسالته الجوابية إلى كوكس، في 9 يونيو/ حزيران، أشاد تشرشل مرة أخرى بخدمات ميجور نوئيل، وكان كوكس بطيئاً في الرد على اقتراح تشرشل، وكانت مسألة نوئيل متصلة أيضاً بالشيخ محمود في سليمانية، والذي كان قد سُجن في الهند بعد ثورته في يوليو/ تموز سنة 1921، تلك الثورة التي كانت بدعم من نوئيل ومن البريطانيين.

لقد ردّ كوكس على ذلك بأن البديل الوحيد لاعتقال الشيخ محمود- في ما يبدو- هو إطلاق سراحه لحسن سلوكه. وقد استوضح تشرشل من كوكس بشأن الشيخ محمود في 21 أبريل/ نيسان، ولم يردّ عليه كوكس حتى 8 يونيو/ حزيران، بعد حوالى شهرين، واستاء تشرشل من جواب كوكس ومن تأخّره في الرد، وبينما كان تشرشل منزعجاً من موقف پرسي كوكس تجاه الشيخ محمود وميجور نوئيل، بدا أنه لم ينتبه- على الأقل إلى حدّ ما- إلى أن كوكس كان يعارض عودتهما، ويستغلّ غيابهما ليُلحق المناطق الكردية في جنوبي

---

(1) Colonial Office 730/2, No. 148, 9 June 1921, Churchill to Cox.

كردستان بدولة العراق؛ إنّ حقيقة كون قوة سياسات المسؤول الموجود في الميدان هي فوق قوة سياسات المسؤول الموجود في العاصمة البعيدة بدأت بالظهور، وإن الإصرار الكوكسي كان قد بدأ بالسيطرة على الميول التشرشلية، والأعظم كان قادماً.

إن پرسي كوكس كان راغباً في استخدام أحداث أخرى في دفع سياساته إلى الأمام، وهو كان على علم تامّ بثورة كُوچْگِري في منطقة درسيم، فأرسل برقيات إلى وزارة المستعمرات، بشأن احتمال نشوب اضطرابات كردية في الأناضول ضد الحكومة الكمالية في أنقرة، وفي 13 يونيو/ حزيران طلب تشرشل من كوكس أن يقدّم تفاصيل رؤيته بشأن **«حصولنا على رأسمال أكبر خارج القوميين الكرد إزاء القومية التركية»**[1]، وكرر تشرشل أنه لا يزال يفضّل سياسة إقامة حاجز كردي بين العرب والترك، كما كان مأمولاً في مؤتمر القاهرة قائلاً: **«أعتقد أنه علينا ألا ننحرف عن هذه السياسة، سواء أكان بضغط من العرب، أو لأيّ سبب آخر»**.

وعلى أية حال فإن ثورة كُوچْگِري أضافت سلاحاً جديداً إلى ترسانة كوكس المتنامية، وإن انتصارات كوكس الصغيرة على تشرشل بخصوص الشيخ محمود وميجور نوئيل، والفرصة التي أتاحتها له ثورة كُوجْگِري، إضافة إلى قدراته في تنفيذ نظامه الإداري في العراق؛ هذه الأمور مجتمعةً شجّعته على الإفصاح عن موقفه بقدر أقل من الغموض في 21 يونيو/ حزيران، في جواب على رسالة تشرشل المرسلة بتاريخ 9 يونيو/ حزيران. وذكر كوكس أن اقتراحين عُرضا للمناقشة في مؤتمر القاهرة: **الأول** هو الاحتفاظ بالمناطق الكردية جزءاً من العراق. **والثاني** هو تشجيع المقاطعات الكردية على

---

(1) المقصود: رأي كوكس بضرورة البحث عن قضية يتخذها البريطانيون ورقة مساومة مع الترك، وتكون أكثر جدوى على بريطانيا من قضية الكرد- المترجم.

الانفصال. وذكر بشكل قاطع «عموماً كان رجحان الكفّة لمصلحة الاقتراح الأول»[1].

وقد أعاد كوكس ذكر الإجراءات التي كان قد ناقشها في رسالته بتاريخ 2 يونيو/ حزيران ، ومضيفاً «على أية حال أنا أقدّر الاعتبارات التي تجذبك أكثر باتجاه الاقتراح لا، وهو الثاني». وقال برسي كوكس إنه بينما كان يتم تقديم الاقتراح 1 أدرك أن البرنامج البريطاني يجب أن يكون أكثر جاذبية من أيّ اقتراح يمكن أن يقدّمه الترك، ويجب أن يكون رحيباً بما فيه الكفاية ليُرضي القوميين الكرد الأكثر طموحاً، وتوقّع أن قليلاً من التغيير سيتطلّب إدخال الاقتراح 1 على الخط مع الاقتراح 2. وهي السياسة التي كانت مفضّلة عند تشرشل وقسم الشرق الأوسط.

وقد مضى كوكس في تقديم الحجج بشأن الاقتراح 1، وهو الاقتراح القاضي ببقاء المناطق الكردية جزءاً من العراق، وناقش ما يعتقد أن من الواجب أن يكون المناطق الأربع لكرد العراق، وجادل بأنه لأسباب اقتصادية وعسكرية ومواصلاتية وسياسية، ينبغي أن تُضمّ منطقتان منهما إلى العراق، والمناطق الأربع هي:

المنطقة الأولى: الواقعة شمالي نهري الزاب (الأسفل والأعلى).

والمنطقة الثانية: مركزها أربيل بين الزابين.

والمنطقة الثالثة: في المنطقة الجبلية بين الزابين وغربي أربيل، ولم تكن تحت سيطرة إدارته، وكان الترك ينافسون عليها.

والمنطقة الرابعة: في سليمانية.

واعتقد كوكس أن رغبات تشرشل يمكن أن تتحقق، كما أشار كوكس في رسالته بتاريخ 2 يونيو/ حزيران، واقترح أنه يمكن ضمّ المنطقة الثالثة إلى

(1) Colonial Office 730/2, No. 201, 21 June 1921, Cox to Churchil.

المنطقتين الأوليين مع الخطوط المذكورة في الاقتراح 2، وهو سيدير المنطقة الوليدة حديثاً، **«وليس من خلال الإدارة العربية»**. واعتقد كوكس بسعادة أن **«الإقليم الجديد»** سيتمكن من الاعتماد على الذات منذ البداية[1].

لقد ذكر المندوب السامي پرسي كوكس أنه لم يكن حريصاً على انتظار جواب من تشرشل، **«وكي لا يكون هناك سوء فهم»** أراد كوكس أن يسمع تأكيداً من تشرشل بأن سياسة الاقتراح 2 القاضي بأن المناطق الكردية **«يجب أن تُشجَّع على الانفصال هي السياسة التي يرغب في أن تتحقق لاحقاً»**.

وفي 26 يونيو/ حزيران، وفي لقاء جماعي ضم مسؤولين من الوزارات المعنيّة، ومع مَحاضِرَ من جون شوكبورغ، كانت رسالة كوكس قد عورضت، وقد ذكر كل من هيوبرت يونغ، و ت. إ. لورنس، أن عودة پرسي كوكس إلى التذكير «بالرأي المتوازن» في مؤتمر القاهرة كان معيباً. إن الإجماع العام في مؤتمر القاهرة فضّل السياسات الثانية، وهي:

«التي كان قد مال إليها قسم الشرق الأوسط دائماً، وشكّل أُسُس مسوَّدة برقية قُدّمت الآن، وإن هذا الموقف لَقي الدعم من الميجور إ. ب. سون (E. B. Soane) الذي كان قد عُيّن أخيراً مسؤولاً سياسياً في سليمانية، ومن الكابتن ستيفن لونغرِغ (Stephen Longrigg) الذي كان مساعد المسؤول السياسي في كركوك، والآن هو في لندن، واعتقد قسم الشرق الأوسط أنه لن يستطيع أحد من مستشاري كوكس التكلم بوجود نفوذ هذين الرجلين».

وفي يوم 21 يونيو/ حزيران نفسه الذي أرسل فيه كوكس البرقية رقم 201، أرسل برقية أخرى جواباً عن استفسار تشرشل المرسَل في 13 يونيو/ حزيران، بشأن إمكانية استخدام القوميين الكرد ضد القوميين الترك، إن كوكس ذكّر تشرشل بأن «تحفيز نشاط الثورة الكردية كان موضع اهتمام كبير» في خريف

(1) Ibid., folio, p. 614.

1920، ولكن كي يكون دعم الثورة الكردية ناجحاً، تقرر أنه يجب إنجاز ثلاثة شروط:

الأول: احتلال جزيرة ابن عمر (جزيرة) مؤقتاً.

والثاني: تزويد الكرد بالأسلحة.

والثالث: على البريطانيين ضمان عدم تسليم الكرد إلى الفرنسيين بعد تحررهم.

وقد أُلغي الشرط الثاني من قِبل سكرتير الدولة الخاص بالهند في 18 يناير/ كانون الثاني 1921، وبدا تحقيق الشرطين الأول والثالث مستحيلاً من الناحية الدبلوماسية، وذكر كوكس أن الالتزام بدعم الثورة الكردية ضد الكماليين- مع أخذ حالة التخلف في العراق بالحسبان- يعني التزام البريطانيين أخلاقياً، **«وهذا الالتزام الأخلاقي قد يصبح مُحرِجاً»**، وعلى أية حال إذا تمّ تبنّي هذه السياسة فإن كوكس سيحاول تطبيقها[1].

---

(1) Foreign Office 731/6346, No. 209, 21 June 1921, Cox to Churchil.

4

الكرد والأجندة اليونانية

بينما كانت الأمور على هذه الحال في أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ويونيو/ حزيران 1921، أدرك البريطانيون أن الكرد واليونان أيضاً كانوا على اتصال، وكان المندوب السامي البريطاني في إستانبول، سير هوراس رومبولد (Sir Horace Rumbold) ، قد أعلم كورزون في 11 مايو/ أيار 1921 بأنه استلم معلومات بهذا المعنى، لكنه اعتقد أنه سيكون من الصعب بالنسبة إلى القادة الكرد الدخول في علاقات مع اليونان، بسبب «المشاعر الدينية والعرقية»، ولا يعتقد أن مصطفى كُردي پاشا في سليمانية أو كُرد حقّي بگ، سيكونان مفيدَين كثيراً في تحريض الكرد ضد الترك[1].

وعلى أية حال، استلم رومبولد، بعد أسابيع قليلة، معلومات أكثر بشأن العلاقات الكردية-اليونانية. وفي 25 مايو/ أيار 1921، قام أمين عالي بگ وابنه جلادَت بگ بزيارة المسؤول السياسي في السفارة البريطانية في إستانبول، وأخبراه أن (جمعية بعث كردستان) كانت على تواصل مع ممثلي اليونان الذين كانوا ميّالين بشكل إيجابي إلى الحركة الكردية ضد الكماليين، وأن

(1) Colonial Office 730/9, No. 476, 11 May 1921, Rumbold to Curzon.

اليونان- لكن بدون أيّ تعاون رسمي- ستدعم مصالح اليونانيين والقوميين الكرد، وأجاب أمين عالي بگ بأنه لا يستطيع مواصلة هكذا علاقات من غير إذن بريطاني؛ إنه كان يرغب في معرفة ما إذا كان سيُسمَح له، أو لغيره من الكرد، بالذهاب إلى الموصل، وما إذا كان البريطانيون سيسمحون للتنظيم القومي الكردي أن ينشط جماهيرياً انطلاقاً من المناطق الواقعة تحت الاحتلال البريطاني. وأجاب ريان، المسؤول السياسي، أن البريطانيين لا يستطيعون دعم الثورة الكردية، أو دعم العلاقات الكردية مع اليونان بغرض توفير الدعم اليوناني للثورة الكردية ضد الكماليين.

إن فكرة ضرورة دعم اليونانيين للقوميين الكرد اقتُرحت على الزعيم اليوناني ڤِنْزِلوس لأول مرة من قِبل المندوب السامي اليوناني كانيللوپولوس (Kanellopoulos) في إستانبول، والذي كان على تواصل مع أمين عالي بگ بدرخان وأخيه حميد بگ، ويبدو أن ڤِنْزِلوس كان قد أمر كانيللوپولوس أن يؤمّن تعاون البريطانيين، وكانت هذه المقترحات قد قُدّمت في سنة 1919 وسنة 1920، لكن نُفّذ القليل منها.

وفي أوائل سنة 1921 (الشهر غير محدَّد) أرسل المندوب السامي اليوناني كردياً يدعى حَمْدي جاويش إلى كردستان، وإنه قُدّم إلى مسؤول كنسي يوناني في آماسيا (Amasya) ، ولا يُعرَف شيء عن نتائج اللقاء. وخلال ذلك الوقت كان أمين عالي وحميد بگ تطرّقا مع الراهب إلى مقترَح التعاون مع اليونانيين، وأن الكرد سيستخدمون السجناء الكرد المعتقلين عند الجيش اليوناني، وأراد أمين عالي بگ فصل المعتقلين الكرد عن المعتقلين الترك، وإعدادهم بشكل جيد، لإرسالهم بعد ذلك إلى الأناضول، كي يقوموا بعمل الدعاية. وقد أُسند هذا المخطَّط إلى الجنرال پاپولوس، أحد القادة اليونانيين البارزين، والذي تصرّف وفق المقترحات الخاصة بالسجناء، ولم يفعل شيئاً عدا ذلك.

وفي أكتوبر/ تشرين أول 1921، ذهب أمين عالي بگ وعبد الرحمن [أخو أمين عالي] إلى مصر مع مبالغ من المال قُدّمت لهما من المندوب السامي اليوناني، وكتب ابن أمين عالي الذي كان يعرف اليونانية منشورات بالكردية بمساعدة اليونانيين، وكانت تلك المنشورات ستُلقى بالطائرة فوق القوات التركية المقاتلة[1]، ولم أجد دليلًا على أن ذلك قد حدث.

كما أنه خلال هذه الفترة، وبالرغم من الرأي الرديء لهوراس رومبولد، كان كُرد مصطفى باشا أيضاً على تواصل مع اليونانيين والأرمن، وفي فبراير/ شباط ومـارس/ آذار 1921، كان هؤلاء على تواصل مباشر مع الحزب الديمقراطي الوطني (داشناق) (Dashnaktsuthium)، الذي كان يلقى الدعم من البطريركية الأرمنية في إستانبول، وكما فعل المندوب السامي البريطاني قبل ذلك، غادر كُرد مصطفى باشا إلى كردستان حوالى يوليو/ تموز 1921.

كان رأي الاستخبارات البريطانية أن مولانا زادَه رِفْعَت **«والقادة الكرد الآخرين، أحيطوا علماً بأن عليهم إقامة علاقة مشتركة مع اليونانيين للحصول على بديل للدعم المالي»**. وقد وصل كرد مصطفى باشا في 12 يوليو/ تموز إلى دمشق، ثم إلى الموصل وسليمانية بهدف إثارة القبائل الكردية ضد الكماليين، وثمة ظن بأن له يداً في الثورة الكردية الجديدة، وربما كان له تأثير مباشر في اندلاع ثورة كُوچْگِري، لكن منذ أن قُيّدت تحركاته إلى جنوبي كردستان، ساد الاعتقاد بأنه لم يلعب دوراً في التحريض على الثورة، ولم يكن البريطانيون يشكّون في أن تنظيماً سرياً يونانياً أُنشئ في قُونْيَه وكردستان، وأكثر من هذا

(1) Foreign Office. /6369. 11 November 1921.Intelligence report. Constantinople to 731

فقد عُلم أن اليونانيين تبنّوا ثورة قونيه وحرّضوا عليها قبل أشهر قليلة، ولعبوا دوراً في الإبقاء على تلك المنطقة في حالة اضطراب دائم.

واعتقد البريطانيون أيضاً **«أن اليونانيين تسلّموا إدارة حركة المطالبة بالحكم الذاتي في كردستان، لتهييج ذلك الاضطراب المؤكد، بغرض إضعاف الموقف العسكري للكماليين في الأناضول»، وأن «الحزب الكردي (يبدو أن المقصود هو جمعية تعالي وترقّي الكرد) في إستانبول قد سيطرت عليه السلطات اليونانية، بسبب انعدام الأموال التي كانت تحت تصرّف قادة الكرد»**[1].

وعلى أية حال ذكر رايان أنه لم يكن للبريطانيين اعتراض على بدرخان [أمين علي بدرخان] أو أعضاء أسرة بدرخان بالذهاب إلى الموصل، وكانت نصيحته لأمين عالي بدرخان هي أن يأخذ بالسياسة البريطانية التي تقضي بعدم تنشيط الدعم للثورة في أجزاء من الأناضول بعيدة عن الحدود العراقية، لكن بدل تشجيع القومية الكردية، يمكن للبريطانيين إعطاء الانطباع بأنهم سيدعمون في الظروف المناسبة ثورة نشطة. وفي أبريل/ نيسان 1921 دعم البريطانيون رحلة قام بها عبد الرحمن بدرخان بگ، وهو أخو أمين عالي، إلى بيروت، كي يتشاور مع الفرنسيين بشأن المنطقة التي يريد الكرد إقامة دولتهم عليها[2].

---

(1) Colonial Office/7, 26 November 1921, Intelligence report, Constantinople to CO 730.

(2) Foreign Office/6346, No. 162, 13 May 1921, Curzon to Churchill 731.

5

صراعٌ بين تشرشل وكوكس

إن مؤتمر لندن (بين 21 فبراير/ شباط - 12 مارس/ آذار 1921)، الذي دُعي من قِبل البريطانيين إلى البحث عن نوع من التوافق مع القوميين الترك، فشل حينما رفض ممثل أنقرة بَكْر سامي أن يشارك في جلسات المفاوضات إذا حضر ممثّل السلطان، كما أنه رفض طلب الحلفاء باتخاذ معاهدة سيفر قاعدة للمناقشة. إنّ فشل هذا المؤتمر أدّى إلى نشاط بريطاني كبير في دعم المجموعات القومية الكردية، كما أن البريطانيين تنبّهوا، خلال منتصف أيار، إلى حصول اتفاق بين الفرنسيين والكماليين، وهو اتفاق كان كورزون قد اعتقد أن الفرنسيين لن يستطيعوا التراجع عنه[1]، إن احتمال توقيع اتفاق بين الفرنسيين والقوميين الترك صعّد اهتمامات البريطانيين بمتابعة التوافق مع حكومة أنقرة.

وبحدود شهر مايو/ أيار أشار شوكبورغ إلى أن تشرشل سيقدّم- **«كوسيلة أخيرة»**- بعض التنازلات للترك بشأن جنوبي كردستان، ولكن في الوقت

(1) Foreign Office/6346, No. 521, 25 May 1921, Rumbuld to Cox . 731

نفسه لم يوافق على إجراء المفاوضات مع الكماليين[1]. وقد اتفق كورزون مع تشرشل على ذلك. وابتداء من مايو/ أيار كان سكرتير وزارة المستعمرات وسكرتير وزارة الخارجية متفقَين على أنه يجب عدم إجراء مفاوضات مع الترك، وكانت النتيجة مزيداً من التشجيع للقوميين الكرد. وقد أثار تشرشل فكرة أن يُستخدَم فيصل بن الحسين [الملك فيصل] كمِسْبار لإمكانية إجراء مفاوضات مع مصطفى كمال.

وفي 24 مايو/ أيار أعلم شوكبورغ وزارةَ الخارجية أن تشرشل يعرف أن المادة 3 من مسوّدة الانتداب [على العراق] أعطت بريطانيا حق إدارة وزارة الخارجية، لكنه اقترح أن إتاحة الفرصة لفيصل كي يُجري مفاوضات مع حكومة (أمر واقع) غير معترَف بها رسمياً من قِبل بريطانيا لا يشكّل أيّ خرق جدّي لتلك المادة، وإذا تم توقيع اتفاق مع الكماليين، ورُفض لاحقاً من قِبل حكومة تركية «دستورية»، فإن ذلك الرفض لن يؤثّر مباشرة على مصداقية بريطانيا، التي ستكون في حِلّ من الموافقة على المفاوضات مع الحكومة التركية. وفي 31 مايو/ أيار اتفق كورزون مع تشرشل على أنه في بعض الظروف قد يعتمد فيصل على مبادراته الخاصة في التفاوض مع أنقرة. وفي 14 يونيو/ حزيران كتب تشرشل إلى پرسي كوكس أن فيصل قد يبدأ مفاوضات مع أنقرة[2].

وهكذا فإن المراسلات (المذكّرات) الداخلية تشير إلى أنه بحدود مايو/ أيار 1921 كان الموقف البريطاني يتلطّف نحو الحكومة الكمالية، وبُني هذا

(1) Foreign Office/6346, 5 May 1921, Shuckburgh to political undersecretary at FO 731.

(2) Foreign Office/6346, 24 May 1921, Shuckburgh to Foreign Office; 31 May 1921, Curzon to Churchill, 14 June 1921, Churchill to Cox . 731.

الموقف على الاعتقاد بأن المفاوضات ستكون مفيدة للسياسة البريطانية في العراق وفي الشرق الأوسط عامة، وتعكس فرضية مؤتمر القاهرة بأن بريطانيا ستتعامل مع **«تركيا الصديقة»** وإنْ كان الترك قد قاتلوا بعنف ضد اليونانيين في صيف 1921 حتى تحقيق نصرهم الممقوت على اليونانيين في معركة سَقاريا (Sakarya) (بين 21 أغسطس/آب - 13 سپتمبر/أيلول)، كما أن الترك أرادوا تحريض الكرد ضد أيّ اندفاع يقوم به الأرمن من يريڤان نحو الغرب، وأيضاً لعرقلة التقدم البريطاني في شمالي العراق. إن هذا التحول السريع في الظروف، وبخاصة عدم تحقّق فكرة (تركيا الصديقة)، كانت تلغي الآن مقترَح مؤتمر القاهرة، كما أنه بات واضحاً من المراسلات بين تشرشل وپرسي كوكس أنه ليس ثمة توافق بالنسبة إلى السياسة التي ينبغي الأخذ بها نحو تركيا.

وفي 24 يونيو/حزيران أجاب تشرشل عن برقية پرسي كوكس المؤرخة في 21 يونيو/حزيران (رقم 201)، وقال: **«إنني خرجتُ من مؤتمر القاهرة بانطباع مختلف أكثر عن الرأي المتوازن هناك بخصوص سياستنا نحو الكرد»**[1]. وقال إن كوكس لا يمتلك تمييزاً واضحاً بين ذلك الجزء من ميزوپوتاميا الذي يجب أن يُحكَم مباشرة، **«مهما يكن مصيرُه النهائي، والجزءِ الذي ينبغي أن يكون في النهاية تحت سلطة العراق»**.

وذكر تشرشل أن كوكس لم يقل شيئاً بخصوص الجزء الثاني من برقيته؛ ذلك الجزء الذي سيضم أربيل وكركوك، وأن تشرشل ذكّر كوكس بأنه كان قد أوصى، في برقيته بتاريخ 25 مايو/أيار، أن تبقى كركوك مستثناة من العراق، وقال تشرشل **«إنه لا يزال يحتفظ في عقله بتصوّر دولة فاصلة** [دولة حاجز] **إثنولوجياً تتكوّن من عناصر غير عربية، تفصل بين العراق وتركيا»**. وكتب

(1) Clonial Office 730/2, No. 196, 24 June 1921, Churchill to Cox .

تشرشل- معتمداً على اثنين من الخبراء في الشؤون الكردية هما الكابتن سون (Sone) والكابتن لونغريغ - أن خط الحدود بين المناطق الواقعة تحت سلطة كوكس والحكومة العراقية ينبغي أن تكون حدوداً إثنولوجية، تفصل المناطق العربية الخالصة عن المناطق الكردية الخالصة[1].

إن مدن أربيل وكِفْري وكركوك لم تكن عربية الانتماء، وحينما انسحبت الحاميات البريطانية من هذه المدن، لم يكن تشرشل يريد أن يحلّ فيها ضباط من الجيش العربي؛ إن سياسته اشترطت عدم وجود وحدات عربية، وإن قوات الحدود يجب أن تتكوّن من التركمان والكرد والآشوريين. وفي الجزء الثالث من هذه الرسالة (البرقية) عَرّف حدود إقليمه غير العربي الذي كان ينبغي أن يتكوّن من ثلاثة أقسام، بدلاً من الأقسام الأربعة التي اقترحها كوكس.

وقبل أن يتسلّم تشرشل جواب كوكس على رسالته المؤرخة في 24 يونيو/ حزيران، كتب إلى هذا الأخير فيما يتعلق ببرقيته في 13 مايو/ أيار، ذاكراً أنه ما كان ينوي «**تشجيع الثورة الكردية خارج ميزوبوتاميا**»، ولكن كان ينوي «**تشجيعها في المناطق الكردية الواقعة ضمن مجالنا من أراضي القومية الكردية**». وأوصى تشرشل مرة ثانية ميجور نوئيل بأن تشجيع الثورة الكردية ينبغي أن يكون في حالة «**استوجبت السياسة الكمالية لجوءنا إلى الدعاية للقومية الكردية أو إلى إجراءات أخرى**».

وفي 21 يونيو/ حزيران، وقبل أن يتسلّم كوكس برقية تشرشل، كتب إلى تشرشل «**أن مشاورات القاهرة كانت قد تأسست على فرضية (تركيا الصديقة)، ولا يمكن لهذه الفرضية أن تدوم**». واستمر كوكس في وصف موقف تركيا العدائي، ذلك الموقف الذي تأكد من خلال تقرير وصل من

---

(1) Clonial Office 730/2, No. 196, 25 May 1921, Churchill to Cox.

ضابط كمالي وسبعة وثلاثين رجلاً في راوَنْدُوز، وقال كوكس : إن سياسة التخفيض العسكري التي تقررت في مؤتمر القاهرة لا يمكن أن تستمر طويلاً من الناحية العملية، ومن وجهة نظر سياسية اقترح أن السلاح الوحيد الذي يملكه البريطانيون هو **«أنّ مقارعة حملة محتملة من الترك البلشفيين من أنگورا [أنقره] (Angora) وربما من طهران ستكون بكتلة صلبة من القومية العربية، وأن سياستنا ينبغي أن تتبنّى ذلك إلى أقصى درجة ممكنة، ونقدّم كل الدعم المادي الممكن»**[1].

لقد وضعت مقترحاتُ كوكس المقدَّمة في يونيو/ حزيران موقفَ مؤتمر القاهرة بشأن كردستان في خطر شديد؛ كيف يمكن أن يبقى جنوب كردستان منفصلاً عن العراق إذا أخذت بريطانيا، أو حتى كوكس، بسياسة القوميين العرب؟ وكان كوكس قد أضاف سلاحين جديدين إلى ترسانته المتنامية ضد تشرشل وقسم الشرق الأوسط ووزارة المستعمرات؛ والسلاحان هما: التزايد المزعوم لعداء الترك وعداء القوميين العرب. وعلى مدار الشهور التالية كان عليه أن يصبح محامياً قوياً لاستعمال الكرد ضد الكماليين.

ومع حلول شهر أغسطس/ آب ما كان كوكس قد أجاب بعدُ عن برقية تشرشل المرسلة بتاريخ 24 يونيو/ حزيران، إن برقياته تتضمن الآن تقارير ثابتة بشأن الأفعال التركية المعادية، وفي 26 أغسطس/ آب قدّم بياناً طويلاً يتعلق بأفعال الترك وبالتنظيم الكردي ضد هؤلاء في المناطق الحدودية بين تركيا وإيران، وبخاصة جهود عبد الرحمن بدرخان في شَرْناخ، وجهود إسماعيل آغا سِمْكو زعيم قبيلة شِكاك، أنّ سِمْكو آغا وكرد إيران كانوا قد تشجّعوا بعد سقوط حكومة سيّد زياد الدين في طهران في مايو/ أيار 1921.

---

(1) Clonial Office 730/2, No. 211, 2 July 1921, Churchill to Cox .



(إسماعيل سمكو آغا)

وفي شهر أغسطس/ آب أكّد كوكس أن نِهاد ومحي الدين پاشا، وهما ضابطان تركيان سابقان من أصول كردية، ينظّمان القبائل الكردية ضد البريطانيين، وأن الترك يقدّمون الدعم لمجموعة تشكّلت في گُوران وسهل حَرير. وفي 14 أغسطس/ آب هاجم نهاد ومحي الدين پاشا مدينة رانيه. ومن 14 إلى 21 أغسطس/ آب هاجمت القوات الجوية البريطانية المدينة نفسها، واستخدمت القنابل الليلية، وكذلك القنابل الحارقة، وتمّ تدمير الكثير من القرى التي أيّدت الانضمام إلى الترك[1].

(1) Colonial Office, 730/4, No. 433, 21 August 1921, Cox to Churchill; no. 424, 26 August 1921, Cox to Churchill.

وفي 8 سبتمبر/ أيلول وافق تشرشل على مقترح كوكس، **«رافضاً في الوقت نفسه أيّ اتصال رسمي بزعماء الكرد خلف حدودنا، بشأن انتهاز الفرص لتحقيق نيّاتهم ولاتخاذ إجراء فوراً حسب الضرورة لضمان سلامة حدود العراق. ومن المحال تجاهل أن خصامهم مع أسيادهم السابقين (الترك) قد يندلع، لكن سأكون حريصاً على عدم الوقوف إلى جانب أيّ من الفريقين»**[1].

وابتداء من 8 سبتمبر/ أيلول 1921 يبدو أن تشرشل لم يفكر في تأييد سياسات كوكس بالنسبة إلى أن ثورة الكرد **«لضمان سلامة حدود العراق»** ستؤثّر أو تلغي سياسته المقترحة في 24 يونيو/ حزيران. ولم يقل كوكس أين يضع حدود العراق، كما أنه استعمل المصطلح غير المحدَّد **«حدود»** أكثر من مصطلح **«حدّ/ تَخْم»**. وعلى ما يبدو فإنّ تشرشل كان راغباً في أن يتركه يمضي في ترتيباته الإدارية من غير تعريف واضح لحقيقة نيّاته.

---

(1) Colonial Office, 730/4, No. 433, 21 August 1921, Cox to Churchill; no. 424, 8 September 1921, Churchill to Cox.

6

الكرد والأجندة العراقية

أصبحت نيّات كوكس أكثر وضوحاً في برقيته المرسَلة إلى تشرشل بتاريخ 20 سبتمبر/ أيلول، وأحاطه علماً بوضع المناطق الكردية، قائلاً: **«إنك ستدرك أنها غير مستقرة، وبشكل محدَّد إنها ستثور ثانية بمناسبة انتخابات الجمعية الدستورية»**. وذكر كوكس أنه ناقش الموقف مع الملك فيصل الذي **«لا يزال الغموض يحيط برغباته الحقيقية وبسياسة حكومة جلالته... إنه يجد صعوبة بالنسبة إلى تحديد الخطة التي سيأخذ بها»**. وقال الملك فيصل إنه فهم أن الكرد في تركيا يحاولون الحصول على الاستقلال، وكذلك شأن الكرد في إيران، وقد صوّر تلك الحالة **«من غير أن يقرر حالاً ماذا سيكون الوضع في مناطق الكرد في العراق، بعض الكرد- إن لم يكن كلهم- سينفصلون بكل تأكيد»**، وينضمون إلى الكرد في تركيا وإيران[1].

وفي رسالته قام كوكس بإعلام تشرشل أنه أخبر الملك فيصل بخلاصة ما تناقش فيه هو وتشرشل في مراسلاتهما، وعلى وجه التحديد من 21 يونيو/ حزيران إلى الوقت الحاضر، مشيراً إلى عدم موافقته على معظم توصيات

(1) Colonial Office, 730/5, No. 503, 20 September 1921, Cox to Churchill.

مؤتمر القاهرة، وأنه يفضّل دمج المناطق الكردية في العراق. إن فيصل أخبر كوكس بأن:

مسألة كردستان لها أهمية أكثر من وجهة نظره كملك للعراق، وربما أن تلك الأهمية لا تؤخذ بالاعتبار الكامل من قِبلنا. هذه مسألة الأغلبية السُنّية أو الشيعية، مع إشارة خاصة إلى الجمعية الدستورية التي سيدعى إلى انعقادها بعد وقت قصير. وكما نبّهنا سابقاً ثمة أغلبية شيعية قانونية وعددية، وإن إبقاء شريحة كبيرة من مناطق السُنّة من العراق خارج الدولة، واستثناء ممثّليهم من الجمعية الوطنية، سيجعل الشيعة في موقف قوي، وهذا يملأه (فيصل) بالتخوف، وهو يعتقد شخصياً أنه طالما هم راغبون في أن يُداروا من قِبل موظفين كرد، وأن يُسمَح لهم- عند الضرورة- بالتعامل مع الحكومة العراقية من خلال المندوب السامي (وهو الإجراء الذي سيكون عند الضرورة مقبولاً عنده)، فذلك أفضل من اللجوء إلى بديل محتمَل؛ وهو أن تكون جزءاً من دولة تحت وصاية بعض الدول الأوروبية، إن مجلس شيوخ الكرد سيفضّل أن يكونوا اسمياً تحت حكم ملك مسلم.

وخلص كوكس إلى أن اقتراح فيصل سيكون **«خطّة معقولة لاحتواء المناطق الكردية، واشتراكهم في الجمعية الوطنية على شرط الحكم المحلي، بإشراف خاص من الضباط البريطانيين، وعند الضرورة بإشراف من المندوب السامي»**[1]. وبعد خمسة أشهر من مؤتمر القاهرة، رجحت الكفّة بشكل مؤكّد لمصلحة وجهة نظر كوكس، وكان العنصر المهم في ذلك الرجحان هو انضمام فيصل إلى صف كوكس، وهكذا فإن الرجال في بغداد حققوا نصراً واضحاً على أولئك الذين كانوا في لندن.

وكما كان متوقّعاً، فإن أعضاء قسم الشرق الأوسط ردّوا على برقية

(1) Ibid.

كوكس الأخيرة بإجابات مستفيضة (في حدود مجلد ضخم)، وإن صاحب البصيرة النفّاذة ريدر بوللارد يتفق مع فحوى برقية كوكس، ويقول:

«من المضحك رؤية فيصل وهو يعتمد على الكرد الذين- و بكل تأكيد- لم يطلبوا منه التحالف ضد الشيعة الذين ثاروا في السنة الماضية بالضبط؛ لأنهم لم يستطيعوا أن يكسبوا فيصل، لكن تلك الأفعال السخيفة حقاً ليست سياسة، وإن الكرد سيكونون على الدوام قادرين على الانفصال إذا رغبوا».

إن جيمس ماسترتون سميث - سكرتير الدولة المؤقت لـوزارة المستعمرات - ذكر أنه «لم يكن من الغريب» أن الملك فيصل كان في شك بشأن رغبات بريطانيا الحقيقية وبشأن سياستها، **«لأننا لم ننجح في إعمال عقولنا على نحو حقيقي بشأن هذه المسألة الصعبة جداً والخاصة بسياستنا في كردستان»**. وقال ماسترتون سميث[1] إنه كان في الواقع ثمة سياستان: **«واحدة لكوكس، والأخرى لتشرشل»**، لكنه لاحظ أنه لأغراض عملية، يتداخل أحد البديلين بالضرورة في الآخر إلى حد ما، وأضاف ماسترتون قائلاً:

«وحتى إذا تعامل سير پرسي كوكس مباشرة مع كردستان، فإنه لن يتمكن من ذلك إلا من خلال آليات قسم الشرق الأوسط في بغداد، من غير أن يكون موظفوه قد ضاعفوا النفقات المحرَّمة»[2].

وبما أن إحدى سياسات مؤتمر القاهرة هي تخفيض النفقات البريطانية في العراق، فإن معارضة كوكس، والآن موقف فيصل، سيلغي ذلك الجزء (السياسة) من المؤتمر أيضاً. إن سكرتير الدولة الخاص بتشرشل وجّه ضربة

---

(1) ورد اسم ماسترتون قبل قليل بصيغة (ماسترون)- المترجم.

(2) Colonial Office./5, No. 503, 27 September 1921, Reader Bullard's on Cox's 20 September telegram 730.

لمصلحة معارضي رئيسه؛ وإن قسماً ممن هم في لندن انضم إلى من هم في بغداد.

لقد بدا أن تشرشل شرع يفسح المجال لسياسات كوكس؛ إذ في 3 أكتوبر/ تشرين الأول. أرسل برقية إلى كوكس، ذكر فيها أنه يقدّر قوة مناقشاته ومناقشات فيصل، وأنه «**أعدّ للنظر إيجابياً في المقترحات الواردة في الفقر الأخيرة، ومنها موضوع الشرط القاضي بألا يكون الكرد تحت السلطة العربية إذا لم يكونوا راغبين في ذلك**»[1].

وبما أن كوكس كان قد أشار في برقيته بتاريخ 21 يونيو/ حزيران إلى أن اثنتين من المناطق الأربع المحدَّدة ترغب في الانضمام إلى العراق، فقد كشف جواب تشرشل عن الخضوع لموقف كوكس. إن جواب تشرشل في أكتوبر أعطى تفويضاً واقعياً لخطة كوكس بضمّ المناطق الكردية إلى العراق، ولم يتمّ تنفيذ معظم قرارات مؤتمر القاهرة، أضف إلى هذا أن تشرشل لم يكن قادراً على زيارة العراق حسبما كان قد خطّط، وإذا كان كوكس قد هزم تشرشل، فإن ذلك كان مستبعَداً عند هيُوبرت يونغ الذي كان قد أُرسل بدلاً من تشرشل، والذي كان قد دعا إلى كيان كردي منفصل في مؤتمر القاهرة، وكان قادراً على إقناع كوكس بالعدول عن سياسته.

وفي 29 سبتمبر/ أيلول كتب كوكس إلى تشرشل أنه بالرغم من أن القوميين الترك حطّموا الهجوم اليوناني في معركة سَقاريا (بين 21 أغسطس/ آب- 2 سبتمبر/ أيلول)، فإن الترك كانوا لا يزالون مرتابين في البلاشفة [الروس]، وأنه من الممكن «**أن الوقت كان مناسباً للملك فيصل أن يتفاوض مع الترك**»، وأجاب تشرشل، بتأييد من اللورد كورزون، أن بريطانيا سترحّب بمحاولات فيصل لفتح المفاوضات مع مصطفى كمال.

وفي 18 أكتوبر/ تشرين أول قام كوكس بإعلام تشرشل أن القوات الجوية

---

(1) Colonial Office, 730/5, No. 423, 3 October 1921, Churchill to Cox.

البريطانية حققت تأثيراً جيداً على الحاميات التركية في رانيه وراوَنْدُوز، وأن القائد التركي علي شفيق المصري المعروف شعبياً باسم (أُوزْدَمِير پاشا) قد أُجبر على الانسحاب من قَلَه دَزَه (Qala dizeh) في 17 أكتوبر/ تشرين أول، وأُعيد احتلال كُوِيسَنْجَق (KoiSanjak) (بشكل مؤقت فيما يبدو)[1]. إن الجرأة المتزايدة وتأثير القصف كان الآن سهماً آخر في جعبة كوكس لضم المناطق الكردية إلى العراق.

إن الوقائع الجديدة المذكورة أعلاه كانت قد حدثت في الوقت الذي كان فيه كوكس قد أبرق إلى تشرشل في 25 أكتوبر/ تشرين أول، يحيطه علماً بأنه أطلع فيصل على تغيير أفكار المسؤولين البريطانيين وإن كوكس وهيُوبرت يونغ كانا قد التقيا بفيصل في 24 أكتوبر/ تشرين أول، وشرحا أن السياسة البريطانية الآن «**تشجّع القومية العربية وليس الاستعمار العربي**»، وكان هذا الأخير قد ذكر أن كردستان صديقةً أمرٌ حيوي ودرع مهمّ ضد تركيا، وأن صداقة كردستان مع العراق أمر ضروري؛ لأن الأسواق التجارية لكردستان تقع في العراق، كما أن العراق هي طريق الكرد للوصول إلى البحر.

إن العقبة الوحيدة لتنفيذ هذه السياسة هي تهديد تركيا التي تتبع سياسة مزدوَجة:

الاعتمادُ على الوحدة الدينية [الإسلام] لتحريض الكرد ضد البريطانيين.

و**الاعتمادُ** على التعصب ضد العرب لتحريض الكرد ضد العرب.

وهكذا فقد تبيّن لكوكس وهيوبرت يونغ وفيصل أنه «**من الضروري وجود مركز ديني مؤثّر في القومية الكردية، يساعد على إبقاء كردستان في حالة تبعية كاملة للبريطانيين، وإن التعامل مع كردستان في حالة تبعيّة كلية**

(1) Colonial Office/5, No. 534, 29 September 1921, Cox to Churchill. 730.

للبريطانيين سيُضعف قدرة تركيا على تحريض التعصب ضد العرب»، لكنه يزيد من قدرتهم على استعمال الدعاية الإسلامية ضد البريطانيين.

ومن جهة أخرى، إذا كان العراق سيصبح جزءاً مكمِّلاً من مملكة عربية تحت حكم ملك مسلم عربي، فإن قدرة الترك على تحريض الدعاية ضد الإسلام ستتراجع. لكن قدرة الترك على تحريض التعصب ضد العرب بين الكرد ستتزايد[1]. وحينما وُضع فيصل أمام أحد الخيارين، أجاب بأنه ما لم يعرف مدى المسؤولية العسكرية التي تترتّب عليه أو على البريطانيين، فإنه لا يستطيع تكوين رؤية محدَّدة، ثم عرض أربعة أسئلة من جانبه:

1 - هل تتعهّد بريطانيا بالدفاع عن كردستان فيما إذا تعرضت لهجوم من الخارج، وبالتالي هل هي تضمن تأمين العراق ضد هجمات تشنّ عليه عبر كردستان؟ وإذا كانت ستقوم بذلك، فإلى أيّ مدى؟

2 - هل تتعهّد بريطانيا بتحمّل مسؤولية منع الفوضى الداخلية في كردستان؛ تلك الفوضى التي ستكون خطراً على العراق؟ وإذا تعهّدت بذلك فإلى أيّ مدى؟

3 - بالاستناد إلى حقيقة أن جماعات كردية عبّرت عن تفضيلها الانضمام إلى العراق، فهل من نيّة بريطانيا إرغامهم على البقاء منفصلين، وإذا كانت سترغمهم فإلى أيّ مدى؟

4- في حال انفصال كردستان عن العراق، ما هو شكل الحكومة التي تقترح بريطانيا تأسيسها؟ وإلى أيّ مدى منظور[2]؟

في 28 أكتوبر/ تشرين الأول أرسل كوكس إلى تشرشل تعليقاته بشأن التساؤلات الأربعة السابقة:

---

(1) Colonial Office./6. No. 616. 25 October 1921. Cox to Churchill. 730

(2) Ibid

فيما يتعلق **بالتساؤل الأول** أخبر كوكسُ تشرشلَ أن القوات الجوية تأسست على فرضية (تركيا صديقة)، ونتيجة لذلك فإن مستوى تلك القوات منخفض جداً، ولا يمكن الآن القيام بعمليات حربية، وإن الوسائل المتاحة الآن للهجوم هي الطائرات والقوارب المسلّحة، ولذلك من الضروري تقديم دعم أرضي لقوات الليڤي (مؤلفة غالباً من الآشوريين والكرد) وللجيش العربي، وإن كوكس- بناء على نصيحة جنراله العام- يعتقد أن الوضع يمكن أن يتحسّن حينما يدخل المخطَّط الجوي حيّز التنفيذ (سيتمّ تنفيذه في أكتوبر 1922 بعد سنة)، وحضّ كوكس على أنه فيما يتعلق بالتساؤل الأول ينبغي إحاطة فيصل علماً بدرجة تطوّر القدرات العسكرية البريطانية، وأنه- إذا تولّت وزارة الجو السيطرة- فإن الموقف البريطاني سيصبح أقوى.

وبالنسبة إلى **التساؤل الثاني**، اعتقد كوكس أن فيصل يمكن أن يعطى جواباً مؤكَّداً، بناء على فرضية (تركيا صديقة).

ويمكن الجواب عن **التساؤل الثالث** بما معناه أن بريطانيا لن ترغم المنطقة الكردية على الانفصال عن العراق، وأن فيصل سيحاط علماً حينما يصل القرار النهائي، وفيما يتعلق بالسياسة الكردية، فإن جميع المناطق الكردية التي ستُضمّ ستكون قابلة لإعادة النظر في وضعها على ضوء ذلك القرار.

وجواباً عن **السؤال الرابع** أوصى كوكس أنه ينبغي أن يحاط فيصل علماً أنه في حال انفصال كردستان، فإن بريطانيا ستعمل لتأسيس نظام حكم محلي برعاية بريطانية في المنطقة التابعة لها، وسيكون الهدف هو عدم تشجيع الدعاية التركية، وتكوين اتحاد كردستان (فيدرالية) مع المناطق العربية ضمن عراق موحَّد، وكالمعتاد ذكر كوكس في برقيته الأخيرة مرة ثانية السياسة التي أجملها سابقاً في برقية 21 يونيو/ حزيران.

وبتاريخ 11 نوڤمبر/ تشرين الثاني ردّ تشرشل على برقية كوكس المهمة

جداً والمؤرخة في 25 أكتوبر/ تشرين أول، وقد أكد في الحال أنه ليس من الممكن تخويل فيصل بالتفاوض مع مصطفى كمال، «**كسلسلة المفاوضات الواسعة الأخرى التي أُجريت مع تركيا من وجهة نظر الرغبة في السلام العام**». ثم أخبر تشرشلُ كوكسَ بأنه يجب عليه (كوكس) أن «**يحافظ على موقف قوي على الحدود، مع أن الجهد التركي الحالي موجَّه نحو الغرب، وليس نحو العراق**[1]»، وقال تشرشل: «**إنني أستنكر في الوقت الحالي أية محاولة لتشجيع الكرد**»[2].

إن هذه الملاحظة الأخيرة كانت تتعلق بالاقتراح الذي تقدّم به كوكس في برقيته بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين أول، لإثارة وتنشيط الدعم للأهداف القومية الكردية. وكان كوكس قد اقترح في تلك البرقية أن الدعم البريطاني للثورة الكردية لمصلحة اليونان في الأناضول كبديل للمفاوضات المباشرة سيكون الإخفاق الأخير.

---

(1) العبارة فيها التباس في الأصل، ونفهم من السياق أن هذا هو المقصود- المترجم.

(2) Colonial Office, No. 519, 11 November 1921, Churchill to Cox. , 730

7

الكرد والصراع البريطاني- التركي

في قسم «خاص جداً» مربوط ببرقية له إلى تشرشل بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين أول، قدّم كوكس الاقتراح التالي: في البداية ذكر أن خليل بگ بدرخان وخمسة أعضاء من (جمعية بعث كردستان)، (the Society for the Rise of Kurdistan) كانوا في بغداد، وأن الثورة الكردية التي كانوا يعملون لأجلها منذ سنتين، هي على وشك الاندلاع، وطبقاً للخطط فإن مناطق دَرْسيم ودياربكر وبِتْليس ووان **«التي يتراوح عدد سكانها بين 5 – 6 مليون»** كانت ستشارك في الثورة في وقت واحد، وإن خليل بگ بدرخان أخبر كوكس أن الكرد يرغبون في الدعم من نوئيل، وفي البنادق البريطانية، وفي أنواع أخرى من الدعم[1].

وفي الجزء الثالث من برقيته قدّم كوكس التوصيات التالية:

- **التوصية الأولى**: يجب دعم وتحريض الثورة الكردية ضد الترك في الأناضول؛ للتخفيف عن اليونان، وعلى البريطانيين أن يقدّموا الدعم للثورة الكردية في حال لم يوافق الترك على التفاوض، وفي حال استمرار الفرنسيين في عرقلة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

---

(1) Colonial Office/6, 28 October 1921, Cox to Churchil 730.

- **التوصية الثانية**: فيما يتعلق بالهند، فإن مؤيّدي الخلافة هم فقط الذين سيستاؤون من الدعم البريطاني للكرد.

- **التوصية الثالثة**: يعتقد كوكس أن العراقيين لن يحبّوا فكرة دعم بريطانيا لليونان ضد الترك، لكن نجاح الثورة الكردية سيجعل الدفاع عن العراق أسهل، ويمكن إقناع «**بعيدي النظر**» من العرب بالموافقة.

- **التوصية الرابعة**: ذكر كوكس أنه يمكن التغلب على اعتراضات الفرنسيين على الثورة الكردية، بوعدهم بامتيازات تجارية في كردستان.

- **التوصية الخامسة**: إذا اندلعت الثورة الكردية حالاً، حسبما وعد خليل بگ بدرخان، وهُزم الكرد، فمن الواضح أن الترك سيطالبون بالأرض حتى طريق كِفْري.

- **التوصية السادسة**: فيما يتعلق بالاتفاقية العسكرية التي وقّعتها بريطانيا، كان رأي كوكس أنه لا مشكلة في مرور الجيش عبر العراق، تماماً كما عبر الجيش الهندي عبر تِيبت (Tibet) وعلى أية حال فإن بريطانيا كانت لا تزال في حالة حرب مع تركيا، ولذلك فلن يكون ثمة انتهاك للقانون الدولي لتقديم السلاح إلى الكرد.

- **التوصية السابعة**: أخيراً، كتب كوكس أنه من المهم ألّا «**يُعرِض**» البريطانيون عن الكرد، لأنّ التهديد الناجم عن الثورة الكردية في الأناضول يترك أثراً مفيداً في دفع الترك إلى التفاوض.

ومنذ رسالته بتاريخ 21 يونيو/ حزيران، كانت هذه هي المرة الأولى التي ذكر فيها إمكانية تحريض الثورة الكردية خارج المنطقة الخاضعة للانتداب [البريطاني][1]. ويعتقد كوكس بوضوح أن تزايد النشاط التركي على الحدود سيهدد جميع خططه السياسية الرامية إلى ضم المناطق الكردية إلى العراق،

---

(1) Foreign Office/6346, No,209, 21 June 1921, Cox to Churchill 731.

وأن ذلك النشاط يؤكد إعلانه السابق بتفضيله تشجيع القومية العربية كرادع للقومية التركية.

وفي 8 و 9 و10 نوڤمبر/ تشرين الثاني وافق قسم الشرق الأوسط بالإجماع على اقتراح كوكس بشأن الثورة الكردية، وعارضه ج. هـ. هالّ (J. H. Hall) ؛ لأن ثورة كهذه- حسب اعتقاده- لن تحظى بالشعبية في العراق، وأكد أنها ستكون فاشلة ومُضرّة بأية محاولات مستقبلية للتفاوض مع الكماليين، وأن الفرنسيين قد سبقوا البريطانيين، وربحوا الصفقة كلها بالتوقيع على معاهدة فرانكلين بويّون (Franklin-Bouillo Treaty) أكتوبر/ تشرين أول 1921. وأكثر من هذا، قال هالّ معلِّلاً: إن فيصل قد اتصل بالكماليين متوقِّعاً موافقة البريطانيين، وإنّ دعم البريطانيين للثورة الكردية سيضع فيصل في موقف سيئ، بخاصة أن الدعم العسكري لهكذا ثورة سيأتي عن طريق العراق.

وقد فهم ريدر بوللارد مقترَح كوكس على أنه بديل عن المفاوضات المباشرة، ولكنه وجد أن مقترحاته «الميكياڤيلية» مقيتة، وعلاوة على هذا، إذا لم يقف اليونانيون ضد المفاوضات بشكل كلي- حسبما أشار رونالد لينْدسَى في إستانبول- فعلى البريطانيين- حسب تأكيد بوللارد- ألّا يفعلوا شيئاً بشأن مشروع الثورة الكردية. واحتج بوللارد بأن مقترَح كوكس بشأن الثورة الكردية سيجلب الكارثة على الكرد، وسوءَ السمعة على بريطانيا، وأكد أنه ليس ثمة وحدة موقف بين الكرد، وأن من المحتمل، بدل التركيز على الثورة في وقت واحد في أجزاء من تركيا هي متباعدة بشكل واسع في وان وبتليس ودياربكر ودَرْسيم، ستكون ثمة انتفاضات متقطِّعة، وأن تلك الانتفاضات ستُقمَع في نهاية الأمر من قِبل الترك الأكثر تنظيماً كما حدث في بِتْليس سنة 1916، وحدث مؤخَّراً في شَرْناخ.

لقد تساءل بوللارد: ما هي النتائج التي ستخرج بها بريطانيا؟ إما أن الكرد

سيخمّنون النيّات البريطانية بدقة، ولذلك لن يتصرفوا، وإما أنهم سيتصرفون من غير أن يتلقّوا أية مساعدة حقيقية، وسيفشلون ويلومون البريطانيين بسبب فشلهم. وأكد بوللارد أنه ينبغي على بريطانيا ألا تقدّم الدعم للكرد خارج المناطق الواقعة تحت سلطة الانتداب البريطاني[1].

أما الكولونيل مَينرتزهاجن (Meinertzhag) فلم يوافق على اقتراحَي كوكس، وقال إن السياسة البريطانية قامت على قاعدة (تركيا صديقة)، وهناك اقتراح يؤدّي إلى جعل تركيا عدوّاً أبدياً، وحتى الآن كانت أيادي بريطانيا نظيفة، ويجب أن تستمر هذه السياسة، واعتقد الكولونيل أن مسألة تنشيط الثورة الكردية قلما كانت مبرَّرة حتى في الحرب، وانعكست دوماً على الحزب [ربما الحزب البريطاني الحاكم] سرّاً، ولدى الكولونيل قليل من الثقة بأن الكرد شعب واحد من أصل واحد؛ بالرغم من حقيقة أن الميجور نوئيل **«يَشُكّ فيما نعتقده، لكن نوئيل من نمط الجنرال غوردون General (Gordon) متعصّب متحمّس، قادر على أن يقود الإمبراطورية البريطانية إلى كارثة، كي يحقق أحلامه».**

لقد عارض الكولونيل مَينرتزهاجن بشدة اقتراح كوكس، حتى كخيار للمفاوضات المباشرة بين فيصل وأنقرة، واعترف أن الفرنسيين حققوا نجاحاً مؤقّتاً مع مصطفى كمال على حساب البريطانيين، ولكنه يعتقد **«أن الترك فقدوا احترامهم لنا بشكل مطلَق، وإذا خسرنا هذه البقية الأخيرة من الأمل، فسنغرق في الشرق الأوسط بالمستوى ذاته الذي غرقت فيه الأجناس اللاتينية»**[2].

وحينما اكتملت مناقشة مَحْضَر (سجل) اقتراح كوكس، فإن ثلاثة من أعضاء

---

(1) Colonial Office./6, Billard's minuteof 9 November 1921. 730.

(2) Ibid: Meinertzhagen's minute.

قسم الشرق الأوسط الخمسة وقفوا بقوة مع الرأي القائل بأنه لا ينبغي لبريطانيا أن تدعم الثورة الكردية.

إن جون شوكبورغ (John Shuckburgh)، رئيس قسم الشرق الأوسط، أراد أن يرى ونستون تشرشل محاضرَ هالّ وبوللارد ومَينرتزهاجن، فيما يتعلق بـ «**مسألة السياسة العليا: هل ينبغي تحريض الكرد خارج العراق من قِبَلنا في مشروعهم الخاص بالثورة على الترك**»؟ لكنه لاحظ أنه لا يمكن فعل شيء بشأن مقترَح الثورة الكردية حتى مع وضوح ما يلي: «**(1) عدم تسوية محتمَلة بيننا وبين الكماليين. (2) الاستبعاد القطعي للاقتراح الخاص بمنح فيصل إذناً للتفاوض المباشر مع مصطفى كمال**». وأضاف ماسترتون سميث (Masterton Smith) في محضره:

«**مهما تكن نتائج هذين السؤالين، فإني أقف بشكل نهائي ضد منح الكرد أيّ تشجيع للثورة ضد الترك، وعلاوة على ذلك، إذا فشلت الثورة- كما هو مؤكَّد- فإن البريطانيين سيجدون أنفسهم أمام حشد من اللاجئين الكرد، علينا إحلالهم محل اللاجئين الآشوريين والأرمن الذين تخلصنا توّاً من مشكلتهم**».

واعتقد شوكبورغ أنه بدعم خطّة كهذه فإن البريطانيين سيربحون استياء الكرد الأبدي، وتعود احتمالات التسوية البعيدة والميؤوس منها مع الترك، وينبغي إخبار پرسي كوكس بأن الحكومة لا تستطيع «**مهما كانت الظروف أن توافق على تنفيذ النقاط التي اقترحها**»[1]. وفي 11 نوڤمبر/ تشرين الثاني قدّم شوكبورغ النُّصح لتشرشل بأن يرفض أيّ اقتراح بشأن دعم مقترَح كوكس، وهذا ما فعله تشرشل في اليوم نفسه في برقيته المذكورة أعلاه، وتلك كانت المرة الأولى التي استطاعت فيها لندن معارضة كوكس في واحدة من مسائل السياسة العليا.

---

(1) Ibid: Shuckburgh minute.

وحالما تقررت هذه السياسة، أصبح حضور الميجور نوئيل والبدرخانيين في بغداد مرة أخرى قضية خلافية بين لندن وبغداد، لكن الآن كانت المواقع قد عُكست منذ خمسة أشهر سابقة، وفي ذلك الوقت كان كوكس قد عارض بِعثة نوئيل والبدرخانيين؛ لأنه كان يعتقد أن مهمّة هذه البعثة تعرقل سياسته في ضمّ المناطق الكردية إلى العراق؛ إن حضور تلك البعثة الآن يُذكّر بأن نوئيل والبدرخانيين كانوا يريدون إقامة دولة كردية منفصلة.

ومع حلول شهر نوڤمبر/ تشرين الثاني طلب كوكس من نوئيل وشركائه [البدرخانيين] الحضور إلى بغداد، ليس كي يضمن بأن المناطق الكردية لن تُضمّ إلى العراق، وإنما لإثارة الثورة الكردية ضد الترك في الأناضول. ومع حلول شهر نوڤمبر/ تشرين الثاني 1921، كان من المحتمل تماماً، إذا كنتُ قد فسّرت مراسلات تشرشل- كوكس بدقة، أن كوكس قد أنجز هدفه الخاص بضم المناطق الكردية إلى العراق.

وخلال تلك الفترة- صيف وخريف 1921- كان سيّد عبد القادر [ابن عبيد الله نَهْري] قد قدّم اعتراضات (شكاوى) إلى البريطانيين في إستانبول وعبْر ممثّليه في بغداد، أنه التمس من البريطانيين أن يقدّموا له الدعم، وأصرّ على أنه قادر على دفع شمالي كردستان كلها إلى الثورة، وكذلك إسماعيل آغا سِمْكو في إيران، وطلب دعمه للثورة ضد الترك، وأكد سيّد عبد القادر أن على البريطانيين أن يعملوا بسرعة لإقامة دولة كردية تكون حاجزاً ضد الخطر البَلْشَفي.

وفي 23 نوڤمبر/ تشرين الثاني أجاب كوكس على تشرشل بشكل غاضب، قائلاً بأنه بالطبع لا يعرف المصادر التي يستقي منها تشرشل معلوماته، لكنه وجد أن من الصعب جداً الموافقة على وجهة النظر بأن العراق ما كان هدفاً تركياً فورياً، وأدرج في قائمةٍ جميعَ الأفعال التركية العدائية

الموجّهة ضد العراق، وبالرغم من هذه الأفعال العدائية، وافق كوكس على أن هذا ليس الوقت المناسب لمنح أيّ تشجيع للكرد، لكنه يأمل في الاحتفاظ بهذا الخيار في اللعبة. وفي هذه الأثناء أحاط كوكسُ تشرشلَ علماً بأن خالِص بگ بدرخان قد غادر العراق، وأن رِفْعت بگ، وهو أحد شركاء خالِص بگ، قد عاد إلى إستانبول[1].

في ديسمبر/ كانون أول كتب تشرشل رسالة إلى كوكس، بأنه لا يوافق على اقتراحه بأن يتم الاحتفاظ بالكرد في اللعبة، أو أنّ «**الإيعازات الخاصة بهذا المعنى**» ينبغي أن تُرسَل إلى الممثّلين البريطانيين في الخارج، وأن تشرشل أحاط كوكس علماً بالأسباب التي تجعل بريطانيا غير قادرة على دعم الثورة الكردية خارج المناطق الواقعة تحت الانتداب البريطاني، وبخاصة بالتعاون مع اليونانيين. لقد كانت معظم اعتراضات تشرشل هي تلك التي أعدّها بوللارد، ومَينرتزهاجن، وشوكبورغ، وماسترتون سميث، كما ذكرنا أعلاه، لكنها لم تُدرَج بالكامل في برقية تشرشل بتاريخ 11 نوڤمبر/ تشرين الثاني. لقد اختتم تشرشل برقيته بالقول:

«**إلى الآن لم نستطع الوفاء بجميع الوعود التي أُعطيت، أو يُفترَض أنها أُعطيت للعرب خلال الحرب العالمية الأولى، وأنا معارِض بشكل كلي لخلق صعوبات مماثلة مع الكرد**»[2].

وبحلول 1 ديسمبر/ كانون الأول 1921، كان ثمة إذاً رفضٌ جماعي لاقتراحات كوكس بتحريض الكرد ضد الترك خارج مناطق الانتداب البريطاني في العراق، سواء أكان بالتحالف مع اليونانيين أم بدونهم، وهذا لا يعني عدم استخدام الكرد على الحدود غير الثابتة في ولاية الموصل. لقد

(1) Colonial Office/7, no, 700, 21 November 1921, Cox to Churchill. 730.

(2) Colonial Office/7, 1 December 1921, Churchill to Cox. 730.

كان على البريطانيين **«أن يحتفظوا بالثوّار الكرد كاحتياطي ضروري»**، هذه هي السياسة التي اتبعها البريطانيون حتى التوقيع على المعاهدة التركية- العراقية في 5 يونيو/ حزيران 1926.

وعلى أية حال، لم يكن پرسي كوكس يعلم كم كانت خطّته بشأن الثورة الكردية مرفوضة بشكل قطعي؛ لأن قسم الشرق الأوسط لم يكن يريد أن يرسل «جثّة» برقيته إليه أيضاً؛ لأن القسم كان بحاجة إلى تعاونه بشأن قرارات أخرى كانت لندن بصدد اتخاذها، ومنها وَضْعُ فيصل، وتخفيض نفقات المعيشة. وقد وافق تشرشلُ على وجهة نظر قسم الشرق الأوسط (وبمعنى آخر: وجهة نظر شوكبورغ وبوللارد)، واقترح أن أفضل ما يمكن فعله في وضع حسّاس كهذا؛ هو **«عَقْد جسر من البرقيات من لندن إلى بغداد، من خلال السماح بشكل كبير للتدخل حينما تكون المسائل ملحّة»**.

وحينما كان كوكس يحاط علماً برفض اقتراحه، لم يتمّ إعلامه بالرفض القطعي لاقتراحه من قِبَل وزارة المستعمرات، ومن قِبَل مكتب الشرق الأوسط. وفي النتيجة استمر كوكس متمسكاً بفكرة **«الاحتفاظ بالكرد في اللعبة»**، من غير إدراك كامل لحقيقة أن لندن قد قررت ألا تدعم الكرد إذا دخلوا اللعبة. وفي نوڤمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون أول 1921 وصل قرار متعلق بدعم الثورة الكردية ضد الترك، خارج المناطق الخاضعة للانتداب البريطاني، وكان ذلك القرار قد تكرر في مارس/ آذار 1922، وكان- على حدّ علمي- الاقتراحَ الجدّي المهمّ والأخير لتحريض الكرد ضد الترك. كان ذلك القرار مُعَدّاً من قِبَل الكولونيل أ. راولنسون (A. Rawlinson) في 4 مارس/ آذار 1922، وأن وزارة المستعمرات وموظفي قسم الشرق الأوسط كتبوا المَحْضَر في 17 مارس/ آذار[1].

---

(1) Ibid.,Churchill's minute of 7 December 1921.

8

خطّة استعمال الكرد عبر الحدود

لقد كان راولنسون وكيلاً استخباراتياً سياسياً بريطانياً في قسم الشرق الأوسط من سنة 1918 إلى سنة 1922، وكان يعمل في تركيا من أكتوبر/ تشرين أول 1919 حتى نوڤمبر/ تشرين الثاني 1921، وفي ذلك الوقت كانت قوات القوميين الترك قد أطلقت سراحه من السجن، وتمّ تبادله بسجناء أتراك كان البريطانيون قد اعتقلوهم في مالطا، وعند حضوره إلى بريطانيا كتب عدّة تقارير على التوالي إلى كل من اللورد كورزون، وتشرشل، ووزير الخارجية، ووزير المستعمرات، وأيضاً إلى مدير المخابرات العسكرية في وزارة الحرب.

وقد كُتب تقرير بناء على طلب من تشرشل، في الجزء الأول منه افترض راولنسون ثلاثة أسئلة، وشرع يجيب عنها:

1 – إلى أيّ مدى أسهمت سياسة الحلفاء في تعزيز قوة القوميين الترك وتوحيدها؟

2 – ما هو مقدار نجاح القوميين الترك في مواجهة اقتراحات الحلفاء؟

3 – ما الذي يعتقد القوميون الترك بأنهم سيحصلون عليه من تحقيق شروط «ميثاقهم»؟

في الإجابة عن **السؤال الأول** أكد راولنسون على الحيرة بين قادة القوميين الترك بشأن «**الحصول على الدعم العام من مواطنيهم**»؛ بالرغم من موقفهم القوي بعد مؤتمر الأناضول ومؤتمر سيواس. واعتقد راولنسون أنه حتى ربيع 1920 ظل القوميون الترك يواجهون كثيراً من المعارضة، لكن- حسبما أكد راولنسون- تبخّرت المعارضة نتيجة قيام الحلفاء باحتلال إستانبول (في 16 مارس/ آذار 1920)، وقيام اليونانيين بغزو غربي الأناضول عن طريق إزمير (في 15 مايو/ أيار 1919)، وإعلان معاهدة سيڤر (في 10 أُغسطس/ آب 1920)، وتوقيع معاهدة السلام القومية مع الاتحاد السوڤياتي (في 16 مارس/ آذار 1921)[1].

وفي الإجابة عن **السؤال الثاني** الخاص بنجاح مواجهة القوميين لمقترحات الحلفاء من أجل السلام، ذكر راولنسون أن الترك تمكّنوا من تعبئة جميع السكان الترك (العثمانيين)، وأنهم استولوا على القوات في قارص وأرمينيا (في سپتمبر/ أيلول 1920)، وقد بدأوا بتنفيذ عمليات عسكرية نشطة ضد اليونانيين في غربي تركيا؛ هذا إضافة إلى أن القادة القوميين كانوا قد أرسلوا ضبّاط استخبارات ألمان مدرَّبين لإقامة اتصالات رسمية- عن طريق كابُول- مع قادة الثورة في الهند والعراق وفلسطين ومصر.

وبعدئذ استعرض راولنسون **السؤل الثالث** المتعلق بما إذا كانت العمليات المذكورة أعلاه قد لقيت «**مقادير معتبَرة من النجاح**»، وأجاب بأن

---

(1) فور خروجه من السجن في تركيا كتب راولنسون كتابه *Adventures in the Near East*، بشأن نشاطاته في تركيا (أنظر ص 351 – 353). وانظر أيضاً: Salahi Ramdan Sonyel: *Turkish Diplmacy*, 1918 – 192, pp. 24, 53 – 85.
ويعتقد سونيال (Sonyel) أن تقارير راولنسون مهمة، خصوصاً في ما يتعلق بالخلافات بين قادة الترك القوميين، من أمثال رؤوف أورباي، وصلاح الدين بگ، ووَهْبي خُوجَه، وكمال آتاتورك.

القوميين الترك كانوا واثقين جداً من أن القوات اليونانية لا تشكّل أيّ تهديد للقوميين، **«ومهما تكن الظروف فإن الحلفاء لن يكونوا مستعدّين لتنفيذ أية عمليات عسكرية في الأناضول»؛ ولذلك فلا شيء يدعوهم إلى الخوف من سياسة الحلفاء الحالية، «بل إن استمرار هذه السياسة على نحو أطول يعني المزيد من التأكيد على أنهم سيتمكنون من الحصول على طلباتهم بالكامل، ولذلك فإنهم لن يقبلوا أقلّ من ذلك».**

ومن وجهة نظر راولنسون فإن ثقة القوميين الترك بتحقيق طلباتهم- حسبما يعتقدون- ستؤدّي إلى تكوين كونفدرالية من المسلمين السُنّة من **«البوسفور إلى بحر قَزْوِين، بما في ذلك داغِسْتان مع بقاء ميناءي باطوم (Batum) وباكو (Bacou) في أيدي الترك، وهذا سيكون هدفاً صريحاً من أهدافهم في الشرق، كما أن كونفدرالية كهذه ستسيطر على الموقف السياسي في الشرق الأدنى»**. وللحؤول دون هذا الاحتمال يعتقد راولنسون أن من المهم **«التفكير مليّاً في خطة سياسية يمكن تبنّيها[1] من قِبَل الحلفاء، أو من قِبل الحكومة البريطانية وحدها، تلك الخطة السياسية التي ستُضعف موقف القوميين الترك، وتجعلهم أقلّ مشاكسة، وأكثر تقبّلاً للمقترحات المعقولة، وهكذا بهذه الوسائل ينفتح الطريق إلى تسوية نهائية»**.

لقد ذكر راولنسون أنه لإنجاز غايات كهذه، ولتحقيق أية قيمة عملية، ينبغي ألا تكون سياسة كهذه عدائية تجاه الإسلام، ولا تثير في النفوس الخوف من تفاقم الأمور، ولا تتطلّب استخدام المزيد من القوات التي تكلّف نفقات كثيرة، وتكون سياسةً قابلة لإيقافها عند الحاجة. ثم اقترح راولنسون أن سياسة تتوافر فيها الشروط الأربعة المذكورة أعلاه يمكن تطبيقها **«بسبب حالة**

---

(1) في الأصل (لا يمكن تبنّيها)، ويقتضي السياق (يمكن تبنّيها)- المترجم.

السخط والفوضى السائدة بين القبائل الكردية في الولايات الغربية»، وأكثر من هذا، يمكن تطبيقها بسبب تحشيد كل تركي موجود على الجبهات الغربية والشرقية.

لقد كان الكرد **«يشكّلون الأغلبية في مناطق شرقي الأناضول، وكانت المراكز العسكرية التركية المقامة هناك ضعيفة جداً، وكانت تحت رحمة الكرد المحليين، وأن تكون تلك المراكز التركية العسكرية ضعيفة يعني أن هجمات كردية سيتمّ تنفيذها تقريباً في وقت واحد، يُقال إنها تكون خلال شهر واحد»**.

وكتب راولنسون أن الزعماء الكرد كانوا مستائين من وضعهم، وعدائيين جداً ضد الترك، واعتقدَ أنه يمكن إقناع الزعماء الكرد بتنفيذ هجمات لقاء قليل من المال أو السلاح، وذكرَ الرشاشات. إن كل زعيم كردي سيهاجم المراكز والحاميات العسكرية في منطقته، وإن هذه الهجمات ستتطلّب قليلاً من التعاون بين القبائل، وبدون ذلك التعاون- حسبما يقول راولنسون- سيكون الكرد عاجزين في جميع الأحوال، واقترحَ أن هذه السياسة يمكن أن توضع موضع التنفيذ:

«باستعمال سفينة بريطانية سريعة- والأفضل أن تكون مدمِّرة- في البحر الأسود، ويمكن لتلك السفينة أن تزور ليلاً مرافئ متنوِّعة على ساحل الأناضول، ووكلاء تجاريين، إلخ، وتبتعد في النهار إلى عُرض البحر، وتقترب ليلاً من الساحل وفق نظام إشارات من النيران. إن تعهّداً كهذا سيكون مُكْلِف التنفيذ، وحتى لو لم يكن مكلَّلاً بنجاح كامل، فإنه كان الخطة السياسية التي يخافها القوميون الترك أكثر من أي شيء آخر، كما أنهم متنبّهون جداً إلى ضعفهم من هذه الناحية».

إن نجاح سياسة كهذه سيكون له تأثير كبير على القوميين الترك، لأنهم:

«يخافون أيضاً من التأثير المعنوي الكبير لهكذا سياسة، ومن احتمال انقطاع قواتهم في الغرب عن قواتهم في الشرق، وحصول خلافات خطيرة بينهم أنفسهم، وهي خلافات ينبغي أن يتمّ تشجيعها»[1].

وبحسب وجهة نظر راولنسون، لهذه السياسة ثلاث فوائد:

الأولى: أنه لن تكون ثمة إثارة لأيّ شعور ديني.

والثانية: أن هذه السياسة يمكن إيقافها في أية لحظة.

والثالثة: أنه يمكن التعهد بتنفيذها من غير أيّة حملة دعاية أوروبية؛ كتلك التي صاحبت بعثة فرانكلين- بويّون.

وختم راولنسون تقريره باقتراح أنه كي تقوم القبائل الكردية أو الزعماء الكرد بتنفيذ هذه المهمة؛ ينبغي ما يلي: التواصل مع آييب (أيّوب) باشا من منطقة أُولتي (Olti) الذي سيكون قادراً على أخذ أَرْضَرُوم، وحسين باشا من آلاشْجِرْد (Alaşgird) الذي سيكون قادراً على أخذ قَرَه كِلِس أو بَيازيد، وإن كرد دَرْسِيم الذين كانوا أصلاً في حالة ثورة دائمة، يستطيعون- حسبما يعتقد راولنسون- أخذ أَرْزَنْجان في أية لحظة.

ومن وجهة نظر راولنسون ثمة آخرون يمكن استخدامهم: سلسلة جبال البحر الأسود كانت **«في أيدي الفِرق الثائرة، التي تضمّ يونانيي پونتس (Pontine Greeks) والجنود الفارين؛ فهؤلاء أيضاً يمكن تحريضهم على الثورة»**. وكان راولنسون واثقاً من نجاح هذه السياسة لأنه **«شخصياً التقى بزعماء تلك القبائل، وتحدّث إليهم»**. وكان راولنسون يُجزم أن نجاح هذه السياسة سيكون **«فعّالاً جداً في تعديل المواقف الحالية للحركة القومية التركية»**.

وفي 9 مارس/ آذار وزّع جون شوكبورغ تقرير راولنسون، مقروناً بمَحْضَر

(1) Rawlinson: *Adventures in the Near East*, pp. 208 (quotation), 130 – 140.

لكل من ريدر بوللارد، وريتشارد مَينرتزهاغن و ت. أ. لورانس الذين كانوا لايزالون يعملون مستشارين للشؤون العربية في قسم الشرق الأوسط. وبعد ذكر النقاط البارزة في خطة راولنسون، وجّه شوكبورغ انتباه أتباعه أن لدى پرسي كوكس «**أكثر من سؤال مُثار بشأن استعمال الكرد الذين على الجانب العراقي، ولكننا هنا (يقصد وزارة المستعمرات) نعارض الاقتراح بقوة**».

وذكر شوكبورغ أن الزعماء الكرد الذين يسهل الحصول عليهم من العراق لا ينفعون في شيء من وجهة نظر راولنسون؛ إذ لم يكن لهم تأثير أو أتباع بشكل كافٍ. وعلى أية حال، اعتقد شوكبورغ أن اقتراحات راولنسون استخلصت الاعتراض المضاف في وزارة المستعمرات إلى اقتراحات مماثلة مقدَّمة من پرسي كوكس.

لقد كتب ت. أ. لورانس محضره في ذلك اليوم نفسه (9 مارس/ آذار)، وكانت نظرته تقوم على أن مثل هذه الحركات المحلّية المتفرقة تستدعي «**عملاً بوليسياً محظوراً، ولن تُحرجَ الكماليين بشكل خطير**». وإضافة إلى ما سبق اقترح لورانس أن تشجيع ثورة ناجحة يتطلب إرشاداً خارجياً وخبراء كأولئك الذين «**ساعدوا عمليات الحجاز خلال الحرب العالمية الأولى**». إن لورانس لم يحبذ المناطق التي تندلع منها الثورة؛ إن أُولتي وآلاشْجِرْد تتاخم روسيا، وستتطلّب مساعدة من لينين، وإن منطقة دَرْسيم يستحيل الوصول إليها إلا عبر وادي الفرات، وأخيراً، كان رأي لورانس أن من الجنون محاولة إشعال ثورة جادّة من قاعدة تدمير واحدة.

وعلى الرغم من تحفّظاته فإن لورانس «**اعتقد أنّ حركةً كردية ممكنةٌ إذا رغبت في الحصول على قوة كقوتنا، من حيث منح القواعد، أو منح قاعدة، والأسلحة، ومخازن** [طلقات البنادق]، **وفريق تحريض ودعاية، والنقود**». إن كمية من النقود ستكون مهمة، لأن «**الثورة العربية، المعادل المكافئ** [للثورة

الكردية]، **حصلت في ظروف أفضل على حوالى ثماني سفن، وخمسين ضابطاً بريطانياً، وخمسة ملايين جنيه إسترليني، وأكثر من ستة عشر مليوناً في المخازن»**. وختم لورانس محضره بذكر أنه كي تكون الثورة الكردية مهمة، ينبغي أن تُعامَل بالمعيار ذاته الذي عوملت به الثورة العربية، لكن عواقبها ستخلق صعوبات خطيرة مع الترك والأرمن، واختتم قائلاً: «إنني أعتبره معياراً قاتلاً».

كان ريدر بوللارد أكثر انتقاداً في محضره، ذاكراً أن اقتراحات راولنسون خرقت معظم الشروط التي عرضها باعتبارها أساسيات، وفي بعض الأقسام من محضره سيتّضح أنه معادٍ للإسلام، ويؤدّي إلى تحمّل إنفاق ثقيل، كما ذكر لورانس سابقاً، **«ولا يمكن إيقاف [خطّته] عند اللزوم»**، وكانت لبوللارد انتقادات أخرى: **«أليس يقترح بجدّية أن نثير الكرد ضد الترك، ثم نتركهم يتذابحون بعد تحقيق المكاسب السياسية التي نريدها؟ ألم يتعلم الكولونيل [راولنسون] من مصير الأرمن الذين حرّضهم الروس على الثورة ضد الترك، ثم أُهملوا لاحقاً؟»**.

وأكثر من هذا، اعتقد بولارد أن اقتراحات راولنسون أبطلت- إلى حدّ ما- اقتراحات پرسي كوكس، لأن هذا الأخير أراد **«إثارة الكرد تماماً كما أراد الكولونيل راولنسون؛ إن راولنسون لا يفكر جيّداً»**. وكان بوللارد **«معارضاً بشكل كلي لمشاركتنا في كردستان تركيا... حتى مع وقوف الكرد على الحياد حينما تأتي سَرِيّة من المشاة الترك ذوي الهيئات الرثّة إلى راوندوز»**.واختتم بوللارد محضره بالتأكيد على أنه حالما يتم اتخاذ قرار سياسي، ينبغي إخبار سير پرسي كوكس بما يجب فعله مع خليل بگ بدرخان وميجور نوئيل.

إن مَينرتزهاغن كان أكثر اختصاراً وجفافاً، إنه يتفهّم- حسبما قال- **«الرغبة في الانتقام التي انطبعت بشكل راسخ في قلب الكولونيل راولنسون»**،

لكنه اعتبر «المخطَّط لا أخلاقياً مجنوناً، وأن أيّ نجاح يتحقق إنما هو مؤقّت وفي النهاية سيرتدّ ضدنا، وسيكون مثل بقية المغامرات في الماضي، بما فيها ثورة الحجاز». ومن الأهمية بمكان ملاحظة هذه النقطة؛ وهي أنه إضافة إلى مَينرتزهاغن، ثمة أعضاء آخرون من قسم الشرق الأوسط- بمن فيهم ريدر بوللارد- اعتبروا أن الثورة العربية كانت أكثر من فشل، وهذا ما كان في سنتي 1921 - 1922؛ وفي هذا المجال كان من العادي أن يختلفوا مع رغبة ت. أ. لورانس في دعم مخطَّطات من التحريض والثورة هي أكثر مغامرة.

وفي 15 مـارس/آذار تمّ عقد اجتماع ضـمّ مجموعة من الموظفين المهمين مع شوكبورغ، ورفضوا خطة راولنسون كلياً، كما أن مَينرتزهاغن أخبر المجموعة أن رأي مدير الاستخبارات في وزارة الحرب هو **«أن القوميين الترك قد وضعوا الكرد في جيوبهم، وأن الاعتماد على الكرد لخلق أية درجة من الضغط على الترك هو حلم بأمل لن يتحقق»**. بل أكثر من هذا، فحتى لو أصبح الترك مُحرَجين فإن مدير الاستخبارات يعتبر خطة راولنسون **«ساذجة وغير عملية»**. وفي ذلك اليوم نفسه أسرع ريدر بوللارد إلى تذكير شوكبورغ **«بأن على ونستون تشرشل أن يخبر سير پرسي كوكس أنه ما دامت لا توجد فرصة لتبنّي مخطط الثورة الكردية في المستقبل القريب (إذا حدثت)، فلا حاجة إلى الاحتفاظ بنوئيل وخليل»**.

وفي 15 مارس/ آذار قدّم شوكبورغ النصح لسير جيمس ماسترتون سميث بأن اقتراحات راولنسون سقطت لأسباب تمت مناقشتها في المحاضر، وأن سير پرسي كوكس «أُحيط علماً بأنه طالما لا إمكانية لأن نتبنّى سياسة استعمال الكرد عبر الحدود، فلا يوجد مبرِّر للاحتفاظ بالميجور نوئيل وخليل في بغداد مدة أطول». وفي 15 مارس/ آذار صدّق ماسترتون سميث على نصائح شوكبورغ في محضره، وفي 17 مارس/ آذار وضع توقيعه تعبيراً عن الموافقة.

9

بريطانيا وسياسة السلام مع تركيا

إن توصيات راولنسون بشأن تحريض الثورة الكردية، على نحو واسع في شمالي المنطقة المحتلة من قِبل القوات البريطانية في العراق، توضّح كم كان راولنسون جاهلاً تجاه السياسة البريطانية نحو تركيا في أوائل سنة 1922، ورغم أن الخطط المختلفة - حسبما نوقش سابقاً- رُجّحت لإثارة الكرد خلال سنتي 1920 - 1921، إلا أنها كانت قد أصبحت موضع شك كبير مع حلول منتصف سنة 1921. لقد اعتقد راولنسون أن قوات القوميين الترك يمكن أن تُبقى في حالة ردع أو خوف بما فيه الكفاية، كي تتخلّى عن تبنّي الأهداف المنصوص عليها في الميثاق القومي (المِلّي) في 28 يناير/ شباط 1920، وبخاصة تلك البنود المتعلقة بمطلب السيادة القومية والسلامة الوطنية عبر الأناضول وغربي تراقيا وإستانبول، وهذا يعني أن على اليونانيين والبريطانيين أن يجلوا عن هذه المناطق.

إن رفض خطة راولنسون يشير إلى التقييم الأكثر إثارة لسياسة بريطانيا وسياسة الحلفاء بشأن حكومة القوميين الترك بعد توقيع معاهدة سيفر في 10 أغسطس/ آب 1920. وفي سنة 1921 حققت القوات التركية انتصارات

على اليونانيين، وعقدت حكومة تركيا القومية اتفاقات مهمة حاسمة مع فرنسا وإيطاليا والاتحاد السوفياتي وأوكرانيا وأفغانستان، وكان الإنجاز الأكثر أهمية هو معاهدة فرانكلين- بويّون في 20 أكتوبر/ تشرين أول 1921. واعتبر عمر كُورْكْچُوأُوغلو (Kûrkçûoglu) أن سنة 1921 هي سنة «تلطيف» السياسة البريطانية تجاه القوميين الترك[1]. وما أزعمه هنا هو أن ذلك التلطيف الملحوظ في السياسة البريطانية تجاه الترك، نجم في الدرجة الأولى عن مراسلات تشرشل- كوكس بشأن «**معركتهما**» حول كردستان.

وحسبما توضّح تلك المراسلات، فإن رغبة البريطانيين في السلام مع تركيا- طبعاً وفق أفضل الشروط المناسبة لبريطانيا- جعلت سياسة بريطانيا تجاه الكرد ملحَقاً بهذا الهدف، وبما أن وزارة المستعمرات ونستون تشرشل قد رفضوا مشروع الثورة الكردية التي اقترحها راولنسون، فإنه لم يكن أمراً عَرَضياً أن البريطانيين والترك (كورزون ويوسف كمال وزير الخارجية التركي) كانوا قد انشغلوا بمؤتمر آخر في لندن (بين 1- 19 مارس/ آذار 1921)، وفشلَ المؤتمرُ بسبب طلبات لم يقبل بها الترك، منها تأسيسُ دولة أرمنية، وسحبُ القوات التركية من المضايق، وبقاءُ القوات اليونانية في إزمير، وهلمّ جراً. ولكن انتصار القوميين الترك على اليونانيين في سَقاريا (بين 21 أغسطس/ آب و 31 سپتمبر/ أيلول)، ضَمِن حتميةَ المفاوضات، ولو أن أزمة چاناقلعه (Çanakkale) أخّر بشكل مؤقت زخم الاندفاع بين الدولتين باتجاه المفاوضات.

وفي 11 أكتوبر/ تشرين أول 1921، كانت هدنة مودانيا (Mudanya) قد

(1) يمكن متابعة هذه الأحداث في:
Sonyel: *Turkish Diplomacy*. pp. 91 – 182. Davison: *Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne*, pp. 12 – 196.

وُقّعت، وفي 21 نوفمبر/ تشرين الثاني بدأ انعقاد مؤتمر لوزان، وفي 24 يوليو/ تموز 1923 تمّ توقيع معاهدة لوزان، وأُهملت مسألة كردستان، حتى إنها لم تُذكَر قطّ، ويبدو أن مضامين البنود 62 و 63 و 64 في معاهدة سيفر قد نُسيت تماماً، وأن البند 3 في الفقرة الثانية من معاهدة لوزان أحالت مسألة الحدود بين تركيا والعراق إلى مفاوضات ثنائية بين بريطانيا وتركيا، كان على تلك المفاوضات أن تصل إلى قرار خلال تسعة شهور من تطبيق المعاهدة.

وخلال الفترة بين 20 أغسطس/ آب 1920 (سيفر)[1] و 24 يوليو/ تموز 1923 (لوزان)، انتقلت السياسة البريطانية بشأن الكرد من دعم تكوين دولة مستقلة بحدود متَّفَق عليها، إلى التردد في كم من مساحة كردستان ينبغي أن تُضمّ إلى دولة تركيا؟ وكم منها ينبغي أن تُضمّ إلى دولة العراق؟

وحسبما تشير مراسلات تشرشل- كوكس، فإنه في أواخر سنة 1921 لم يكن ثمة جدال أطول حول دعم كيان كردي منفصل داخل العراق، كان ذلك هو رأي پرسي كوكس، وإن دعم البريطانيين للشيخ محمود الحفيد في خريف 1922 وأوائل 1923، كان ببساطة جهداً لاستعماله واستعمال الكرد ضد تشدّد الموقف التركي بشأن مسألة الموصل، وحينما تبيّن أن الشيخ محمود قد فتح خطاً مع الترك، أقاله البريطانيون للمرة الثانية. وفي صيف 1923، حينما أجرت الحكومة العراقية انتخابات لأجل الجمعية التأسيسية، لم تُعطَ فرصة كهذه للكرد؛ إنهم أُدمِجوا ضمن دولة العراق[2]. وبعد حوالى سنة ونصف السنة من برقيته إلى تشرشل بتاريخ 21 يونيو/ حزيران 1921، أنجز كوكس السياسة التي لخّصها وأعلن عنها في تلك المراسلات.

---

(1) الصواب 10 أغسطس آب 1920- المترجم.

(2) Phebe Marr: *The Modern History of Iraq*, p. 41.

Sluglett: *Britain in Iraq*, pp. 86 – 87.

إن مراسلات تشرشل- كوكس، وبخاصة من 21 يونيو/ حزيران إلى 7 ديسمبر/ كانون الأول 1921، كانت مُهِمّةً جداً لتحديد السياسة البريطانية بشأن الكرد، تلك السياسة التي تُعتبَر ضرورية لتكوين بعض الأحكام بشأن معرفة سبب غلبة وجهة نظر كوكس على وجهة نظر تشرشل، ومعرفة معظم السياسة التي عُبِّر عنها في مؤتمر القاهرة في 15 مارس/ آذار 1921، وكان السبب الرئيسي لهيمنة سياسة كوكس هو أنه كان رجل الوقت (العصر).

إن هذا المثال يمنح المصداقية لوجهة النظر القائلة بأن موظفي الإمبراطورية عبر المحيطات كانوا في موقف جيد لمواصلة الإلحاح على سياساتهم الخاصة، ومعظم أسباب ذلك أنهم كانوا يسيطرون، أو كانوا قادرين على تحديد المناطق الإدارية وحدودها، والأكثرُ أهميةً من ذلك هو تحديد الموظفين الذين يعيّنونهم. وفي جغرافيا معقّدة ومناطق إثنية كشمالي العراق، أُتيح لكوكس مجال كبير للتلاعب والمناورة، وهو الشيء الذي مارسه على نحو مبدِع.

إن التحول السريع للمشهد السياسي في الشرق الأوسط، وفي تركيا أيضاً، منح كوكسَ فائدةً عظيمة؛ إنه استطاع أن يستعمل القومية الكردية والقومية العربية، أو أن يشدّد التهديد، أو عداوة الترك المبالغ فيها، وهو استعمل جميع هذه العوامل لتحقيق مكاسب رائعة، وهكذا أنجز الكثير من سياسته في ضم المناطق الكردية إلى العراق؛ إن تلك السياسة كانت جريئة بما فيه الكفاية في أكتوبر/ تشرين الأول 1921 للدعوة إلى ثورة كردية ضد الترك، بالتحالف مع اليونانيين في الأناضول.

لقد كان هذا يحدث في الوقت الذي لم تكن فيه لندن قد هجرت بشكل كامل فكرة إقامة كيان كردي مستقل في العراق. وفي أكتوبر/ تشرين أول 1921، هدّد نجاح سياسة كوكس في العراق بالتأثير في السياسة البريطانية

الشرق أوسطية بكاملها، وعرقل تطور العلاقات بين تركيا وبريطانيا؛ هكذا كانت السلطة الدبلوماسية والسياسية عبر المحيطات وفي مركز الإمبراطورية.

كان پرسي كوكس في الخامسة والسبعين من العمر، وكان تشرشل في الرابعة والثمانين، وهكذا لم يكن كوكس يمتلك خبرة مفيدة أكثر من تشرشل، ومع حلول سنة 1921 كان تشرشل قد عمل وزيراً للداخلية، ووزيراً للعتاد الحربي، ووزيراً للحرب. وبحلول سنة 1921 كان كوكس قد عمل حوالى ثلاثة عقود في الهند، وفي غربي إفريقيا، وفي الخليج الفارسي، وفي سنة 1904 كان قد عُيّن في منصب المقيم السياسي بالوكالة في الخليج، إنه كان يعرف الفرس والعرب، وكان يعرف أيضاً ما الذي يريده من حيث ما صمّم عليه ليكون من اهتماماتِ البريطانيين في الخليج الفارسي، إنه تابعَ السعيَ وراء أهدافه بأسلوب ثابت وعنيد شكل كبير.

ومن جانب آخر كان تشرشل- باعتباره وزيراً للمستعمرات- يتحمل مسؤولية الإمبراطورية كاملة، وكان عليه أيضاً أن يعتمد على نصيحة قسم الشرق الأوسط، وكان يتلمّس طريقه من حيث التطور السياسي. لقد كان قسم الشرق الأوسط يُوجَّه ويقاد من قِبل كوكس الذي كان بيروقراطياً نموذجياً؛ إنه ربح الحرب ضد تشرشل في المعركة بشأن كردستان وإن الإنجاز الوحيد الذي لم يستطع كوكس تحقيقه هو مشروعه في تفجير ثورة كردية، بالتحالف مع اليونانيين، ضد الكماليين؛ إن هذا المشروع كان قد لقي معارضة واسعة من قِبل وزارة المستعمرات ونستون تشرشل. وبدءاً من ربيع 1921 إلى أوائل 1922 كان هذا هو النصر السياسي والدبلوماسي الوحيد الذي حققه تشرشل على كوكس في المعركة بشأن كردستان.

كما أن كوكس كان قد جنى فائدة عظيمة من الحصول على دعم القوات الجوية RAF في لندن وفي بغداد كحلفاء له. إن مارشال الجو هيوج ترنشارد،

وقائد سلاح الجو في العراق سير جون سالموند ، فضّلا «سياسة متقدِّمة» ضد الترك في العراق، وكانت وزارة الجو تعرف خلال سنة 1921 أن عليها أن تستبدل مكتب الحرب كقوة عسكرية رئيسية في العراق، وكان الضباط القادة متشوِّقين إلى التظاهر بأن وزارة الجو تستطيع ليس فقط تأمين السلام وحده، لكنها تستطيع أيضاً أن توسّع نطاقه.

لقد تزامنت خطة وزارة الجو مع خطة پرسي كوكس، ومن سخرية القدر أن خطة وزارة الجو هي التي دعمها تشرشل بقوة؛ كان دعماً قوّض السياسة البريطانية تجاه الكرد، تلك السياسة التي أراد تطبيقها سنة 1921، وإن معظم الآراء فيما يتعلق بالسياسة البريطانية تجاه الكرد- حسبما تمّ التعبير عنها في مؤتمر القاهرة- أُحبطت بطرق عدّة مِن قِبَل نجاح القوات الجوية وتأثير جهودها في العراق RAF. إن التواصل الناجح لقوات الجو، ولأولئك الذين كانوا مسيطرين على تقنيتها، برهن على أنه كان سلاحاً هائلاً في أيدي الذين كانوا يدافعون عن توسّع الإمبراطورية.

وبطريقة ما، فإن تجربة العراق من سنة 1920 إلى سنة 1923 كانت نصراً للمدافعين عن التقنيات الجوية على التقنيات البحرية الطاعنة في السن، وجدير بالاهتمام أن الرجل العجوز كوكس أدرك فوائدها، ووظّفها بقدر كبير من المهارة في مسعاه لتحقيق أهدافه في العراق. وطبعاً كان تشرشل مؤيّداً للقوات الجوية، وباعتباره كان الرئيس السابق للأدميرالية (القوات البحرية) ووزيراً للحرب، كان أكثر إدراكاً من معظم المسؤولين البريطانيين لأهمية تكنوليوجا السلاح، لكن ربما حتى هو- في البداية- قدّر على نحو أقل ما سيكون من تأثير كبير للقوات الجوية في مجالات السياسات والدبلوماسية. ويبدو أن تجربة العراق من سنة 1920 إلى سنة 1923 تبرهن على صحة ذلك،

لكن تشرشل كان يتحمل مسؤوليات على امتداد العالم، باعتباره كان وزير المستعمرات من 1922 – 1923، ولذلك كان أكثر حذراً من كوكس.

إن هذا برهان عملي على أن تكنولوجيا الأسلحة الجديدة، مثل قوات سلاح الجو، يمكن أن تُستعمَل على نحو أكثر فعالية في مجال التأثير السياسي للإمبراطورية عبر البحار، حينما تكون في أيدي مسؤولين ذوي كفاءة، أكثر من كونها في أيدي مسؤولين في مركز حكومة الإمبراطورية. حقاً، إن العراق يُعَدّ حالة جيدة لدراسة العلاقة الداخلية بين تكنولوجيا الأسلحة والسياسة والدبلوماسية[1]، وأول تجربة بعد الحرب العالمية الأولى لهذا النوع حدث في العراق، وإن نجاحها العظيم استمر يؤثّر في سياسات البريطانيين الإمبريالية (الاستعمارية) حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذا فإن سير پرسي كوكس كان يعيش إحساساً بأنه يركب موجات تتويج سياسة جديدة ومبدِعة، وهو أمر اعتاد على الإفادة منه، إنه أتاح له أن يكون أقدر من البيروقراطيين الهائلين، ومن الدبلوماسي الماهر ونستون تشرشل.

وثمة عوامل أخرى أثّرت في السياسة البريطانية تجاه الكرد منذ منتصف 1921 إلى منتصف سنة 1922. لكن الفهم القائل بأن السلام مع تركيا ضروري للمصالح البريطانية كان المسيطرَ الوحيد، وبعد توقيع معاهدة فرانكلين- بويّونفي 20 أكتوبر/ تشرين أول 1921، كان واضحاً أنه كان لبريطانيا خيارات

---

(1) جاء في المعجم الأكاديمي الفرنسي: «السياسة هي معرفة كل من له علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى». موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة، ص 19. وقيل: «السياسة هي علم العلاقات بين الناس». ريجيس دوبريه: نقد العقل السياسي، ص 462. أما الدبلوماسية فهي تطبيق علم السياسة على الصعيد العملي، والدبلوماسي هو من يمارس السياسة عملياً- المرتجم.

سياسية أقل ضد الترك، ومع حلول شهر سبتمبر/ أيلول 1922، خلال أزمة چاناقلعه، بقيت بريطانيا وحيدة.

والحقيقة أن ونستون تشرشل انضم إلى لويد جورج، وإلى أولئك الذين كانوا يفضّلون القيام بعمل عسكري للدفاع عن مضيقي البوسفور والدَّرْدَنيل، لكن يبدو أن هذا الاستعراض العسكري أو التظاهرة كان لتحقيق منافع سياسية مؤقتة، وحتى إذا اندلعت الحرب نتيجة لذلك الاستعراض العسكري، فلن تؤثّر جوهرياً في موقف تشرشل بأن مفاوضات السلام مع تركيا يجب أن تستمر بسرعة، كما بدا في مراسلاته مع كوكس[1]. ومع أواخر خريف 1922 كانت ثمة حاجة إلى موقف عام أكثر تشدداً كما لُخّص في الطريق إلى لوزان.

(1) إن واحداً من أفضل المصادر لهذه المعلومات هو:

Marian Kent: «British Politic, International Diplomacy and the Turkish Revolution» *International Journal of Tutkish Studies* 3 (Winter 1985 - 1986): 33 - 51

10

سياسة تركيا الغربية والشرقية

إن الانطباع العام الذي تركته مراسلات كوكس- تشرشل هو أن نية بريطانيا للتفاوض مع حكومة أنقرة والاعتراف بها، ظهرت في وقت مبكّر أكثر مما اعتقده بعضُ من أرّخ لهذه الفترة؛ لقد اعتقد البريطانيون أن عليهم التفاوض مع حكومة أنقرة بعض الشيء قبل مفاوضات مودانيا (Mudanya) في أكتوبر/ تشرين أول 1922، هذا مع أن بريطانيا ما كانت قد منحت اعترافاً رسمياً بحكومة أنقرة حتى إجراء مفاوضات لوزان. وعلى كل حال فإن السياسة البريطانية بشأن الكرد تشير إلى أن البريطانيين أدركوا الحاجة إلى التفاوض مع أنقرة قبل البدء بمفاوضات لوزان.

إن الاعتراف الرسمي بتركيا في لوزان كان تفاوضاً إستراتيجياً، وهو لم يكن تعبيراً عن قرار سياسي واقعي؛ إن ذلك التقييم السياسي حدث في وقت سابق خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة 1921. وحينما انتصرت سياسة كوكس على سياسة تشرشل، أزالت إحدى العتلات الأساسية في مسيرة سياسة عدم التفاوض مع تركيا وعدم الاعتراف بها. إن الأراضي التي حازت

عليها تركيا في لوزان هي قبل كل شيء أراضٍ كان تشرشل راغباً في تسليمها في ديسمبر/ كانون الأول 1920 [1].

إن السياسة البريطانية تجاه الكرد بعد معاهدة لوزان كانت بدرجة كبرى جزءاً من ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، وإن ملفّات وتقارير وزارة الجو التي كانت مسؤولة عن الاستخبارات في تركيا، وسجلات وزارة المستعمرات، تشير إلى أنه بعد معاهدة لوزان لم يعتقد البريطانيون أن تركيا ستستخدم القوات العسكرية للحصول على ولاية الموصل، وأن وكلاء الاستخبارات البريطانية الذين كان من ضمنهم- فيما يبدو- وزير سابق في حكومة مصطفى كمال خلال الفترة 1921 – 1924. كما أن مسؤولاً مخابراتياً بريطانياً أفاد أن أنقرة لم تنوِ في الحقيقة استعمال قوات عسكرية كبيرة للحصول على الموصل، ولا بدّ أن القوميين الكرد أدركوا هذا جيداً، حسبما يوحي بذلك تعبئة جمعية آزادي المتزايدة بعد معاهدة لوزان، وعلى أية حال لعبت المسألة الكردية بعد معاهدة لوزان دوراً مهماً في السياسات الداخلية التركية وفي السياسات الخارجية.

إن تقارير استخبارات وزارة الجو في 7 أكتوبر/ تشرين أول 1924، و 21 يناير/ كانون الثاني 1925، اهتمت على نحو خاص بهذا الموضوع، لأنهم- حسبما يبدو- كانوا يعكسون الانطباع البريطاني عن السياسات الداخلية التركية التي أثّرت بدورها على مسألة الحدود العراقية- التركية، وعلى المواقف تجاه الكرد.

إن مصدر المناقشات التالية كان وزيراً خلال الأعوام السابقة إلى سنة 1925، مع أن اسمه لم يُذكَر في التقرير. وحسبما قال الوزير السابق، كان لحكومة أنقرة في سنة 1920 حلٌّ بناء على «سياسة شرقية مزيَّفة» ظلّت متّبَعة

---

(1) Ibid., pp. 45, 46 n. 88.

حتى 10 أكتوبر/ تشرين أول 1922، وكان الغرض الرئيسي من هذه السياسة هو الحصول على مكاسب لإقامة علاقات أفضل مع الاتحاد السوڤياتي؛ تلك العلاقات التي تحقّقت في معاهدة صداقة في 16 مارس/ آذار 1921، وفي معاهدة قارص في 13 أكتوبر 1921.

وفي 10 أكتوبر/ تشرين أول 1922، قررت تركيا اتّباع «**سياسة غربية**» [أوروبية- أميركية]، بإنشاء علاقات حميمة مع اليابان والاهتمام بالپان- طورانية [جامعة الشعوب الطورانية]، وكان عصمت إينونو قد اختير لتنفيذ تلك السياسة التي ظلّت متّبَعة بعد توقيع معاهدة لوزان حتى استقالة إينونو في 22 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1924، وقد استقال لأنه كان ينتظر حلاً لمشكلة الموصل والحدود السورية، وهكذا «**كان عليه أن يغازل روسيا حول هذه النقطة**»[1].

وبالنسبة إلى الموصل ظلت تركيا مقتنعة بأنها لا تكسب الكثير، وكل ما كانت تتمنّاه أنقرة هو إجراء تعديل حقيقي على طول الحدود، كي تشعر بالأمان على الصعيدين العسكري والاقتصادي. إن الأعراق غير التركية في منطقة الموصل شعرت أنها خارج البرنامج الغربي (الأوروبي-الأميركي)؛ لقد أرادت أنقرة أن تضمن أَضَنَة، وكان قلبها معلَّقاً بأنطاكيا وإسكندرونة، باعتبار أنها اعتبرتهما مدينتين تركيتين وأن سكانهما أتراك، وشعر الوزير [عصمت إينونو] أن هذا الهدف سيتحقق.

(1) «intelligence Reports on Turkish Internal Affairs 1924 – 1925». Air Ministry 23/397.



(عصمت إينونو)

وبعد استقالة عصمت إينونو في 22 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1924، جرت محاولات للعودة إلى السياسة الشرقية، وأفاد مصدر معلوماتي (مُخبِر) أن هذه المهمة «أُوكلت إلى فتحي بگ (أُوكْيار) وزملائه»، وذكر المصدر أن فتحي أوكيار، وفَيْضي بگ، وزير الأشغال العامة في وزارة أُوكْيار، وأسعد بگ، وزير العدل، كانوا متعصّبين لإقامة علاقات تحالف مع الروس، (على المرء أن يتذكر أنه كان للمُخبِر بلا شك جدوله السياسي الخاص).

وكان ضمن حزب الشعب مجموعة تتألف من حوالى ثلاثين شخصاً، كان أبرزهم يونس نادي، وأحمد آغاييڤ، ويوسف آكْچُورا (Akçura) وسامي بگ، ومحمود بگ، الذين كانوا مؤيدين أقوياء للسياسة الشرقية [التوجّه نحو الروس]، وحينما أصبح فتحي أُوكْيار رئيساً للوزراء كان جميع «**القوميين الحقيقيين**» غير مسرورين، وأحد أسباب عدم سرورهم هو إمكانية نهوض الاندفاع الپان- إسلامي ضد بريطانيا. لقد اعتقد المُخبِر- وهو غير سعيد- أن عصمت إينونو نفسه أراد أن يخلفه فتحي أوكيار في رئاسة الوزراء، وسبب ذلك أن إينونو «**عرف**» أنّ حلّ مسألة الموصل «**لا يمكن أن يكون رائعاً**

بالنسبة إلى الترك، وأراد أن يكون فتحي أُوكْيار في منصب رئاسة الوزراء، كي يتحمّل عبء المسؤولية»[1].

وثمة سبب آخر مهم لاستقالة عصمت إينونو يبدو أنه غير متعلق بالسياسة الخارجية، لكن الحقيقة أن مصطفى كمال كان قلقاً جداً بشأن الاضطراب ضمن نُخَب حزب الشعب، وتأسيس الحزب الجمهوري التقدمي، الذي تأسس بين 26 أكتوبر/ تشرين أول – 9 نوڤمبر/ تشرين الثاني. إن معظم أعضاء الحزب الجمهوري التقدمي كانوا أيضاً أعضاء في المجموعة الثانية، وهم رجال من أمثال كاظم قَرَه بكر، وعلي فؤاد جَبَسُوي، ورِفعت بَلَه، ورؤوف أُورباي، الذين كانوا معارضين لبعض سياسات مصطفى كمال الإلحادية والدكتاتورية جداً، ولم يكونوا معارضين بالضرورة لتوجّهه الغربي، بخلاف فتحي أُوكْيار، الرئيس الجديد للحزب الجمهوري التقدمي.

ويبدو أن مصطفى كمال اختار فتحي أُوكْيار لرئاسة الوزراء، لأنه كان يعتقد أنه أكثر اعتدالاً من بعض المنشقّين الآخرين عن حزب الشعب، وبتنصيب فتحي أوكيار رئيساً للوزراء كان مصطفى كمال ينوي- على ما يبدو- أن تذهب الرياح بعيداً عن أشرعة الحزب الجمهوري التقدمي، واعتقد المُخبِر (المصدر المعلوماتي) أنه إذا لم يُوقف فتحي أوكيار انحلالَ حزب الشعب، فإن مصطفى كمال سيتّجه إلى وزير الداخلية رجب پكر [بكر]، واعتقدت المعارضة في وقت لاحق- متمثّلةً في الحزب الجمهوري التقدمي- أن رئيس الوزراء فتحي أوكيار سيتمكن من تطوير حزب جديد، يستطيع أن يصارع حزب الشعب في المسابقة المفتوحة نحو امتلاك السلطة.

وفي هذه الأثناء كان فتحي أوكيار متشوّقاً إلى مهادنة الاتحاد السوڤياتي،

---

(1) Ibid.

لكنه «**كان خائفاً من مصطفى كمال ومن القوميين**»[1]. وبحسب ما ذكر المصدر المعلوماتي، أي الوزير، كان فتحي أُوكْيار يرغب في اتّباع سياسة نصف شرقية ونصف غربية، وفي الوقت الذي كان يعتقد فيه أنه اكتشف هذه الصيغة، استقال وزير الداخلية رجب پكر الذي كان قد رتّب أمر هذه الاستقالة مسبَقاً بينه وبين عصمت إينونو والقوميين. وإن استقالة رجب پكر كانت مؤشّراً على أوّل مظاهر الخطر، وباعتباره وزيراً للداخلية كان من الطبيعي أن يكون عارفاً بالمعلومات التي تشير إلى التغييرات السياسية، بالرغم من أن استقالته كانت سابقة لأوانها بالنظر إلى أهمية موت الكمالية المتشدّدة لاحقاً.

وحسبما ذكر المصدر المعلوماتي، كانت قاعدة سياسة فتحي أُوكْيار تقوم على اقتراح قدّمه الاتحاد السوڤياتي إلى تركيا، لتأسيس أسطول بحري في حوض البحر الأسود، وأسطول جوي، بشكل مشترَك بين البلدين بشروط متكافئة، وفي حال موافقة تركيا على هذا الاقتراح فإن الاتحاد السوڤياتي سيقدّم قرضاً مالياً لتنفيذه، وبالارتباط مع المشروع اقترح الاتحاد السوڤياتي على تركيا أن على الدولتين أن تتوحّدا في اتّباع برنامج واحد وسياسة واحدة بخصوص مسألة مضيق الدَّرْدَنيل، وإذا قبلت تركيا الاقتراحات سيقدّم الاتحاد السوڤياتي اقتراحاً أكبر؛ مفاده أن على تركيا أن تكون شريكة في برنامج روسي تركي تفصيلي ومُحْكَم خاص لإدارة مناطق القوقاز، مع وجهة نظر بأن يصبح ذلك البرنامج مبدأ مشتركاً لجميع المنطقة، وأن الدولتين ستتقاسمان النفقات والعائدات على نحو متكافئ.

وبناء على سماع هذه الاقتراحات، ربما من رجب پكر، كان مصطفى كمال والقوميون الترك قلقين، ونظّم مصطفى كمال حالاً وزارة البحرية، وسلّم حقيبتها إلى إحسان بگ، وهو نائب برلماني من جبل بركات، وقومي

(1) Ibid.

قُحّ، ومؤيّد مخلص لمصطفى كمال. وذكر المصدر المعلوماتي، أي الوزير أيضاً: **«بالنسبة إلى استقالة رجب، شجّعْنا فتحي أوكيار على أن يعطي حقيبة الداخلية لجميل بگ الذي كان أحد رجالنا»**[1].

وعلاوة على ذلك كان فتحي أوكيار قد أُلزم بعرض اقتراحاته قبل انعقاد الجمعية الوطنية الكبرى تحت رئاسة كمالي قُحّ آخر هو حَمْد الله صُبحي، على اللجنة المركزية لحزب الشعب. وهذه الأخيرة لم توافق على **«الاقتراحات الروسية، وأُلزم فتحي أوكيار بأن يتعهّد بتقديم وصف تفصيلي خلال شهر»**.

في هذه الأثناء- حسبما ذكر المصدر المعلوماتي الذي كان قد أتيح له الاطّلاع على الأحداث الجديدة- أراد مصطفى كمال تجاوز الأزمات حتى عودة عصمت إينونو؛ الذي كان يقضي عطلة نقاهة في جزيرة هَيْبَللي (Heybelli) في بحر مَرْمَرَة، وكان السؤال هو: هل كان إينونو سيقبل شَغْلَ المنصب قبل حلّ مسألة الموصل؟ إذا اختار إطالة فترة نقاهته فإن الموقف- حسبما ذكر المصدر المعلوماتي- يمكن أن يصبح خطيراً. وقد أرسل مصطفى كمال برقية إلى إينونو بتاريخ 13 يناير/ كانون الثاني 1924، جاء فيها ما نصه:

«لا تقلق، إن مسوَّدة المشروع قد أُوقِفت وأُجّلت، وبُدِّد الخطر، إننا الآن ننتظر فقط أخباراً جيدة بشأن تحسّن صحتك».

وفي 28 يناير/ كانون الثاني 1925 ورد تقرير بأن قَرَه واصف، رئيس اللجنة الدستورية في الحزب الجمهوري التقدمي، والمعارض البرلماني ضد الكماليين، قال إن العلاقات الحزبية مع عصمت إينونو كانت جيدة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية. إن أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت الحزب الجمهوري

---

(1) Ibid.

التقدمي والكماليين يرسمون الخطط معاً؛ هي السياسة الروسية [الميل إلى الروس] التي كان فتحي أوكيار ينتهجها[1].

وبعد تسعة وثلاثين يوماً من برقية مصطفى كمال إلى إينونو بشأن **«لا تَقلق»**؛ أي بتاريخ (19 فبراير/ شباط 1924)[2]، أرسل برقية أخرى إلى إينونو جاء فيها: **«تعال إلى أنقرة في أول قطار، نحن ننتظرك بكل تأكيد»**[3].

وكانت الاستخبارات البريطانية تعتقد أن إينونو لم يكن يتوقع دعوة كهذه، إنه كان قد دعا بصورة شفهية الدكتور أمين بگ، والي (محافظ) إستانبول، في الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم نفسه، ليتناول معه في اليوم التالي طعام الغداء في خالْكي (Halki).

وفي 21 فبراير/ شباط، بعد يوم من مغادرة إينونو إلى أنقرة بالقطار، أرسلت الاستخبارات البريطانية تقريراً بأنه لم يُعطَ سببٌ رسمي لعودته، ولكن كان رأي الاستخبارات أن لعودته ثلاثة أسباب أساسية:

أولها: العلاقات التركية مع الاتحاد السوڤياتي وفرنسا.

والثاني: فوضى حزب الشعب.

والثالث: ثورة الشيخ سعيد في كردستان.

وبالنظر إلى هذه الأسباب أراده مصطفى كمال أن يتولى رئاسة مجلس الوزراء.

وإضافة إلى مشروع حوض البحر الأسود، كان على تركيا أن تأخذ في الحسبان أن الاتحاد السوڤياتي وافق على منح تركيا عشرة ملايين روبل

---

(1) Ibid: 28 January 1925.

(2) جاء في الأصل: 19 فبراير/ شباط 1921، وهو غير موافق للسياق- المترجم.

(3) جاء في تقرير للاستخبارات البريطانية أن عصمت إينونو تلقّى البرقية في الساعة العاشرة مساء الثلاثاء 19 فبراير/ شباط 1925.

Air Ministry 23 /397, 21 February 1925. p. 9.

ذهبي لأغراض عسكرية، وكان على الحكومة أن تأخذ في الحسبان طلبات فرنسا بشأن فتح مدارس فرنسية، وتعديل الحدود التركية- السورية. إن حزب الشعب كان على خلاف بشأن مسألة الموصل، وهجرةِ الإيطاليين إلى الأناضول الغربية، والعلاقاتِ التركية- اليونانية. كما أن الحزب كان يعاني من فوضى شاملة، وكان في حالة اختلاف بشكل خاص إزاء ما ينبغي فعلُه بشأن تحقيق المدّعي العام في أنقرة؛ فيما إذا كان مبلغ الـ 20.000 باوند إنكليزي الذي أُعطي للحزب الجمهوري التقدمي من قِبل الأمير المصري قَدْري كان مدفوعاً من البريطانيين.

لقد كانت الاستخبارات البريطانية تعتقد أن ثورة الشيخ سعيد نجمت عن إهمال الحكومة التركية لتنفيذ القرارات التي اتُّخذت في المؤتمر التركي- الكردي الذي كان قد انعقد في النصف الأول من شهر أُغسطس/ آب 1924. وقد جاء في أحد التقارير أنه، بدءاً من 2 مارس/ آذار 1925، رفض عصمت إينونو أن يخلف فتحي أُوكْيار في رئاسة الوزراء- رغم تكليفه بذلك- إلى أن تُحَلّ مسألة الموصل، لكنه أراد في أثناء ذلك أن يأخذ فتحي أُوكْيار بنصيحته، وقد رجا مصطفى كمال من فتحي أُوكيار أن يأخذ بنصيحة إينونو، وفعل أُوكْيار ذلك[1].

وفي 2 مارس/ آذار 1925، أرسلت الاستخبارات البريطانية تقريراً آخر بشأن ثورة الشيخ سعيد، ويبدو أن ذلك التقرير استند إلى معلومات قدمها الوزير السابق الذي تحوّل إلى مُخبِر، وقد اعتقد المصدر الذي اعتمدته الاستخبارات البريطانية أنه «**يجب على أنقرة الوفاء بالوعود التي أُعطيت للزعماء الكرد خلال مؤتمر دياربكر**»، وأن الحكومة الحالية- حسبما يعتقد- تجاهلت تلك الوعود. واعتقد المخبر أنه لهذا السبب ثار الكرد في

(1) Ibid: 2 March 1925.

تلك اللحظة الحرجة، عشيّةَ حلّ مسألة الموصل، ومن وجهة نظره فإن التأثير الخارجي، ونموّ ردّ فعل ضد السلطة الجديدة، كانا يأتيان **«في المرتبة الثانية في مجال الأسباب التي أسهمت في اندلاع الثورة. إنني أعيد القول، وعندي سبب قوي لذلك، بأن الأسباب الرئيسية للثورة هي التالية:**

1 - أهملت الحكومة الحالية تنفيذ الوعود التي أعطتها الحكومة السابقة للكرد.

2 - تجاهلت الحكومة الحالية بعناد تقريراً تحذيرياً أرسله الولاة.

3 - أغفلت الحكومة الحالية اتخاذ أي نوع من الإجراءات كان من المحتمل أن تهدّئ الكرد، وتقنعهم بالإذعان للسلطة».

لقد اعتقد المُخبِر أن حكومة أنقرة ستعلن عن أنها ستنجز ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر دياربكر، وأن ذلك سيهدّئ الكرد، وأضاف المخبر:

«لإرضاء الرأي العام الأوروبي، وبما أن الحكومة لا تقدر إهماله، فإن التفسير السائد هو أن ثورة الشيخ سعيد نجمت عن إثارة خارجية، وأن الجهات الرجعية ستَستخدم ذلك بشكل جيد للنشر من خلال الوسط الصحفي والخطابات الجماهيرية (الإشاعات العامة)، إلخ، وبهذه الوسائل يمكن خنق أو تهديد جميع مراكز الرجعية، وشلّ المكائد التي تدبّرها المعارضة والجهات الخارجية. كما أن هذا التفسير سيميل إلى تحالف العناصر الساخطة في ترابزون والولايات الأخرى، لكن في الوقت نفسه يجب أن نكون جاهزين بقواتنا من البوليس والإجراءات الإدارية»[1].

والحقيقة أن ثورة الشيخ سعيد ستساعد في التعامل مع مشكلات أخرى كانت تركيا تواجهها حينذاك، وقد جاء على لسان مسؤول تركي:

«علينا- نحن تركيا- أن نربح الوقت بمهاجمة المهاجمين، بذريعة تأخر

(1) Ibid.

قابلية الحكومة التركية في هذه الأزمة لاتخاذ قرار في هذه المسائل، في الوقت الذي كرّست فيه جميع اهتماماتها وطاقاتها للتعامل مع الخطر الكردي، لكن بعد تسوية هذه القضية التي تتصل على نحو وثيق مع مسألة الموصل، سيكون سهلاً بما فيه الكفاية لإيجاد حلّ ودّي بشأن القضايا المذكورة أعلاه»[1].

إن المعلومة التي وصلت إلى الاستخبارات البريطانية من مسؤول رسمي كبير سابق في حكومة أنقرة، كانت دقيقة جداً، إلى درجة أنها أغرت بالتفكير في أنها أثّرت في القرارات البريطانية بشأن السياسات التركية بشكل عام، وبخاصة سياساتها الخاصة بالكرد. ويبدو أن أحد الأخطاء القليلة في الحكم والتنبّؤ في الوزير المُخبِر؛ هو اعتقاده أنه بُعيد اندلاع ثورة الشيخ سعيد، ستعلن الحكومة التركية عن نيّتها عن إنجاز الوعود التي قطعتها في مؤتمر دياربكر في النصف الأول من أغسطس/ آب 1924. والحقيقة أن تركيا لم تصدر هكذا إعلان.

(1) Ibid.

الفصل الرابع

من بَيتْ شَباب إلى بِيران

1

الإعداد لثورة الشيخ سعيد

(بَيْت شَباب)، هكذا يسمّيها البريطانيون، وتُدعى في تركيا (بَيْتُ الشَّباب)، وإن تمرد بيت شباب، في الفترة 3 – 4 سبتمبر/ أيلول 1924، عجّل خطّة جمعية آزادي للثورة، ووضع الترك في حالة إنذار قصوى لمعرفة حقيقة تنظيم جمعية آزادي. إن أكثر من خمسمئة ضابط وجندي شاركوا في التمرد في خريف 1924، وأقيمت محاكم عسكرية في دياربكر وبِتليس.

وقد أشرت سابقاً إلى المدى الذي ذهبت إليه الاستخبارات التركية في تصوير إحسان نوري، قائد تمرد بيت شباب، بأنه جاسوس تركي، ومرّ أن أحد أعضاء مجلس الوزراء التركي السابق- وهو مصدر استخباراتي كبير للبريطانيين- اعتقدَ أنّ عدم التزام الحكومة التركية بما تم الاتفاق عليه في المؤتمر التركي- الكردي في أوائل أُغسطس/ آب 1924 أسهم في دفع الكرد إلى التمرد، وأسهم من ثَمّ في تمرد بيت شباب، وقد ذكر ڤان بروينسّن - استناداً إلى المصدر المعلوماتي ملا حسن- أن الإعداد للثورة استمر خلال سنة 1924 [1].

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 378.



لقد أُلغيت الخلافة في 3 مارس/ آذار 1924، وفي 8 إبريل/ نيسان ألغت محكمةُ العدل الوطنية المحاكمَ الشرعية، وأحيل قضاةُ تلك المحاكم على التقاعد، وحُوّلت سلطاتهم القضائية إلى المحاكم العلمانية. وفي الفترة 3 – 4 سپتمبر/ أيلول حدث تمرد بيت شباب، وفي 29 أكتوبر/ تشرين أول 1924، تبنّت الجمعية الوطنية الكبرى دستوراً جديداً، وأعلنت أن تركيا جمهورية، وأن الدستور الجديد حرّم استعمال اللغة الكردية في الأماكن العامة، وأن القانون رقم 1505 أتاح مصادرة أراضي الملاكين الكرد الكبار ومَنْحَها للناطقين بالتركية الذين تمّ توطينهم في كردستان.

وقد ذكر شريف فِرات بشكل مثير للاهتمام أن الإعلان، في 29 أكتوبر/ تشرين أول، عن أن تركيا ستكون جمهورية، سهّل كثيراً تحضيرات جمعية آزادي للتمرد، أكثر من إلغاء الخلافة في 3 مـارس/ آذار، وأكثر من إلغاء المحاكم الشرعية في 8 أبريل/ نيسان. إن جميع هذه الأحداث أسهمت في تحشيد الشيوخ (الخوجات) وزعماء القبائل للدفاع عن مصالحهم.

وقد قررت جمعية آزادي في مؤتمرها الأول الذي عُقد- فيما نحسب-

في أواخر صيف، أو في أوائل خريف سنة 1924، أنه «**ستكون المكاسب مضاعَفة إذا أُعطيت الثورةُ القادمة طابعاً دينياً**»[1]. وينبغي اعتماد هذه الخطة، ليس لجذب شيوخ الدين الكرد فقط، وإنما لكسب المحافظين والمعارضة الدينية ضد مصطفى كمال؛ على أمل ألّا تتشكل أغلبية في الجمعية الوطنية الكبرى ضد الثورة[2]. بل إن جمعية آزادي «حاولت أن تقيم علاقة مع السلطان المعزول وحيد الدين»[3] لتحصل على مزيد من النفع في مجال الشهرة والسمعة الحسنة عند الشيوخ الذين «اختارتهم جمعية آزادي، وأعلنت أنهم قادة الثورة»[4].

وفي تلك الأثناء تتابعت نتائج تمرد بيت شباب، ففي 10 أكتوبر/ تشرين أول اعتُقل يوسف ضِيا في أرضروم، وأُرسل إلى المحكمة العسكرية في بِتْليس، واعترف هناك بالمشاركة في التمرد مع النشطاء القوميين الكرد

---

(1) Shaw and Shaw: *The Rise od Modern Turkey*, II. 384. Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 379 (quotation), 447.

(2) Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, p. 174، ذكر نوري درسيمي أن يوسف ضيا بگ قد تحدّث إلى الحزب الجمهوري التقدمي، ومع معارضين آخرين لمصطفى كمال في ربيع 1921. لكن بما أن الحزب الجمهوري التقدمي لم يتأسس حتى أكتوبر 1924، فإن ذلك التحدث يكون مستحيلاً. وعلى أية حال من الممكن أن يوسف ضيا كان قد تحدّث مع أعضاء من المعارضة باعتباره كان يعرف كثيرين منهم. وبعد ثورة الشيخ سعيد-كما سنرى- حاول الكماليون تشويه سمعة الحزب الجمهوري التقدمي، باستخدام أعضائه للتواصل مع (جُناة) الثورة. إن المتهمين أدينوا بحماسة من قِبَل جميع أعضاء الحزب الجمهوري التقدمي، ومن قِبَل معارضين آخرين لمصطفى كمال.

(3) خلع القوميون الترك السلطانَ عبد الحميد الثاني عن عرش السلطنة، وعيّنوا أخاه محمد رشاد سلطاناً، ثم عيّنوا أخاه الثاني وحيد الدين- المترجم.

(4) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 379.

الآخرين، وزعم أنه تورّط مع خالد بگ جَبْران، وخالد حَسْنانلي، وشيخ سعيد، وحاجي موسى زعيم قبيلة مُوتْك. وقد اعتُقل حاجي موسى، وبعد ذلك أُطلق سراحه بمحاولة من الوالي الجديد الجنرال كاظم دِرِك (Kazim Dirik) لدقّ إسفين بين الزعماء القَبَليين وزعماء جمعية آزادي غير القبَليين، وخصوصاً الضباط السابقين في الجيش التركي.

إن هذه المعالجة المختلفة للقوميين الكرد تشير إلى أن الترك كانوا يعرفون تركيبة جمعية آزادي، وأنهم تبنّوا استراتيجية لاحتوائها. وبإطلاق سراح حاجي موسى، والشيخ نورشِنْلي (Nurşinli) ،معصوم شيخ الطريقة النَّقْشَبَنْدية، وصلاح الدين هِزانْلي (Hizanli) ، كان كاظِم دِرِك يأمل في أن يَصرف الكرد القبَليين في مناطق مُوش وبِتْليس وهِيزان- وجميعهم ينتمون إلى اتحاد قبيلة باباكُرْدلي- عن المشاركة في الثورة، وقد نجحت تكتيكات الجنرال كاظم، وحينما أُطق سراح حاجي موسى، سَلّم أخوه نوح بگ حوالى سبعين من حيوانات حمْل الذخيرة وبضائع أخرى إلى كاظم دِرِك[1].



(السلطان وحيد الدين)

إن تكتيكات «فرّقْ تَسُدْ»التي اتّبعها الترك عملت مبكّراً في إحداث

(1) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 151, 155. Nuri Dersimi: Kurdistan Tarihinde Dersim. p. 174.

شرخ في الثورة، وفي 20 ديسمبر/ تشرين الثاني 1924 اعتُقل خالد بگ جبران وسُجن في بِتْليس، وفي وقت لاحق قُتل هو ويوسف ضِيا في ذلك السجن، وأراد كاظم دِرِك اعتقال خالد حَسْنانْلي والشيخ سعيد، وكان خالد حَسْنانْلي قد هاجم بِتْليس عدّة مرات، وأثار القبائل، محاولاً تحرير يوسف ضِيا وخالد بگ جبْران من السجن، وكان الخوف هو من أن تحرير الاثنين قد يؤدي إلى إعدامهما، ولم يُعتقَل خالد حَسْنانْلي، وأصبح أحد قادة الثورة.

وقد دُعي الشيخ سعيد أيضاً إلى المحكمة العسكرية في بِتْليس، لكنه تذرّع بأنه طاعن في السن ومريض، ولا يستطيع القيام بسفر طويل، وطلب أن يقدّم شهادته في خِنِس(Hinis) وقد فعل ذلك في 22 ديسمبر/ كانون الأول 1924، وشهد أن يوسف ضِيا افترى عليه لأنه (الشيخ سعيد) أخفق في إقراضه المال. وقد زعم شريف فِرات، أن مَكْسُون (Maksun) بگ حاكم (قائم مقام) خِنِس كان واقعاً تحت التأثير الروحي للشيخ سعيد (ربما المقصود أن مكسون بگ ينتمي إلى الطريقة النقشبندية التي يرأسها الشيخ سعيد)، وأنه أبرق أن الشيخ سعيد وهو في التسعين من العمر (كان في الستين)، وأنه شيخ مبارك، ليست له طموحات ولا أطماع.

وحينما رجع الشيخ سعيد من خِنِس تلقّى التعليمات من خالد بگ جبران بأن الثورة ينبغي أن تندلع فوراً، وكان على الشيخ سعيد أن يقيم علاقات مع سوريا عبر دياربكر، وأنّ على القبائل أن تحتل جميع المراكز الحكومية في مناطقهم. وعندئذ أرسل الشيخ سعيد الخبر إلى خالد حَسْنانْلي طالباً إليه مهاجمة بِتْليس، وتحرير خالد بگ جبران في أول فرصة متاحة.

وفي 27 سبتمبر/ أيلول 1924، غادر الشيخ سعيد منطقة خِنِس (قولْحِصار) (Kolhisar) إلى چاپاقْچور (Çapaqçûr) وپالو (Palo)، ومنطقة لِيجَه- هاني (Lice-Hani) وهو فعل ذلك كي يتفادى الاعتقال ويُعِدّ

للثورة[1]، كما أن الشيخ سعيد سيكون في مأمن في منطقة القبائل الناطقة بلهجة زازا، وسيكون هناك بين أتباعه الأكثر إخلاصاً (قبيلة مُرادي)، تماماً كما كان أبوه وجدّه قبل ذلك. وكانت ثمة قوات حكومية قليلة في تلك المناطق، وكان من السهل إزاحتها جانباً حينما يصدر الأمر باندلاع الثورة، وأنه يمكن للشيخ سعيد أن يوظّف جولته لجمع ضرائبه السنوية والتبرعات والعطايا والعائدات الأخرى التي ستكون مفيدة في شراء الأسلحة ودعم الثورة، كما أنه وظّف جولته في شهر يناير/ كانون الثاني للتنسيق بشأن تحديد موعد الثورة، وتعيين الأشخاص الذين سيقودونها، وتحشيد الناس لهذا الغرض، وكان لزاماً عليه أن يبتّ في الأمور المهمة والاستراتيجية، وفي أمور الجبهات، وفي القوات التي ينبغي أن تكون في كل منطقة.

وفي 4 يناير/ كانون الثاني 1925، اجتمعت في قرية كِرِكان (Kirikan) شخصيات مهمة، منهم آغاوات وشيوخ دين وزعماء قبائل، لمناقشة القضايا الاستراتيجية، ولم يكن الشيخ سعيد قد قرّر بعدُ توقيت اندلاع الثورة، ولكن حينذاك، وهو أوائل يناير/ كانون الثاني، كان ابنه علي رضا قد رجع من حلب، حيث كان قد باع عشرين قطيعاً من الغنم، لتوظيف إيراداتها في الثورة. وكان هذا الأخير قد غادر حلب تقريباً في الوقت الذي اعتُقل فيه خالد بگ جبران ويوسف ضِيا، وبعد أن تمّ استجواب الشيخ سعيد. وبعد أن باع قطعان الغنم، ذهب إلى أنقرة وإستانبول، ليتشاور مع أعضاء (جمعية استقلال الكرد) [خُويْبُون]، ومع سيّد عبد القادر، مع أن الأخير -حسبما يبدو- لم يكن عضواً رسمياً في جمعية آزادي، وتشاور علي رضا أيضاً مع أولئك الكرد والترك الذين كانوا يعارضون مصطفى كمال.

---

(1) Firat: *Dogu Illeri*, p. 157.

وقد أرسل علي رضا الخبر إلى الشيخ سعيد وإلى مساعديه أن الناس في أنقرة وإستانبول يعتقدون أن الثورة ستكون ناجحة جداً فيما إذا بدأت الانطلاقة الأولى من منطقة قرب دياربكر، وقد تعزّزت ثقة الشيخ بالأخبار التي جلبها ابنه، وأصدر في الحال فتوى تدين حكومة أنقرة ومصطفى كمال بسبب خرقهم للشريعة الإسلامية، وصرّح أن الثورة ضد هكذا تدنيس للمقدَّسات أمرٌ شرعي.

وفي 4 يناير/ كانون الثاني كتب الشيخ سعيد رسالة إلى قبيلتي هُورْمَك ولُولان العلويتين آملاً في حملهما على الانضمام إلى الثورة، ولكن القبيلتين رفضتا دعوته رفضاً باتّاً، وصرّحتا بأنهما ستقاتلان ضد الثورة[1]. وحاول الشيخ سعيد إقناع القبيلتين العلويتين، وكتب إليهما أن حكومة أنقرة ستقضي على كل الأديان، وتذرّع بأن على العلويين والسُّنّة التعاون لإنقاذ شرفهم ودينهم. لكن العلويين رفضوا قبول رجائه، وفي فترة لاحقة قاتلوا الثوار إلى جانب القوات الحكومية، وكانت هذه الحكومة هي نفسها التي ثاروا ضدها منذ بداية ثورة كُوجْگِري في سنة 1920. ويبدو أن العلويين لم يرغبوا في الإسهام في إنشاء كردستان مستقلة يمكن أن تكون بقيادة سُنّية.

إن معظم القادة الذين خطّطوا لثورة الشيخ سعيد كانوا قادة سابقين في الألوية الحميدية، وكانوا قد قمعوا بقسوة قبيلتي هُورْمَك ولُولان العلَويتين، وأنّ خالد بگ جبران من أولئك القادة، وهو من قتل زَيْنَل بن إبراهيم تالو زعيم قبيلة هُورْمَك. لقد اعتقد العلَويون أن حالهم في تركيا علمانية وسنّية اسماً، ستكون أفضل من أن يكونوا في كردستان تعلن نفسها سُنّية، ويكون أغلب من يتولّى مقاليد الأمور فيها هم أتباع الطريقة النقشبندية السُنّية، وأن رفض

(1) Firat : *Dogu Illeri*, pp. 157, 158 – 159.

العلويين لدعوة الشيخ سعيد أثّر كثيراً في جعْل المنطقة المحتمَلة للثورة محدودة.

وبالرغم من هذه النكسة، استمر الشيخ سعيد في مساعيه للتعبئة خلال شهر يناير/ كانون الثاني، وفي 6 من الشهر ذاته عقد اجتماعاً في قرية كاني رَش (Kanireş) في مقاطعة كارليوڤا (Karliova)، تمّ خلاله اتخاذ القرار بشأن القوات التي ستُقوم بالهجوم على القبائل العلوية التي لم تنضم إلى الثورة. وفي 8 يناير/ كانون الثاني عُقد اجتماع آخر في قرية مَلَكان ، وفي ذلك الاجتماع تمّ تحديد الجبهات والقادة، وكان تحديد موعد انطلاقة الثورة في مارس/ آذار قد اتّفق عليه في اجتماع سابق مبكّر، وكان الاتفاق قد تمّ على فتح خمس جبهات كبيرة:

1 - الجبهة الشمالية- الشمالية الشرقية: بقيادة الشيخ عبد الله من مَلَكان، وكان قادة القطاعات الأخرى في هذه الجبهة هم شيخ جان (Ca) وقبيلة حَسَنان، ومحمد آغا، وخليل قَتَه (كَتَه) (Kete) ، وعلي رِضا ابن الشيخ سعيد.

2 - جبهة خَرْپوط (Harput): بقيادة الشيخ شريف من گُوكْدَرَه (Gokdere).

3 جبهة أَرْغَني (Ergeni): بقيادة عبد الرحيم، أخي الشيخ سعيد.

4 - جبهة دياربكر: بقيادة حَقّي بگ، والغرب بقيادة أَمِيري فاروق، وهما من زازا.

5 - جبهة سليڤان (فارْقِين): بقيادة الشيخ شمس الدين.

وكان الشيخ سعيد هو القائد الأعلى(1).

---

(1) Firat : *Dogu Illeri*, pp. 114, 117.

Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 159 – 160.

وبدءاً من اجتماع 6 يناير/ كانون الثاني وحتى اندلاع الثورة في 8 فبراير/ شباط، استمر الشيخ سعيد في جولته، يحشد الرجال، ويختار قادة المناطق، ويُصدر الفتاوى، ويُطلق التصريحات التي تندّد بحكومة أنقرة وبسياسات الكماليين الإلحادية، وقال الشيخ سعيد إنه يريد إعادة الشريعة. وفي 12 يناير/ كانون الثاني كان الشيخ سعيد في چاپاقْچور (Çapaqçûr) وفي 15 منه كان في داراهيني (Darahini) ، واستُقبِل هناك كالمسيح، وهنا اتخذ لقب «أمير المجاهدين». وفي 21 من الشهر ذاته كان في لِيجَه (Lice)، وفي 25 يناير/ كانون الثاني كان في هاني هيني (Hini)، حيث تشاور مع الشيخ شريف قائد جبهة خَرْپوط، وقد تقرّر هناك أن يهاجم الشيخ شريف ألازيغ (Elazig) [ألعزيز] حينما تنطلق الثورة. وفي 5 فبراير/ شباط وصل الشيخ سعيد إلى پيران (Pîran) مع حوالى مئة مقاتل، وهنا اندلعت الثورة في 8 فبراير/ شباط 1925 [1].

(1) Metin Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, p. 38.

Behcet Cemal, *Şeyh Sait Isyani*, p. 24.

Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, p.177.

2

المشاركون في ثورة الشيخ سعيد

إن القبائل الكردية التي شاركت في الثورة كانت في الغالب من الكرد الناطقين باللهجة الزازية، من جبال مناطق ليجَه وهاني وچاپاقْچور، وإن زازا يسمّون لغتهم [لهجتهم] الخاصة (دِملي) (Dimili) ، وهي تشير إلى احتمال صلتها بالدَّيْلَم في شمالي إيران. إن لهجة زاز الكردية قريبة من لهجة گوراني (Gurani) الكردية التي ينطق بها سكان منطقة سليمانية في شمالي العراق، أكثر من قربها من اللهجة الكردية في الأناضول المركزية، تلك اللهجة الواسعة الانتشار والتي تسمّى (كُرْمانجي) (Kurmanci) وبطبيعة الحال يتكلم كثير من الناطقين بالزازية والكُرْمانْجية كلتا اللهجتين، نظراً لأن مناطق إقامتهم كانت متداخلة مباشرة[1].

وقد أكّد ڤان بروينسّن أن معظم السكان الناطقين بلهجة زازا كانوا يملكون قِطَعاً من الأراضي وحيوانات قليلة، إضافة إلى الممتلكات القَبَلية، وبعض القبائل كانت تعيش حالة لاقَبَلية [تفكّك قَبَلي]، وأشار إلى أن هذه

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 397.
Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, pp. 42 - 57.

الحالة ناجمة إلى حدّ ما عن الاختلاف بين الزعماء ورجال القبيلة، وأنه **«كان ثمة تضارب في المصالح جعل العامة تمتنع عن المشاركة فيما يطلبه الآغاوات»**، ولعل هذا ناجم عن التضامن الشديد القائم بين زازا أكثر مما هو بين الناطقين بالكُرمانجية، وأكثر مما بين أولئك الذين اشتركوا بأكملهم في الثورة؛ وعلى أية حال لم يكن الاختلاف بين اللهجات مانعاً من وجود العلاقات الاجتماعية بين الزازا والكرمانج.

إن الكاتب الكردي شريف فرات قدّم أحد تفسيرين لثورة الشيخ سعيد، معتمداً على معلومات مباشرة، وذكر أنه من بين ثلاثة اتحادات قَبَلية كردية كبرى في الأناضول المركزية والأناضول الغربية، هي باباكُردي وكُرْمانْجي وزازا، لم تشارك في الثورة غالبية القبائل المنتمية إلى مجموعة باباكردي المقيمة بعيداً في غربي منطقة الثورة. وكان الكُرْمانْج ينقسمون إلى اتحادين قبليين: مِيل (Mill) وزِيل (Zil)، ومنهما فقط تشكّل المساهمون في الثورة. وإن معظم قبائل زيل- وهي بُروكان (Burukan)، ومِلان، وحَسَنان (Hesenan)، وحَيْدَران (Heyderan)، وسَمْسي (Semsi)، وعَبْدُويي (Ebdoyi)، وجلالي (Celali)، ودَقُوري (Dakuri) (Takori)، وزِرْكان (Zirkan)، وشاديلي (Şadili) وآدَمان (Ademan) ، وتُرولار (Torular) - لم تنضم إلى الشيخ سعيد، وفي الحقيقة أن معظمهم قاتل إلى جانب الحكومة التركية[1].

وثمة أيضاً ناطقون بالكُرمانجية آخرون شاركوا في الثورة، هم قبيلة جبران (Cibran) وقبيلة حَسَنان (Hasana)، وإن خالد بگ جبران كان أول رئيس لجمعة آزادي؛ ويذكر ڤان بروينسّن أنه لا يستطيع أن يحدّد بدقة ما إذا كانت القبيلتان شاركتا بشكل كلي في الثورة أم لا؟ ويقال إن كاظم بگ، وهو

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 397, (quotation), 30. Firat: *Dogu Illeri*, pp. 6 – 19,151 – 152.

أحد زعماء قبيلة جبران، خان الشيخ سعيد، حينما حاول هذا الأخير النجاة إلى إيران، واتضح أن الثورة لن تنجح، ويبدو على أية حال أن قبيلة جبران ساندت الثورة بشكل كبير، ووعدت بعض القبائل بالانضمام إلى الثورة، لكن حينما اندلعت ظلوا بعيدين عنها، وأعطوا فقط مساندة بالكلام، أو انضموا إلى الترك، ومثال ذلك قبيلة پَنْچِيناران (Pençinaran) ، وقبيلة رَمان (Reman) ، وقبيلة رَشْكُوتان(Raşkotan) [1].

وابتداءً من 5 أبريل/ نيسان، ظلت قبائل شَرْناخ، وجزيرة، وسِيرْت، ومِدْيات، ومناطق ماردين، محايدةً، وإن القبائل القاطنة بين وان وشَرْناخ- وهي مانْكوران (Mankuran)، وگُودان (Godan)، وبازْدِما (Bazdima)، وآلان Alan)، و جُورْگان (Curgan) (Jurgan)، وكارِسان (Karisan)- لم تنضمّ أيضاً إلى الثورة، وذُكرت ثلاثة أسباب لعدم مشاركتهم في الثورة:

- **السبب الأول:** أن الحكومة التركية رشت زعماء القبائل بمبالغ كبيرة من المال، ووعدتهم بمناصب حكومية بعد القضاء على الثورة.

- **والسبب الثاني:** أن منطقة شَرْناخ، بالمقارنة مع منطقة دَرْسيم، كانت غنية الأراضي والماشية، وأن القبليين فضّلوا «أمن السلام على الخراب الناجم عن الحرب».

- **والسبب الثالث:** أن قبائل شَرْناخ انتظرت أن تصلها المساعدة من بريطانيا، **«وكان الظن أن بقية القبائل على طول الحدود العراقية ستأخذ موقع الصدارة منهم»**.

والحقيقة أن قبائل شَرْناخ التي لم تشارك في الثورة خفَّضت بشكل كبير رجحان كفّتها المحتمَل. إن منطقة شَرْناخ كانت مهمة جداً بسبب قربها من العراق، وكان الاعتماد على قبائلها قوياً. وقد ظُنّ أنه إذا لم يتلقّ الشيخ سعيد

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 397, 398.

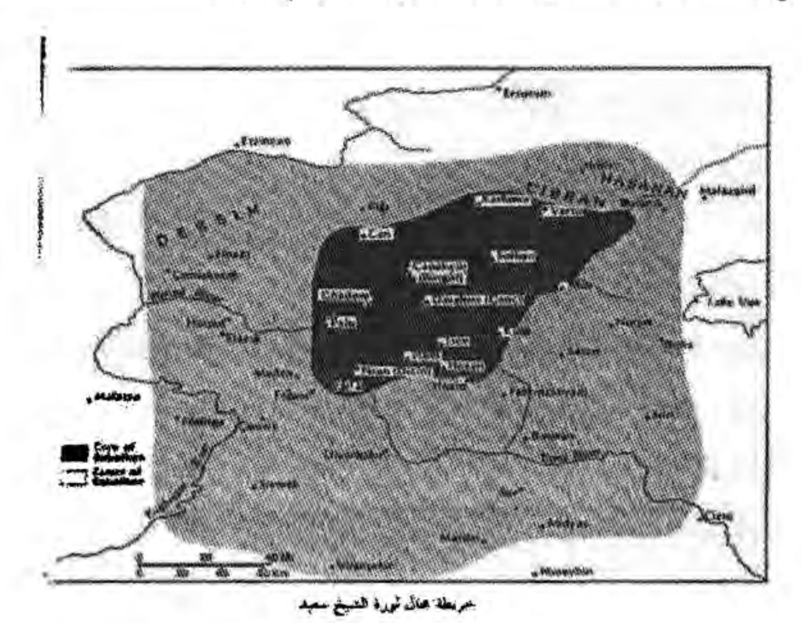
مساعدة من قبائل منطقة شَرْناخ، فإن احتمالات قدرة الثورة على الصمود لن تكون كثيرة، أما إذا انضمّت هذه القبائل إلى الثورة، فإن جميع القبائل المجاورة ستنضم بدورها أيضاً، وسيكون من الصعب على الترك قمع الثورة في مناطق عديدة وفي وقت واحد، بسبب صعوبة تحرك القوات بسرعة كافية؛ ويبدو ظنٌّ قادة الثورة أنه إذا انضمت قبائل شَرْناخ إلى الثورة فإنهم سيفعلون ذلك بتحريض ودعم من بريطانيا، وفي هذا الحدث العظيم، كان أمل الثوار هو السيطرة على سيواس.

ويبدو أن المُخبِر (المصدر المعلوماتي) الذي زَوّد الاستخبارات البريطانية بالمعلومات، وهو أحد الضباط الذين ثاروا على الترك بعد تمرد بيت شباب، كان متأكداً منذ أبريل/ نيسان 1924 من أن عروض المساعدات المقدَّمة من المسيحيين في حلب وأرضروم ومن الأرمن، كانت قد رُفِضت بحزم، والسبب الذي قدّمه لذلك الرفض هو أن القبائل قلّما تسمح بقبول المساعدة من الكفّار ما دامت تعتقد أنها تقاتل دفاعاً عن دينها. وفي الحقيقة كان أحد التقارير قد ذكر أن مسيحيين من حلب يحملون ثبوتيات بعروض المساعدة إلى الشيخ سعيد، كان الترك قد ألقوا عليهم القبض في أورفا وشُنقوا. وعلى أية حال لقد ظُن أن تلك المساعدات المقدَّمة من بريطانيا، **«أثارت الورع الديني الأكثر تشدّداً»**[1].

إن دوافع الانضمام إلى ثورة كانت أكثر من أن تكون قومية، إنها كانت ببساطة نتيجة مَيْل رجال القبيلة إلى اتّباع زعمائهم وشيوخهم (رجال دينهم) أو آغاواتهم حينما أمروهم بذلك، وقد أراد بعض الزعماء تصفية حسابات قديمة مع زعماء آخرين، وضد ممثلي الحكومة التركية. لهذه الأسباب جميعها، لم تنضم القبائل العلَوية- الكُرْمانجية منها والزازية- إلى الثورة، وهذا كان

(1) Air Ministry 23 /333, 5 April 1925.

السبب الرئيسي لنكسة الثوار. فالقبائل العلوية في دَرْسيم كانت قد اكتسبت خبرة كبيرة في قتال الكماليين منذ ثورة كُوچْگِري في الفترة 1920 – 1921، والتي أعلنوا فيها أهدافاً قومية، وهذا أمر من المهم تأكيده.



خريطة مجال ثورة الشيخ سعيد

وقد استمرت الثورات المتقطّعة، وحرب العصابات المنخفضة المستوى، حتى نشوب ثورة الشيخ سعيد، أما عدم مشاركة العلويين في الثورة، وبخاصة قبيلتا هُورْمَك ولُولان فهو يعني أنه كان باستطاعة القوات التركية المرور من أراضيهما أو بقربها دون أية اشتباكات، كما أن قلة مشاركة العلويين في الثورة ضيّق بشكل كبير المناطق التي كان على الترك مهاجمتها واحتلالها وفرْض الأمن فيها(1). إن عدم دعم العلويين للثورة يعني أن ثورة

(1) هذا يفسّر أيضاً عدم مبادرة قبائل زازا والقبائل الكردية السُنّية الأخرى إلى مساعدة الكرد العلويين في درسيم؛ حينما أشعل هؤلاء لاحقاً ثورة 1937 – 1938.

الشيخ سعيد كانت ثورة بقيادة سُنّية ضد دولة سُنّية اعتنقت برنامج العلمانية الذي دافع عنه الكماليون.

لقد كان اقتصاد المناطق التي اندلعت فيها الثورة ضعيفاً، كما أنّ الحرب العالمية الأولى سبّبت كثيراً من الخراب، وأن الأقلية الأرمنية غادرت، وكانت التجارة في معظمها قائمة على المقايضة، وكان سكان بعض القرى يُنتجون التبغ الذي هم أنفسهم ما كانوا يستعملونه، وكانوا يقايضونه ببضائع أخرى[1].

وكانت المجاعة منتشرة، وكان كثيرون من الشباب قد جُنّدوا في الخدمة العسكرية، وقُتلوا في الحرب العالمية الأولى، وهاجر الباقون إلى المدن الكبيرة في غربي الأناضول بحثاً عن العمل، وكان معظم الثلاثين ألف كردي في إستانبول من قبائل وقرى زازا، في حين سمح تبعثر القرى الصغيرة، وضعف قوة الملاكين الكبار، بوجود قليل من التشارك بين الفلاحين العاملين عند كبار الملاكين وبين السلطات الحكومية. إن هذا الوضع سمح لشيوخ الطريقة النقشبندية بأن يقوموا بدور مهيمن في حلّ الخصومات، وأن يكون شيوخ المنطقة التي اندلعت فيها الثورة ذوي تأثير، وكان الشيخ سعيد هو الأكثر نفوذاً بينهم.

كما أن الكرد غير القبَليين المقيمين في السهول المحيطة بدياربكر لم يشاركوا في الثورة؛ إنهم كانوا مُذعِنين لسيطرة كبار الملاك، وقد لاحظ أحد العلماء أن الشيخ سعيد لم يدعُ الفلاحين إلى الثورة، لقد اعتقد الرجال القبَليون أن الفلاحين لن يكونوا ذوي فائدة كمقاتلين، وظلت ثورة الشيخ سعيد قبَلية الطابع. لقد كانت غالبية سكان مدينة دياربكر من الكرد في سنة 1925، ومع

(1) Van Bruinessen: *Vom Osmanismus*, p. 146.

ذلك لم يشارك أحد الكرد البارزين من سكان دياربكر في الثورة، وإن أحد أفراد أسرة جميل باشا زاده- واسمه قاسم (Qasim) غادر المدينة في فبراير/ شباط، قبل هجوم قوات الشيخ سعيد في 29 فبراير/ شباط.

وبينما كانت الحامية التركية القوية، وجهاز الاستخبارات، في دياربكر، تنكّل بالناشطين في الثورة، حتى مع تخفيض الوجود التركي، لم يكن من المحتمل أن يعرّض الوجهاء وأبناء الطبقة المتوسطة مناصبهم للخطر بالانضمام إلى قوات قبَلية يقودها شيوخ دين، أو قوى غير موثوق بها من القومية الكردية؛ بالنسبة إلى هؤلاء كان الكفاح من أجل الفخر القومي، والحقوق المدنيّة، وشروط اقتصادية أفضل، شيئاً، وكان التصدي لجيش تركي شيئاً آخر.

لا أحد من الطبقات الدنيا ومن طبقة العمال في دياربكر، أو في المدن الكبرى الأخرى، في منطقة الثورة، شارك في الثورة، ولا شك في أن بعضهم كان راغباً في انتصار الثورة، لكنهم لم يلتحقوا بصفوفها؛ وإن قادة الثورة كانوا يعلمون بوضوح أنهم لن يتلقّوا مزيداً من المساعدة، وكان واضحاً أن جهود تنظيم الطبقات الدنيا، أو حتى نشر الدعاية، كان في مؤخّرة جدول أعمال منظّمي الثورة، لذا فإنّ أعداد هذه الفئات وتأثيرها في الثورة كان قليلاً.

لقد كان تنظيم جمعية آزادي سرياً، والأحداث كانت تتحرك بسرعة منذ تأسيسها سنة 1921، وعلاوة على ذلك، كانت الاستخبارات التركية على أُهْبة الاستعداد دوماً. إن جميع هذه الحقائق خفّفت من الانطلاقة الشاملة، وبخاصة في الوقت الذي كان فيه الجهل بالقومية الراسخة وكان فيه الفقر يفتكان بالفلاحين، أو بالطبقات الدنيا.

ولم ينقسم الفلاحون والطبقات العاملة التي كانت صغيرة فقط، وإنما كانت القبائل أيضاً منقسمة على نفسها، نتيجةَ العداء القبَلي التقليدي، ولم

يكن ذلك الانقسام القبلي مقتصراً على الانتماءات السُنّية- العلَوية، وإنما كان ناجماً أيضاً عن العداء القبَلي التقليدي. إن الناس الذين كانوا قادرين وحدهم على التغلب على تلك الاختلافات- على الأقل بشكل مؤقّت أو جزئياً- هم شيوخ الدين. وقد ناقشنا سابقاً كيفية وصول الشيوخ إلى هذه المكانة القوية في كردستان بعد أن قامت الدولة العثمانية بتدمير الإمارات الكردية سنة (1847). ويبدو أن وجود شيوخ كلتا الطريقتين النقشبندية والقادرية كانوا قد أصبحوا ضرورةً، وأصبحوا من ثَمّ أقوياء في تلبية جميع الحاجات الكردية في المجالات السياسية والدينية والمادية.

3

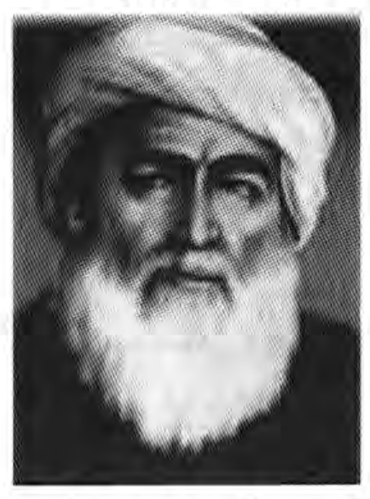
من هو الشيخ سعيد بيران ؟

إن شيوخ الطريقة النقشبندية كانوا القادة الأكثر أهمية في الثورة، ويرجع ذلك إلى مكانتهم التقليدية، وإلى التقدير الكبير الذي كانوا يحظون به عند الجماهير الكردية، ويعود ذلك أيضاً إلى حقيقة أن قادة جمعية آزادي، الذين كان معظمهم ضباطاً في الجيش التركي، اعتقدوا أن جماهير الكرد تدعم الشيوخ وتعتقد بهم أكثر من اعتقادهم بضباط الجيش، وبناء على ذلك كان على الشيوخ أن يصبحوا «القادة العلنيين للثورة»[1]. وبعد اعتقال المئات من قيادات جمعية آزادي بعد تمرد بيت شباب، أصبح الطريق مفتوحاً أمام الشيوخ ليصبحوا وحدهم قادة للثورة، ولم يعد من الممكن الاستغناء عنهم.

إن القادة الأعلى شأناً في الثورة كانوا الأكثر احتراماً بين الجماهير الكردية، وكانوا الأكثر تأثيراً على الصعيد الروحي، والأكثر مصداقية من الناحية القومية هم: الشيخ سعيد في پالو (Palu) وخِنِس ، لقد كان جدّ الشيخ سعيد (اسمه علي) يقيم حوالى منتصف القرن الثامن عشر في سِپْتي (Septi)، وهي قرية قرب دياربكر، ثم ذهب إلى پالو، وهناك استمر في القيام

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 299 - 352.

بنشاطاته المشيخية، وبسبب النزاع بين الآغاوات (كبار الملاكين) والبگوات (الوجهاء/ الأعيان)، والذي لا شك أن الشيخ علي لعب دوراً فيه، اضطره، أو جعله يعتقد بأن من الأفضل له أن ينتقل من هناك.



(الشيخ سعيد پيران)

وقد اختار الشيخ علي الانتقال إلى خِنِس، وهي منطقة في محافظة أرضروم، وتزوّج هناك، وحاز على مكانة مرموقة بين الآغاوات والبگوات، وبسبب تدخّلهم كان عليه العودة إلى پالو، وكان للشيخ علي خمسة أبناء، أكبرهم محمود، وهو والد الشيخ سعيد، وبعد وفاة الشيخ علي أصبح قبره مزاراً مقدّساً، واعتُبِر قديساً. وخلال السنوات التالية زار آلاف الحجّاج قبره، وإن العطايا التي أحضروها معهم أغنت العائلة التي زاد تأثيرها بمرور الأيام.

وقد وُلد الشيخ سعيد سنة (1865) في پالو، وهذا يعني أنه كان في الستين من العمر حينما اندلعت الثورة[1]، وبعد سنوات قليلة من ولادته رجع والده إلى

(1) Metin Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, p. 31. وذكر بهجت جمال أن الشيخ سعيد كان قد تجاوز الستين من العمر. Behcet Cemal, *Şeyh Sait Isyani*, p. 18.

خِنِس، حيث كان الشيخ علي قد أنشأ تكيّة، وفي خِنِس تعلّم الشيخ سعيد قراءة القرآن والعلوم الدينية، وفي الغالب كان ذلك برعاية ولده. وحينما توفّي والده أصبح الشيخ سعيد كبير العائلة ورئيس التكايا، وبحدود أوائل سنة (1907) قام بجولة في الولايات الشرقية، وتعرّف على قادة الألوية الحميدية. ويبدو أنه حوالى هذا الوقت مُنح لقب (بَدِيعُ الزَّمان)، لأنه كان قد حفظ كثيراً من أشعار ومقامات الحَرِيري[1] وبديع الزمان الهَمَداني (الهَمَذاني)[2]. وبحسب تقارير الاستخبارات البريطانية، فإن الشيخ السعيد كان قد شجّع النوّاب الكرد في الجمعية الوطنية حينذاك بتأسيس حزب راديكالي.

لقد أقام إخوة الشيخ سعيد الخمسة في أماكن مختلفة؛ وإن أخاه عادل قُتل قرب حلب، وقُتل بهاء الدين سنة (1925) حينما كان يقرأ القرآن في خِنِس، وتوفّي عبد الرحيم في السنة نفسها التي قُتل فيها بهاء الدين، وكان أخواه مَهْدي وطاهِر ما زالا حيّين. كان الشيخ مهدي يعيش في قرية قَلْهاسي (Kelhasi)، ويعاني من مرض عصبي. أما الشيخ طاهر الذي كان أحد قادة الثورة، فكان مقيماً في المنطقة خلال سنة (1925)، مع أنه غادر پالو بعد اندلاع

(1) الحَريري (446 – 516 هـ = 1054 – 1122 م)، هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، أديب شهير، ينتسب إلى فرع رَبيعة العربي، ولد قرب البصرة، وتوفّى فيها، وهو صاحب (المقامات الحريرية)، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه. أنظر خير الدين الزِّرِكْلي: الأعلام، 5/ 177.

(2) بديع الزَّمان (358 – 398 هـ = 969 – 1008 م) هو أحمد بن الحسين بن يحيى الهمذاني، أبو الفضل، ولد في هَمَذان (أكباتانا عاصمة مملكة ميديا)، وهو أديب وشاعر، اشتهر بمقاماته المعروفة باسمه. وقد أدرجه بعض كتّاب الكرد ضمن أعلام الكرد، لكن بديع الزمان قال في رسالة له «واسمي أحمد، وهَمَذانُ المَولِد، وتَغْلِب المَوْرِد، ومُضَر المَحْتِد»، أي أنه عربي. أنظر الشيخ إبراهيم الأحدب: كشف المعاني والبيان عن رسائل بديع الزمان، ص 8 – 9. خير الدين الزِّرِكْلي: الأعلام، 1 / 115.

الثورة. واستناداً إلى ما ذكره مَتِين تُوكَر فإن أكثر من 25 شخصاً من أسرة الشيخ سعيد لا يزالون يعيشون في پالو، وأصبح أحدهم- وهو سعد الدين- مفتياً، وإن بضعة أشخاص آخرين من أسرة الشيخ سعيد - بمن فيهم علي رِضا ابن الشيخ سعيد- أصبحوا بعدئذ أعضاء قياديين في أحزاب سياسية، وأعضاء في الجمعية الوطنية الكبرى[1].

إن الشيوخ كانوا قد اتّبعوا العادة الپراغماتية في تزويج بناتهم وبنات إخوتهم إلى الشيوخ وزعماء القبائل الذين يمكن أن يسهموا في توسيع نفوذ الأسرة، وفي دعم تأثيرها. إن الشيخ سعيد نفسه كان قد تزوّج امرأة من عشائر جِبْران الناطقة بالكُرمانجية، كي يبسط نفوذه خارج منطقة الناطقين بالزازية، ويبدو أن زوجته كانت عمّة خالد بگ جبران, وهذا ما جعل الشيخ سعيد وأول رئيس لجمعية آزادي أقرباء من خلال الزواج.

وفي سنة (1925) كان الشيخ سعيد يتمتّع بصحة جيدة، وكان قوياً ورجلاً وسيماً، كانت لحيته البيضاء مصبوغة بالحِنّاء، وكانت عيناه مكحولتين، وبسبب مكانته كشيخ ديني، كان الشيخ سعيد- وكذلك إخوته- أغنى الرجال في كردستان؛ إنه كان يملك قطعاناً كبيرة من المواشي، ويستخدم 150 راعياً لرعاية تلك القطعان التي كانت ترعى على الغالب في أراض تقع بين پالو وخِنِس، وهذا يعني أنه كان معروفاً في جميع القرى الواقعة بين هاتين المدينتين، وكان معروفاً أيضاً في دياربكر في حلب البعيدة، حيث كانت تؤخذ قطعان الغنم للبيع هناك، وإن الشيخ سعيد لم يكن يعرف كل شخص في منطقة الثورة وفي المناطق المجاورة لها فقط، وإنما كان هو ومساعدوه يعرفون كل شبر في تضاريس المنطقة.

وإن امتلاك الشيخ سعيد لعدد كبير من قطعان الغنم لم يمكّنه من

---

(1) Air Ministry 23/236, 3 March 1925.

الحصول على مبالغ لشراء الأسلحة والذخيرة فقط، وإنما وُضعت القطعان بشكل إستراتيجي كي تكون مصدراً للغذاء في مناطق كانت تقع فيها معظم جبهات الثورة، وكان أحد مؤشّرات اندلاع الثورة أن ابنه علي رضا ساق عشرين قطيعاً من الغنم إلى حلب في ديسمبر/ تشرين الثاني 1924 بدلاً من العشرة قطعان المعتادة[1]. ومن المحتمَل أن الاستخبارات التركية كانت متنبّهة إلى ذلك.

لقد اعتُقل ملا حسن الذي كان يعرف الشيخ سعيد، حينما كان يُجري مقابلات مع ڤان بروينسّن، وكان قومياً صلباً، ومقاوِماً بشدة للاستغلال، وإن الشيخ سعيد انتقد «**شيوخاً آخرين من أتباع طريقته النقشبندية، ممن لم يتعاملوا مع القوميين، وبدوا مهتمّين فقط بمصالحهم الخاصة**». ولقد صرّح ذات مرة بأن شيوخ الطريقة النقشبندية في كردستان أشبه «بعصابة أشقياء» من كونهم أعضاء طريقة دينية، ويمكن أن نستنتج من هذا التصريح أن أحد أهداف الشيخ سعيد من الترويج للثورة وقيادتها قد يكون إعادة تشكيل الطريقة النقشبندية في كردستان، وأن استعمال القوميين وأهدافهم هو إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

إن تحدّي العلمانية جلب المزيد من الإقبال على المنظمات الدينية في كردستان، وإن التدهور الحاصل في الطريقة النقشبندية قد يوضّح سبب كون دور الشيخ سعيد- باعتباره رجلاً مبجَّلاً ومبارَكاً- كان أكثر أهمية في الثورة من دور الطريقة النقشبندية، وبالرغم من هذا النقص التنظيمي، كانت ثورة الشيخ سعيد أفضل تنظيماً من الثورة السُّنوسية البدوية ضد الإيطاليين في ليبيا؛ إن ڤان بروينسّن يعزو هذا الأمر إلى حقيقة أنه بينما كان الشيوخ السُّنوسيون يُرسلون مساعدي الزعماء (الخلفاء) مباشرة إلى القبائل والعشائر، كان للشيوخ أتباع

---

(1) Ibid: pp. 32 – 33. Behcet Cemal, *Şeyh Sait Isyani*, pp. 18 - 19.

معظم القبائل في كردستان[1]. وعلى سبيل المثال كان للشيخ عُبيد الله نَهْري وللشيخ سعيد أتباع (مريدون) بين الناطقين بالكرمانجية والناطقين بالزازية، وكانت هذه سياسة متعمَّدة تمّ زرعُها من خلال الزواج.

وكما مر فإن الشيخ سعيد كان واحداً من أبرز القوميين الصريحين في المؤتمر الأول لجمعية آزادي، ذلك المؤتمر الذي انعقد في وقت ما من أواخر صيف أو في أوائل خريف سنة 1924، وفي الوقت الذي كان فيه زعماء القبائل والقادة السابقون في الألوية الحميدية حذرين ومتحفِّظين، أقنعهم الشيخ سعيد بضرورة الثورة، وفي جميع المؤتمرات واللقاءات اللاحقة لجمعية آزادي، كان الشيخ سعيد هو الشخصية المسيطرة، وإن سجْن كثيرين من قادة جمعية آزادي بعد تمرد بيت شباب جعل قيادة الشيخ سعيد للثورة أمراً حتمياً.

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 260 – 261, 404.

4

القوات الكردية والتركية في الثورة

تفيد معظم الإحصاءات المتعلقة بالثورة أن الكرد كانوا قادرين على تعبئة خمسة عشر ألف مقاتل، وكانت بعض التخمينات قدّرتهم بحوالى عشرة آلاف مقاتل، وقد وجدتُ تخمينات بأقل من عشرة آلاف، ولا توجد مصادر ذكرت أن أعدادهم كانت عشرين ألف مقاتل، أو أنهم كانوا أكثر من هذا العدد، ويبدو أن الرقم 15.000 كان التخمين الأدق، ومن غير الممكن تحديد أعداد الخيول والبنادق والسيوف[1].

إن أعداد المقاتلين الذين حشدتهم الحكومة التركية كانت بالتأكيد أكبر بكثير، وكانت الاستخبارات البريطانية سجّلت أعداد قوات الجيش التركي، وتزايد القوات الجوية التركية في الأقاليم الشرقية، وبخاصة حينما زادت الحوادث على طول الحدود العراقية- التركية.

وبعد معاهدة لوزان، كُتبت تقارير منتظَمة، وأُرسلت إلى المسؤولين ذوي العلاقة في الحكومة البريطانية، وإن أحد أفضل التقارير، وأكثرها صلة باندلاع الثورة، استطعتُ الحصول عليه، مؤرخ في 20 مايو/أيار 1925،

(1) Air Ministry 23, enclosure 12, 16 March 1925.

ويتعلق بتخمينات أعداد القوات التركية، جمعها رئيس فرع استخبارات القوات الجوية البريطانية في بغداد؛ إن هذه التقارير كانت قد جُمعت بوساطة مصادر متنوّعة، وكانت القوات الجوية في الموصل أهم تلك المصادر.

وكانت التخمينات في منتصف أبريل/نيسان تقدّر القوات التركية المستخدمة في منطقة الثورة، وعلى بعد 170 ميلاً من الحدود العراقية، بـ 52.000 مقاتل[1]، وإن ضابط القوات الجوية الذي كتب التقرير، أرفقه بحاشية تقول إن الرقم تخميني. وإن محضَراً لضابط استخبارات حربي ذكر أن التقارير التي تخمّن أرقام البواريد الموفَّرة لكل فرد بين أربع وتسعة، كانت مماثلة لتخمينات وزارة الحرب.

إن تقرير 20 مايو/ أيار 1925 استمد معلوماته من تقرير آخر كان صادراً في التوقيت نفسه، وكانت الأرقام المخمَّنة فيه أكثر قليلاً من ثلاثة وخمسين ألفاً، وهو العدد الكلي للجيش السابع، في حين جعل التقرير الأخير الرقم أربعة عشر ألف مقاتل، كما أن مسوَّدة تقرير قدّر العدد الكلي للبواريد بـ 28.000 بارودة، وقدّره التقرير الأخير بـ 23.000 بارودة، وقدّرت مسوّدة التقرير وجود 2.100 سيف، وكذلك التقرير الأخير سنة 1920.

كما أن مسوّدة التقرير ذكرت مواقع تمركز القوات التركية: الجيش الخامس مقره في لِيجَه، والوحدة السابعة في هاني (هيني)، والوحدة الحادية والأربعون في سِليڤان، وكانت هذه الوحدات جميعها في حالة تعبئة، أما الجيش السابع، والذي يُعتقَد أنه وحده كان في حالة تعبئة جزئية، فكان متمركزاً في دياربكر، وكانت الوحدة الثانية متمركزة في بِتْليس، والوحدة السابعة عشرة في Eghil (Egil)، ووحدة سلاح الفرسان الأولى في ماردين،

(1) Air Ministry 23 /399B. وكُتب على التقرير (سري).

ووحدة الفرسان الرابعة عشرة في ماردين أيضاً، وكان الجيش السادس، الذي لم يتم تعبئة الوحدة الخامسة منه، متمركزاً في شمالي چاباتجا (Çabatca)، والجيش التاسع- لم تُعَبَّأ الوحدة الثانية عشرة منه- كان متمركزاً بين جُومْجُوم (Gumgum) ومُوش (Muş) والجيش الثامن، من الفوج (آلاي) الحادي عشر، كان متمركزاً في چاباتجا[1].

إن الميجور ر. إ. هارنس (R. E. Harence) وهو الملحق العسكري البريطاني في إستانبول، قدّم تقريراً، يقدّر فيه القوات التركية في منطقة الثورة، في 20 يونيو/ حزيران 1925، بـ 54.000 ألفاً، وإن العدد الذي قدّمه أقّل بحوالى 3000 إلى 4000 من العدد المقدَّر في منتصف إبريل/ نيسان، ولعله يمثّل هبوطاً طفيفاً في أعداد القوات، بعد الهزائم الرئيسية التي حلّت بالكرد في شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان.

وقد ذكر هارنس أن حوالى نصف الـ 50.000 من القوات التركية في منطقة الثورة نقل إلى المنطقة بالقطار، وهذه المعلومة توضّح أنه على الأغلب استُخدم خمسون بالمئة من القوات التركية ضد الشيخ سعيد الذي كان يتحرك في المنطقة حينما بدأت الثورة. وهذا يوحي بأنه على الرغم من العمليات الاستخباراتية الناجحة بشأن جمعية آزادي، قلّل الترك على نحو خطير من المجال الجغرافي الذي اندلعت فيه الثورة.

حينما اندلعت ثورة الشيخ سعيد قبل الأوان في 8 فبراير/ شباط 1925، كانت قوات الثوار حوالى خمسة عشر ألف مقاتل، وكانوا يواجهون بشكل أولي حوالى خمسة وعشرين ألف مقاتل تركي، بما فيه قوات احتياطية غير مسلَّحة ببنادق، وإذا قبِلنا تقديرات الاستخبارات البريطانية بأن نسبة البنادق

(1) .Ibid. هذا ملخَّص تقرير مقتبَس.

إلى المقاتلين هي أربع بنادق لقاء تسعة مقاتلين، فذلك يعني أن الترك كانوا قادرين على مواجهة الثوار بـ 12.000 مقاتل، وبحلول أبريل/ نيسان 1925، كان لدى الترك قوات يقدَّر عددها بـ 52.000 فرد في منطقة الثورة، منهم حوالى 25.000 مقاتل.

الفصل الخامس

أحداث ثورة الشيخ سعيد وعواقبها

1

الثورة في مرحلة الهجوم

لقد اندلعت الثورة قبل أوانها في قرية تُدعى پيران ، وكان الشيخ سعيد قد أُجبر على إعلان ثورة كبرى بعد أن حصل هناك تبادل إطلاق نار بين قوات له تزيد عن مئة مقاتل، وقوات الدرك (جَنْدِرْما) مكوّنة من عشرة بقيادة الملازم (الليوتنانت) حسن حُسْني، فقد حاول الدرك اعتقال خمسة من الخارجين عن القانون كانوا لاجئين في قرية پيران، باحثين عن حماية الشيخ سعيد، ويبدو أن عبد الرحيم شقيق الشيخ سعيد كان أحد المسؤولين عن إصدار الأمر بإطلاق النار على الدرك، ونجم عن ذلك مقتل دركي وجرْح آخرَين أحدهما المساعد حسن حُسني نفسه. ويبدو أن هذا الحادث جعل الشيخ سعيد متخوِّفاً من ردّ فعل الجيش التركي، ولذلك أعلن الثورة، وفي الحال عُيِّن أحد مؤيدي الشيخ سعيد، وهو مُوادنْلي فَقي حَسانلي (Mudanli faki Hasanli) حاكماً للمدينة[1].

وبعد حادث پيران تصاعدت الأحداث بسرعة: دعواتُ الشيخ سعيد

(1) لم يذكر الكاتب اسم المدينة، ولعلها مدينة لِيجَه التي كانت المركز الإداري للمنطقة.
Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, pp. 385 - 393. Behcet Cemal, *Şeyh Sait Isyani*, pp. 25 - 37. Firat: *Dogu Illeri*, pp. 16- - 183 . Metin Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, pp. 38- 43, 85 – 88.

المستمرة إلى الثورة، شجبُ حكومة أنقرة، دعمُ القوميين الكرد، ودعمُ الدِّين واستعادة الخلافة التي كانت لا تزال حيّة في أذهان الجماهير. وبعد حادث پيران رجع الشيخ سعيد إلى قرية سَرْدي (Serdi) حيث كان يعيش أخوه طاهر، ووُضعت خطط لمهاجمة مدينة لِيجَه، المركز الإداري للمنطقة. وفي 10 فبراير/ شباط قام الشيخ طاهر بسلب مكتب بريد لِيجَه، وفي 11 فبراير/ شباط هاجم مكتب بريد گَنْجَه (Gence) بحوالى مئتي مقاتل، وبعد هذين الحادثين أصبح من المستحيل إيقاف التقدم نحو ثورة شاملة.

لقد أخذ الشيخ سعيد زمام الثورة بيده، فقد وجّه أربعة من قادة الثورة إلى داراهيني على ضفة نهر مُراد صُو الجنوبية (الفرات)، كان ذلك في 14 فبراير/ شباط، فأسروا الوالي وبقية الموظفين المدنيين. وفي اليوم نفسه أصدر الشيخ سعيد فتوى بأنه (أمير المؤمنين) للثورة، وأكّد في تلك الفتوى أنه زعيم الطريقة النقشبندية، وأنه ممثّل الخليفة والإسلام، وصرّح أنه يريد من كل شخص الانضمام إلى الحرب المقدسة، ويصبح (مجاهداً)، وأصبحت داراهيني المقر المؤقّت لزعيم (خليفة) الطريقة النقشبندية، وبات من الطبيعي أن يُرسَل الترك المقبوض عليهم إلى داراهيني، وتُرسل الضرائب إلى مقرات الشيخ سعيد هناك، وكذلك تحشيد المقاتلين من أجل القضية، وتولّى الشيخ سعيد منصب القائد الأعلى للثورة، وكما مرّ سابقاً كانت ثمة أربع جبهات رئيسية، في مَلَكان في 8 يناير/ كانون الثاني.

وفي 16 فبراير/ شباط، غادر الشيخ سعيد داراهيني، وتحرك نحو الجنوب، مشجِّعاً المقاتلين طوال الطريق، وفي 20 فبراير/ شباط تمّت السيطرة على لِيجَه، وأرسل قوات بقيادة صالح بگ هِينْلي باتجاه دياربكر عبر ممر هاني (هيني). وزعم شريف فرات أنه كان تحت قيادة صالح بگ حوالى

عشرة آلاف مقاتل[1]، وهناك واجه الكرد أول مقاومة من الترك في 22 فبراير/ شباط.

كان الترك قد أرسلوا كتيبة سلاح الفرسان الحادية والعشرين، بما فيه 120 - 130 سيفاً ، إلى پيران، وأرسلوا سرية من الفرقة السابعة، مع 70 - 80 سيفاً إلى أَرْغَنَه مَعْدِن (Argana Madin)، وقبل أن يغادر القائد التركي الملازم حسين حُسْني قائد الكتيبة الحادية والعشرين، لمواجهة الكرد، احتجّ على إرسال كتيبته للقيام بالعمليات الحربية، بسبب ضعفها، وثبت أن تخوّفاته كانت مبرَّرة، فقد وُوجهت قواتُه بالمقاتلين الكرد في ممر هاني (هيني)، وتراجعت كتيبته إلى الجنوب، وأعيد تشكيله في سريتين؛ لقد أُعفي حسين حُسني وسُجن في دياربكر. وإن سَرِية من الجيش السابع أُجبرت مرة ثانية على الرجوع لمواجهة الهجوم الكردي، ولقد تمّ دمجها مع الفوج/ الكتيبة الحادية والعشرين.

ونتيجة لهذه الهزائم، فإن القسم الأول من سلاح الفرسان (The First Cavalry Division)، مع الكتيبة الحادية عشرة والكتيبة الرابعة عشرة، تحرّك من ماردين باتجاه پيران عبْر دياربكر تقريباً في 20 فبراير/ شباط. لقد أُلحقت الهزيمة بجميع هذه القوات، وتراجعت لتعيد تجمّعها في ماردين، في حين أنّ سرية واحدة مع ضابطين نجحت في النجاة بسلامة إلى خَرْپوط، وقد استولى الكرد على أربعة مدافع جبلية، وعلى جميع الذخيرة والمخازن والأجهزة، بما فيها بنادق أوتوماتيكية، كما أنّ معظم الجنود الترك (من المحتمل أن قسماً لا بأس منهم كان من الكرد) وقعوا في الأسر، ونُزعت أسلحتهم، ولكن في الأخير أُطلق سراحُهم، وطُلب منهم العودة إلى بيوتهم، وكان ضابطان قد قُتلا في المعركة، وأُسر ستة وعشرون منهم. وكان الليوتنانت كولونيل كاظم، قائد

(1) Firat: *Dogu Illeri*, p. 162.

الكتيبة الرابعة عشرة، قد جُرح، وكان قائد الكتيبة الحادية عشرة من المفقودين، وإن خمسة من الضباط الذين تمكّنوا من الهرب سُجنوا في دياربكر[1].

وفي أواخر فبراير/ شباط أقنع الشيخ سعيد قبائل أخرى بالانضمام إلى الثورة المحتدِمة؛ إن قبيلة ساسونه (Sasunah)، وقبيلة تاتوكان (Tatukan)، وقبائل أخرى في منطقة كيغي (Kigi) الواقعة بين دياربكر وگنْجَه (Gence)، رفضت التعاون، وقد أرسل الشيخ سعيد قوة مؤلفة من أربعة آلاف مقاتل، بحسب التقديرات البريطانية، لمهاجمة القبيلتين العاصيتين، وقُتل زعيم إحدى القبيلتين حاجي موسى بگ مباشرة مع 400 مقاتل من أتباعه. إن هذه الأفعال أقنعت قبيلتي ساسونه وتاتوكان بالانضمام إلى قوات الشيخ سعيد.

وبعد معركة ممر هاني، توجّهت قوات الشيخ سعيد الرئيسة باتجاه دياربكر، وكان عدد تلك القوات يُقدَّر بـ 7.000 مقاتل، وإن التقديرات الكردية بشأن أعداد تلك القوات متفاوتة على نحو واسع، والتقدير المعقول هو أكثر من خمسة آلاف، لكن عدد الذين هاجموا مدينة دياربكر بالتأكيد هو أقل من عشرة آلاف[2]. وبحلول 28 فبراير/ شباط، أقام الشيخ سعيد مقرّه في شمالي دياربكر، ومن هناك كان على تواصل مع بقية الجبهات، وطلبَ تعزيزات، وأمر محمود بگ بن إبراهيم بگ، من قبيلة مِيلان، بمهاجمة دياربكر من الجنوب، لكن مرت خمسة أيام ولم يأت جواب من محمود بگ.

---

(1) Air Ministry 23/279.

(2) Ibid. كان البريطانيون يقدّرون عدد الثوار حينذاك بـ 8.000 مقاتل، وفي 1 مارس/ آذار انضم نجيب آغا زعيم قبيلة قبائل پالُو إلى الثورة مع 1.000 مقاتل، وذكر شريف فرات أنه كان تحت قيادة الشيخ سعيد 20.000 مقاتل. أنظر Firat: *Dogu Illeri*, p. 163، إن هذا الرقم أكبر من تقديراتي، وإذا اعتمدنا على تقديرات شريف فرات فذلك يعني أنه على الأقل انضم 25.000 مقاتل إلى الثورة.

لقد هاجم الشيخ سعيد دياربكر في 2 مـارس/ آذار، وطوال خمسة أيام دارت معارك شرسة بين الكرد وهم يصرخون «**الله أكبر! الله أكبر، استسلامْ! استسلامْ!**»، ودافع الجيش التركي الأكثر عدداً بشجاعة. وفي ليلة 7 – 8 مـارس/ آذار، استطاع سبعون من المقاتلين المختارين فتح مدخل بوساطة فتحات وأنفاق في جدران السور بمساعدة بعض الناطقين بالزازية داخل الأسوار. لكن القائد التركي العام مُرْسِل پاشا انتقل بسرعة من منطقة القتال في الأسوار الشمالية إلى المنطقة الجنوبية التي حدث فيها الخرق، وألحق الهزيمة بقوات الثوار. وتراجع الشيخ سعيد، بسبب الفشل في خرق الأسوار، أو في فتح أنفاق تحتها، وبسبب المقاومة الصلبة للقوات التركية[1]. وظلت دياربكر محاصَرة حتى 27 مارس/ آذار، حينما أُجبِر الكرد على مغادرة مواقعهم، بسبب مجيء قوات تركية كبيرة.

وعندما كان الشيخ سعيد يُعدّ التحضيرات لمهاجمة دياربكر، كانت العمليات تجري في الجبهات الأربع الأخرى، وبينما كان الثوار يحاصرون أسوار دياربكر، كان القتال قد وصل إلى تخومها الشمالية في جبهة كيغي في 27 فبراير/ شباط. لقد توسّع القتال في الجنوب الشرقي تحت قيادة عبد الرحيم شقيق الشيخ سعيد. وفي 29 فبراير/ شباط استولت قواته على مادَن (مَعْدن) (Maden)، وبعد أيام قليلة على چِرْنِك (Çernik)، وانضم إلى قوات عبد الرحيم 500 مقاتل بقيادة الشيخ أيّوب من منطقة سِوَيرَك (Siwêrek)، واستولت هذه القوات المشتركة بعدئذ على أرْغَني (Ergen)، وغادرت بعدئذ للانضمام إلى قوات الشيخ سعيد في دياربكر، حسبما ذكر ڤان بروينسّن.

كانت جبهة خَرْپوط- ألازيغ الغربية بقيادة الشيخ شريف من گُوكْدَرَه

(1) كان المهاجمون الكرد يقولون: « صلى الله عليهم! تسليم! تسليم!». أنظر:
Behcet Cemal: *Şeyh Sait Isyani*, p. 32. Firat: *Dogu Illeri*, pp. 163 – 164, 167 – 169.

(غوكْدَرَه) (Gokgere)، وعُزِّزت بقوات الشيخ يادو (Yado) وقبائل غربي منطقة چاپاقچور (Bingol) فاستولت على پالو في 21 فبراير/ شباط، وتحركت غرباً باتجاه ألازيغ، فدخلوها في 5 مارس/ آذار. واستطاع الشيخ شريف دخول ألازيغ بغير قتال؛ لأن الوجهاء كانوا قد أخبروا سكان المدينة أن **«هؤلاء الشيوخ يريدون إعادة إقامة الخلافة والشريعة، ومن واجبكم تأييدهم»**، وعُيّن مفتي ألازيغ محمد أفندي والياً على المدينة، وأُحيطت السلطات في دَرْسيم عِلماً بذلك بالهاتف.

2

الثورة في مرحلة الانحدار

يبدو أنه حوالى هذا الوقت (6 مارس/ آذار) حدث انفجار في مستودع الذخيرة في حُسَيْنِك (Huseynik)، وهي قرية تقع خارج ألازيغ حيث كان الشيخ شريف يقيم مقرَّه؛ إن ذلك الانفجار- وربما حدث نتيجة عملية تخريبية- خلق أيضاً احتكاكاً بين الثوار وسكان المدن المحليين (كان معظمهم من الكرد). ولم يستطع الشيخ شريف والشيخ يادو احتواء الخلافات[1]. وبالرغم من دخولهم المسالم إلى المدينة، فإن الثوار سلبوا ونهبوا وعذّبوا، وكان موظفو الحكومة قد اعتُقلوا، وحُرّر السجناء السابقون، وإن بعض شباب المدينة غضبوا جداً، وحملوا السلاح ضد الثوار الذين كانوا يقومون بالسلب والنهب، وأخرجوهم من المدينة.

وحوالى هذا الوقت استغلت القوات التركية النزاع بين الثوار وسكان مدينة ألازيغ، ووصلت بقيادة كاظم بگ إلى المدينة، وساقوا الثوار شمالاً عبر نهر مراد صُو، ولجأت قوات الشيخ شريف إلى مرتفعات جبال دَرْسيم، وهناك كانوا يأملون في تحشيد القبائل العَلَوية من أجل دعم الثورة، ولكن بدلاً من

(1) Firat: *Dogu Illeri*, p. 164.

الانضمام إلى الثورة قاوم العلَويون الثوّار، وقتلوا عدداً منهم، وساقوا البقيّة باتجاه القوات التركية في سهل حول پالو.

وفي 3 أبريل/ نيسان، في ممر ماندو (Mando)، اختبأ عدة آلاف من الثوار بين أشجار البلوط، ناصبين كميناً لقوات تركية كانت بقيادة كاظم بگ، وبدلاً من الهجوم المفاجئ الذي كان الكمين سيشنّه تمكّنت القوات التركية من اجتياز الممر، وتبديد القوات الكردية بعد أربع وعشرين ساعة من نشوب المعركة، وهرب الشيخ شريف وعدد من الخوجات [معلمي التعليم الديني] وزعماء القبائل إلى چاپاقْچور ، للانضمام إلى قوات الشيخ سعيد، وقام كاظم بگ بمطاردة الشيخ شريف إلى چاپاقْچور التي دخلها في 6 إبريل/ نيسان، وكان الشيخ سعيد موجوداً حينذاك هناك، وأُجبر على الهروب مع 300 فارس إلى سُولْهان.

وبعد مغادرة الشيخ سعيد، بدأ كاظم بگ بإعادة فرض سيطرة الحكومة على المنطقة، وقد تعزّزت قواته بقوات تركية أخرى من أرضروم بقيادة الليوتنانت كولونيل سامي بگ الذي سُلّمت إليه السلطة في المنطقة، ورجع كاظم بگ إلى پالو؛ أما وجهاء ألازيغ الذين كانوا قد ساعدوا على صدّ الثوار فلم تعاملهم الحكومة التركية بلطف، لقد لوحقوا، وحُكم على بعضهم بالإعدام من قِبل محكمة الاستقلال التي أنشأتها الحكومة لمحاكمة الثوار ومَن ساندهم، ونُفي معظم الزعماء إلى غربي تركيا[1].

إن الأحداث المتعلقة باحتلال ألازيغ دُوّنت من قِبل الأوروبيين الذين كانوا يسكنون المدينة، وتعود الرواية التي تغطّي هذه الأحداث إلى الفترة الواقعة بين 23 مارس/ آذار و15 أبريل/ نيسان، وهي تُقدَّر بحوالى أسبوعين ونصف بعد التاريخ الذي ذكره شريف فرات ونوري دَرْسيمي. وبما أن هذا

(1) Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, p. 165.

التقرير هو إحدى روايتين لثورة الشيخ سعيد- باستثناء روايات الاستخبارات البريطانية- فإنه يستحق التأمل إلى مدى بعيد[1].

وقد ذكر التقرير أنه بينما كان الثوّار يحاصرون ألازيغ في 23 مارس/ آذار، حاول موظفو البنك حماية النقود في المصرف الملكي العثماني. وفي 24 مارس/ آذار وُجد الوالي في سيّارة مرافَقةٍ بخمسة وعشرين من الدرك (الجَنْدرما) الجبليين، وبعد ذلك مباشرة دخل ثلاثمئة كردي المدينة، وشرعوا يسلبون وينهبون دار الحكومة، ودائرة التجارة، ودائرة العدل (القضاء)، وفُتح السجن، وقام السجناءُ بإرشاد الثوّار إلى بيوت الموظفين والأغنياء، فنُهبت، وإن كثيراً من الحمّالين وحَمَلة السواطير (الذُّعْران) في المدينة- تقريباً معظمهم من الكرد- انضموا إلى النهّابين.

وفي اليوم التالي (25 مارس/ آذار بحسب التاريخ الوارد في التقرير) استمرت عملية السلب؛ لقد كان مستودع المواد العسكرية نصف فارغ، ونُهب مستودع الرَّيجي (مركز التبغ والتنباك، وكان ملكاً للدولة، ويسيطر عليه الأوروبيون)، وكان يشتمل على حوالى (4000) پاوند تركي، ودخل الشيخ شريف، ومفتي محمد الذي عُيّن والياً جديداً، إلى المدينة، وحاولا استعادة النظام لكنهما فشلا، ونتيجةً للنهب، نقل مسؤولو البنك الأشياء القيّمة في سيارة إلى خربوط.

وفي 26 مارس/ آذار، ونظراً لاستمرار النهب، حاول وجهاء المدينة تشكيل مليشيا (جيش شعبي)، **«لكن لم تكن ثمة حماسة كثيرة لذلك»**؛ لأن سكان المدينة لم يرغبوا في إظهار الأسلحة خوفاً من أن ينزعها الثوار، لكن راسم بگ، وهو ضابط عسكري، تمكّن من تنظيم بعض الناس، **«الذين هاجموا الثوار لاحقاً، وأخرجوهم من المدينة، بعد أن قتلوا منهم خمسين رجلاً، ووقع**

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 389. Foreign Office 371/10837.

عددٌ مساوٍ من الإصابات بين السكان»، وبعد أربعة أيام من احتلال ألازيغ، كان الثوّار قد أُخرجوا، ورجع مدير البنك، وأُعيدت وسائل الاتصالات (البرقيات).

لقد ظل التوتر عالياً في ألازيغ، بالرغم من أن انسحاب الشيخ شريف من المدينة؛ لأن بعض قواته بقيت في جوار المدينة، ولم تنسحب شرقاً أو شمالاً نحو نهر مراد صُو، ووصل نور الدين پاشا، قائد الجيش التركي السابع عشر، مع قوات كافية ليؤمّن استرداد المدينة، لكنها لم تكن كافية لمهاجمة المدينة نفسها، وظلت ألازيغ في حالة رعب، كما أن الأخبار وصلت أن چَمِشْكَزَك وهي واقعة شمالي ألازيغ وشمالي نهر مُراد صُو (فرات)، قد سُلبت من قِبل كرد دَرْسيم، وهربت بعض الأسر إلى مَلاطية الواقعة جنوب غربي نهر مُراد صُو، خارج منطقة الثورة.

وبينما كانت الاستعدادات تجري لخوض المعركة بشأن دياربكر، استمرت العمليات في الشمال تحت قيادة شيوخ جان ، وهم إبراهيم ومصطفى وحسن، وفي 17 فبراير/ شباط كانت القوات الكردية قد استولت على چاپاقْچور ، وعُيّن الشيخ حسن حاكماً عليها، وجمع شيوخ جان قوات مجموعها 2000 مقاتل، وهاجمت تلك القوات كيغي في 20 فبراير/ شباط، ولم ينجح الهجوم بسبب المقاومة الشديدة التي بذلتها القوات التركية، وصلابة القائد بِنْباشي (ميجور) تحسين، الذي استطاع بمفرزة مؤلفة من 200 دركي (جندرما)، وبمساعدة الميليشيا الشعبية، أن يطرد الثوار، وانضمّت إلى قوات الشيوخ فرقة تقدّر بحوالى 300 مقاتل من قبيلة هُورْمَك العلَوية في منطقة كارير (Karir)، وكانت بقيادة الزعيم محمد خُلاصي [خلوصي] أفندي.

وفي 27 فبراير/ شباط تكبّد الثوّار خمس عشرة إصابة (عشرة قتلى وخمسة جرحى)، وانسحب شيوخ جان إلى چاپاقْچور من غير أن يسيطروا

على المنطقة، أو يتلقّوا الدعم اللازم للاستيلاء على أَرْزَنْجان أو أَرْضَروم، وحاولت هذه القوات نفسها الاستيلاء على ڤارتو ، لكنها واجهت مقاومة عنيدة من قوات الجيش التركي الثامن، ومع أن الجيش الثامن تكبّد هزيمة بعد أن وقع في كمين، لكنه استطاع في النهاية أن يسوق الكرد نحو الجنوب، وانضم إليه هناك مقاتلو قبيلتي هُورْمَك ولُولان الذين قاتلوا بحماسة ضد إخوتهم الكرد، ومنعوهم من التحرك نحو أَرْضَروم، وبذلك قضوا على تمرد كبير، وربما على ثورة[1].

إن الجبهة الأكثر أهمية- باستثناء جبهة دياربكر- هي الجبهة الشمالية الشرقية، بقيادة الشيخ عبد الله من مَلَكان (Melekan)، وعلي رضا بن الشيخ سعيد، وخالد حَسْنانْلي، وزعماء آخرين من قبيلة جِبْران، وكان علي رضا يقوم بتنسيق الخطة الاستراتيجية في هذه الجبهة المكمِّلة إستراتيجياً للجهود الموجَّهة للاستيلاء على كيغي، وكان المطلوب من زعماء جبران هو الاستيلاء على سُولْهان، وغُويْنُوك (Goynuk)، وڤارْتو، ومَلازْگِرْد، ومُوش، وكان على الشيخ عبد الله مهاجمة أرضروم، وعلى خالد حَسْنانْلي وعلي رضا احتلال آغْري (Agri) وبِتْليس (Bitlis)، وكان الاستيلاء على بتليس هو الهدف الأكبر في هذه الجبهة، مع هدف تحرير خالد بگ جِبْران، ويوسف ضِيا بگ، وكان الاثنان من قادة جمعية آزادي، وكان الاعتقاد السائد هو أنه بعد إنقاذ الرجلين ستنضم قبائل أخرى كثيرة إلى القضية الكردية، وأن هذه القوة ستتقدم جنوباً، للانضمام إلى القوات الكردية في منطقة الحدود التركية- العراقية.

وفي 19 فبراير/ شباط، استلم الشيخ عبد الله، ومحمد علي چَتُو زعيم قبلية سولهان، وغِزْڤاسْلُو (Girvaslu) حاجي سليم، قيادة قبائل أُومَرَنان

---

(1) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 167- 169. Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*, p.178 .

(Omerenan) ومَنَشْكُورْت (Meneşkûrt)، وعبروا جبال شرف الدين، واحتلوا منطقة كارليوڤا (Karliova)، حيث كانت قبائل جبران أكثر السكان هناك. وعند هذه النقطة أصدر الشيخ عبد الله الأمر إلى زعماء جبران- وهم كامل، وبابا، ومحمد- بالتحرك إلى ڤارتو، لسحق قرى عشائر هُورْمَك التي تقع في ذلك الممر[1]. وثبت بعدئذ أن هذا القرار كان كارثياً.

وفي 17 فبراير/ شباط، علمت عشائر هُورْمَك بتقدم قوات الثوار، وخطّطت لمقاومة الثوار في قرية أُورْتُوكْران (Ûrtûkran)، وأن علي حيدر، و م. شريف، وم. خالد، وحيدر تاتاهلي، كانوا قد عُيّنوا في قيادة قوة صغيرة مؤلفة من 100 مقاتل، والتي ضمنت ولاء قرى عشائر لُولان العائدة إلى كامر (Kamer) وشَلْجوكلو (Şelcuklu) حُسَيْني، وتحركت القبائل الشيعية [العلوية] للدفاع عن ڤارتو.

وفي 22 فبراير/ شباط، اشتبكت مرة أخرى قوات جبران من جانب، ضد قوات هُورْمَك ولُولان من جانب آخر، في قرية كاسْمان (Kasman)، الواقعة جنوبي ڤارتو. في هذا الوقت كانت المخاطر مرتفعة جداً، ولم يكن الأمر يتعلّق بالهيمنة القبَلية، أو بالاختلافات السُنّية- الشيعية فقط، وإنما كان يتعلّق بأمر نجاح أو فشل القومية الكردية، ونجاح أو فشل حركة الثورة، لقد دامت المعركة نصف ساعة فقط، لكنها أخّرت خطط الشيخ عبد الله في الاستيلاء على ڤارتو والتحرك نحو أرضروم.

وبعد معركة كاسْمان كُوي، تشاور الشيخ عبد الله مع إسماعيل عمّ خالد جبران، وكان إسماعيل مقيماً في ڤارْتو، واستشار الجنرال المتقاعد قاسم جبران الذي كان من الإستراتيجيين العسكريين عند الشيخ سعيد، وكان السؤال هو: هل ينبغي أن يكون الهجوم على ڤارتو بالالتفاف حول قرى

(1) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 169, 170

هُورْمَك، أو بالعبور من خلالها؟ وأخيراً بدأ الهجوم على ڤارتو بقوة مؤلفة من 2000 مقاتل، قبل ثلاث ساعات قبل فجر يوم 11 مارس/ آذار، وضمن الشيخ عبد الله تأييد 120 دركياً (جَنْدِرْما) كردياً كانوا في ڤارْتو، وربما كان ذلك بتأثير إسماعيل وقاسم، وكان معظم أولئك الدرك من الكرد الناطقين بالزازية، كما أنهم كانوا من مريدي الشيخ سعيد في دياربكر وهازُّو (Hazzo).

إن هؤلاء الدرك منعوا وكيل الحاكم (قائم مقام) من دعوة عشائر هُورْمَك إلى المقاومة، وإن قوة صغيرة من الجنود الترك والميليشيا دافعت بصلابة قبل أن تستسلم. وكان محمود عمُّ الشيخ عبد الله من بين القتلى، وإن مقاومة قوات عشائر هورمك وصمودهم أجبر الشيخ عبد الله على التخلّي عن ڤارتو بعد خمسة أيام، وتحديداً في 16 مارس/ آذار؛ وهذا يعني التخلي عن أيّ هجوم على خِنِس. وفي 17 مارس/ آذار هاجم الشيخ عبد الله بـ 1000 مقاتل ممرّ آرپا (Arpa) الواقع بين ڤارتو وخِنِس ، واستمرت المعركة حتى المساء، وحينئذ أُجبر الشيخ عبد الله على التراجع إلى قرية كَرْس (قِرْس) (Kirs).

واقتيدت بقية قوات الثورة- وهم 200 مقاتل- من قِبل أخوي خالد بگ جبران (سليم وأحمد)، إلى خارج ڤارتو في 19 مارس/ آذار، وانضمّت إلى قوات خالد حَسْنانلي في منطقة مَلازْگِرْد، من غير علم بالهزيمة في ممر آرپا، وكان الشيخ عبد الله يُعِدّ فرقة من 500 مقاتل لمهاجمة مُوش، وقد هزمته قوةٌ صغيرة مؤلفة من الدرك ومن مليشيا محلية، على جسر فوق نهر مراد صُو شمالي مُوش، وأُجبر الثوار على التراجع إلى ڤارتو[1].

لقد مات خالد بگ جبران ويوسف ضِيا بگ شنقاً في بتليس بعد معركة جسر مراد صو، حوالى 19 أو 20 مارس/ آذار 1925، ومن الصعب تحديد

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 388.
Firat: *Dogu Illeri*, p. 171.

السبب الذي أثّر بشدّة في قرار الشيخ عبد الله لأن يتراجع عن الهجوم مباشرة على موش وبتليس؛ ترى هل هو هزيمةُ جسر مراد صُو، أم شَنْقُ قادة جمعية آزادي؟ إن الأخبار الأخيرة أضرّت على نحو واضح بمعنويات القوات الكردية، وبخاصة في معنويات القادة القوميين. وأثّرت هزيمة جسر مراد صُو في معنويات القبائل، وجعلت أفرادها يحجمون عن الانضمام إلى الثورة، وسمحت للسلطات الحكومية المحلية على اتخاذ إجراءات أقوى لفرض القانون.

ومع نهاية مارس/ آذار بدأت القوات الكردية تلقى مقاومة قوية متزايدة من الجيش التركي، وفي 20 مارس/ آذار، وخلال معركة ضد الكتيبة الرابعة والثلاثين التي جاءت من صاري قاميش بقيادة طلعت بگ، خسر الثوار أربعين مقاتلاً، وبينما كانت القوات التركية مستمرة في التقدم نحو خِنِس ، قرر الشيخ عبد الله استخدام بعض قواته للسيطرة على ممرّ آرپا ، ولم يُفلح في ذلك، وخسر أكثر من عشرة مقاتلين في المعركة، وفي ذلك اليوم نفسه وصل الفوج الثاني عشر المؤلف من 3000 مقاتل بقيادة طلعت پاشا إلى خِنِس.

وفي 24 مارس/ آذار عسكر طلعت پاشا بقواته في الجانب الشمالي من ممر آرپا (Arpa)، وبعد يوم واحد، في 25 من الشهر ذاته أَلحقت قوات عثمان پاشا- بمساعدة من هُورْمَك ولُولان- خسارة جسيمة بقوات الشيخ عبد الله، وهرب هو وقواته إلى جبال شرف الدين، وفي أثناء الرجوع إلى الجبال، تكبّدوا كثيراً من الخسائر في ممرّ Gomo-gorgo، وقُتل حينذاك حسن عمُّ خالد بگ جبران وآخرون بأيدي قبَليين متعصبين من قبيلة هُورْمَك، لتصفية حسابات (ثارات) قديمة[1]. أما الباقون الذين لم يتمكن رجال هورمك من قتلهم فسرعان ما قضى عليهم فرسان الفوج الثاني عشر.

لقد اتخذ عثمان پاشا مقرّه في ڤارتو، ووضع خطّته الاستراتيجية

(1) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 167, 177. Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*. p. 178.

اللاحقة، وكانت الأسابيع التالية مليئة بالاشتباكات وحالات الثأر بين الثوار قبيلة هورمَك والثوار الذين اعتبروا تعاون قبيلتي هورمك ولُولان مع الترك أسوأ أنواع الخيانة، وكانت المعارك تنشب بين قوات متكافئة مؤلفة من 200 إلى 300 رجل، وفي كل معركة كان يُقتَل عدد من الرجال، ولم يتنازل الثوار بسهولة.

وفي 27 مارس/ آذار قام خالد حَسْنانلي، وعلي رضا، وشقيقا خالد بگ جبران (أحمد وسليم)، مع رجال آخرين، بمهاجمة خِنِس بـ 1000 محارب، بعد التحرك خلف قوات عثمان پاشا. في ڤارتو، وقُتل على الأقل 27 رجلاً بإطلاق نار من بنادق رشّاشة، وأُجبر الثوار على التراجع باتجاه مَلازْگِرْد. وفي 3 أبريل/ نيسان حوصر الثوار وهوجموا من قِبل الكتيبة الرابعة والثلاثين بقيادة الكولونيل (ميرآلاي) طَلْعَتْ بگ، وأخيراً هرب خالد حَسْنانْلي وعلي رضا، و150 آخرون، ووصلوا إلى مدينة ماكو في إيران. ومن السخرية أن الثورة تلقّت من إيران ضربات أكثر إيلاماً.

لقد طلب خالد حَسْنانلي اللجوء، وسلّم أسلحة رجاله إلى الحكومة الإيرانية كما فعل علي رضا، لكن كريم زعيم قبيلة زِرْگان (Zirgan) رفض أن يفعل ذلك، وتلا ذلك قتال بين الجنود الإيرانيين والثوار الذين كان عددهم خمسة وسبعين مقاتلاً، وقُتل بعض الجنود الإيرانيين، وبعض قادة الثورة في تلك المناوشة، منهم شمس الدين بن خالد حَسْنانلي، وكريم زعيم زِرْگان الذي بدأ المعركة، وسليمان، وأحمد، وعبد الباقي، وغياث الدين أحد أبناء الشيخ سعيد، أما خالد حَسْنانْلي، وعلي رِضا، ورجل من فارْنَنْدَه (Fernande)، مع المقاتلين الثمانين الباقين من رجالهم فإنهم طلبوا المأوى في الحال عند الزعيم الكردي الإيراني إسماعيل سِمْكو[1].

(1) Firat: *Dogu Illeri*, pp. 167, 177. Nuri Dersimi: *Kurdistan Tarihinde Dersim*. p. 179.

ومع نهاية مارس/ آذار، كانت معظم معارك ثورة الشيخ سعيد الكبرى قد خِيضت، وإن عدم قدرة الثوار على التوغل فيما وراء خِنِس حال دون إمكانية تمدّد الثورة إلى أَرْضَروم وإلى ما وراءها، ومن سخرية القدر أن خِنِس هي إحدى منطقتين للشيخ سعيد فيهما نفوذ كبير، وكان مشهوراً في خِنِس (كانت له تكية فيها)، وأصبح الشيخ كبار القادة مقتنعين بأن ثورتهم باتت في خطر، فاجتمعوا يوم 3 أبريل/ نيسان في قرية كِرْڤاس (Kirvas)، في منطقة سُولْهان، ليضعوا خطّتهم الاستراتيجية للانسحاب إما إلى إيران أو إلى العراق، والخروج من حصار القوات التركية المؤلفة من الجيش الثامن، ومن الكتيبة الخامسة والثلاثين من الفوج الثاني، بقيادة غالب بگ، الذي كان قد دمج حينذاك قوات قبيلتي هُورْمَك ولُولان القبلية تحت قيادته. وتحركت فصيلة من الفوج الثاني عشر نحو ممر بوگلان (Boglan)، وهي تدمّر معظم المنطقة. وفي 6 أبريل/ نيسان، أصبح البريغادير جنرال (ميرآلاي) قائد الفوج الثاني عشر واثقاً من أنه يحاصر الشيخ سعيد[1].

وبعد 3 أبريل/ نيسان، أصبحت المسألة فقط مسألة وقت للقبض على الشيخ سعيد. وفي 14 أبريل/ نيسان، مَنعت قوات الفرقة الرابعة والثلاثين، بقيادة طلعت بگ، كلاً من الشيخ سعيد ومرافقوه من عبور جسر مراد صُو شمالي موش، فأُجبر على التراجع إلى ڤارتو، آملاً في العبور إلى إيران عن طريق بولانيك ، وفي 15 أبريل/ نيسان اقترب الشيخ سعيد ومرافقوه من جسر عبد الرحمن پاشا «جسر جارْپ (Carpik)»، فحاصرهم كمين مؤلف من كتيبة جنود وبعض رجال عشيرة سَلْجُوقلو حسين من قبيلة هُورْمَك، وتمّ القبض

(1) Firat: *Dogu Illeri*, p. 180.

على الشيخ سعيد مع حوالى خمسين من مرافقيه، من بينهم قاسم، وإسماعيل، ومحمد، ورشيد جبران، واستسلم الشيخ شمس الدين، وإبراهيم، وحسن، وشيوخ جان Can، لقائد الكتيبة.

وقد ذكر ڤان بروينسّن أن معلوماته «ادّعت عموماً» أن الشيخ سعيد كان ضحية خيانة قاسم بگ جبران الذي كان مستاء من سير الأحداث[1]، وأنّ حقيقة أن قاسم بگ جبران وأباه وإخوته نجوا من العقوبة، ولم يُحكَموا بالموت من قِبل محكمة الاستقلال في دياربكر، كما حُكِم على بقية قادة الثورة بالموت، تعطي مصداقية لدعوى الخيانة. وفي اليوم التالي (16 أبريل/ نيسان) أُسر مزيد من مرافقي الشيخ سعيد، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع، في 10 مايو/ أيار، أُسر بقية القادة جميعهم أو حوصروا، وتقريباً كان الجميع قد جُمعوا في چاپاقچور، وأُرسلوا تحت رقابة الليوتنانت كولونيل (القائم مقام) صايم بگ إلى دياربكر، وهناك حكمت محكمة الاستقلال على أربعة وسبعين منهم بالموت[2].

وبوقوع الشيخ سعيد في الأسر، حوالى 15 أبريل/ نيسان، كان عنفوان الثورة قد دمِّر، وإنَّ المعارك الأكثر قسوة كانت قد حدثت في الأسبوعين الأولين من أبريل/ نيسان على الجبهة الشمالية الشرقية؛ إذ حاول الثوار فتح طريق لهم إلى أرضروم، لكن الجهود التي بُذلت للاستيلاء على دياربكر

(1) ثمة اختلاف في المصادر بشأن اليوم الذي أُلقي فيه القبض على الشيخ سعيد، لكن معظمها يذكر يوم 15 أبريل/ نيسان

Behcet Cemal: *Şeyh Sait Isyani*, p. 72. Metin Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, p. 38.

Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 98.

(2) Firat: *Dogu Illeri*, p. 181. n 1.

فشلت في 9 مارس/ آذار. وفي نهاية فبراير/ شباط بلغ الحد الأقصى للجبهة الجنوبية الغربية منطقة سِوِيرَك، وكان أوسع امتداد للثورة في الغرب قد وصل إلى ألازيغ في 7 – 8 مارس/ آذار، وإن أقصى اندفاع لها، أي للثورة في كيغي حدث في نهاية فبراير/ شباط. وعلى الجبهة الأكثر قسوة، وهي الجبهة الشمالية الشرقية، جرت بالتأكيد المعركة الأكثر شراسة ضد الثوار في منتصف مارس/ آذار.

3

عمليات الانتقام التركية

إن معظم المعارك الأكثر أهمية في الثورة كانت قد حدثت حتى قبل أن تتمّ تعبئة القوات التركية، وكما ورد سابقاً فإن حصة الـقوات التركية الـ 52.000 من الأسلحة ما كانت قد وصلت على الأقل في 21 أبريل/ نيسان، وإذا كانت فرضية نسبة عدد المقاتلين إلى عدد البنادق هي 9 إلى 4 [لكل تسعة جنود أربع بنادق]، فذلك يعني أن القوات التركية خاضت المعارك الأكبر ضد الثوار في مارس/ آذار بأقل من 25.000 بندقية، وأنَّ تحشيد 52.000 مقاتل مع أوائل أبريل/ نيسان أتاح للقوات التركية احتواء الثورة بسرعة، وتحطيمها بعدئذ، هذا بالرغم من أن كثيراً من المعارك الصغيرة والمناوشات استمرت حتى اندلاع الثورة الرئيسية في آرارات في أوائل سنة 1929.

لقد كان البريطانيون قد تفحّصوا بدقة ومباشرة القوات التي حشدها الترك للقتال ضد الكرد؛ إنهم كانوا قلقين ظناً منهم بأن الترك يعدّون قوة كبيرة لمهاجمة العراق، أو على الأقل للحصول على موقف أفضل لأنفسهم فيما يتعلق بالحدود التركية- العراقية، ومن بعدُ في المناقشة التي ستقوم بها لجنة من هيئة الأمم المتحدة[1].

(1) Air ministry 367, 5/403, 5/389. Colonial Office 730/66.

إن خط بروكسل الذي أصبح في النهاية خط الحدود بين تركيا والعراق، والذي تقرر رسمياً في معاهدة 5 يونيو/ حزيران 1926، كان قد تم تحديده في 29 أكتوبر/ تشرين أول 1924، وتمّ توثيق ذلك القرار من قِبل مجلس الأمن في 16 ديسمبر/ كانون الأول 1924 [1]. لقد استمرت المفاوضات بسرعة بين تركيا وبريطانيا في أثناء ثورة الشيخ سعيد، وفي أثناء قمعها، باستثناء الفترة الفعلية للتعبئة، وكما سيمرّ فإن الثورة عجّلت بإجراء المفاوضات التي أدّت إلى توقيع معاهدة 5 يونيو/ حزيران 1926.

لقد سجّلت الاستخبارات البريطانية تزايد أعداد القوات التركية المرسَلة مباشرة إلى الشرق فوراً بعد تمرد بيت شباب، وكان على القوات التركية- حسبما كان محدَّداً- أن تُستخدَم لقمع الكرد، ولطرد النساطرة [الآشوريين] من المنطقة الحدودية التي كانت ستؤول إلى تركيا، فيما إذا اتّخِذ خط بروكسل حدوداً نهائية، والذي كان كذلك حسبما جرت الأمور بعدئذ. وفي 4 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1924، التقى أعضاء وصفتهم الاستخبارات البريطانية باللجنة القومية الكردية، التي لعلها تضم أعضاء من (جمعية بعث كردستان)، وأعضاء من جمعية آزادي، بضابط تركي في دياربكر، لمناقشة مسألة استقلال الكرد.

إن هذه اللقاءات كانت- حسبما يبدو- على علاقة بالمحادثات التي جرت في النصف الأول من أغسطس/ آب، أيضاً في دياربكر. واعتقد البريطانيون أنه إذا كان الجواب التركي غير مناسب، فإن الكرد سيُعِدّون للقيام بالثورة. وقد اعتبر الكردُ الجوابَ التركي غير مناسب، وفي 20 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1924، كان والي دياربكر قد قُتل، وحتى قبل حصول المحادثات بين الترك والكرد في 4 نوڤمبر/ تشرين الثاني،كان الترك قد أرسلوا ما بين 50 إلى 60 عربة قطار، تحمل قوات من أضَنة إلى رأس العين.

---

(1) Colonial Office 730/83.

وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني، وصل مدفعا ميدان إلى ماردين من دياربكر، وفي الفترة بين 20 - 26 نوفمبر/ تشرين الثاني، وصلت كتيبة من المشاة، وأخرى من الفرسان (الخيّالة) إلى ماردين من دياربكر. لقد نشب قتال متواصل في نوفمبر/ تشرين الثاني بين القوات التركية وكرد زِرْزي (Zirzi). وبحلول 14 ديسمبر/ كانون الأول وصل ستة عشر مدفع ميدان إلى دياربكر من مصادر مختلفة. وفي 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 1924، دخل 200 خيّال إلى دياربكر. ومع نهاية ديسمبر/ كانون الأول 1924، كانت لدى الترك كتيبة خيّالة في دياربكر، وكتيبة في قرية كالا (Kala) وكتيبة أخرى في منصورية (Mansuriyah)، إضافة إلى أنهم كانوا يملكون أربعة مدافع جبلية في كنيسة.

وابتداء من 12 يناير/ كانون الثاني 1924، كانت سِرت (Siirt) قد أصبحت مقراً للفوج الثاني بقيادة الكولونيل (ميرآلاي) علي بگ. وقد تمركزت كتيبة من المشاة- وكانت قد فقدت فصيلة- في بِتْليس مع أربعة مدافع جبلية[1]. وهكذا كان الترك يحضّرون لمواجهة أيّ عصيان كردي، لكن ليس لمواجهة ثورة اندلعت بقيادة الشيخ سعيد.

إن الاستخبارات البريطانية نفسها لم تكن قد استعدّت لتقييم نطاق انتشار الثورة، وبعد مرور أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من اندلاع الثورة فقط، تمكّنت من تقييم مدى نفوذ الثورة، وكان من المحتمَل أن قلة معلومات الترك حدّت من التقييم البريطاني، باعتبار أن الاستخبارات البريطانية كانت تعتمد بطرق كثيرة على الاستخبارات التركية، وأن بهجت جمال ومَتين تورُكَر يذكران الفُرَص التي أضاعتها سلطات الحكومة التركية لتقييم المعلومات التي كانت تتلقّاها بشأن الثورة.

---

(1) Air Ministry 23/278.

وعلى أية حال فإنه مع حلول 1 مارس/ آذار، بدأت تظهر معلومات شاملة في التقرير الاستخباراتي الأسبوعي، وكذلك كان الأمر في كثير من المصادر الأخرى. وفي 1 مارس/ آذار 1925، اعتَقل قائد القوات التركية في جَزيرة (جزيرة ابن عُمَر) أربعة من زعماء كرد مِللي (بمن فيهم نوّاف بن مصطفى، وعلي بازْهان)، لقيامهم بتحريض عشائرهم على مهاجمة جزيرة، وأعدمهم في وقت لاحق. ومع حلول 3 مارس/ آذار خمّن البريطانيون أن الترك قد نووا تأسيس قوة مؤلفة من 12.000 مقاتل في دِرْبازِيّة (Darbaziyah) [دِرْباسيّه]. وبحلول 14 مارس/ آذار سجّلت التقارير معركة جرت على أطراف بتليس، قُتل فيها 150 تركياً، ووقعت إصابات كبيرة في صفوف الكرد أيضاً. وبحلول 14 مارس/ آذار، بعد فشل الشيخ سعيد في الاستيلاء على دياربكر بين 7 - 8 مارس/ آذار، كان يجري يومياً إعدام المتّهمين باعتبارهم متعاطفين مع الثوار[1].

وفي وقت مبكّر من مارس/ آذار، كانت ثمة تقارير بأن خمسة وعشرين ألف مقاتل، بقيادة دَيلي ديلي (Deli) وري في أَضَنة، سيعبرون إلى دياربكر ومنطقة الثورة بالقطار الذي يمر عبر سوريا، إضافة إلى قوات أخرى كانت قد أُرسلت من إزْمِت (Izmit) وأنقرة وجنوبي أَضَنة، وثمة قوات كانت قد أُرسلت من سيواس (Sivas) وصاري قاميش، وقارْص في الشمال. وفي 2 أبريل/ نيسان كانت تخمينات الاستخبارات البريطانية قد قدّرت أن القوات التركية ستصل حوالى منتصف أبريل/ نيسان إلى اثنين وخمسين ألف مقاتل.

وكانت تعبئة القوات مصحوبة بجهود تركية لتأمين مدافع أكثر وأحدث

(1) انظر بشكل خاص: Behcet Cemal:, *Şeyh Sait Isyani*, pp. 27 - 29.

من نوع كروبّ (Krupp) وسكودا (Skoda)، وقد تمّ تسهيل هذه الجهود بعودة كمال الدين سامي پاشا، بطل تركيا في حرب الاستقلال، وسفير تركيا بعدئذ في ألمانيا، الذي عُيّن قائداً عاماً للعمليات الحربية ضد الكرد. وكانت الاستخبارات البريطانية تعتقد أن الجنرال التركي الأفضل الأول هو آسين Asin پاشا، وأن كمال الدين سامي الجنرال التركي الأفضل الثاني هو قائد الجيش الثامن في أرضروم[1].

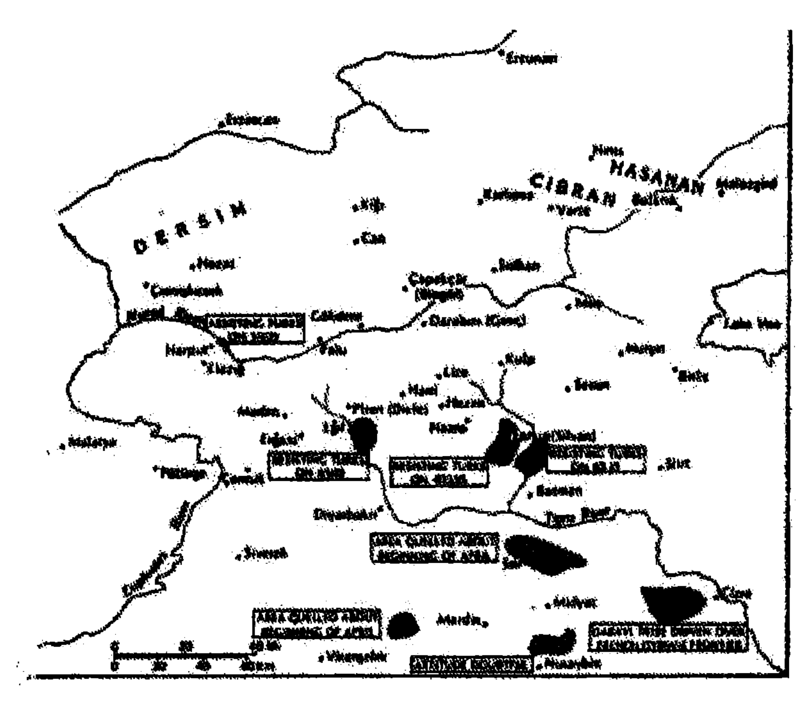
وتذكر بعض المصادر أنه قبل أن يغادر كمال الدين سامي برلين، كان قد طلب من رجل الأعمال والعالِم في مجال الأسلحة الغازيّة، فريدريك ويلهلم هاير(Friedrich Wilhelm Hayer)، الاتصال باختصاصيين في الغازات السامّة، وحينما وصل كمال الدين إلى تركيا كان معه في إحدى المقطورات اثنان من اختصاصيي الغازات السامّة الألمان، وقد أخبر مساعد رجل الأعمال هاير الاستخبارات البريطانية أنه فهم أن الغازات ستُستخدَم في قنابل الطائرات. ولم أجد دليلاً على استخدامها في الملفّات اللاحقة، ولم تذكر الاستخبارات البريطانية أن الترك استخدموا الغاز السامّ ضد الثوار الكرد.

وعلى أية حال يبدو أن هاير أراد استعمال الغاز في القنابل، وكان ذلك السبب الأول لرحلته إلى إستانبول. إن الشركة التجارية الألمانية العائدة لهاير وشرودر (Schroeder) وفرويهليخ (Froehlich)، باعت إلى الحكومة التركية خمسين ألف زجاجة ماء، وخمسين ألف زوج من الجزمات، وقماشاً للأزياء الرسمية، وتمّت الصفقة بوساطة حسين حُسْني بگ، وهو أهم متعهّد عسكري تركي في إستانبول[2].

---

(1) Air Ministry 23/236.

(2) Air 23/399A, 4 March 1925.



خريطة القوات التركية المقاتلة ضد ثورة الشيخ سعيد

وبحلول 1 أبريل/ نيسان، بدأت الاستخبارات البريطانية تسجّل أسماء قادة وزعماء الثورة الذين كانوا إما قُتلوا في المعارك، وإما شُنقوا لاحقاً، وإن قادة الثوار، وأحياناً بعض القبائل الداخلية، فرّوا باتجاه العراق، أو إلى داخله. وإن تقديرات المعارك الكبرى التي جرت في الشمال الشرقي كانت قد سُجّلت بشيء من التفصيل.

وبعد أسر الشيخ سعيد في منتصف أبريل/ نيسان، أخضع التركُ المناطقَ التي كانوا قد احتلوها، وبُذلت جهود لنزع أسلحة جميع الكرد، وأُحرقت البيوت وقرى بكاملها، وبدأت عمليات نفي بعض قادة الكرد وبعض القبائل إلى غربي الأناضول؛ إن هذه الإجراءات القاسية مسؤولة جزئياً عن استمرار المقاومات والثورات الكردية طوال سنة 1925 وأوائل سنة 1926. وبحلول

يونيو/ حزيران أفاد البريطانيون أن كرد الزازا المقيمون في دياربكر وبجوارها، كانوا قد طُوّقوا، وبعد أن حوصروا أُبيدوا جزئياً بالقنابل، وأن سَرِيّتين من المشاة قد استُعملتا لهذا الغرض، وكانت القنابل قد رُميت بين السجناء مدة أكثر من ساعة[1].

وإضافة إلى ما سبق فقد استخدم الترك قواتهم الجوية الحديثة النشأة في الحرب ضد الشيخ سعيد؛ إذ في أوائل سنة 1925 كان الترك يمتلكون قوة جوية صغيرة جداً، وفي الوقت الذي لا أملك فيه أرقاماً دقيقة بشأن عدد الطائرات التي كان الترك يمتلكونها في 1 يناير/ كانون الثاني 1925، فقد كان لديهم سبع وثمانون طائرة مع نهاية تلك السنة، وقد وصل بعضها لاستعمالها ضد الكرد[2]، وهي: عشر من نوع (War Stock) وعشرون من نوع (Bregeut)، وعشر من نوع (Junker)، وثلاثون من نوع (Caudron)، وسبع عشرة من نوع (Sovoia). وكانت الطائرات قد اشتُريت من فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وتسلّمت تركيا أربع عشرة طائرة منها في خلال سنة 1925، كما أنها تسلّمت عشر طائرات للاستطلاع وقصف القنابل بحرية، وكانت جميعها- باستثناء واحدة- قد اشتُريت من إيطاليا، وتسلّمتها تركيا سنة 1923. وفيما يتعلق بالأعطال وقلة قطع الغِيار وغير ذلك، فإنّ معظم الطائرات التي تمتلكها تركيا في أوائل 1925 غير صالحة للاستخدام.

ومنذ بداية العمليات ضد ثورة الشيخ سعيد، كان لدى الترك سرب من طائرات Filo، مؤلف من سبع طائرات، كانت اثنتان منها فقط صالحة للاستعمال، وكانت تلك الطائرات جميعها رابضة في ماردين، وبعد ذلك بوقت قصير وصل أكثر من أربع طائرات؛ ومن بين إحدى عشرة طائرة كانت

(1) Air Ministry 23/236.

(2) Air Ministry 23/426.

ست طائرات فقط صالحة للاستعمال، كانت واحدة منها ذات مقعد واحد، وإن هذه الطائرات الست قد نفّذت يومياً هجومين بالقنابل منطلقة من مطار دياربكر، وكانت تعود ليلاً إلى ماردين، ويبدو أنها كانت تفعل ذلك، للتقليل من احتمال إسقاطها من قِبل الكرد، الذين كانوا قد حطّموا ثلاث طائرات في مطار دياربكر قبل يومين من هجوم الشيخ سعيد في 2 مارس/ آذار. كما أنه كان بالإمكان تلقّي الوقود والقنابل بسكة الحديد من إستانبول إلى ماردين.

إن اثنين أو ثلاثة من الطيارين هم من الضباط الترك الرسميين، ولقد كانوا تدرّبوا على أيدي الألمان، وكان كل سرب طائرات بقيادة كابتن، وكان الطيارون الآخرون مدنيين، يرتدون بدلات، ويضعون شاراتٍ تتناسب مع الراتب الذي كان يقبضه كل واحد منهم[1]. أما الأخبار المتعلقة بتأثير القوات الجوية التركية في قمع الثورة فكانت متفاوتة، لكن يبدو أن دور القوات الجوية كان أقل مما هو متوقَّع، لأنّ التضاريس الوعرة في معظم مناطق الثورة جعلت العمليات الجوية محدودة، ويبدو أن كون الطائرات لا يُعتمَد عليها، وأنّ الطيارين كانوا ضعيفي التدريب، كل ذلك، أسهم في أن يكون تأثير القوات الجوية محدوداً.

وعلى الرغم من ذلك، كانت ثورة الشيخ سعيد هي الحرب الكبيرة الأولى التي شاركت فيها القوات الجوية التركية، وزوّدت الطيارين بتجربة قتالية ثمينة، إضافة إلى الخبرات الميكانيكية واللوجستية. إن قمع ثورة الشيخ سعيد كانت من أهم العوامل في تطور القوات الجوية التركية لاحقاً، وقد شهد الترك كفاءة القوات الجوية في العراق RAF، وبخاصة بعد أن تسلّمت وزارة الجو القيادة من مكتب الحرب في أُغسطس/ آب 1922.

إن السياسة المستقبلية لقائد القوات الجوية البريطانية في العراق، سير

(1) Air Ministry 23/236, 23/279, 23/280.

جون سالموند (Sir John Salmond)، بدأت على نحو واسع بنيّة اختبار تأثير القوات الجوية في العراق RAF وسياسات القصف، خلال الجهود المبذولة لإخضاع الكرد والعرب في شمالي العراق، بأقل كلفة، وبأصغر قوة ممكنة. وكانت إحدى نتائج السياسات المستقبلية للقوات الجوية في العراق RAF، هي إخراج الترك وإخراج الضابط التركي أُوزْدَمِير باشا من راوَنْدوز.

ومع نهاية سنة 1926، كان لدى القوات الجوية التركية 106 طائرات، ثمانون طائرة منها صالحة للاستعمال، وكانت لديهم أيضاً هيئة قيادية بقيادة الكولونيل مُظَفَّر بگ بصفة مفتش عام، وكان جميع الطيارين الضباط يحصلون على رواتب جيّدة، خصوصاً إذا قورنوا بضباط الجيش من الرتب نفسها.

لقد جرت التعبئة بسرعة في مارس/ آذار، ودُعي إلى التجنيد الأشخاص المحدّدة أعمارهم من 1904 – 1905 في آديمان (Adiymab)، الذين أعمارهم وبين 1903 – 1904 في آقْ سَراي (Akseray)، وأخيراً صدرت الأوامر بأن على جميع الشباب الذين تقع أعمارهم بين 1889 – 1900 أن يلتحقوا بالخدمة العسكرية، وأُرسل المجندون المسيحيون الذين أعمارهم بين 1901 – 1904 للعمل في كتائب الخدمة قرب مَرْسِين (Marsin) [1].

(1) Air Ministry 23/225.

4

ثورات كردية ارتدادية

بعد أسر الشيخ سعيد استمرت العمليات الحربية الشاملة، للقضاء على كل احتمال بظهور حركة قومية كردية في المستقبل، ولم يرغب الترك في تخفيض أعداد قواتهم؛ حتى بعد أن تأكدوا من أنه لن تقوم في المستقبل مطلقاً أية ثورة كردية في المنطقة التي اندلعت فيها ثورة الشيخ سعيد، وفي الوقت نفسه كان عليهم استخدام قواتهم الكبيرة في محاولة لكسب مزيد من القوة قدر المستطاع ضد البريطانيين في القضايا موضوع النزاع على الحدود التركية-العراقية.

وبحلول 1 يونيو/ حزيران 1925، سمح الترك لبعض النساطرة [الآشوريين] بالعودة إلى قراهم التي كانوا قد أُخرجوا منها قبل ستة أشهر، وقد أُعطي مالك كوسابان (Malik Kosaban)، زعيم ليزان (Lizan) الآشوريين، وعداً بعودة أفراد شعبه إلى قراهم،كما أن الترك ردّوا إيجابياً على طلب من تاوريس خانم (Tawris Khanim)، وهي زعيمة آشورية وناطقة باسمهم،كانت قدّمته إلى فرنسا لمنح جوازات السفر للآشوريين، للعودة

إلى بيوتهم ومزارعهم، نظراً لخصوبة الإنتاج هناك، وكي يحققوا التوازن ضد الكرد، وليحولوا دون تجنيد الآشوريين في الليڤي في العراق[1]، وكان الآشوريون ركناً أساسياً في مشاة الجيش العراقي إلى جانب القوات الهندية.

وبحلول يونيو/ حزيران 1925، احتل حوالى 1000 - 2000 من المقاتلين الترك منطقة غُويان (Goyan)، وظلوا يقاتلون في المنطقة طوال شهر يونيو/ حزيران، وفي منتصف ذلك الشهر كان الكرد لا يزالون يقاومون في منطقة مادَن، واستُعمل 1000 – 2000 مقاتل تركي في العمليات الحربية في منطقة جبل طُور، «طور عَبْدين» (Tur Abdin). وخلال شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز، وردت تقارير بأن القوات الكردية والجنود الترك يجمعون قطعاناً كبيرة من الغنم، تصل أحياناً إلى 3.000 رأس غنم، ويبيعونها في المزاد، وقد بيع في منطقتي لِيجَه ودياربكر وحدهما 30.000 رأس في المزاد. وأفادت تقارير أن نشاطات كهذه قد تمّت في مناطق أخرى[2].

وبما أن القوات التركية كانت قد استولت على المدن، وضبطت القرى، خلال شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز، قرر بعض القادة الكرد الباقين البدء بحرب العصابات، كما فعلت قبيلتا سيجو (Sigo) وحَيدر (Heyder) في منطقة مُوش ، بعد أن قمع التركُ المقاومةَ، وأن بعض أولئك القادة نجوا، وحاولوا خوض حرب العصابات في مناطق هِيزان (Hizan)، وغَرْزان (Gerzan)، وبِشِيري (Bişiri)، وسوسان (Sosan)؛ تلك الحرب التي استمرت بقية أيام سنة 1925، لكن في نوڤمبر/ تشرين الثاني 1925، طلب نوح

(1) الليڤي وحدات عسكرية كوّنها الإنكليز من الآشوريين والكرد والعرب في العراق، وكانت نسبة الآشوريين فيها هي الأكثر- المترجم.

(2) Air Ministry 23/280, 23/237, 23/280.

بگ، قائد حرب العصابات، اللجوءَ في العراق عند الزعيم الكردي العراقي الشيخ محمود[1].

إن استخبارات القوات الجوية البريطانية كتبت تقارير ذات صلة على نحو خاص بشؤون ثورة الشيخ سعيد حتى 1 مارس/ آذار 1927، وقد تضمّنت معلومات تفصيلية عن مقاومة الكرد للقوات التركية، وإن بعض هذه التقارير من القسم الثاني من ملفّات وزارة الجو، المتعلقة خصوصاً بأحداث 18 يونيو/ حزيران و12 سپتمبر/ أيلول 1925، تُظهر مدى انتشار الثورة[2].

إن واحدة من أكثر مناطق الثورة خطورة بالنسبة إلى الترك كانت ثورة سيّد عبد الله بن عبد القادر [ابن الشيخ عُبيد الله نَهْري]، وكان عبد القادر قد شُنِق في دياربكر في 27 مايو/ أيار مع ابنه سيّد محمد، ومع حاجي آهتا (Ahta) [آختي]، وپالولو كور سَعْدي (Palulu Kor Sadi)، وكمال فوزي بِتْليسي، وخُوجَه عسكري. فالسيّد عبد الله كان قد جدّد مقاومة قوية وحرب عصابات في مناطق وان وبِتْليس وهَكّاري، وكانت تلك الثورة بالنسبة إلى الترك نذيراً سيئاً. وقد استمرت ثورته شهوراً كثيرة بالرغم من أنه لا أحد من قبائل الكرد في العراق انضمّ إلى ثورته، مع أنه كان قد حثّهم على ذلك، لا بل إن الجنود الترك بحثوا عن مقاتلي سيّد عبد الله الذين شاركوا في حرب العصابات، ولجأوا إلى القبائل الكردية في العراق، وقد أعادت السلطات العراقية أولئك المقاتلين إلى الجيش التركي.

---

(1) بقي نوح بگ مع الشيخ محمود حفيد في العراق مدة سنتين، وفي مايو/ أيّار 1928 أُعدم بأمر الشيخ محمود، انتقاماً من ابن شقيق نوح بگ الذي كان قد قتل حيدرانلي حسين پاشا أحد رجال الشيخ محمود، وكان قد أُرسل للبدء بإشعال ثورة في منطقة جبال آرارات (آغري) .Firat: *Dogu Illeri,* pp. 181, 182

(2) Air Ministry 23/273, n 1.

إن مقاومة سيّد عبد الله، وبخاصة في منطقة شَمْدِينان (emdinan)، كانت صلبة، وقُتل 200 من الجنود الترك، لكن بمساعدة عشائر غَرافي (Geravi) وسارافان (Sarafan) الكردية المقيمة هناك، قلّت خسائر القوات الكردية. وطبيعي أن الرُّحَّل من هذه العشائر لم يساعدوا الترك كما فعل إخوتهم المستقرون[1]، وإن قوة تلك الثورة الصغيرة واستمرار المقاومة أقنع الاستخبارات الفرنسية بأن ثورات أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول كانت أخطر من ثورة الشيخ سعيد، وكان الفرنسيون مقتنعين بأن البريطانيين يعملون مع الكرد[2]. ومع أواخر أغسطس/ آب 1925، قدَّرت الاستخبارات البريطانية أن محاكم الاستقلال حكمت على 357 من وجهاء الكرد بالإعدام.

وفي 16 سبتمبر/ أيلول أجرى سيّد عبد الله- وكان قد نجا من القوات التركية في شَمْدِينان- محادثات مع سير هنري دوبّس (Sir Henry Dobbs)، المفوّض السامي البريطاني في العراق؛ لقد طلب سيّد عبد الله اللجوء لنفسه ولـ 700 من أصحابه الذين رافقوه إلى العراق، ووعده هنري دوبّس بالموافقة شريطة ألا يقوم بهجمات على تركيا، و«**ما لم يرفض التركُ الالتزامَ بقرار من هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحدود العراقية، ولم يلجأوا إلى إثارة العداوات لتحقيق أغراضهم، الأمر الذي قد يؤدّي إلى نزاع يجعل من المستحيل بالنسبة إلى بريطانيا القيام بمساعدة القوميين الكرد. وعلى أية حال، في تلك الأثناء، لم يكن لدى سيّد عبد الله أية توقعات**»[3]. إن ما ذكره هنري دوبّس لسيّد عبد الله يقدّم خاتمة سياسية مناسبة فيما يتعلق بثورة الشيخ سعيد.

---

(1) العبارة تثير الالتباس، ولعل المقصود أن الكرد الرُّحَل هناك لم يساعدوا الترك، مثلما ساعدهم إخوتهم المستقرون- المترجم.

(2) Air Ministry 23/237, 3 Septenber 1925. Metin Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, p. 119.

(3) Air Ministry 23/238, 16 Septenber 1925.

وبحلول 16 سبتمبر/ أيلول 1925، كان دوبّس يرى أن الترك سيلتزمون بقرار هيئة الأمم المتحدة المتّخَذ في 29 أكتوبر/ تشرين الأول، وفي 16 ديسمبر/ كانون الأول، بخصوص ترسيم الحدود بين العراق وتركيا.

5

الثورة وأجندة تركيا الداخلية

لقد اندلعت ثورة الشيخ سعيد في وقت حاسم بالنسبة إلى السياسات الداخلية التركية، وقد مرّ ذلك في آخر الفصل الثالث، ونتيجة للصراع على السلطة بين المتحمسين للكمالية، وأولئك المعارضين لبعض سياسات مصطفى كمال (الفريق الثاني، وكاظم قَـرَه بكر، وعلي فؤاد جَبَسُوي (Cebesoy)، ورؤوف أُوزْباي (Orbay)، ورفعت بَلَه (Beleh)، وعدنان آديڤار (Adivar)، وخالدة أديب، إلخ)، ورأى أتاتورك أن من الأفضل دعوة عصمت إينونو للعودة إلى الحكومة، وهو ما فعله هذا الأخير في 21 فبراير/ شباط.

وفي 24 فبراير/ شباط عقد مصطفى كمال، وعصمت إينونو، وفتحي أُوكْيار، ومستشاروهم، جلسة لمدة سبع ساعات ونصف، لمناقشة موضوع رئيسي هو الثورة الكردية، واتضح من اللقاء أن عصمت إينونو أراد تبنّي نهجٍ أقسى، وتعبئة مزيد من القوات ضد الثورة، أكثر مما كان يراه رئيس الوزراء فتحي أُوكْيار. وأيّد مصطفى كمال نظرة إينونو المتشددة، وانتقد إينونو الصحافة المضادّة لمصطفى كمال، قائلاً:

إنها تشجّع الثورة بشكل غير مباشر، بسبب عدائها للسياسات العلمانية

التي تنتهجها الحكومة، وانتقد بخاصةً حسين جاهِد يالْچِين، محرر صحيفة (طَنِين) (Tanin) ووليد أبو ضِيا محرر صحيفة (توحيدي أفكار) (Tavhidi Efkar)، وأحمد أمين يالْمان محرر صحيفة (وَطَن) (Vatan)، وأشرف أديب محرر صحيفة (سبيل الرشاد) (Sebillûrreşat)، وهي صحيفة تؤيد العناصر الدينية. لقد وصف بهجت جمال، حسين جاهد يالْچِين لأنه ينتمي إلى فئة CUP[1]، ووصف أحمد أمين يالمان بأنه ينتمي إلى مجموعة رؤوف أُورباي، ووصف وليد أبو ضِيا بأنه ينتمي جزئياً إلى المؤيدين للخلافة[2].

وفي 25 فبراير/ شباط، أعلنت الحكومة الحكم العرفي في جميع الأقاليم الشرقية، مؤكدة أن كل من يدعم الثورة سيقع تحت طائلة قانون الخيانة، وأنّ استخدام الدين سلاحاً سياسياً ضد الحكومة سُيعتبَر خيانة، وأسرع كثيرون من المسؤولين في الحكومة إلى وصف الثورة بأنها رجعية. كذلك وصفتها مجموعة عصمت إينونو بأنها حركة ثورة مضادة واسعة، تهدف إلى إسقاط الحكومة، في حين كان فتحي أُوكْيار يعتقد أن الثورة محدودة، ويمكن احتواؤها في الأقاليم الشرقية[3].

وبعد أن خسر فتحي أوكيار التصويت على الثقة ضمن (حزب الشعب) في 2 مارس/ آذار، استقال في مارس/ آذار 1925، وأصبح عصمت إينونو مرة ثانية رئيساً للوزراء، مع تفويض من الحكومة ومصطفى كمال بمتابعة الإجراءات الصارمة ضد ثورة الشيخ سعيد، وفي اليوم التالي مباشرة (4 مارس/ آذار) مرّر عصمت إينونو في الجمعية الوطنية الكبرى إعادة العمل بـ

---

(1) لم يوضّح المؤلف دلالة هذا الرمز، وهو غير مفهوم، وربما المقصود به مجموعة كانت تعارض التوجهات الراديكالية لعصمت إينونو وجماعته- المترجم.

(2) Metin Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, pp. 22, 23.

(3) Ibid., p. 390.

(قانون الطوارئ)، هذا القانون الذي يسمح باستمرار محاكم الاستقلال لمدة عامين؛ وكي تكون هذه المحاكم ذات قوة دكتاتورية لإدانة وسجن وإعدام الثوّار أو الخونة، كان من الضروري أن تكون عاملة في دياربكر وأنقرة.

إن محاكم الاستقلال في أنقرة استُعملت لمحاكمة الأفراد المعادين للكمالية، واستُعملت محاكم الاستقلال في دياربكر لمحاكمة ومعاقبة الثوار والمتعاونين معهم، وكانت الأهمية الكبرى لإعادة العمل بـ (قانون الطوارئ) أنه مورس لمواجهة معارضي مصطفى كمال، وقد اعتقد هؤلاء بدورهم أن ذلك القانون سيُستعمَل للحدّ من جميع الصحف والمنشورات التي تعبّر عن وجهات نظر مختلفة عن وجهات نظر الحكومة، أو لإيقافها.

وقد نوقش ذلك القانون بحماسة في الجمعية الوطنية الكبرى، ومُرّر بموافقة 122 صوتاً ضد صوتين، مع آلية قانونية سارية المفعول لقمع الثورة الكردية والمعارضة، وألقى مصطفى كمال خطاباً تحريضياً في 8 مارس/ آذار، ذاكراً الخطر الكبير الذي تمثّله الثورة على السلام والاقتصاد ومعدّل الإنتاج في تركيا، ومصرّاً على أن من واجب كل تركي الوقوف ضدها بروح الوفاء والغيرة الوطنية[1].

وفي منتصف مارس/ آذار، كانت محاكم الاستقلال جاهزة للعمل، فتألّفت في دياربكر من رئيس ومدَّعٍ عامّ وعضوين ومساعد، وكان الرئيس هو مَظْهَر مُفتي (قانصو) من دِنِزْلي، وبعد ثمانية أشهر، وبسبب مرض مَظهر، كان رئيس المحكمة هو هاشم (حاجِم) (Hacim) مُحي الدين (چارِكْلي) (Çarikli)، من جيرَسون، وقد عمل في محكمة الاستقلال مدة عشرة أشهر، وفي 6 ديسمبر/ كانون الأول 1916، أصبح علي صائب أورساڤاش

(1) Shaw and Shaw: *The Rise of Modern Turkey*, II, p. 38. Metin: Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, pp. 67 - 68.

(Orsavaş) من أورفه رئيساً للمحكمة، وكان المدعي العامّ هو ثُريّا أُوزْ گفْرَن (Ozgevren) من قَرَه سي (Karesi)، أما العضوان فهما علي صائب الذي أصبح بعدئذ رئيساً بدلاً من إبراهيم قُوجْ علي (Kocali) [ربما خُوجَه علي]، ولطفي مفتي من كيرشهر (Kirşehir)، وكان المساعد هو آفْني دُوغان (Avni Dogan) (بُوزاق).

إن هذه المحكمة هي التي حكمت بالإعدام على سيّد عبد القادر، وعلى ابنه، وعلى أربعة آخرين في 27 مايو/ أيار 1925، وعلى الشيخ سعيد وستة وأربعين آخرين في 29 يونيو/ حزيران، وحكمت على آخرين كثيرين بالموت، لكن كما مر أعلاه، مع أواخر أغسطس/ آب 1925، قدَّرت الاستخبارات البريطانية أن ثلاثمئة وسبعة وعشرين من وجهاء الكرد كانوا قد حُكموا بالموت، وأن آخرين كثيرين حُكم عليهم بالموت لاحقاً.

وأعلنت الحكومة التركية نفسُها أنه، خلال شهرين ونصف بعد 15 فبراير/ شباط، تم اعتقال أكثر من ألف شخص، وحُقِّق مع خمسمئة شخص، وأُعدم سبعة وخمسون شخصاً، واعتُقل ثمانمئة آخرون بتهمة اللصوصية، وقبل إلغاء محاكم الاستقلال كانت قد اعتقلت سبعة آلاف وأربعمئة وأربعين شخصاً، وحكمت بالإعدام على ستمئة وستين شخصاً[1].

وبحدود 5 يوليو/ حزيران 1926، وردت تقارير بأن تركيا تخطط لتوطين مسلمين ألبان من كوسوفو في منطقة الثورة في كردستان، وكانت ثمة تقارير أيضاً تفيد بأن الترك يأملون في توطين 40.000 إلى 50.000 جركسي في المناطق الكردية، وطوال سنة 1927 تلقّى السفير البريطاني سير جورج كليرك معلومات متكررة من استخبارات وزارة الجو، بأن تهجير الكرد استمر طوال

(1) Tuncy: *Tek- Parti*, p. 142. Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, pp. 118 - 119.

سنة 1926 **«بمقادير تذكّر إلى حدّ ما بالتهجير الجماعي الذي حصل للأرمن سنة 1915»**. وأضاف جورج كليرك:

«لن يكون من المبالغة القولُ بأنه لا أقلّ من 20.000 رجل وامرأة وطفل كانوا قد هُجّروا بالقوة من ديارهم قبل استكمال عمليات التهجير».

وبحلول ديسمبر/ كانون الأول 1927، ذكرت التقارير البريطانية أن **«البلاد الآن يهيمن عليها القمع والترهيب، لكنها لن تظل هادئة إذا سُحبت منها قوات عسكرية كبيرة، فالكرد قد خبّأوا 90 % من أسلحتهم»**[1].

وصوّتت الجمعية الوطنية الكبرى على تخصيص 1.500.000 ليرة لنشر الدرك (الجَنْدِرْما) في الولايات الشرقية عام 1928، وعُيّن إبراهيم تالي (Tali) بگ، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1927، مفتّشاً عامّاً لجميع الولايات الشرقية، مزوَّداً بسلطات على جميع الولاة، وقد غادر أنقرة في 8 يناير/ كانون الثاني 1928، ليتولّى منصبه الجديد في دياربكر. إنّ تعيين إبراهيم تالي دليل على أن الحكومة التركية كانت قلقة بشأن عدم قدرتها على تهدئة الكرد، بالرغم من أنها أعلنت قانون العفو في 9 مايو/ أيار 1928. وقد استفاد بعض قادة الكرد الذين شاركوا في ثورة الشيخ سعيد من هذا القانون، وفي 12 أغسطس/ آب 1928، سلّم كل من الشيخ مَهْدي، والشيخ عبد الرحيم نفسيهما للسلطات التركية في ماردين[2].

---

(1) Tuncy: *Tek- Parti*, p. 168.

(2) Şimşir: *Ingliz belgeleriyle*, pp. 114, 119, 120; January 1928.

6

خسائر الترك والكرد في الثورة

من الصعب تحديد أعداد الإصابات في الجيش التركي، أو كم تكبّد الثوار الكرد من خسائر، بدءاً من اندلاع الثورة إلى وقت إعدام الشيخ سعيد في 29 يونيو/ حزيران، وبناء على أن عدد القوات التي تمّت تعبئتها هو 52.000 ، وأن عدد البنادق كان 25.000، بحسب نسبة 9 (عدد المقاتلين) إلى 4 (عدد البنادق)، يكون من الصعب الاعتقادُ بأن القوات التركية أصيبت بأكثر من خمسة آلاف قتيل، ويبدو أن هذه النسبة كانت منخفضة، في حين تذكر بعض المصادر أن الترك تكبّدوا خمسين ألف إصابة، لكنّ هذا الرقم مبالَغ فيه كثيراً.

ومن المستحيل تحديد كم كلّف إخماد ثورة الشيخ سعيد على الصعيد المالي، والرقم الوحيد هو ذلك الذي وجدتُه مصادفة في كتاب Mete Tuncay، وهو عشرون ألف پاوند بريطاني، وذكر عبد الرحمن قاسملو- وهو زعيم قومي كردي- أن الثورة كلّفت ستين مليون ليرة تركية[1]. ومن الواضح أن أعداد القوات التركية التي حُشدت، والمعدّات والتجهيزات التي تطلّبها القضاء على الثورة، كانت مُكْلِفة للحكومة التركية، وأن الحاجة إلى استعمال

---

(1) Tuncy: *Tek- Parti*, pp. 136 - 137.

قوات كبيرة في منطقة الثورة، وعلى امتداد الأقاليم الشرقية، كان من الطبيعي أن تشكّل عبئاً على الميزانية في السنوات اللاحقة.

وقد تكبّد الكرد أيضاً الخسائر، ومن غير المحتمل أن يكون الكرد قد حشدوا أكثر خمسة عشر ألفاً ما بين مشاة وفرسان، وهذا يعني أنه حينما كانت تعبئة هاتين الفئتين قد بلغت أوجها، كان عدد القوات يتراوح بين خمسة وعشرين ألفاً للترك، وخمسة عشر ألفاً للكرد، أو بنسبة 5 إلى 3.

إن الكرد تكبّدوا خسائر فادحة في المعارك التي دارت في أواخر مارس/ آذار وأوائل أبريل/ نيسان، لكن من غير المحتمل- حسبما أرى- أن عدد القتلى شكّل 20 % من أعداد المقاتلين. وينبغي أن نتذكر أن الكرد فقدوا رجالاً أقل باستثناء ما فقدوه في أواخر مارس/ آذار وأوائل أبريل/ نيسان. ويبدو لي أنه من غير المحتمل أن يكونوا قد تكبّدوا أكثر من 3000 – 4000 قتيل، وإذا كان عدد القتلى أقل من 3000، فإن نسبة القتلى تكون 20 % من مجموع عدد القوات الكردية المقاتلة.

وينبغي أن نتذكر أيضاً أن الكرد تحوّلوا بسرعة إلى حرب العصابات؛ الأمر الذي قلّل إلى حدّ كبير من إمكانية وقوع الإصابات بينهم، وأن العدد الكبير من الإصابات كان يقع حينما كانت القوات الكردية تقع في كمائن، لكن من المحتمل أن يكون عدد القتلى من الجانبين [التركي والكردي] وصل إلى 7000 – 8000 قتيل. إنني أعتقد أن هذا الرقم مرتفع جداً، وإن عدد خمسة آلاف من الجانبين في الثورة، بدءاً من 8 فبراير/ شباط إلى 29 يونيو/ حزيران، يكون معقولاً جداً، أما الرقم 15.000 – 20.000 قتيل فيبدو أنه بعيد عن التصديق.

إن خسائر الكرد الأكثر فداحة لم تنحصر في عدد القتلى أو الإصابات

التي تكبّدوها، وإنما كانت في تدمير الأراضي، وإحراق القرى، وتهجير الناس واضطهادهم ومضايقتهم من قِبل المسؤولين والجنود والدرك (الجندرما) الترك، وبينما كانت هذه الوحشية تُمارَس بأقسى أشكالها في أثناء اندلاع الثورة، وفي الأوقات التالية لها من سنة 1925، فإن الممارسات القاسية استمرت من دون انقطاع طوال سنتي 1926 و 1927؛ وبعد فترة هدوء قصيرة، استُخدمت مرة ثانية تكتيكات وإجراءات مشابهة خلال ثورة 1929 – 1930 (يستشهد الباحث التركي بلال شِمْشير (Şimşir) بكثير من الوثائق البريطانية بصدد تأثير هذه التكتيكات والإجراءات).

لا شيء يمكن أن يصف الكميات الضخمة من الطاقات، والرجال، والنقود، والمواد، والوقت، التي أنفقتها الحكومة التركية في محاولتها لقمع واحتواء الثورة الكردية والقومية الكردية، أفضل من إقرار القوات المسلحة التركية بانشغال الجيش الثامن عشر بين سنوات 1924 – 1938 بقمع سبع عشرة ثورة وانتفاضة حدثت في كردستان، إحداها هي ثورة الآشوريين (النساطرة) يومي 3 – 4 سپتمبر/ أيلول 1924 في بيت شباب، تلك الثورة التي- كما ذُكر سابقاً- كانت شديدة الصلة بثورة الشيخ سعيد[1].

وبتعبير آخر: إن من بين أعظم مَهمّات الجيش التاسع عشر التركي، التي أسهمت فيها القوات المسلحة بين سنتي 1924 – 1938، كانت اثنتان منها ضد أو متعلقة بالجهود المبذولة لقمع الثورة الكردية والقومية الكردية، فقط مَهمّتان- هما المتعلّقتان بـ (مَنَمان (Menemen) في ديسمبر/ كانون الأول 1930، والعمل في الإسكندرونة (هاتاي)- ما كانتا متعلّقتين بالكرد. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باستثناء كوريا 1951 – 1953 وقبرص 1974–

(1) Tuncy: *Tek- Parti*, pp. 127 - 128.

إلى الآن، كانت أعمال القوات العسكرية التركية ضد الكرد قد صارت بطيئة. وبالنسبة إلى مؤرخي تركيا فإن عدم تسجيل هذه الحقيقة أو الاعتراف بها شبيه بدراسة تاريخ الولايات المتحدة الأميريكية من غير دراسة تأثير سكّانها السود، أو دراسة تاريخ الاتحاد السوڤياتي من غير التذكير بتأثير المسلمين.

إن شنق الشيخ سعيد ومعظم قادة الثورة في 29 يونيو/ حزيران، حدث في الوقت الذي كانت تقوم فيه القوات التركية بفرض سيطرتها على معظم المناطق التي اندلعت فيها الثورة. لقد قاد الشيخ سعيد قوات كبيرة، وقاد أكثر الثورات الكردية القومية صلابةً خلال القرن العشرين؛ إنه هو نفسه كان يقود الثورة طوال شهرين (من 8 فبراير/ شباط وإلى حوالى 15 أبريل/ نيسان)، وأصبح رمزاً لاستمرار المقاومة حتى وفاته.

والحقيقة أن قصصاً استمرت بعد وفاته تذكر أنه لا يزال حياً. وقد أثارت قيادة الشيخ سعيد عند بعض أتباعه فكرة (المسيح المخلِّص) والأمل القومي، وأنّ موته يعني أيضاً أنه ينبغي على تركيا وبريطانيا، إضافة إلى دول أخرى، أن تأخذ العبرة من النتائج الدولية الواسعة لتلك الثورة.

الفصل السادس

السمات الدولية لثورة الشيخ سعيد

1

الثورة والأجندة البريطانية

في أواخر خريف 1924 برزت عوائق كثيرة في وجه قسم الشرق الأوسط، وفي وجه استخبارات مكتب الحرب، نظراً لأن احتمال دعم الثورة الكردية في تركيا كان لا يزال قائماً ومُتَّبَعاً خلال فترة اندلاع ثورة الشيخ سعيد، وتلك العوائق هي التالية:

1 - النفقاتُ الكبيرة والدعم سيكلّف البريطانيين ربما أكثر مما كلّفتهم الثورة العربية التي تُقدَّر كلفتها بحوالى واحد وعشرين مليون جنيه إسترليني.

2 - التضاريسُ التي ستندلع فيها الثورة كانت وعرة جداً.

3 - تفسيرُ الأعمال العسكرية ضد تركيا بأنها من بعض النواحي عِداءٌ للإسلام.

4 - عدمُ إمكانية وقفِ الثورة عند الرغبة في ذلك.

5 - احتمالُ أن يقوم البريطانيون بخُذلان الكرد، فيتعرّضون للمذابح من قِبل الترك[1].

وخلال بحثي في دائرة السجلات العامة، لم أجد وثائق تشير إلى أن

---

(1) Colonial Office 730/28, 4 March 1922.

البريطانيين غيّروا سياساتهم بخصوص دعم الثورات والانتفاضات الكردية في تركيا. إن السياسة التي وُضعت في نوفمبر/ تشرين الثاني 1921 ظلت سارية المفعول حتى اندلاع ثورة الشيخ سعيد في 8 فبراير/ شباط 1925، على الرغم من الخلافات بين بريطانيا وتركيا، تلك الخلافات التي نجمت عن الفشل في حل مسألة الموصل.

إن أعمالاً أخيرة للباحثَين التركيَين عمر كورْكْجُوأُوغلو (Kûrkçûoglu)، وبلال شِمْشير، تعتمد كلياً على الوثائق البريطانية، وتصل إلى استنتاج أنه لم يكن للبريطانيين دور في ثورة الشيخ سعيد، حسبما روّجت الصحافة التركية حينذاك، على الأقل في الأيام الأولى من الثورة[1]. وفي حدود علمي، لا توجد مصادر تركية موثّقة تعزّز المزاعم الخاصة بالتدخل البريطاني، على الرغم من أن بعض المسؤولين البريطانيين عبّروا عن سرور واضح بالمصاعب التي خلقتها الثورة الكردية للترك، وبخاصة إسقاط ادّعاء الترك بأن الموصل لهم، ذلك الادّعاء القائم على أن «**الكرد والترك وحدة لا تتجزّأ من الناحية العرقية**»[2].



(أوستن تشمبرلاين)

(1) Şimşir: *Ingliz belgeleriyle*; Kûrkcûoglu, *Turk- Ingliz Ilişkileri*. p. 114, 30, quote the newspaper Cmhuriyet of 17 February.

(2) Foreign Office 371, F 1229/1091/44.

وقد أشار أحد موظفي وزارة الخارجية البريطانية في مَحْضَر (سجل) بشأن بيان أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في [؟][1] أبريل/ نيسان 1925، أن رئيس الوزراء **«حريص على ألا يُعطي أيَّ اهتمام لاتهامات الصحافة التركية بأن الخارج- وبخاصة التأثير البريطاني- هو وراء اندلاع الثورة»**. وفي 22 أبريل/ نيسان ذكر سِرْ رونالد ليندسَي (Sir Ronald Lindsay)، السفير البريطاني في تركيا، في رسالة له إلى أوستن تشمبرلاين وزير الخارجية، أن ثمة وثائق مطبوعة تتهم بريطانيين من العراق بالتدخل، لكن **«يبدو أن الوثائق تشير إلى الفترة 1919 و1920، حينما كانت أفكار الحكم الذاتي الكردي في المقدمة جداً»**[2].

وفي الحقيقة، ثمة وثائق في دائرة السجلات العامة، تشير إلى بعض محلّلي الاستخبارات البريطانية في إستانبول، وبخاصة جيمس مورغان، يعتقدون أن ثورة الشيخ سعيد ربما تكون من تدبير تركيا نفسها، وأنّ كوزْكُچوأُوغلو يستشهد بمخاوف مورغان وتخميناته كبرهان آخر على أن البريطانيين لم يدعموا الثورة، ويقدّم مورغان أدلة مختلفة للأسباب التي تجعل تركيا وراء تدبير الثورة، والأدلة هي التالية:

1 - إذا كانت الثورة الحالية قد خُطّط لها وأُوجدت من قِبل حكومة أنقرة- جاذبةً إليها فارين عديدين من القوات التركية النظامية- فيمكننا أن نسمع أن الثوار المنتصرين قد صمّموا على تحرير إخوتهم في ولاية الموصل، ولهذا السبب عبروا الحدود الحالية، مدعومين من قِبل القوات التركية الهاربة،

---

(1) تاريخ اليوم غير واضح في إحدى صور الكتاب- المترجم.

(2) Foreign Office 371/10867, F 2195/1091/44.

للاستيلاء على ولاية الموصل، ومن المحتمل الاستسلامُ بعدئذ لتركيا، وفسح المجال لها كي تستولي على الأراضي المحتلة[1].

2 – الاحتمال الثاني هو أن نجاح الثورة في تركيا- بتشجيع من أنقرة- يمكن أن تُتَّخذ ذريعةً لثورة الكرد في العراق (تكون أيضاً قد هُندست من قِبل أنقرة)، للخلاص من الحكم العراقي، وإعلان اتحاد مع كرد تركيا، ويكون الجميع في النهاية تحت حكم أنقرة.

3 – الاحتمال الثالث هو أنه يمكن اتخاذ الثورة ذريعةً لتمركز القوات التركية على الحدود العراقية؛ تلك القوات التي ستجد في النهاية أن من واجبها مطاردة الثوار الكرد في تركيا عبر الحدود داخل العراق.

4 – **«تظاهرت الحكومة التركية بأنها تنظر إلى الثورة على أنها حركة رجعية، وهي ناجمة عن بعض التأثيرات التي تلعب على الغرائز الدينية عند الثوار، وأُدينت بشدة محاولةُ اتخاذ الدين عباءةً للخيانة. وفي الوقت نفسه فإن الحركة الثورية الرجعية تتيح الفرصة للحكومة للبحث- تحت ستار القانون الأساسي (العلماني)- عن المعارضين من أيّ اتجاه كانوا، والتعامل معهم، وربما تُعقَد (محاكم الاستقلال) مرة ثانية.**

إن تركيا ستعمل بالتأكيد بكل قوتها لسحق أية حركة تنزع إلى إقامة كردستان مستقلة، وإن الأفكار الطورانية لجمعية الاتحاد والترقّي لا تزال سائدة في الحكومة التركية، وإن تركيا ترغب في توسيع نفوذها، لتكون على تواصل مباشر مع مسلمي وسط آسيا، وإن إقامة أية دويلة لأقلية في آسيا الصغرى ستكون عقبة في طريق تحقيق خطتها، وينبغي سحق تلك الدويلة بكل قوة»:

---

(1) Kûrkcûoglu: *Turk- Ingliz Ilişkileri*, pp. 311 – 313. Foreign Office 371/10867, F 1360/1091/44, 4 Mach 1925.

وقد ذكر د. أ. أوسبورن في وزارة الخارجية أن البريطانيين ينبغي **«أن يتنبّهوا»** إلى ما ذكره مورغان، لكنه يعتقد أن الثورة الكردية لم تكن خيالاً ولا حدثاً مبالَغاً فيه، حسبما أشار الجيش الفرنسي ومسؤولو الاستخبارات، والأسباب هي التالية:

1 - «لن يتأثّر الترك بعرض القوات العسكرية [البريطانية].

2 - اشتملت الثورة الكردية على رفض ادّعاء الترك للموصل.

3 - أدّت الثورة، في نظر العالم، إلى سوء سمعة كبيرة للسلطة التركية الجديدة.

4 - حينما اندلعت الثورة بشكل جدّي، ربما بولغ في خطورتها، لتمكين مصطفى كمال من إعادة تنصيب عِصْمَتْ إينُونو رئيساً للوزراء، ولفرض مختلف الإجراءات القمعية ضد المدّ المتصاعد من النقد والمعارضة»[1].

وثمة برهان آخر؛ وهو أنه كان على البريطانيين أن يخافوا من هجوم تركي كان قد ورد في تقرير للملحق العسكري البريطاني الكولونيل هارنْس (Harence)، وقد كُتب هذا التقرير في أبريل/ نيسان 1925، وجاء فيه أن وزير الدفاع التركي رجب پَكَر (Peker) كان قد سأل الملحق البحري الإيطالي كولونيل نيروني (Neyroni) أن يتخيّل حالة ستين ألف مقاتل، معهم قوة جوية قليلة، يواجهون جيشاً من 4.000 أو 5.000 مقاتل، معهم قوة جوية قوية، وسأله وزير الدفاع التركي:

«هل يمكنك أن تمنع احتلال وطنك بقوة عسكرية كبيرة، مزوَّدة بقوة جوية قليلة، أو بلا قوة جوية تستحق الذكر»؟

لم يحتج المسؤولون البريطانيون إلى وقت طويل، ليقرروا أن وزير الدفاع التركي يشير إلى المقارنة بين القوات التركية والبريطانية في العراق،

(1) Ibid.

وقد أسرع السفير البريطاني إلى إعلام وزارة الخارجية بأنه لا يمكن تحقيق أيّ تقدم في مسألة الموصل في وجه تقارير كهذه[1].

وثمة دليل آخر؛ وهو أن البريطانيين ما كانوا متشوّقين إلى المشاركة في ثورة الشيخ سعيد، حينما أرسلت البِعثة (الشُّعْبة) البريطانية في پاريس تقريراً **«أن وجيهاً يدعى مسعود فهمي (Fahmy)، ويصف نفسه بـ (حاكم دَيْبْلي-بَرَكَتْ) (Diebli- bereket)، أو بديل الحاكم السابق لكيليكيا، اتصل اليوم، وطلب أن يلتقي بعضو من البعثة، وحينما سئل عمّا يريده، ذكر أنه يريد أن يناقش الموقف السياسي الحالي في كردستان، مع إشارة خاصة إلى الثورة في تلك الأجزاء، وقد أُخبِر أن هذه مسألة متعلقة بتركيا وحدها، ولا نستطيع مناقشة المسألة أبداً. وغادر في أعقاب ذلك، وهو ينثر غبار أقدامه علينا»**. مع أن أوسبورن كتب في محضر: **«ينبغي الاهتمام بالاستماع إلى ما قاله»**. وقد عُورض من قِبل مسؤول أكبر هو لورانس أُوليفانت (Lawrence Oliphant)، الذي كتب: **«من الأفضل جداً الابتعاد عنه»**. ويبدو أن البريطانيين، حتى في پاريس، أرادوا البقاء على مسافة من ثورة الشيخ سعيد.

وبحلول يناير/ كانون الثاني، كان هناك قليل من المسؤولين الترك يتهمون البريطانيين بالتواطؤ، وفي 2 يونيو/ حزيران كتب لينْدسَى إلى تشمبرلاين:

«على نحو نادر أُشيع، أو سُمح بالإشاعة، بوجود تحريض بريطاني للحركة الكردية، أو لجزء منها. وصانعُ الإشاعة هو تَمْپلي (Templi) تمْپلين (Tamplin)، الذي كان منذ ثلاث أو أربع سنوات عميلاً بريطانياً، ثم أصبح عميلاً تركيا محرِّضاً. وليست عندي فكرة بشأن هويّة هذا الرجل. وقد قيل

---

(1) Kürkcüoglu: *Turk- Ingliz Ilişkileri*, p. 313. also Foreign Office 371/10867.

أيضاً إن الشيخ سعيد كان يأمل- بعد الاستيلاء على دياربكر- في التواصل مع السلطات البريطانية عبر جزيرة [بوتان]. هذا فيما يتعلق بكل ما كُتب حتى الآن في الصحف بشأن النشاطات البريطانية».

ويبدو أن تَمْپِلِنْغ [كذا] كان يعمل سابقاً في شرطة الحلفاء، وأنه **«دخل إلى حدّ كبير في مساومات** [محادثات تسوية] **مع سيّد عبد القادر، من خلال كور سَعْدي (Keur Sadi)، أحد العملاء»**. وذكر لِنْدسَي أن تِمْپِلِنْغ ومساعده- هو بالتأكيد هولس(Hulse)- **«نُظر إليهما باستنكار شديد من قِبل السلطات البريطانية، وفُهم أنهما كانا يرغبان في العمل مع الأجانب، لكن من ناحية أخرى كانا يُستخدَمان من قِبل شخص بريطاني يدعى سِير أ (Sir A)** ». وفي يونيو/ حزيران 1925، اعتقد لِنْدسَى أن تِمْپِلِنْغ لم يبق طويلاً في تركيا، لكن مساعده هولس بقي في إستانبول، **«وكان يقبض أجراً على عمل كان يقوم به لمصلحة سلطات روسيا البلشفية»**[1].

وليس من العجيب أن ثمة قليلاً من الاتهامات التركية الرسمية ضد التواطؤ البريطاني في ثورة الشيخ سعيد. وفي 18 أبريل/ نيسان 1926، حينما بات واضحاً أن معاهدة سلام ستُوقَّع قريباً بين تركيا وبريطانيا، كتب لِنْدسَى إلى تشمبرلاين أنه كان يوماً جيداً حينما التقى بعصمت إينونو، وذكر له بصراحة ما يلي:

لو أردنا إثارة المشاكل في تركيا لأشعلنا الثورات في جميع أنحاء البلاد، ولكننا لم نفعل ذلك، وعليه أن يعرف ذلك. ألا يتذكر ملاحظة قدّمتُها له في السنة الماضية (1925)، حينما كانت ثورة الشيخ سعيد في الأَوْج؟ لقد قلت له حينذاك إنه بدون شك ستُسحَق الثورة بسرعة، وإن السجناء ينبغي أن يؤخذوا

---

(1) Foreign Office 371/10867, 24 March, Paris, No. 435, 2 June 1925, Lindsay to Chamberlain, No. 408, June 1925, Lindsay to Chamberlain .

ويُستجوَبوا، وتُغلَق التحقيقات، ولكن أستطيع أن أخبره مقدَّماً أنه لن يوجد أيّ أثر لتورّط البريطانيين في الثورة، وأقول الآن: ما هو الدليل الذي وجدته بشأن التورّط البريطاني؟

وذكر لِنْدسَى إن «**هذا صدم عصمت إينونو بقوة، ولم يحاول توجيه أيّ اتهام بأن لنا أية مشاركة في الثورة الكردية سنة 1925**»[1].

وإذا اعتقدنا بشيء من اليقين أنه لا بريطانيا ولا تركيا، شاركتا في تحريض ثورة الشيخ سعيد، فعلينا إذن أن نسأل: ماذا كانت وجهة السياسة البريطانية؟ لماذا لم تحاول إثارة الكرد ضد تركيا؛ خصوصاً وأنّ مسألة الموصل كانت في أوائل سنة 1935 قابلة لأن تجد طريقها إلى الحل؟ إن عمر كوزْكُجُوأُوغلو يصف الموقف البريطاني كالتالي:

بسبب اهتمام البريطانيين بالمسألة الكردية، تابعوا ثورة الشيخ سعيد عن قرب، لكن حاولوا تجنّب أن يكونوا في موقف الداعم لها . وإن أحد أسباب عدم دعم البريطانيين للثورة، هو أنهم كانوا يواجهون ما يكفيهم من صعوبات للسيطرة على الكرد خلال انتدابهم على العراق، وإن الشيخ محمود [حفيد] أبرز مثال على ذلك.

لقد كان البريطانيون بصدد تغيير سياستهم نحو الجمهورية الجديدة، ولم يكونوا راغبين في تمزيق تركيا، ولا في دفعها ثانية نحو الاتحاد السوڤياتي. إن كردستان مرتبطةً ببريطانيا سيحقق لها (بريطانيا) المزيد من الاستقرار في الشرق الأوسط، لكن إذا تقاربت العلاقات التركية- السوڤياتية مرة ثانية، فإن المكاسب المهمة التي حصل عليها البريطانيون بشأن المضائق (البوسفور والدردنيل) في لوزان ستصبح عرضة للخطر، وبإقامة الصداقة مع تركيا

---

(1) Foreign Office 57, No 193, dispatch No. 38, 18 April 1926, Lindsay to Chamberlain.

فإن بريطانيا ستحقق أمناً مؤكّداً في المضائق وفي الجزء العربي من الشرق الأوسط[1].

وحسبما ذكر كورْكُچُوأُوغلو، فقد كانت لبريطانيا أهدافها، لكن بما أن مسألة الموصل، والنزاع بشأن الحدود التركية- العراقية، لم يصلا إلى حلّ، فقد اعتقد البريطانيون أن الثورة الكردية في تركيا كانت مفيدة لهم؛ إذ إنها ستُجبر تركيا على التفاوض مع بريطانيا بشأن مسألة الموصل وفق المكاسب البريطانية.

لكن بريطانيا لم تدعم الثورة الكردية التي ستقود إلى الاستقلال، وعلاوةً على ذلك كان البريطانيون يرون أن ثورة الشيخ سعيد تُظهر أن الترك لن يستطيعوا العيش بسلام مع الكرد في تركيا، وهي تُضعف ادّعاء الترك للموصل ذات الأغلبية الكردية. واعتقدت بريطانيا أيضاً أنه بالرغم من أن تركيا حشدت خمسين ألف جندي على الحدود العراقية- التركية، فإن الترك يتجنّبون التدخل العسكري، وأن معاناة تركيا بشأن الثورة الكردية ستزيد فقط من المقاومة التركية بشأن المفاوضات على مسألة الموصل[2].

وباختصار: خمّن كورْكُچُوأُوغلو أن ثورة الشيخ سعيد، مثل السنوات الأولى من حرب تركيا لأجل الاستقلال، أتاحت لبريطانيا فرصة **«أن يعطوا الأمل للكرد»**، لكن بعد اندلاع الثورة لم يقدّم البريطانيون الدعم لهؤلاء، ويبدو من المحتمل أن سياسات بريطانيا وفهم تركيا الدقيق لتلك السياسات عجّلت كثيراً المفاوضات التي أدّت إلى توقيع المعاهدة التركية- البريطانية في 5 يونيو/ حزيران 1926.

وعلى أية حال، هناك عوامل أخرى، غيرَ ثورة الشيخ سعيد، أرغمت تركيا

---

(1) Kûrkcûoglu: *Turk- Ingliz Ilişkileri*, p. 314.

(2) Ibid.

على البحث عن اتفاق مع بريطانيا بشأن مسألة الموصل؛ فخلال سنتَيّ 1924 و1925 وجدت تركيا نفسها معزولة على نحو متزايد في الشؤون العالمية، وكانت قد رفضت تقرير اللجنة الثلاثية لعصبة الأمم في 16 يوليو/ تموز 1925، والمتعلق بموضوع الحدود التركية- العراقية، بدعوى أنه غير مناسب. لكن من المهم ملاحظة أنه، بينما كان تقرير اللجنة يناقَش في عصبة الأمم بين 3 – 9 سپتمبر/ أيلول 1925، صرّح وزير الخارجية التركية توفيق رشدي بگ أن تركيا غير متفقة مع بريطانيا على شيء سوى مسألة الموصل. وأضاف قائلاً إن مسألة الموصل لن تُحَلّ إذا تذرّعت بريطانيا وعصبة الأمم بحماية حقوق الكرد، محاولين استعمال كرد العراق ضد تركيا، وهي الدولة التي يعيش فيها معظم الكرد.

وكان توفيق رشدي يكرر السياسة ذاتها التي باتت واضحة خلال مفاوضات لوزان سنة 1923، وهي أن الترك يرون أن الكرد يؤثّرون في الأمن التركي داخلياً وخارجياً. إن ذكريات الدعم البريطاني لحكم ذاتي كردي في سيڤر، وتحريض الكرد ضد القوات القومية التركية سنتي 1920 – 1921، كانت لا تزال حيّة في أذهان الترك سنة 1923، وكذلك كانت الحال سنة 1925. وفُسّرت المشكلة على ضوء هذه الذكريات: إذا تُرك أمر الكرد لبريطانيا، وإذا أعطى البريطانيون في المستقبل حكماً ذاتياً لهؤلاء، فإن كرد تركيا سيطلبون الحكم الذاتي أيضاً[1].

وبعد أن رفضت تركيا قرار لجنة عصبة الأمم، نُقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، التي قَبِلت في 21 أكتوبر/ تشرين أول بشكل أساسي وجهةَ نظر محكمة العدل الدولية، وهي وجهة النظر اللجنة الثلاثية بتاريخ 16 ديسمبر/ كانون الأول 1925، المتعلقة بخط الحدود بين تركيا والعراق. وبناء

---

(1) Ibid.

على وجهات النظر المستحسَنة هذه، وقّعت بريطانيا معاهدة مع العراق في 18 يناير/ كانون الثاني 1926، وصوّت البرلمان العراقي عليها بالإجماع. لقد صوّت 58 نائباً بالموافقة، وتغيّب عن التصويت 19 نائباً، ولاحظَ أحد رجال الاستخبارات العراقية في 9 يناير/ كانون الثاني 1926 أن **«النواب الذين صوّتوا بالموافقة على المعاهدة- من أيّة خلفية كانوا- فعلوا ذلك بحجّة أن المعاهدة ليست مهمّة للاحتفاظ بولاية الموصل فقط، وإنما هي مهمّة أيضاً لوجود عراق مستقل ولنظامها الملكي»**.

وهكذا فإن ثورة الشيخ سعيد لم تسهّل فقط قبول العراق بعلاقات جديدة مع بريطانيا، في أقل من خمسة أشهر، وإنما أدّت أيضاً إلى عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق وتركيا. وبحلول ديسمبر/ كانون الأول 1925، كانت معظم الدول الأوروبية الأعضاء في عصبة الأمم تقف ضد السياسات التركية، سواء أكان ذلك بتشجيع مباشر من البريطانيين أم بتشجيع غير مباشر. إن الطرد الإجباري للنساطرة [الآشوريين] خلال فترة قمع ثورة الشيخ سعيد، أضاف قوة جديدة إلى معارضة تركيا في أوروبا وفي عصبة الأمم، وزاد من عزلة تركيا في تلك الآونة الحرجة[1].

---

(1) Sluglett: *Britain in Iraq*, pp. 125 – 138.

2

الثورة وأجندات القوى الكبرى

بحلول نهاية سنة 1925، لم تستخدم بريطانيا عصبة الأمم بشأن مسألة الموصل فقط، وإنما استخدمتها أيضاً أداةً فعّالة في سياساتها الخارجية. وقد استخدم تشمبرلاين عصبة الأمم أداة للترويج لوحدة تحالف معاهدة لوكارنو، كي يتفادى- حسبما يأمل- «**الانقسامات في صفوف قوات الحلفاء، التي أعاقت السياسة البريطانية خلال مؤتمر لوزان**». وإذا انتظر أعضاء عصبة الأمم أن توافق بريطانيا على العقوبات على امتداد العالم- مثال ذلك خلال بروتوكول جنيف سنة 1924- فيجب ألّا يتثاقلوا في مسألة الموصل، وقد تساءل تشمبرلاين: «**هل العقوبات متوافرة فقط حينما تريد بريطانيا تطبيقها لحماية شخص آخر**»؟

وبالرغم من انزعاجه من تردد بعض أعضاء عصبة الأمم فيما يتعلق بالموصل، ظل تشمبرلاين محامياً وفيّاً «**للدبلوماسية الجديدة**» الخاصة باستخدام أطراف متعددة وأطراف ثالثة للتحكيم في النزاعات، وكان الأمر قد استقر سابقاً على أن يتم التحكيم فيها على قاعدة ثنائية، وتساءل تشَمْبِرْلاين: «**هل ستسمح مسألة الموصل بتحطيم ما تمّ إنجازه**»؟

وفي الحقيقة أكد بيتر. ج. بيك (Peter J. Beck) أن تشمبرلاين مهتم باستخدام عصبة الأمم كأداة لسياسات بريطانية كانت هكذا من خلال **«اتصالاته مع قوى عظمى أُلحقت بتنبيه كان قد أعطاه لثلاثة أعضاء في لجنة فرعية»**؛ وهم غواني (Guani) من أُورغواي، وليون (Leon) من إسپانيا، وبرانْتِنْغ (Branting) من السويد، ولاحقاً أُوندي (Undén) من السويد. وقد ركّز تشمبرلاين تنبيهه في البداية على ليون من إسپانيا الذي طلب دعماً بريطانياً لسياسة إسپانيا في مراكش، وطلب أيضاً دعمها لمقعد دائم لإسپانيا في مجلس عصبة الأمم[1]. وكان التنبيه الشخصي المباشر من قِبل وزير الخارجية البريطاني إلى أعضاء اللجنة الفرعية لمجلس عصبة الأمم؛ إشارةٌ من سياسة تشمبرلاين للضغط على تركيا من خلال هذه العصبة.

وكانت تركيا متخوّفة من إيطاليا التي كانت بقيادة بينيتو موسوليني الاستفزازية، ويبدو أن المسؤولين البريطانيين- وخصوصاً تشمبرلاين- كانوا يغازلون موسوليني، وكان ذلك يثير ذُعر تركيا؛ إذ إن خطر المخططات الإيطالية على تركيا خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها كانت لا تزال حيّة في الأذهان، ويبدو أن تركيا كانت متنبِّهة إلى الإشاعات التي تفيد أن إيطاليا كانت تخزّن مُعدّات وتجهيزات عسكرية، وترسل قوات إلى صِقلية (Sicily) في مايو/ أيار 1924، ربما لاستخدامها ضد تركيا، بالرغم من أن ممثلي إيطاليا أنكروا أن يكون الأمر هكذا.

وكان هناك مزيد من التقارير في يونيو/ حزيران تفيد أن إيطاليا والاتحاد السوڤياتي قد وقّعا اتفاقية لغزو تركيا خلال ستة أسابيع. وكانت ثمة تقارير أخرى- وقد يقال: إنها إشاعات- بأن إيطاليا ويوغوسلاڤيا واليونان كانت تنتظر الهجوم على تركيا في الفرصة المناسبة، وستكون إيطاليا حرة التصرف

(1) Beck: *A Tedious and Perilous Controversy*, pp. 269, 270 n. 59, 276.

في الأناضول كما يحلو لها، وسوف تضم يوغوسلافيا ألبانيا إلى أراضيها، في حين تضم اليونان شرقي تراقيا. وحينما اندلعت ثورة الشيخ سعيد برزت المخاوف من أن إيطاليا ستفعل ما فعلته سابقاً سنة 1908، ولم تكن مخاوف تركيا بلا أساس، فقد طلبت بريطانيا الدعم من إيطاليا، وبخاصة من القوات البرية والبحرية الإيطالية، ضد تركيا، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وكانت هذه الأخيرة قد تنبّهت إلى التقارب بين بريطانيا وإيطاليا على أنها إشارة من خلال لقاء تشمبرلاين- موسوليني واتفاقيات روما في ديسمبر/ كانون الأول 1924 [1].

وفي أبريل/ نيسان 1925، وحينما كانت ثورة الشيخ سعيد في أوج عنفوانها، اعترفت بريطانيا بحقوق اقتصادية لإيطاليا في العراق، وفي ديسمبر/ كانون الأول 1925، تبادلت بريطانيا وإيطاليا مذكّرات الاعتراف المتبادَل بالتنازل عن مطالبهم الخاصة في إثيوبيا، وقد كتب بيتر. ج. بيك قائلاً: «**الحقيقةُ أنّ تبادلَ المذكّرات أدّى إلى مطالب لم تؤيَّد بدليل على أن اتفاقية إثيوبيا كانت مِثْلاً بمِثْل (مقايضة) للحصول على تأييد إيطاليا بشأن الموصل**». وكان من المحتمل حقاً اعتقاد تركيا أن الأمر هو هكذا. وإن زيارة تشمبرلاين إلى راپاللو (Rapallo) في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 1925، لم تقدّم فرصة أكبر للقاء موسوليني فقط، وإنما عملت أيضاً كدليل واضح آخر- بين يدي تركيا- على الانسجام الإنكليزي الإيطالي.

وقد ذكر أحد الباحثين أن «**جهود بريطانيا لخلق نوع من (حلف ثلاثي) بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا التقت بشكل واضح، وبمصادفة نسبية، على مصالح مشترَكة فيما بينهم بخصوص تركيا، كما أن الأحداث الجديدة؛ مثل مؤتمر لوكارنو، والنزاع اليوناني- البلغاري، والمسألة الإثيوبية، قوّت ذلك**

(1) Kürkcüoglu: *Türk- Ingliz Ilişkileri*, p. 302. Beck: *A Tedious and Perilous Controversy*, pp. 270.

الانسجام». وحتى إذا كان تخويف الترك هِبَة غير متوقَّعة، ولم تكن خطّة سياسية، فإن محادثات راپاللو نجحت في جعل تركيا متردّدة؛ وحقاً كان الترك منزعجين بشأن سياسات إيطاليا، إلى أن وقّعوا على معاهدتهم مع بريطانيا في 5 يونيو/ حزيران 1925.

وإضافة إلى التقارب البريطاني- اليوناني، فإن مفاوضات لوكارنو، واتفاقيات شتاء 1925، جعلت ألمانيا مرة أخرى عضواً في التجمعات السياسية الأوروبية والدولية. وقد وردت تقارير أن وزير الخارجية الألماني غوستاف سترسمانّ (Gustav Stresemann)، وبّخ سفير ألمانيا في تركيا هر نادُولْني (Herr Nadolny)، لتشجيعه تركيا على طلب مساعدة ألمانيا بشأن الموصل[1].

ومع نهاية سنة 1925 أصبح واضحاً أن تركيا غير قادرة على طلب المساعدة من ألمانيا، على الأقل فيما يتعلق بمسألة الموصل، أو بشأن النزاعات مع بريطانيا، وشعرت فرنسا أيضاً أن معاهدات لوكارنو قد أَوقفت إمكانية أيّ دعم ألماني لتركيا. وفي 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1925، قام السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية فيليب برثلوت (Philippe Berthelot) بإعلام ميلس. و. لامپسون (Miles W. Lampson)، في مكتب الخارجية البريطانية، أن معاهدات لوكارنو قد وُقّعت، وأنها:

«أثّرت في الدوائر التركية، وكانت الحكومة التركية تتوقّع أنها ستكون في المستقبل، كما في الماضي، قادرة على جذب صانعي القرار الألمان لمساعدتها في هكذا مسائل، كما هو الأمر في تدريب القوات التركية، إلخ، لكن هذا الأمل أصبح الآن بعيداً، بعد معاهدات لوكارنو العديمة الجدوى.

---

(1) Edwards: *The Austen Chamberlain- Mussolini Meetings*, pp. 158, 159. Kûrkcûoglu: *Turk- Ingliz Ilişkileri*, p. 300.

ولذلك بقي أمل الترك متعلّقاً فقط باحتمال أن يتلقّوا الدعم من روسيا التي كانت عاملاً آخر يأخذونه بالحسبان. وكان لدى مسيو برثلوت شك قليل في أن تحصل الحكومة الفرنسية على شيء كهذا من الروس لردّ الدَّين الروسي إلى فرنسا، واعتقد أن هذا سيقود إلى فتح باب بعض المفاوضات الرسمية مع روسيا، حتى لو أدّى ذلك إلى احتمال دخول هذه الأخيرة في النهاية في عصبة الأمم، وعودة دخولها إلى مجلس الأمم. والآن، إذا حدث كلٌّ ذلك، فستكون النتيجة أن كلَّ دعم روسي سيكون مسحوباً من تركيا، وأن تركيا- متروكةً لقدراتها- سترى بسرعة أن من المهم لها أن تبادر إلى إقامة صداقة مع بريطانيا»[1].

وأنهى برثلوت مذكّرته قائلاً:

في ضوء ما ورد أعلاه، فإن تحرك القوات التركية نحو الشرق على طول سكة حديد پوزانتي- نصيبين (Pozante- Nusaybin)، لن يكون مهماً كما يعتقد البريطانيون. إن تخفيض عدد القوات التركية باستعمال جزء من سكة الحديد المارة بالمنطقة السورية التي تقع تحت السيطرة الفرنسية، كان قد طُلب من قِبل بريطانيا بحدود مايو/ أيار 1925، حينما كان عنفوان ثورة الشيخ سعيد قد انتهى. لكن حتى النصف الأول من نوڤمبر/ تشرين الثاني لم يكن وزير الخارجية الفرنسية أرستيد بريند (Aristide Briand) قد أعلن أنه لن يسمح لمزيد من القوات بالعبور نحو الشرق أكثر من تلك التي تعبر نحو الغرب، وأن القوات التي تعبر نحو الشرق يمكن أن تحصل على إمدادات، لكن لا ينبغي أن تحصل على تعزيزات[2].

وهكذا، فبحلول 25 نوڤمبر/ تشرين الثاني، لم يكن الفرنسيون قد قرّروا، فقط، عرقلة حركة القوات الفرنسية على سكة الحديد، ليمنعوا أو يقللوا من

---

(1) Foreign Office 371/10867, E6883/362/65, 28 October 1925.

(2) Foreign Office 371/10867, 9 Novemher 1925.

قدرة الترك على العراق، وإنما كانوا أيضاً قد حاولوا منع الاتحاد السوڤياتي من دعم تركيا، وذلك بفتح السبل للسماح لها بدفع الديون لفرنسا، وبعودة دخولها إلى عصبة الأمم.

إن أرستيد بريند كان متشوّقاً للحفاظ على التضامن الإنكليزي- الفرنسي، ليس بشأن مسألة الموصل فقط، بل بسبب المصالح الفرنسية الواسعة في الشرق الأوسط أيضاً، وبخاصة في سوريا، وفي أوروبا أيضاً، ولا سيّما فيما يتعلق بألمانيا. ونتيجة لذلك لم يرغب في أن تؤدّي مكاسب التجارة الفرنسية، والمصالح النفطية من استملاك تركيا للموصل، إلى الإضرار بالمصالح الفرنسية الأوسع نطاقاً. واعتقد أيضاً أن من المحتمل للمصالح النفطية أن تتحقق بطلب فرنسا من بريطانيا، كي تسمح للشركات الفرنسية بالإسهام في تطوير حقول النفط في ولاية البصرة، وأيضاً من خلال تبادل المناطق.

وكذلك كان أرستيد بريند متنبّهاً بلا شك إلى أن الموصل قد تمثّل سابقة لادّعاءات تركيا في الإسكندرونة (هاتاي) وحلب. وعلاوة على ذلك فإنه طلب مشاركة بريطانيا في قمع ثورة الدُّروز التي اندلعت في سوريا في يوليو/ تموز 1925، مباشرةً بعد ثورة الشيخ سعيد، حتى إنه ردّ على سؤال تشمبرلاين بالضغط على أوستن أُوندن ممثّل السويد في اللجنة الفرعية التابعة لعصبة الأمم بشأن الموصل، بل إنه تقدم بطلب للسماح للبريطانيين باستخدام سوريا كقاعدة جوية لمهاجمة تركيا عند اللزوم.

وبحلول شهر ديسمبر/ كانون الأول 1925، وبالرغم من بضعة خلافات مع نشاطات پول بونكور (Paul Boncour) مندوب فرنسا خلال جلسة المجلس، وتحركات القوات الفرنسية على سكة حديد بوزانتي- نصيبين، كانت العلاقات الفرنسية- البريطانية ممتازة[1]، وتحسّنت أكثر؛

(1) Beck: *A Tedious and Perilous Controversy*, Colonial Office 730/86.

ففي 1 ديسمبر/ كانون الأول 1925 اقترح السفير الفرنسي مسيو دي فلورين (Monsieur de Fleurain)، في محادثة مع مسؤولين بريطانيين، أن العلاقات البريطانية- الفرنسية يمكن أن تصبح أفضل في الشرق الأوسط، وبخاصة- حسبما قال- فيما يتعلق بمسألة الموصل؛ إن فرنسا يمكن أن تصبح أكثر تعاوناً بعد اندلاع ثورة الدُّروز والثورة الوطنية في سوريا خلال الصيف وفي خريف 1925.

وفي 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1925، صرّح مسؤول في وزارة الخارجية، هو س. و. رِنْدِل (C. W. Rendel)، في مذكّرة إلى وزارة المستعمرات ووزارة الجو أن «**مسألة الموقف الفرنسي في سوريا إزاء احتمال التهديد التركي للعراق يختلف كلياً عن موقفنا عبر الأردنّ إزاء ثورة الدُّروز**». واعترف رِندل أن المحاولات البريطانية لمنع الأردنّ من تقديم الدعم للدُّروز كانت تصرفاً طبيعياً من «**الإدارة المحلية. إننا نجحنا بصعوبة في عملٍ أكثر مما هو في طاقتنا، لدفع الشك في أننا نخون جيراننا (الفرنسيين)**».

لكن رِندل يعتقد الآن أن:

«**اقتران هاتين المسألتين معاً (وبمعنى آخر: احتمال تهديد الترك للموصل، وثورة الدُّروز في سوريا) يفترض فكرة أن في الإمكان أن يصبح التواصل المفيد أحسن حالاً، وإذا كان من الواجب علينا أن نكون قادرين على القيام ببعض البادرات الفعّالة للتعاون مع فرنسا في المصاعب التي تواجهها في جنوبي سوريا، فإن الانطباع بشأن التضامن الفرنسي- البريطاني المأمول تحقيقه، قد يكون له تأثير مفيد جداً على حكومة أنقرة، في حين أن أيّة مساعدة يمكننا تقديمها للفرنسيين، تمكّنهم من تحمّل مواجهة المخافر التركية الأمامية غير الشرعية ؛ إضافة إلى إعارة انتباه أكثر لحدودهم الشمالية، وإلى الزاوية الشمالية الشرقية من سوريا، حيث أُلزموا بذلك أخيراً**»[1].

---

(1) Foreign Office 371/10867, E6412/362/64.

إن وضعاً كهذا كانت فيه ثورتان قوميتان ناشئتان- ثورة الشيخ سعيد التي تقود إلى **«احتمال تهديد الترك للموصل»**، وثورة الدُّروز في سوريا- أدّى إلى تعاون مباشر، وإن كان ضعيفاً، بين أكبر قوتين استعماريتين في الشرق الأوسط. إن ثورة الشيخ سعيد في تركيا، وثورة الدروز الوطنية في سوريا، هما مثالان ممتازان على مدى إسهام القوميات الناشئة غير المعترَف بها رسمياً في خلق الحاجة إلى تعاون أكبر بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط.

إن التعاون البريطاني- الفرنسي سنة 1925 أزال كل ما كان مخفيّاً من الشكوك بين الدولتين، وبخاصة كراهية البريطانيين لدعم فرنسا للسياسة التركية في الإسكندرونة. إن التعاون المباشر بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين في الشرق الأوسط، والذي فُرض بسبب ثورة الشيخ سعيد وثورة الدُّروز، انتظم بشكل رائع في سياسات أرستد بريند وأوستن تشمبرلاين، ودعا إلى علاقات أكثر قرباً بين فرنسا وبريطانيا في أوروبا وفي بقيّة مناطق العالم.

وهكذا فبحلول ديسمبر/ كانون الأول 1925، كان الترك معزولين تماماً في مجال الشؤون الخارجية، والدولة الوحيدة التي كانوا يستطيعون التوجه إليها هي الاتحاد السوڤياتي، وفي 17 ديسمبر/ كانون الأول 1925، وقّعت تركيا والاتحاد السوڤياتي معاهدة صداقة اشتملت على عدم الاعتداء وعلى الحياد. وفي 1925 شعرت موسكو بالعزلة مثل تركيا، وارتابت في أن معاهدات لوكارنو كانت موجَّهة ضدها مباشرة، علاوة على أن إعادة دمج ألمانيا ضمن السياسات الأوروبية كانت موجَّهة ضد السوڤيات. وكانت تركيا- بتوقيعها على المعاهدة مع السوڤيات- تأمل في الحصول على مركز قوة ضد بريطانيا.

وعلى أية حال لم يكن البريطانيون قلقين جداً بشأن المعاهدة التركية- السوڤياتية، فلقد عرفوا في ديسمبر/ كانون الأول 1925 أن تركيا جاهزة تقريباً

للتفاوض بشأن الموصل، وأن الاتحاد السوڤياتي يريد تركيا مستقلة، كما أنها تريد إيران مستقلة، أكثر من أن تريد حكومات استعمارية أو رجعية في أنقرة أو في طهران. وهذا يعني من وجهة النظر البريطانية أن الاتحاد السوڤياتي لن يدعم الكرد أو لن يدعم استقلالاً كردياً في تركيا. وإذا لم يُستخدَم الكرد كأداة في السياسة السوڤياتية، فإن السوڤيات سيمارسون نفوذاً قليلاً على السياسة التركية، أو على السياسة التركية في الشؤون الغربية (الأوروبية).

وكما كتب س. و. رِندل، فقط قبل توقيع المعاهدة التركية- السوڤياتية: «**إن جميع معلوماتنا تبيّن أن الترك يستعملون الروس لمصلحتهم، لكن الروس لم ينجحوا بعدُ في استخدام الترك لمصلحتهم**». إن السفير الألماني هر نادولْني كان قد أكّد في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 1925 أن الترك لن يوقّعوا المعاهدة مع الروس، وإذا وقّعوها فستكون «قضية مؤقّتة تماماً». وأضاف نادولني إن معلوماته تفيد أن «**الترك كانوا يعرقلون كل تقدّم في المفاوضات بشأن معاهدة تجارية**»[1].

وكما مرّ، فإن المعاهدة التركية- السوڤياتية حدّدت بجدّية أن كلتا الدولتين أرادتا إيقاف عزلتيهما في مجال الشؤون العالمية عامة، وفي مجال الشؤون الأوروبية خاصة؛ إن فرنسا وبريطانيا قدّمتا بشكل مستمر حافزاً لدعم عضوية الاتحاد السوڤياتي في عصبة الأمم؛ الشيء الذي أراده السوڤيات بشكل سيّئ. وإن إنجاز هذا الأمر [عزلة تركيا والاتحاد السوڤياتي] سنة 1932 من قِبل تركيا والاتحاد السوڤياتي هو شهادة كافية على أنه لم تكن ثمة سياسات تالية معرقِلة جداً للسياسات الغربية من سنة 1925 إلى سنة 1932، وأن معاهدة تركيا والسوڤيات سنة 1925 كانت ذات فائدة ثنائية محدودة. وبحسب المعاهدة إذا

(1) Foreign Office 371/10867, no. 751, October 192, Lindsay to Chamberlain.

دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا بشأن الموصل، فإن الاتحاد السوفياتي غير ملزَم بأن يكون إلى جانبها.

وفي الحقيقة أشار مؤرخ تركي إلى أن الاتحاد السوفياتي اعتقد أن المعاهدة ستزيد من التوترات بين تركيا وبريطانيا، ومن ثَم فإنها ستحسّن العلاقات بين السوفيات والبريطانيين، وأن تحسُّن تلك العلاقات بدورها سيمكّن السوفيات من إزالة آثار معاهدات لوكارنو الضارة بالسياسات السوفياتية. وذكر كورْكْچُوأُوغلو أيضاً أن المعاهدة أتاحت لتركيا بعض «الراحة» للسعي وراء السياسة الغربية المحترفة من غير الإفراط في إزعاج السوفيات، واعتقد أن هذه المعاهدة دعمت هذا الزعم طوال عشرين سنة. وبدا أن السفير البريطاني يفكر في أن السياسة التركية تجاه السوفيات- حسبما أُثبت في المعاهدة- كانت حكيمة، وأنها سهّلت وعجّلت التفاوض بشأن المعاهدة بين بريطانيا وتركيا، من خلال تخفيف التأثير المضاد لقرار عصبة الأمم بشأن الموصل على تركيا.

وعلاوة على ذلك، كان لِنْدسَى يرى أن الاتحاد السوفياتي لن يعرقل معاهدة بريطانية- تركية بشأن الموصل، في الوقت الذي هي بحاجة إلى المساعدة الاقتصادية من أوروبا الغربية؛ إن الحاجات السياسية والاقتصادية السوفياتية، مقترنةً **«بالخوف من حكم رجعي، أو من سلطة إمبريالية النزعة في تركيا قبل أن تكون تركيا قد استردّت قوتها، جعلت من اللازم أن يُبقي السوفياتي على قوة الإمبراطورية البريطانية متوافرة كاحتياطي للمستقبل القريب والبعيد»**[1].

(1) Kûrkcûoglu: *Turk- Ingliz Ilişkileri*. pp. 303-304.

3

الثورة والأجندة الإيرانية

إن التحرك السريع نحو عقد معاهدة مع بريطانيا في ربيع 1926، دفع تركيا إلى توقيع معاهدة صداقة مع إيران في 22 أبريل/ نيسان 1926، وقد استنتج السفير البريطاني في إيران سير پرسي لورَين (Sir Percy Loraine) أن «**هذه المعاهدة يمكن أن تُفسَّر ببساطة على ضوء مقدِّمات (فرضيات) بسيطة**»؛ يعني أن تركيا كانت لبعض الوقت منزعجة بين حين وآخر بخصوص سياسة رضا خان [شاه إيران] في كردستان، وتظن بلا شك أن تعامله برفق مع إسماعيل سِمْكو[1] تشير إلى شيء من التعاطف مع تبنّي مشروع إقامة دولة كردية بحكم ذاتي في تركيا وإيران والعراق تحت الهيمنة الفارسية.

وكان السفير البريطاني لورَين يعتقد أنه «**من المحتمَل أنه مع الرأي القائل بوجود مَخْرَج في علاقاتهم مع بلاد فارس، فإن الحكومة التركية سترفع نسبة التعريفة إلى ثمانية، وتهدّد بفرض ضريبة استهلاك على تنقل البضائع**»، **لكن الحكومة الفارسية- حسبما أكّد لورَين- «بسبب شعورها الشديد الدائم بخطر الطمع التركي في أذربيجان، ولخوفها من التألّب الروسي- التركي ضدها،**

(1) زعيم قبيلة شِكاك الكردية في إيران- المترجم.

ستكون راغبة جداً في أن تنقاد لضغط كهذا». لكن على الرغم من أن إيران انقادت للضغط التركي، فإن النتائج كانت مفيدة لإيران ولبريطانيا، فتهديد الاضطرابات في أذربيجان سيقلّ، وتطوير الاقتصاد في الأقاليم الجنوبية الغربية يمكن أن يتواصل، إضافة إلى أن خطر التعاون المباشر بين تركيا والاتحاد السوفياتي كان قد تمّ تفاديه بعض الوقت.

وأضاف السفير لورَين إن المعاهدة التركية- البريطانية ستتيح لرضا خان أن يوجّه طاقاته إلى تنظيم الداخل، وذكر أنه من المهم جداً «**أنّ توقيع هذه المعاهدة سيسهّل على الحكومة الفارسية الاعتراف بالعراق**». وتجب ملاحظة أن معظم مساعدي لورَين استبعدوا أن تؤدّي معاهدة بين العراق وإيران إلى مصاعب أكثر مما كان لورَين يتوقّعها، وهذا ما تحقق بعدئذ فعلاً[1]؛ كما أن إعجاب رضا خان بإصلاحات مصطفى كمال سهّل توقيع الاتفاقية.

لكن رُوح الله رَمَضاني، وهو طالب متخصص في السياسية الخارجية الإيرانية، كتب سنة 1966، متفقاً مع النظرة التي عبّر عنها لورَين سنة 1926، بأن «**الشاه كان قد صمّم على تحرير اقتصاد شمالي إيران من الاعتماد على الروس السوفيات، بالوصول إلى أسواق جديدة عبر الموانئ التركية»، علاوة على أن المادة 5 في المعاهدة تشترط أن كلتا الدولتين اتفقتا «على عدم السماح بتشكيل أو وجود أية منظمة أو مجموعة أشخاص، في أراضيهما، يهدفون إلى تعكير صفو السلام في دولة أخرى، أو إلى تغيير حكومتها، أو وجود أشخاص أو مجموعات أشخاص تقوم بمهاجمة الدولة الأخرى بدعاية أو بأية أساليب**

---

(1) Rouhallah K. Ramazani: *The Foreign Policy of Iran: A developing Nation in World Affairs*, pp. 69 – 271.

أخرى»[1]. ومن وجهة النظر التركية فإن المادة 5، وهي موجَّهة مباشرة ضد أيّ دعم إيراني للحركات الكردية المطالبة بالحكم الذاتي أو بالاستقلال، هي الأكثر أهمية وتميّزاً في المعاهدة.

لقد كان هناك تعاون كافٍ من جانب إيران، بالرغم من استمرار الثورة الكردية في شرقي تركيا، ذلك أن الترك والإيرانيين تمكّنوا من توقيع معاهدة حدود قطعية (ثابتة) في 23 يناير/ كانون الثاني 1932 لا تزال سارية المفعول. ولمزيد من الاطمئنان على حدودها الشرقية مع إيـران، وقّعت تركيا- خلال أقل من شهر ونصف- معاهدة مع بريطانيا والعراق. وإن النشاطات الدبلوماسية المؤدية إلى توقيع معاهدة صداقة تركية- إيرانية، جعلت سير رونالد لِنْدسَى، في إستانبول يستنتج قبل ثمانية أيام من توقيع المعاهدة أنه **«إجمالاً تركيا ضعيفة، وإن حكومتها تشعر الآن بضعفها، ولا شك في أن لديها رغبة قوية في التفاهم مع حكومة جلالته بشأن الحدود، ويمكن تحقيق تسوية بثمن رخيص»**.

وكان البريطانيون يعتقدون أيضاً أن المعاهدة ستسمح لرضا خان بالتعاون بشكل مؤثّر أكثر مع البريطانيين لكبح جِماح الشيخ محمود الحفيد **«الذي يعمل لاستقلال كردستان»**. فالشيخ محمود كان يأمل في أن يصبح أقوى، ويكون الزعيم الكردي الأكثر تأثيراً بين الكرد في العراق وإيران، حيث كان يوجد كثير من الشيوخ الموالين له، وإذا حاول **«الشيخ محمود توسيع نطاق نفوذه في المناطق الفارسية فعليه أن يكون في حلف وثيق مع إسماعيل آغا سِمكو، أحد أعداء فارس»**[2]. وبعبارات أخرى: إن المعاهدة بين تركيا وإيران، والتي دعت إليها الحاجة لقمع الحركة القومية الكردية وقادتها،

(1) Rouhallah K. Ramazani: *The Foreign Policy of Iran*, p. 270.

(2) Air Ministry 125, 15 March 1925.

ستعطي بعض الثقة لتركيا بأن بريطانيا لن تدعم حينذاك أو في المستقبل استقلال كردستان أو الحكم الذاتي الكردي.

وجدير بالذكر أن رضا خان كان راضياً بأن تركيا لن تحصل على فائدة، أو لن تتدخل بأيّ شكل في ثورة التركمان في شرقي إيران، التي بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني 1924، واستمرت سنة 1925، وقد قاد الثورةَ حاكمُ بُوجْنِرْد (Bujnird)، وهو زعيم قبيلة شادِلي (Şadili) الكردية، وكانت ثورة حادّة وواسعة، وتطلّبت قوة مؤلّفة من 10.000 إلى 15.000 لقمعها. وإن موقف الاتحاد السوڤياتي إزاء ثورة التركمان على حدودها مع إيران- وكانت في الأوج خلال سنة 1925 ومتزامنةً مع ثورة الشيخ سعيد- جعل بريطانيا تثق بأن الاتحاد السوڤياتي لن يعرقل التسوية التركية- البريطانية بشأن مسألة الموصل.

وفي الوقت الذي كان فيه السوڤيات يحاولون إحراج الإيرانيين والسماح للتركمان والكرد أن يكونوا في وضع شبه حكم ذاتي، كان البريطانيون متأكدين تماماً من أن السوڤيات لن يقدّموا دعماً مفتوحاً للثورة ضد الإيرانيين؛ لأن ذلك **«يتناقض مع السياسة السوڤياتية الشرقية»**[1].

إن موقف السوڤيات تجاه ثورة التركمان والكرد في شرقي إيران 1925، وأفعالَها تجاه ثورة الشيخ سعيد في تركيا خلال العام نفسه يحمل بعض التشابهات؛ إن الأمر الرئيسي هو أن السوڤيات فضّلوا نظام كمال أتاتورك ونظام رضا خان على أنظمة بديلة من المحتمل أن تكون معادية للاتحاد السوڤياتي. وإن إحدى النتائج الطبيعية الناجمة عن هذه السياسة هي طلب التقارب مع بريطانيا، أو على الأقل مع أوروبا الغربية. إن تركيا وإيران، إضافة

(1) Foreign Office 416/112, Persia: Annual Reports, 1924.

إلى بريطانيا، فسّرت السياسات السوڤياتية بهذه الطريقة، بينما حاربوا لاحقاً الشيخ سعيد والثورات التركمانية- الكردية خلال سنة 1925.

إن المعاهدة التركية- الإيرانية في 22 أبريل/ نيسان 1926 وضعت أيضاً نهاية لاقتراح قدّمه لِينْدسَى في 20 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1925 بأن يُرحَّل بعض الكرد من مناطق عراقية بين عِمادية وراوَنْدُوز إلى إيران، لتسهيل تحقيق تسوية مع تركيا بشأن الموصل، واعتقدت وزارة الخارجية البريطانية أن اقتراح لينْدسَى مدفوع من قِبل ملاحظات قدّمها عصمت إينونو للسفارة البريطانية بأنه **«ما دام ثَمَة وجودٌ لعدد كبير من الكرد في العراق، فستكون ثَمّة مشكلة دائمة عند الحكومة التركية في الأقاليم الشرقية، وستظهر المشكلة آلياً، مهما عملت السلطات البريطانية بإخلاص كجيران»**؛ ويبدو أن هذا كان إقراراً من جانب عِصمت إينونو بوجود حركة قومية كردية قوية. وقد افترض لينْدسَى أنه، دون تعديل جوهري على الحدود، مختلف عن الخط الحدودي بموجب اتفاقية بروكسل، لن تتحقق معاهدة سلام بين بريطانيا وتركيا.

وقد أسرع المندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبّس برشّ الماء على اقتراح لينْدسَى [قلّل من أهميته]، وشدّد دوبّس على أن الكرد ركن أساسي في تحقيق الأمن والاستقرار المالي والسياسي في العراق، وأن السياسة التركية تهدف إلى إزالة **«الجدار الكردي الذي يتوسّط بين الترك (في تركيا) والسكان الترك في القسم الفارسي من أذربيجان»**. إن دوبّس كان يرى أن الترك أنفسهم- بمن فيهم عصمت إينونو، وعلى الرغم من ملاحظاته إلى لينْدسَى- سيقفون ضد تحويل الكرد بين عِمادية وراوندوز؛ لأن **«ذلك سيمنح الفرس إسفيناً يدقّونه في الطريق التركي إلى أذربيجان»**، وإن ذلك **«سيحول دون تحقيق هدف تركيا من سياستها الكردية»**.

واعتقد دوبّس أن الترك **«سيفضّلون أن يبقى الكرد تحت سلطة العراق»**،

إضافة إلى أن تحويل الكرد إلى إيران- حسب ما كتب تشمبرلاين- يتناقض مع شرط عصبة الأمم باستعمال اللغة الكردية والضباط الكرد، وبخاصة إذا انتهت سلطة عصبة الأمم سنة 1928 [1]؛ إن حقيقة كون بريطانيا والعراق وتركيا لم تكن راغبة في تغيير مناطق سكن الكرد ربما عجّل أيضاً في توقيع معاهدة الصداقة في 22 أبريل/ نيسان 1926.

إن العقبة الأخيرة الباقية في عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق وتركيا تعود في التحليل النهائي لبريطانيا نفسها، إضافة إلى تطورات عالمية كثيرة وملائمة خلال سنة 1924 - 1925 قوّت موقف بريطانيا في مواجهة تركيا، وكانت ثمة أيضاً تحوّلات داخلية في تركيا مناسبة لتقارب بريطانيا، وكان التحول المساعد والأكثر أهمية هو إلغاء منصب الخلافة في 3 مارس/ آذار 1924، وكان ذلك مؤشّراً واضحاً على أن تركيا قرّرت مواصلة سياسة خارجية غربية التوجه، وسياسة عَلمانية داخلياً، وهي سياسة لخّصها أحد الباحثين الترك بقوله «**كي يصبح الترك غربيين فإنهم قاتَلوا الغرب**»[2].

---

(1) Colonial Office 730/86, Oliphant to under- secretary of the colonies, 4 December 1925.

(2) Tarik Z. Tunaya: *Türkiya'nin Siyasi Hayatinda Batililaşma Hareketleri*, p. 103.

4

الثورة وأجندة تركيا الخارجية

بحلول مارس/ آذار 1924، أصبح واضحاً أن النتيجة الطبيعية للتوجّه التركي الغربي هي تخفيضُ استنجادها بالبلاشفة، وبرودةُ العلاقات مع الاتحاد السوڤياتي. وفي أوائل سنة 1924 أصبح واضحاً أن العلاقات التركية-السوڤياتية ستبقى في سياق ما تحققَ أخيراً في المعاهدة التي وُقّعت بينهما في 17 ديسمبر/ كانون الأول 1925، وقد مرّ ذكرها، وأن إلغاء منصب الخلافة خفّض أيضاً من احتمال قيام المعارضة باستعمال (الخلافة) ضد مصطفى كمال وحكومته. وعلى الرغم من إلغاء منصب الخلافة في مارس/ آذار 1924، رفع الشيخ سعيد راية الإسلام في ثورته القومية خلال أقل من عام.

وقد أشار كوزْكُجُوأُوغلو إلى أنه طالما بقيت مسألة الموصل بلا حل، فإن تركيا كانت تستطيع استعمال الخلافة والإسلام سلاحاً ضد بريطانيا التي- حسبما شغف البريطانيون بالقول- كانت أكبر قطر مسلم في العالم، أما تركيا فلا. وأشار كوزْكُجُوأُوغلو أيضاً إلى أن تركيا لم تستعمل الإسلام؛ لأن ذلك سيناقض السياسات العلمانية في الجمهورية الجديدة، وسيدفع تركيا للعودة إلى العالم العربي؛ وإن الحصول على ولاية الموصل ربما ربط تركيا

بشكل معقَّد بسياسات العالم العربي، وإن السياسات الإسلامية ستؤثّر بقوة في سياساتها الداخلية. ومن وجهة نظر كوزْكُجُوأُوغلو، من المحتمل أن هذا هو سبب رغبة تركيا، في وقت مبكِّر من مارس/ آذار 1924، في إعطاء إشارة لبريطانيا بأنها [تركيا] لن تستعمل الإسلام- كما استعملته سابقاً- ضدَّ مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط أو في الهند[1].

وقد أعطى الترك إشارة واضحة في مارس/ آذار 1924، بأنهم لن يدعموا أقطاراً إسلامية أخرى في كفاحها لنيل الاستقلال من الاستعمار الغربي ومن بريطانيا. وكتب ليندسَي في فبراير/ شباط 1926 أن تركيا العلمانية خفّضت من خطر المسلمين على الإمبراطورية البريطانية. وحينما كانت ثورة الشيخ سعيد في أوج قوتها في مارس / آذار 1925، أكد ليندْسَي باستمرار لعصمت إينونو أنه «**ليس من مصلحتنا أن تغرق تركيا في فوضى داخلية، وما نريده هو أن يكون التغيير سلمياً**»، وعلاوة على هذا، أخبر ليندسَي عصمت إينونو بأن سياسات تركيا العلمانية داخلياً ستتواكب عالمياً مع انضمام تركيا إلى عصبة الأمم، مهما كان قرار العصبة بشأن الموصل.

إن هذه التطورات كانت ستُسهِّل- حسب اعتقاد د. أ. أوسبورن في وزارة الخارجية- بفضل حقيقة «**إدراك إينونو أنّ لندن هي المصدر الوحيد للحصول على الرأسمال**»، لذلك ينبغي على الترك، مثل السوفيات، أن يتوجّهوا إلى الغرب للحصول على الرأسمال إذا أرادوا تطوير بلادهم. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 1925، كتب رونالد ليندسَي تقريراً أكّد فيه لإينونو أن سياسة تركيا التحديثية ستكون مهدَّدة بطلبها «باسترجاع الموصل التي هي عربية خالصة»، وكتب ليندسَي أن:

«**إينونو وافق على هذه النقطة حالاً؛ إنه اعترف بأن الموصل كانت عربية**

(1) Kûrkcûoglu: *Turk- Ingliz Ilişkileri*, p. 306.

كليةً، أو كانت عربية بشكل رئيسي، لكنه أضاف أن ثمة سكاناً من أعراق أخرى في تلك المناطق، وأضاف إينونو: هاتان سياستان- كما أشرتَ- متناقضتان، وتدمّر إحداهما الأخرى، ينبغي أن تكون واحدة صادقة والأخرى غير صادقة، وسأدع الأمر لسعادتك كي تقرر بنفسك الفرق بينهما»[1].

إن أحد العوامل التي كانت دوماً ولا تزال تمثّل القضيةَ الرئيسية بين بريطانيا وتركيا هو سياسات بريطانيا ونيّاتها تجاه المسألة الكردية، مع مراعاة السياسات البريطانية الاستعمارية في الشرق الأوسط، ومواصلتها السياسة الشريفية [الحسين شريف مكة] بعد الحرب العالمية الأولى. وبالنسبة إلى الترك، فإن السياسات البريطانية تجاه الكرد من سنة 1920 إلى سنة 1925 لا بدّ أن تبدو شبيهة بسياساتها تجاه الحركة الصهيونية في فلسطين والنتائج والملابسات الكبيرة الناجمة عن تلك السياسات بالنسبة إلى السلطنة العثمانية من سنة 1880 إلى سنة 1918. إن الحكومة التركية سنة 1925 كانت لا تزال تضمّ دبلوماسيين وإداريين كثيرين عارفين جداً بدعم بريطانيا للحركة الصهيونية، ولتوطين اليهود في فلسطين.

وبما أن الأرشيفات التركية لم تنفتح سنوات طويلة للدراسة، فإن الحجج التركية المقدَّمة من قِبل عصمت إينونو في مؤتمر لوزان- وقُدّمت لاحقاً من قِبل توفيق رُشْدي- تُظهِر بشكل واضح أن الترك اعتقدوا أن البريطانيين كانوا يحاولون إنشاء وطن قومي للكرد. ويبدو أن البريطانيين كانوا يفكرون بوضوح في هذه الاتجاهات، وبما أن احتمال التسوية مع تركيا زاد في خريف 1925، فقد تناولت السلطات البريطانية هذا المسألة بصورة أكثر مباشرة.

وفي 16 أكتوبر/ تشرين الأول 1925، كتب سير رونالد ليندسَى أن

---

(1) Foreign Office 371/10868, E 1927/186/44, 30 March 1926, Lindsay to Chamberlain.

التطورات العالمية والداخلية تشير إلى «**عودة العلاقات الجيدة**» بين بريطانيا وتركيا، لكنه قال:

«لكن الثورة الكردية في السنة الأخيرة أدّت إلى هزّة خطيرة في هذه السياسة، فثمة قومية في كردستان، لكنها قومية كردية وليست تركية، والقومية التركية التي تغرسها الحكومة ضيّقة وعنصرية الطابع، ولا عجب في أن القبائل خاضت الثورة، وتشعر الحكومة التركية أنه يجب قمع القومية الكردية مهما كلّف الأمر، ومع ذلك فهي ترى أن الحكومة البريطانية تحاول أن تجد نوعاً من وطن قومي للكرد عبر الحدود».

وأضاف رونالد لينْدسَى:

«وهكذا نعود إلى النقطة التي بدأنا منها؛ وهي أن مسألة الموصل هي العقبة الوحيدة في الطريق إلى الصداقة الأنجلو- تركية».

وبعد اندلاع ثورة الشيخ سعيد، بشهرين أو أكثر، كانت في أيدي حكومة الجلالة، وكان في إمكانها أن تلعبها كما تشاء، ومن المحتمل أن حكومة الجلالة تعهّدت بشكل قطعي أن تتبنّى القومية [الكردية] في جنوبي كردستان، وإلّا فثمة أسباب قوية كي لا تَفرض عصبة الأمم على سلطة الانتداب [بريطانيا] أيّ التزام في ذلك الاتجاه، «**وفي المدى المنظور تُشكّل كردستان الخطر الأكثر جدّية على النظام التركي الحالي**»، وحسب وجهة نظر لينْدسَى «**وحتى قبل نهاية عهد عبد الحميد كان جُون ترك** [حزب تركيا الفتاة] **في خصومة مع القومية الكردية، وباختفاء الأرمن زال السبب الأخير للتسامح معهم، ولم يبق بين القومية الكردية والجمهورية العلمانية الفتيّة شيء سوى العداوة المتبادَلة».**

وأضاف لينْدسَى:

«وما دامت الجمهورية باقية، كانت المسألة الأساسية هي هل سنرى سلسلة ثورات تُتبَع بالقمع، أم أن مهمة الحكومة التركية ستكون كبيرة

جداً، وأن كردستان ستُترَك بجفاء وحيدة مع زعمائها المحليين من الشيوخ والبگوات»[1].

وبينما كان رونالد ليندسَى يدوّن توقّعاته بشأن الخطر الجدّي الذي تمثّله القومية الكردية على الحكومة التركية، كان قسم الشرق في وزارة الخارجية يقدّم مذكّرة طويلة بشأن العوامل التي **«ستؤثّر في أو تقرر السياسة التركية في مسألة الموصل»**[2]. إن توقّعات ليندسَى الواثقة والمتفائلة بعودة العلاقات الجيدة مع تركيا كانت قد تأكدت بتلك المذكّرة السياسية. لقد كانت ثمة قضيتان سياسيتان داخليتان كان على الترك أخذهما بالحسبان: **الأولى** هي الحاجة إلى السمعة الحسنة. **والثانية** هي مسألة كردستان.

وقد جاء في المذكّرة أن سياسة مصطفى كمال هي تتريك الكرد، لكن سياسة بريطانيا هي **«زرع بذور الأوُتونومية** [الحكم الذاتي] **بين كرد العراق»**، وبالتالي فإن ذلك سيقوّي عزيمة الكرد في تركيا بعدم الانصهار في الترك. وإذا كان كرد تركيا **«عاجلاً أم آجلاً»** قد طالبوا بحقوقهم في الوحدة مع **«أبناء جِلدتهم في العِرق، فإن ذلك سيعني فقدان قسم مهمّ من السكان والأراضي في تركيا؛ وهو التهديد الذي ينبغي تفاديه مهما كلّف الأمر»**. واعتقد البريطانيون أن هذا القلق هو الذي فسّر اقتراح تركيا بضمان الحدود التركية- العراقية.

وإضافة إلى ذلك، ظُنّ أن ثمة ثلاثة عوامل خارجية تؤثّر في السياسة التركية:

- **أولها**: أن مصطفى كمال يريد أن تنضمّ تركيا إلى عصبة الأمم.
- **وثانيها**: أن تركيا تريد الانضمام إلى عصبة الأمم، لتستفيد من الحماية إذا تعرّضت لغزو محتمل.

---

(1) Foreign Office 424, no. 50, July to December 1925, Lindsay to Chamberlain.

(2) Foreign Office 406/56, no. 62, 23 October 1925.

- **وثالثها**: أن تركيا تعتبر الانضمام إلى عصبة الأمم أولوية قصوى؛ لأن معاهدات لوكارنو أظهرت بقوةٍ عزلةَ الاتحاد السوفياتي، ولم ترغب تركيا في أن تلقى المصير ذاته.

وقد وضّحت المذكرة احتياجات تركيا المالية، وذكرت «**أن استعلاء عُصبة الأمم**» سيقلّل من فُرَص تركيا للحصول على مساعدة مالية من أعضائها، وأن العمليات العسكرية ضد العراق ستكلّف تركياً كثيراً، لكن كُتّاب المذكّرة يعتقدون أن ثمة احتمالاً بسيطاً بأن تفكر تركيا في أن الثروة الناجمة عن المخزون النفطي تساوي الخطر الناجم عن تلك العمليات.

وحينما وصل الأمر إلى الاعتبارات العسكرية، فإن كتّاب المذكرة قدّموا عدّة حجج مقنعة ضد احتمال قيام تركيا بغزو العراق؛ منها على سبيل المثال أن تركيا يمكن أن تستولي على الموصل، لكن هل يمكنها الاحتفاظ بالمدينة، وبخاصة مع قيام ثورة الشيخ سعيد؟ وإن بريطانيا تستطيع تعزيز قواتها من الهند، وإن خطوط الاتصالات التركية كانت ضعيفة جداً، وإن على تركيا أن تتذكر أن الكرد موجودون في ظهرها [من خلفها]، وليس من الممتنع أن تهاجِم بريطانيا من البحر، وأن أولوية الدولة هي ألا تكون عرضة للهجوم من القوات الجوية البريطانية RAF، وأخيراً فإن هجوماً كهذا سيكون انتهاكاً مباشراً لقرارات عصبة الأمم، وإن الثمن السياسي والمالي لهذه الانتهاكات سيكون باهظاً.

وخلُص كتّاب المذكرة إلى أن المغامرة العسكرية من ناحية الترك ستكون سياسة يأس، وسيكون شكّ في نجاحها، لكن موقف مصطفى كمال لم يبدُ مستميتاً؛ وذكرت المذكّرة السياسية أن الهجوم التركي على الموصل غير محتمَل، مع أن ثمة تخميناً بأن أنقرة قد تركّز على «**خدعة عسكرية**»، ومن الممكن أن يواصل الترك ما سمّاه البريطانيون بسياسة الإعاقة والممانعة

القانونية **«ما دامت اللعبة قائمة»**. وبدأ الحديث أيضاً عن احتمال أن تساوم بريطانيا مع تركيا على تسوية، من غير مساعدة من جانب عصبة الأمم.

وكي تحصل بريطانيا على المساومة لا بد من توافر ثلاثة شروط:

الشرط الأول: هو نوع من ضمان عدم خسارة كردستان تركيا.

والشرط الثاني: هو شيء من حفظ ماء الوجه يمكن أن يبرِّر به مصطفى كمال نفسه أمام تركيا.

والشرط الثالث: هو إمكانيات عُرضت فيما يتعلق بالشرط الأخير؛ وهو أن تركيا وبريطانيا يمكن أن تدفنا الأحقاد. والشرط الأخير قد يتضمن معاهدة صداقة وتحكيم، مع أن معاهدة كهذه لا تستطيع تأمين الحدود التركية ضد الاتحاد السوفياتي، **«ولسوء الحظ كان متأخراً جداً أن تقدّم عَرضها في خطة تطوير نفط الموصل»**. هذه كانت رسالة تذكير بأنه مهما كثرت المفاوضات الحالية المتعلقة بالشؤون الأمنية (بمعنى آخر: الكرد والحدود) فإن أهمية النفط كانت تلوح دوماً بشكل أكثر للمسؤولين البريطانيين.

إن كُتّاب المذكّرة السياسية اعتقدوا أن ثمة عوامل عديدة أخرى ستعوق الترك:

أولاً كان الشتاء قادماً، وسيكون الترك قادرين على الهجوم فقط على النهاية الغربية لخط بروكسل [الحدودي]، وبالتحديد حيث كانت القوات البريطانية تتمركز.

ثانياً إن القوات الجوية البريطانية ستبطّئ الهجوم التركي، وكان واضحاً في المذكّرات اللاحقة أن القوات الجوية RAF ستكون مسؤولة عن إيقاف وردع أو هزيمة أيّ هجوم مباشر.

وكانت خلاصة المذكرة هي أنه- وببساطة- يوجد كثير من العوائق الداخلية والخارجية والعسكرية والمالية تمنع تركيا من إمكانية الهجوم

على الموصل، أو تمنعها من أن تدخل في معركة ضد بريطانيا. إن النتائج والتوصيات الواردة في المذكّرة كانت منسجمة مع أهداف وتوجّهات السياسة الخارجية البريطانية، ومع الدبلوماسية التي طوّرها البريطانيون وسيستمرون في تطويرها فيما يتعلق بتركيا والكرد[1].

وفي وقت مبكّر من نوڤمبر/ تشرين الثاني، استمرت بريطانيا في الضغط على تركيا لتحقيق تسوية دبلوماسية، وفي 5 نوڤمبر/ تشرين الثاني أجاب تشمبرلاين على مخاوف ليندسَى بأن عصبة الأمم لن تفرض أية التزامات على بريطانيا «بشأن تبنّي قوميةٍ في جنوبي كردستان»، وإن تشمبرلاين أخبر ليندسَى قائلاً:

«أنا أقدّر تماماً قوّة حجتك بأن العلاقات الأنجلو- تركية يمكن أن توضع على أرضية مقنعة فقط، إذا وُجدت وسائل لإزالة الخطر المباشر الموجَّه إلى قلب السياسة التركية؛ ذلك الخطر المتضمَّن في اقتراح إيجاد نوع من الوطن القومي الكردي في شمالي العراق، تماماً على الجانب الآخر للحدود الجنوبية الشرقية لتركيا».

واستمر تشمبرلاين يقول:

«على أية حال، إن حكومة جلالته [ملك بريطانيا] واقعة في مُعضِلة مؤسِفة في هذه المسألة، لأن لجنة مجلس عصبة الأمم نصّت على شروط أساسية لاتحاد الكرد مع العراق جنوبي خط بروكسل، وبناء عليها ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار رغبة الكرد في استعمال اللغة الكردية، وفي بناء المدارس، وأن يكون لهم حكم ذاتي (أوتونومي) بإدارة موظفين وبوليس من الكرد».

وبحدود 3 سبتمبر/ أيلول 1925، قام تشمبرلاين بإعلام ليندسَى أن ل. س. آمري (L.S. Amery)، سكرتير المستعمرات، أخبر المجلس [مجلس

(1) Ibid.

عصبة الأمم] أن بريطانيا كانت قد نفّذت رغباتها التي ستكون **«أكثر فعّالية»**. وفي 4 سپتمبر/ أيلول ذكر آمري للمجلس أن **«السكان الكرد يتمتعون الآن بمقدار واسع من الحكم الذاتي العرقي، وقد استعددنا لتوسيعه، ... لكننا لن ننشيء دولة كردية مستقلة ذاتياً»**. وقال سير جون شوكبورغ (Sir John Shuckburgh) رئيس قسم الشرق الأوسط:

«نحن في موقفنا التعيس المعتاد لمواجهة الأمرين: التزاماتُنا بعصبة الأمم تتطلّب أن نتبنّى الحكم الذاتي للكرد (ضمن حدود)، وعلاقاتُنا مع الترك تتطلّب أن نبدو وكأننا لا نعمل شيئاً من هذا». إن هذا يمكن أن يكون مُحرِجاً خصوصاً «للترك في تعاملهم مع المشكلة الكردية»[1].

إن المفاوضات بشأن حلّ مسألة الموصل تسارعت في ربيع 1926، وكان لدى الترك سبب للقلق؛ فابتداء من مارس/ آذار 1925، كان الكرد الذين يمثّلون 17% من سكان العراق، شكّلوا 24% من قوات البوليس العراقية، و14% من الجيش، و23% من العاملين في سكة الحديد، إن مجموع عدد العاملين البوليس والجيش وسكة الحديد في العراق يبلغ عشرين ألف شخص، منهم 20% أو أربعة آلاف كانوا من الكرد.

وعلاوة على ذلك، فإنّ 16 من 25 مدرسة في المنطقة الكردية تستعمل الكردية في التعليم، وفي أربع مدارس أخرى تُستعمَل الكردية والعربية معاً، ويعلِّم اثنان وخمسون معلّماً في المدارس، وثمة فقط ثمانية معلّمين من غير الكرد. أضف إلى ذلك أن اثنين وعشرين معلّماً كردياً يعلّمون في مناطق خارج المناطق الكردية، وفوق هذه الإجراءات فإن بريطانيا والحكومة العراقية كانتا تعملان **«كل شيء ممكن، ليس فقط للسماح، بل في الحقيقة لتشجيع الاستعمال الحر للغة الكردية»**.

---

(1) Colonial Office 730/86, draft from Chamberlain to Lindsay, 5 November 1925.

وبالرغم من أن سياسة بريطانيا أقرّت وأعلنت عبر عصبة الأمم عن إنشاء **«وطن قومي للكرد»**- وهذا تهديد يعرّض للخطر سيادة وسلامة الأراضي التركية المعبّر عنها في الميثاق الوطني (المِلّي) سنة 1920- فإن تركيا كانت مرغَمة على توقيع معاهدة مع بريطانيا في العراق يوم 5 يونيو/ حزيران 1926. إن 16 مادة من أصل 18 من مواد المعاهدة تتعلق بالحدود والكرد، وإن المواد من 6 إلى 13، والمادتين 15 و 16، تتعلق على نحو خاص **«بعلاقات الجوار الحسنة»**؛ أي ضبط السكان الكرد[1].

---

(1) Colonial Office 730/99, paragraph 12.

5

الثورة والنفط ومسألة الموصل

إن المادة 14 من المعاهدة البريطانية- التركية لا تتعلق فقط بالحدود والكرد، وإنما تشترط أن الحكومة العراقية ستعطي الحكومة التركية 10% من إنتاج شركة النفط التركية تحت البند 10 من اتفاقية تنازلها عن الشركة في 14 مارس/ آذار 1925. إن تبديل نسبة 10% بمبلغ خمسمئة ألف جنيه إسترليني وأمور أخرى تخصّ الامتياز النفطي كُتب في مُلحَق المعاهدة، حتى إنه لم يحتج إلى النص عليه في المعاهدة نفسها. وقد فُعل ذلك لحماية الصفقة من احتمال أن يطّلع عليها الجمهور، كما أن بريطانيا اعترفت أن ذلك كان «شكلاً من الرشوة»، وأوضحت أن النفط لم يكن العامل المهم في تسوية مسألة الموصل.

والحقيقة أنه قلّما ذُكرت في سجلات وزارة الخارجية، ووزارة المستعمَرات، أو في سجلات وزارة الجو، وفي مكتب السجل العام، علاقةٌ مباشرة بالنزاع الحدودي مع تركيا، أو بما يتعلق بنتائج السياسة البريطانية الواسعة، أو بالسياسة التركية تجاه الكرد، حسبما يمكن تقريره بالأدلة المتوافرة. حقاً إن تركيا وقّعت إيصالاً باستلام جزء من الإيرادات النفطية،

بدلاً من استلام دفعة نقدية، ظهر ذلك فقط في المفاوضات بين رونالد لندسَي وتوفيق رشدي في أبريل/ نيسان ومايو/ أيار 1926 [1].

وفي 21 أبريل/ نيسان قام توفيق رُشدي بإخبار ليندسَى أن تركيا لم تُعطِ الأولويةَ للاهتمام بالأرض، وأنها رفعت طلباً للسماح لتركيا بالمشاركة في استغلال نفط العراق، ومع أن بريطانيا كانت مستعدّة لشراء رضوخ تركي بالنفط، فإن إيعاز رونالد ليندسَى لم يذكره بشكل محدَّد كحافز لتركيا كي توقّع المعاهدة.

إن الأريحية (لم تكن ثمة مساومات كثيرة) التي قَبِل بها الترك كل ما قدّمه البريطانيون بشأن الإيرادات النفطية، تفترض بقوة أن الترك كانوا مهتمين كثيراً بالأمن، وبضبط الكرد في العراق، أكثر من اهتمامهم بالنفط. وفي الحقيقة يبدو لي تماماً احتمال أن الترك أثاروا قضية المشاركة في استغلال نفط العراق، أو في إيرادات النفط العراقي، كستار لإخفاء ما جنوه من فوائد حقيقية وكثيرة من التدابير الأمنية الواردة في المعاهدة؛ تلك التدابير التي كانوا راغبين كثيراً في الحصول عليها إبّان نشوب ثورة الشيخ سعيد[2].

إن دراسات حديثة قام بها هلموت مِجْشير (Helmut Mejcher)، وپيتر سلوغلت (Peter Sluglett)، وماريان كَنْت (Marian Kent)، ودراسات أقدم لكارل هوفمان، وإليزابيث مونرو، تؤكد أن البترول كان جوهر مسألة الموصل. وعلى ضوء بحثي وحجّةٍ مقدَّمة هنا، تبدو هذه التأكيدات قوية بعض الشيء، وحتى إذا كان النفط قضية مهمة جداً بالنسبة إلى البريطانيين- وهو لم يكن كذلك- فإنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى تركيا التي كانت قلقة في الدرجة الأولى بشأن الكرد، وما يرافق هذا الأمر من مشاكل الأمن. ويبدو لي

---

(1) Colonial Office 730/98.

(2) Documents on British Foreign Policy, Series 1 vol. 1, pp. 828, 829.

من المحتمل أن النفط لم يكن عاملاً مهماً جداً بالنسبة إلى بريطانيا فيما يتعلق بمسألة الموصل؛ ومن المحتمل أن مسائل الاستعمار والاستراتيجية والإثنية والاعتبارات السياسية، كانت متعادلة من حيث الأهمية مع القلق بشأن النفط.

وحسبما كان وليام ستيڤرز قد دلّل، فإن السيطرة على نفط العراق كان أمراً حاسماً في السياسات البريطانية الاستعمارية الشرق أوسطية في أيّ مكان آخر من العالم، حتى إن البريطانيين أرادوا- في أوقات مختلفة- استخدامَ نفط الموصل لإقناع شركات النفط الأميركية بدعم الاستعمار البريطاني. إنّ شركات النفط الأميركية كانت سعيدة بالالتزام حينما اعتقدت أن ذلك سيكون بوّابة، تدخل من خلالها مجال نفط الشرق الأوسط. وعلى أية حال فقد ظهرت في فترة لاحقة خلافات جدّية بين بريطانيا والولايات المتحدة والشركات النفطية، بشأن الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، وبخاصة خلال المفاوضات التي أدّت إلى (اتفاقية الخط الأحمر) سنة 1929. وبهذا المعنى، فإن الحكومة البريطانية- حسبما ذكر هلموت مِجْشير- كانت قلقة جداً بشأن المصالح البريطانية في الموصل؛ أكثر من قلقها على مصالحها في العراق، لكن ذلك لم يكن بشأن النفط فقط[1].

إن تأكيد الحكومة البريطانية و ممثّليها- وهم بونارد لو، ولورد كورْزون، ورامسي ماكدونالد، وأوستن تشمبرلاين - بأن النفط لم يكن في قلب مسألة الموصل صحيح؛ على الأقل حتى تاريخ 5 يونيو/ حزيران 1926.

إن حجج البريطانيين بأن المصالح الإثنية والاستراتيجية كانت في صُلْب مسألة الموصل هي صحيحة حسب تقديري، وإن سبب الخلل في الدراسات الحديثة، وفي ما ذُكر أعلاه- حول قلق البريطانيين بشأن السياسة النفطية، أو بشأن المتطلّبات الواسعة للاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط وفي بقية

(1) Helmut Mejcher: *Imperial Quest for Oil: Iraq 1910 – 1928*, p...

العالم- هو أنها قلّما تعالج المشكلات المتعلّقة بالشأن الكردي، إلا بأسلوبها المتعجِّل جداً. إن ثورة الشيخ سعيد- على سبيل المثال- ونتائجها العالمية قد أُغفلت، إضافةً إلى أن النتائج العميقة لثورة الشيخ سعيد على سياسة تركيا الداخلية- وهي الأكثر إقلاقاً لتركيا- لم تُذكر على الإطلاق.

والحقيقة أنه توجد في وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية، وخصوصاً في سجلات وزارة الجو-بلا مبالغة- آلاف الصفحات المكرَّسة لثورة الشيخ سعيد. وبدلاً من كون النفط العامل الحاسم في السياسة البريطانية بشأن مسألة الموصل وفي الشرق الأوسط، كانت السياسة البريطانية التي تتبنّى القومية الكردية، وإنشاء «**وطن قومي للكرد**»، من بين القضايا الأساسية في سنتي 1925 - 1926.

إن هذه السياسة هي التي جعلت الترك يعتقدون أن أمنهم الداخلي والخارجي مهدَّد، ولو كان النفط هو الموضوع المقلِق الوحيد بين تركيا وبريطانيا، لكان من غير المحتمَل أن تُحَلّ مسألة الموصل في يونيو/ حزيران 1926، كنتيجة لعواقب ثورة الشيخ سعيد سنة 1925، ولولا ثورة الشيخ سعيد لكان ثمة احتمال كبير أن بريطانيا وتركيا كانتا ستحلان خلافاتهما بأية طريقة كانت، لكن في وقت لاحق، ومن المحتمل بشروط مفيدة لتركيا(1).

ومن المحتمَل، أيضاً، أن ما سهّل توقيع المعاهدة بين بريطانيا وتركيا؛ هو إدراك كل منهما أنّ الكرد مجموعات قبَلية غير قادرة على أن تحكم نفسها، ولا هم قادرون على إنشاء دولة مستقلة(2). ترى هل كان هذا هو التقييم الحقيقي من قِبل رونالد ليندسَي ومصطفى كمال؟ من الصعب تحديد ذلك. لكن إعلانه المتبادَل ساعد على دعم اتفاقية 5 يونيو/ حزيران 1926.

(1) FO 267/424, part 14, July – December 1927, not 3.

(2) Kûrkcûoglu: *Tûrk- Ingliz Ilişkileri*, pp. 322- 323.

ومن المحتمَل أن الفهم البريطاني يقوم على أن الكرد لن ينجزوا درجة كافية من المطامح القومية تعرّض للخطر سياستهم الشريفية [العربية] وسياساتهم الشرق أوسطية، وشجّعهم على ذلك الاستمرار في سياسة دعم تأسيس وطن قومي للكرد في صيغة حكم ذاتي، لإبقاء الحكومة المركزية تحت المراقبة؛ تلك المراقبة التي تسمح بسيطرة بريطانية كافية لضمان أنّ كردستان مستقلة لن تظهر.

إن السياسة كانت غامضة بما فيه الكفاية للسماح للقوميين الكرد بالأمل في إمكانية تأسيس كردستان مستقلة في الظروف المواتية مستقبلاً، وربما تكون وجهات النظر البريطانية قد تأثّرت بما كان البريطانيون يعتبرونه نجاحاً عظيماً، وكانوا قد حققوه بدعمهم لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين.

6

نتائج الثورة على الصعيد العالمي

يمكن تلخيص النتائج العالمية لثورة الشيخ سعيد في ما يلي:

1 - إنها سهّلت المفاوضات التي أدّت إلى حلّ مسألة الموصل، مع جميع ما نتج عن ذلك الحلّ، في معاهدة بين بريطانيا وتركيا والعراق في 5 يونيو/ حزيران 1926.

2 - إنها سمحت لبريطانيا بأن تَستعمل عملياً، وبدرجة عالية، عصبةَ الأمم كوسيلة لتنفيذ سياساتها الأوروبية ضد تركيا، ولاحقاً كوسيلة لخدمة السياسة الاستعمارية البريطانية.

3 - اعتقدتْ تركيا أنها تخوض تحدّياً ضد اليونان ويوغوسلاڤيا وإيطاليا، وحُرمت من أيّ دعم دبلوماسي أو نُصح من ألمانيا أو من الاتحاد السوڤياتي، الدولتين اللتين كانتا ترغبان في إعادة تأسيس نفسيهما في السياسات الأوروبية من خلال عصبة الأمم وإقامة العلاقات الثنائية. أضف إلى هذا أن بريطانيا كانت قد أقامت، من خلال عصبة الأمم والعلاقات الثنائية، علاقات جيدة مع إيطاليا وفرنسا، زادت من عزلة تركيا في سنة 1925. وبمجرد توقيع بريطانيا وتركيا على معاهدتهما، بل حتى قبل توقيعها، تحسّنت العلاقات بين

فرنسا وإيطاليا. وفي 30 مايو/ أيار 1926، وقّعت فرنسا وتركيا معاهدة صداقة، وتحسّنت العلاقات مع إيطاليا[1].

4 – اتضح خلال ثورة الشيخ سعيد أن الاتحاد السوڤياتي لن يتدخل في شؤون تركيا الداخلية، ولن يدعم القومية الكردية، ولم يعترض على رضا خان خلال الثورة التركمانية- الكردية في خراسان. واتضح في سنة 1925 أن الاتحاد السوڤياتي لن يعترض على حلّ مسألة الموصل بين تركيا وبريطانيا، وكان يهمّه أن تكون تركيا دولة قوية، لتكون واقياً ضد بريطانيا، أكثر من أن تكون تركيا دولة ضعيفة وممزَّقة، إضافةً إلى أن كثيراً من الشيوعيين الترك والسوڤيات صوّروا ثورة الشيخ سعيد بأنها إقطاعية التوجه وثورة مضادة[2]. وباختصار: لأسباب متنوِّعة ومختلفة دعمت بريطانيا والاتحاد السوڤياتي تركيا القومية الكمالية.

5 – إن ثورة الشيخ سعيد- مدعومةً وكأنها حَملةٌ لحلّ مسألة الموصل- أسهمت في نجاح سياسات بريطانيا الشريفية في العراق وفي قمع القوميين العرب، وأسهمت من ثَمّ في الحاجة إلى إقامة علاقات أكثر تقارباً بين العراق وسوريا ، وبين الدولتين المنتدَبتين عليهما [بريطانيا وفرنسا].

6 – كانت ثورة الشيخ سعيد وسيلة للحصول على معاهدة صداقة بين تركيا وإيران في 22 أبريل/ نيسان 1926، وتوقيع اتفاقية تثبيت الحدود في سنة 1932، كما أنها أدّت إلى موت أمل تركيا- حسب اعتقاد البريطانيين- وإلى سقوط الجدار الكردي بين تركيا وأذربيجان.

7 – إن ثورة الشيخ سعيد أدّت إلى تجنّب تركيا التدخّل في الشؤون الداخلية لأقطار أخرى، وأسهمت في رفع الشعار التركي: سلامٌ في الداخل وسلامٌ في الخارج.

---

(1) Kûrkcûoglu: *Tûrk- Ingliz Ilişkileri*, pp. 312 - 314.

(2) Ibid., pp. 312 - 314. Tuncy: *Tek- Parti*, p. 131.

8 - إن ثورة الشيخ سعيد أجبرت تركيا على ترك أية آمال- قد تكون لها- في رعاية سياسة خارجية حازمة، وفي ممارسة سياسة خارجية معصومة من الاختراق.

9 - أسهمت ثورة الشيخ سعيد في إجبار تركيا على قبول السياسة البريطانية بإنشاء «**وطن قومي للكرد**» في العراق، مع النتيجة المحتمَلة من تطوير تلك السياسة، ما لم يُعرقَل بالتدابير الأمنية في معاهدة 5 يونيو/ حزيران 1926. إن المعاهدة اقتضت أن تكون لبريطانيا وتركيا مصلحة مشتركة في منع قيام دولة قومية كردية ذات حكم ذاتي، إلا في العراق، والاتفاق في الوقت نفسه على انتهاج سياسة مختلفة متشدّدة تجاه الكرد والقومية الكردية.

10 - إن ثورة الشيخ سعيد وعواقبها ساعدت على وجود تقارب كبير بين بريطانيا وتركيا، كان من بين عناصره الرئيسية أن بريطانيا أرادت عرقلة قيام علاقات تقارب بين تركيا والاتحاد السوڤياتي.

11 - إن ثورة الشيخ سعيد منعت أو خفّضت من فرص وصول الترك إلى نفط الموصل، وسمح ذلك لبريطانيا بترسيخ الدعم للإمبراطورية البريطانية، من خلال السماح لشركات النفط الخارجية- وبخاصة الأميركية- بالمشاركة في استغلال النفط.

12 - إن ثورة الشيخ سعيد أجبرت تركيا على التركيز على البناء الداخلي، وتعجيل العلمانية، وتشجيع القومية التركية بشكل نشط.

13 - إن ثورة الشيخ سعيد أدّت إلى قمع القومية الكردية في تركيا.

14 - إن ثورة الشيخ سعيد خفّضت من قدرة الإسلام على تحدّي حكومات أخرى في الشرق الأوسط وفي أقطار عربية وإسلامية أخرى، أو الوقوف ضدها، وحدّت من قدرة أولئك الذين رغبوا في استعمال الإسلام كعربة تعاونٍ مع دول إسلامية أخرى، ولتضمينه أهدافاً عالمية.

الفصل السابع

التقويم الختامي لثورة الشيخ سعيد

1

الطابع الديني والقومي للثورة

كانت ثورة الشيخ سعيد أول مقياس كبير لثورة قومية يقوم بها الكرد، وكان لجمعية آزادي الدور الأساسي في انتشارها، كما أنّ المثقفين والضباط العسكريين الكرد قد أخذوا أمكنتهم في قلب الحركة القومية، من حيث التنظيم والتجنيد، وأنّ التأثير الفائق لمعظم العلمانيين واللادينيين الكرد القوميين المنظَّمين في أحزاب ينبغي أن يُبعَد عن الثورة نفسها، وعن قيادتها المشيخية (التي يقودها شيوخ الدين). إن ثورة الشيخ سعيد كانت مُقادة إلى حدّ كبير بزعامة الشيوخ، وبقيادة جمعية آزادي المصمِّمة والمتأنّية بدءاً من سنة 1921 فصاعداً، وقد تحدّدت قراراتها واكتسبت قوة في مؤتمر جمعية آزادي سنة 1924 [1].

وفي الحقيقة كانت الثورة ذات طابع ديني، وذلك نتيجة توجّهٍ إستراتيجي وتكتيكي كان ضرورياً لتنفيذ ثورة ناجحة؛ وصحيح أن ثورة الشيخ سعيد كانت قومية، لكن التحشيد والدعاية والرموز كانت دينية، وجدير بالذكر أنها كانت واستمرت توصَف من قِبل معظم الباحثين الترك (مثل بهجت جمال ومَتين

---

(1) Van Bruinessen: *Agah, Shaikh and State*, p. 379.

تُوكَر) بأنها ثورة دينية، حرّض عليها رجعيون صدف أنهم كانوا كرداً، ضدّ إصلاحات علمانية باشرتها الحكومة الكمالية بدءاً من سنة 1922 فصاعداً، وخصوصاً بعد إلغاء الخلافة في 3 مارس/ آذار 1924، ووضْعِ نظام محكمة العدل القومية، وغير ذلك.

وجدير بالذكر أيضاً أن بعض الباحثين الترك حديثاً وصفوا هم بدورهم الثورة بأنها «**ثورة قومية في زيّ ديني**»، وأساسُ هذا الوصف أن الشيخ سعيد كان قومياً متحمّساً، كما هو موضَّح في سيرته السابقة. وإن إجماع العلماء في سنة 1960 وسنة 1970- معظمهم علماء اجتماع غربيون ومستشرقون- على أن القومية من ناحية، والالتزامات الروحية الأصيلة- وبخاصة الإسلامية- من ناحية أخرى، غير متوافقة، ليس صحيحاً في حالة ثورة الشيخ سعيد، لأنّ الثورة الإيرانية سنة 1970 وسنة 1980 تدلّ بقوة على مغالطة هذا النوع من التعليل. إن مارتين ڤان بروينسّن هو العالم الوحيد الذي درس الثورة بكل تفاصيلها، وقد ذكر مؤكِّداً أن «**الهدف الجوهري للشيخ سعيد ولقادة جمعية آزادي هو تأسيس كردستان مستقلة**»[1].

فالشيخ سعيد هو نموذج للرجل القومي المتحمّس والمؤمن الملتزِم في آن واحد، وإن معظم قادة جمعية آزادي وقادة الثورة قد يكونون انزعجوا حقيقة بسبب إلغاء الخلافة، وبالنسبة إلى الكرد الذين شاركوا في الثورة، كانت الدوافع الدينية والقومية متوحِّدة دون شك، وإن معظم الكرد اعتقدوا أن الشيوخ الذين يقودون الثورة هم متديّنون وأنهم- وهذا هو الأهم- كرد.

إن كثيراً من الأحداث الحاسمة والعوامل والتطورات لعبت دوراً في ثورة الشيخ سعيد، كما أنّ كثيراً من القادة أرادوا حماية أراضيهم، والهيمنة على الأسواق لأجل ماشيتهم، والسيطرة على منظومة القوانين، وأنّ جميع

(1) Tuncy: *Tek- Parti*, p. 129.

أو بعض هؤلاء بدوا وكأنهم مهدَّدون بالإصلاحات العلمانية والمركزية التي تقوم بها الحكومة المركزية في أنقرة. إن ثورة الشيخ سعيد كانت نقطة تحوّلٍ في تاريخ الكرد، وفي النزعة القومية التي كانت الدافع الأول لتنظيم تلك الثورة وتطويرها؛ ويُستدَلّ على ذلك بحقيقة أن الثورات الكثيرة التي فجّرها الكرد لاحقاً كانت قومية ودينية، تَستخدم الرموز والدعاية القومية. إن ثورة الشيخ سعيد أظهرت بوضوح الاتجاه الذي كانت ستأخذه القومية الكردية. وقد رُفعت الشعارات القومية على نطاق واسع في ثورة زِيلان (Zelan) سنة 1930، وفي ثورة آغري بين سنتي 1926 - 1932.

لكن هذا لا يعني أن الدوافع التقليدية كقطع الطرق، والنزاعات العشائرية، إضافةً إلى الثأر الشخصي، لم تكن عوامل بارزة فاعلة في الثورة، لهذا ولأسباب أخرى، يمكن وصف الثورة بأنها «بدائية»، كما وصف أمال ڤينوغرادوف (Vinogradov) ثورة العراق سنة 1920. لكن ثورة الشيخ سعيد هي- مثل ثورة العراق- ردّ فعل قومي أصيل على التفكك والتفسّخ في المجالات الاجتماعية والاقتصادية[1].

ومثل نُظرائهم الكرد الذين اكتسبوا كثيراً من الخبرة بمشاركتهم في الألوية الحميدية وفي الحرب العالمية الأولى، فإن أفراد القبائل العراقية (بعضهم من الكرد) الذين قاتلوا في الجيش العثماني، استفادوا من الخبرة العسكرية التي اكتسبوها في الحرب العالمية الأولى. إن أحد التطورات المهمة المتعلقة بثورة الشيخ سعيد سنة 1925، وثورة جانْگالي (Jangali) التي قادها كُوجَك خان (Kuchak Khan) في شمالي إيران من سنة 1914 حتى سنة 1921، هو الكفاءة

(1) Amal Vinogradov: "The 1920 Revolt in Iraq reconsidered", *International Journal of Middle East Studies*, 3 April 1972, 124 - 125. . Ervand Abrahaian: *Iran Between Two revulution*, pp. 14 - 44.

المفترَضة للأسلحة والتكنولوجيا في دعم انتفاضة وثورة تفجّرها أقليات أو مجموعات قومية معارضة. إن مشاركة القبائل الكردية والعربية والإيرانية في الجيوش العثمانية والقاجارية[1]، وتعاملهم مع التكنولوجيا الوافرة، ومع التطورات العسكرية التي كانت قد بدأت منذ سنة 1880، ربما أسهمت في اعتقادهم أن هذه الأسلحة والطرائق التنظيمية يمكن أن تُستخدَم بفعّالية في حركاتهم الثورية، وربما كانت تقديراتهم صحيحة.

لقد كان من سوء حظ الثورات الثلاث، أنها وُوجهت وهُزمت من قِبل قوات وقوميات أقوى. وفي حال الكرد فقد واجهوا الدولة الأقوى والقومية التركية الأكثر تطوراً. وبالنسبة إلى كُوچَك خان في جِيْلان (گيْلان)، كانت الحقيقة هي نفسها، إضافة إلى أن الجانْگاليين حُرِموا في مواقف الاشتباك الحاسمة من دعم الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية. إن المعارضة الجانْگالية، والحكومة الإيرانية- متلقيّةً التأييد والدعم من البريطانيين- تمكّنت من هزيمة الثوار. وبخلاف ثورة الشيخ سعيد، لعبت القوات البريطانية دوراً كبيراً في إلحاق الهزيمة بالحركة الجانْگالية وبالثورة العراقية. ومن الممكن أن وفرة الأسلحة الحديثة، وليست الدبلوماسية الحديثة، دفعت قادة الانتفاضات أو الثورات الثلاث إلى التصرف قبل الأوان.

إن ثورة الشيخ سعيد كانت قَبَلية، وإن نسبة عدد القبَليين الرحّالة الذين شاركوا في الثورة كانت أعلى بكثير من نسبتهم في الثورة العراقية والثورة الجانْگالية[2]. إن قليلًا من القبَليين أو الفلاحين المزارعين شاركوا في الثورة كمقاتلين. حقاً إن قادة الثورة لم يكونوا راغبين في تجنيد القبَليين والفلاحين

(1) القاجار (Qajar) أسرة تتكلم التركية، حكمت إيران بعد الأسرة الصفوية بين سنتي (1796 – 1926)، وأسقطها الشاه رضا بهلوي- المترجم.

(2) Amal Vinogradov: "The 1920 Revolt in Iraq reconsidered", p.125.

المزارعين؛ إما لثقتهم القليلة بهم كمقاتلين، وإما لاعتقادهم بأن الفلاحين كانوا ببساطة واقعين أكثر من اللازم تحت قبضة الإقطاعيين [ملّاك الأرض] من خلال الخوف والقهر واللامبالاة. إن دور القبَليين والفلاحين المزارعين كان كبيراً جداً في ثورة العراق وثورة الجانگاليين، ومن الصعب معرفةُ كم كانت مساحة الأراضي التي كان البگوات أو الآغاوات يملكونها في منطقة الثورة، على الرغم من وجود عدد كبير من ملّاك الأراضي في المنطقة الممتدة التي اندلعت فيها الثورة (مثال على ذلك دياربكر- انظر الخريطة 2).

وإذا صُنّف زعماء القبائل كدَرَه بگات أو آغاوات، فسيتضح أن معظمهم كانوا يعملون في تربية الحيوانات، لكن مُلاك الأراضي في سهل دياربكر وقفوا ضد الثورة، وقد لعبوا دوراً أساسياً في تأكيد أن دياربكر ظلت حليفة للحكومة التركية حينما هوجمت وحوصرت من قِبل قوات الشيخ سعيد؛ إن تعاون هؤلاء الآغاوات مع الحكومة التركية هو دليل آخر على الارتباطات الشديدة التي كان الكماليون قد أقاموها مع كثير من الآغاوات والزعماء الكرد؛ لقد كان الهاجس المستقبلي- بالنسبة إلى الحكومة التركية- هو أن يصبح هؤلاء أحد الأركان الأساسية في التحالف الآتاتوركي(1).

إن الثورة لم تُظهر كثيراً من التعاون العشائري مع سكان المدن، وإن دياربكر ذات الأغلبية الكردية لم تبادر إلى مساعدة الثوار، كما أنّ عامة الناس في آلازيغ استسلموا في البداية دون قتال؛ إنهم وقفوا ضد الثوار فقط حينما أفرطوا في النهب والسلب، ونقول مرة ثانية إن مشاركة السكان الحضر في الثورتين العراقية والجانگالية كانت أكثر من مشاركتهم في ثورة الشيخ سعيد، وإن عدم التنسيق مع المجموعات الحضرية كان بسبب عزل المنطقة الرئيسية للثورة عن بقية المناطق، لأنّ التواصل كان غير ممكن إلا بوساطة الخيول

(1) Tuncy: *Tek- Parti*, pp. 132 – 134. M. Ciwan: *Şeyh Sait Ayaklanmasi*, pp. 37 – 47.

والحمير، وبخاصة بعد قطع خطوط الهاتف، إضافة إلى أن هذه الخطوط ما كانت قد وصلت إلى كثير من المدن.

إن تأسيس جمعية آزادي في أرضروم بعد سنة 1921، عِلاوة على الانشقاق داخل الحركة القومية الكردية، أدّيا إلى تواصل أقلّ مع القوميين الكرد في إستانبول، مع أن التواصل بين جمعية آزادي والقوميين الكرد في في هذه الأخيرة ظل قائماً[1]. كذلك فإنّ العلماء وشيوخ الدين لعبوا دوراً واسعاً ومؤثّراً في ثورة جانْگالي وثورة العراق، كما فعلوا في ثورة الشيخ سعيد؛ إن إسهاماتهم في ثورة الشيخ سعيد كانتْ أهم بكثير من إسهام العلماء والشيوخ في الثورتين الأخريين، وهذا يعني ضمناً أن المضمون القومي لثورة الشيخ سعيد كان أقوى منه في الثورتين الأخريين.

إذاً إن ثورة الشيخ سعيد هي نموذج للحرب القومية التي تلت الحرب العالمية الأولى، وإن ضَعفها كان أمراً متوقَّعاً؛ فالمنافسات القَبَلية، والاختلافات السُنّية- الشيعية- وقد تمثّل ذلك بخاصة في النزاع بين قبيلتي هُورْمَك وجبران- أسهمت في إضعاف فُرص نجاح الثورة، كما أن الخصومات تفاقمت بين النقشبنديين ومعارضيهم أيضاً؛ إن هذه الاختلافات لعبت دوراً مهمّاً في تطور الثورة وفي نموّ القومية الكردية، أكثر من دور الاختلافات بين الناطقين بالزازية وغير الناطقين بها. وإن الخصومات بين الحضر والريفيين، وبين القبَليين والمزارعين، والعداوات بين مُلّاك الأراضي والقبَليين، والتناقضات بين التوجّهات العلمانية والدينية عند قادة الثورة؛ جميع هذه الأمور أسهمت في إضعاف فُرص نجاحها.

إن ثورة الشيخ سعيد تمثّل القومية البدائية التي وُوجهت بقومية تركية قوية كانت قد تمّت تعبئتها طوال الثلاثين سنة الماضية، واكتسبت القوة

(1) Metin Toker: *Şeyh Sait ve Isyani*, pp. 50 - 59.

خلال الحرب العالمية الأولى، وازدادت نشاطاً بعد حرب التحرير [حرب الاستقلال] التي تلت الحرب العالمية الأولى.

إن القوميين الترك ادّعوا ملكية الأرض التي أراد القوميون الكرد أن يقيموا عليها كردستان المستقلة، كما أن الترك أعلنوا قومية تشمل الكرد، وكانت على أيّ حال مُجحِفة، بينما كانت القومية الكردية بالضرورة مقتصرة عليهم من دون الترك وقوميتهم؛ إن هذا جعل القومية التركية من حيث المبدأ أقوى أيديولوجياً من القومية الكردية.

إن ثورة الشيخ سعيد أظهرت- جغرافياً وسياسياً- أن الضعف المتزايد للكرد كان نتيجة لتهجير الأرمن ونفيهم وإقامة المذابح لهم خلال الحرب العالمية الأولى، وإنّ تهجير الأرمن أزال أيضاً الحواجز التي كانت تحمي الكرد وقوميتهم من المصير ذاته، كذلك فإنّ حالة الكرد وقمع قوميتهم مدعاةٌ إلى كثير من السخرية، حتى في ضوء مشاركتهم بلهفة في تهجير الأرمن وإقامة المذابح لهم سنة 1915 وفي فترة لاحقة[1]. إنه لأمر مأسوي حقاً أن يُحمَّل الكرد والقومية الكردية مسؤوليةَ تهجير الأرمن - كما مر سابقاً- في حين أن بعض القوميين الكرد مثل خالد بگ جبران هم الذين قاموا بذلك.

(1) سبق أن أوضحنا أن الكرد الذين شاركوا في اضطهاد الأرمن كانوا أدوات تستخدمهم الدولة التركية العثمانية، وكانوا يمارسون القهر نفسه ضد أبناء جِلدتهم الكرد- المترجم.

2

تأثيرات الثورة في الداخل التركي

بخصوص تأثير ثورة الشيخ سعيد على التاريخ التركي وعلى السياسات التركية، يختلف موقفي عن موقف إريك جان زورتشر (Erik Jan Zûrcher)، وموقف مَتِين تُوكَر ؛ إن زورتشر في دراسة له حديثة خصّص فقرتين فقط لثورة الشيخ سعيد وآثارها، في حين أنه خصّص فصلاً كاملاً لحملات التطهير سنة 1926 [1].

ومن ناحية أخرى كتب مَتين تُوكر كتاباً كاملاً بشأن ثورة الشيخ سعيد، في محاولة منه لإظهار الثورة بأنها تمثّل نقطة تحوّل في التاريخ الحديث لجمهورية تركيا، ويذكر مَتين تُوكَر- من باب التوكيد- أن على المرء التمييز بين أحداث الثورة ونتائجها. ومن حيث الأحداث- حسبما يقول تُوكَر- لم تكن الثورة كثيرة الأهمية؛ إذ سرعان ما تمّ تحشيد القوات التركية وسحق الثورة. إن فحوى حجّتي هنا هو أن ثورة الشيخ سعيد- حتى كحَدَث- كانت مهمة جداً، أكثر مما أشار إليه متين توكر، وأكثر بكثير مما ذكره زورتشر.

إن مَتين تُوكر كان محقاً حينما صرّح بأن تأثير نتائج الثورة على تركيا-

---

(1) Zûrcher: *The Unionist Factor*, pp. 140 – 167.

وبخاصة على الكماليين- كانت أكثر أهمية بكثير من تأثير الثورة نفسها، والسبب الرئيسي في ذلك أن توكر مقتنع- وهو على حق حسب اعتقادي- بأن العمل العسكري الكردي، حتى لو بدا أكثر توحّداً وتعاوناً وتنسيقاً مما كان في الواقع، لن يقاوم هجوماً مركّزاً تشنّه قوات تركية مدرَّبة. ومهما يكن فإن الثورة كأحداث هي أكثر أهمية مما صرّح به توكر؛ إنه يرفض الاعتراف بأن تلك الثورة تمثّل تحدّياً قومياً في منافسة القومية التركية، وأنها كانت تمثّل تهديداً للدولة التركية.

في مجال السياسة التركية المحلية، كانت الثورة- فيما أرى- مهمة إلى حدّ ما كما نوّه مَتين توكر، وبحسب رأي هذا الأخير فإن الثورة منحت الكماليين- أو الراديكاليين كما يسمّيهم- فرصة لإسكات نقد الصحافة في إستانبول؛ تلك الصحافة التي اصطفّت مع المجموعات المعارضة، واصطفّت بعد ذلك بقليل مع الصحافة الإقليمية. كما أن الكماليين انتهزوا اندلاع الثورة لاعتماد وسائل قانونية للقمع؛ وذلك عن طريق إعادة العمل بقانون الطوارئ، وإنشاء محاكم الاستقلال، لاعتقال أعضاء قادة قوات المعارضة حينما يسنح الوقت.

وفي يونيو/ حزيران 1926، ومباشرةً بعد اكتشاف مؤامرة مزعومة في إزمير لاغتيال مصطفى كمال، تمّ اعتقال واحد وعشرين عضواً من الحزب الجمهوري التقدمي، وأحد عشر من أهم أعضاء لجنة الاتحاد والترقي، ونجا بعض الأعضاء من الاعتقال إما لأنهم كانوا خارج الدولة، وإما لأنهم اختفوا عن الأنظار. وفي أقلّ من شهر بعد اكتشاف المؤامرة، حُكم بالموت على خمسة عشر عضواً من المجموعات المعارضة للكمالية؛ على الرغم من أن بعضهم كانوا من أبطال الثورة [ضد السلطان عبد الحميد]، ومن أبطال حرب التحرير، ومنهم رفعت بَلَه، ورؤوف أُورْباي، وكاظم قَرَه بكر الذي استطاع

الهرب، ولم يعد يستطيع أن يلعب مرة ثانية دوراً مهمّاً في السياسة التركية، وكان فؤاد جَبَسُوي هو الاستثناء الوحيد[1].

إن قمع المعارضين للكمالية في أعقاب اكتشاف مؤامرة الاغتيال في إزمير في يونيو/ حزيران 1926، كان قد مورس بما فيه الكفاية في مكان آخر[2]. والفكرة هي أنني أرغب في أن أوضّح هنا أن آليات تسهيل سحق المعارضة سياسياً وقانونياً استُخدمت في الجهود المبذولة لقمع ثورة الشيخ سعيد، ومن سخرية القدر أن معظم الذين حُكم عليهم بالموت في مؤامرة الاغتيال بإزمير، كانوا قد صوّتوا بالموافقة على عقْد محاكم الاستقلال التي أصبحوا من ضحاياها. وفي الوقت الذي كان على الكماليين الانتظار حتى حملات التطهير التي تمّت في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 1926- بعد حوالى عام من قمع ثورة الشيخ سعيد- ليتخلّصوا من بقاء المعارضة، فإن هذه الأخيرة شكلاً وتنظيماً- حسبما تمثّلت في الحزب الجمهوري التقدمي- كانت قد أُزيلت حينما تمّ حظْر الحزب في 3 يونيو/ حزيران 1925.

وقد كتب مَتين تُوكَر أنه بعد ثورة الشيخ سعيد تمكّنت ثلاث «ثورات» فقط من الاندلاع: القانون المدني في 4 أكتوبر/ تشرين أول 1926، وقانون الألفباء (اللغة) في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 1928، وقانون غطاء الرأس والقِيافة (اللباس) في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 1925. إن هذا النوع من الإصلاحات كان من الممكن تنفيذه في تركيا في ظل قانون الطوارئ. حقاً، إن مَتين تُوكَر يرى تشابهاً بين فترة 1925 وفترة 1957 - 1960، في كلتا الفترتين تمكّن عصمت إينونو من تأكيد سلطته لإعادة العمل بالبرنامج الكمالي.

(1) Zûrcher: *The Unionist Factor*, pp. 139 – 140, 148,154 n. 38. Tuncy: *Tek- Parti*, pp. 142 - 143.

(2) Zûrcher: *The Unionist Factor*, pp. 142- 167. Tuncy: *Tek- Parti*, pp. 161 – 183.

ويناقش تُوكَر الموضوع قائلاً: لسوء الحظ أن جلال بَيار وعدنان مَنْدَرِيس ما كانا يمتلكان القوة نفسها والشرعية التي كان عصمت إينونو ومصطفى كمال يمتلكانها سنة 1925 [1].

وباختصار: بالنسبة إلى مَتين تُوكَر ظلت ثورة الشيخ سعيد رمزاً للعوائق والمحافظة [الرجعية] والتعصب الديني والأخوية الدينية، وشكلاً من معارضة الديمقراطية، وكان على «الليبراليين» الكماليين قمعُها أو احتواؤها، ليستمروا في تنفيذ توجّههم الغربي (الأوروبي) الرأسمالي، وإنشاء صناعة ثقيلة تقوم على برامج حديثة. إن ثورة الشيخ سعيد أكدت للكماليين أن هذا البرنامج قد يتأخر بسبب استمرار المشكلات الداخلية، وقد لا يُنفَّذ على الإطلاق. ومن المحتمَل أن القرارات الخاصة بمواصلة طريق الكمالية للتحديث كانت قد اتُّخذت قبل ذلك بسنوات قليلة، لكن بالتأكيد كان ثمة تصميم قوي على الرغبة في متابعة هذه الخطة بسرعة في سنة 1924. إن ثورة الشيخ سعيد هي التي خلقت المناخ والآليات لتنفيذ حملات التطهير سنة 1926، وبهذا المعنى فإن تحليلات مَتين تُوكَر صائبة.

أما إريك جان زورتشر فإنه لم يؤكد بما فيه الكفاية مناخ وسياقات حملات التطهير سنة 1926، أما سبب كون ثورة الشيخ سعيد مهمّة في التاريخ التركي فهو أن القوانين والمؤسسات التي أُنشئت لقمع الثورة، وُوفق عليها من قِبل من عارضوا الكمالية، استُعملت لاحقاً من مجموعة ضغط في الحكم لإسقاط المعارضة «**الداخلية**»، وجدير بالذكر أن المعارضين كانوا قد وافقوا على تلك القوانين- وإن كان ذلك بتردد- لأنه لا يوجد مسؤول تركي قومي يطيق رؤية قومية منافسة، وهنا عندنا مثال جيد على إنشاء قوانين ومؤسسات لقمع عدوّ «**خارجي**».

---

(1) Shaw and Shaw: *The Rise od Modern Turkey*, II. pp. 375 – 395.

إن معارضي الكمالية وفتحي بگ أدركوا هذا، ولذلك حاولوا تصوير ثورة الشيخ سعيد على أنها انتفاضة محلية، وبالتأكيد لم يكن أحد منهم من الثورة المضادة [للثورة الكمالية]. لكن الحقيقة هي أن الثورة كانت كردية، وأن النزعة القومية التركية حدّت بشدة من أيّ اعتراضات كان من الممكن أن تُثار. إن معارضة نشيطة كانت ستَجرّ على المعارضين تهمةَ الخيانة، وقد حدث أن أعضاء من الحزب الجمهوري التقدمي اتُّهموا بالتواطؤ مع الثورة الكردية، مع أنه لم يُقدَّم أيّ دليل على التواطؤ[1].

إن ثورة الشيخ سعيد أعطت الحكومة الكمالية تبريراً أكيداً لتصنيف أعضاء المعارضة الجادّة كما لو أنهم متحدون مع الكرد، وأنهم متعاطفون مع القومية الكردية، ويفضّلون أيديولوجيات ستقوّي القومية الكردية أو قوة العِرق الكردي. وإذا رُفع العَلَم الأحمر الخاص باليساريين إلى جانب العلم الأخضر الخاص بثورة الشيخ سعيد (ممثّلاً القوميةَ الكردية والإسلام)، فإن خطر الإرث الثوري سيشكّل درجة كبيرة من التهديد للكمالية، ومن الممكن أن يصبح مستقبلاً تهديداً للدولة التركية ذاتها.

إن الثورة الكردية قدّمت فرصة للتقليل من معارضة مشروع التحديث الذي قادته الكمالية، من خلال حظر جميع الطرق الصوفية، وإغلاق التكايا والزوايا والمزارات في 30 نوڤمبر/ تشرين الثاني 1925، وإن العلامات (الشارات) الدينية مُنعت، وأُلغي الزيّ الديني، وتمّت الموافقة على قانون القيافة (اللبس) في 25 نوڤمبر/ تشرين الثاني. وقد وُجّهت هذه الإجراءات ضد المراكز الدينية التابعة للمعارضة، ووُجّهت أيضاً ضد الجماعات السياسية التي عارضت تطبيق القانون بغرض تحسين درجة شرعيتها ضد الكمالية. والمهم

(1) Zürcher: *The Unionist Factor*, p. 153. Lord Kinross: *Ataturk*, pp. 452 – 455.

هنا هو ملاحظة أن هذه القوانين مُرّرت في جوّ من الوعي السياسي لجزء من الجمهور التركي اعتقدَ أن تطبيقها وقبولها سيقلّل من خطر القومية الكردية.

إن ثورة الشيخ سعيد خَلقت وقدّمت مبررات يمكن من خلالها اعتبارُ أية معارضة ستكون أكثرَ جدية لاحقاً ضد سياسات الحكومة، أو أن أيّ خلاف شامل معها يمكن أن تقوم به مجموعات ساخطة. وفي أعقاب الثورة كان من السهل نسبياً تلوين قوات المعارضة بصبغة عِرقية عدائية. لقد أُوجدت الآلياتُ، ومُرّرت القوانين، لقمع ثورة الشيخ سعيد وقمع الرموز المعارضة للبرنامج الكمالي، وذلك يعني بشكل عام أن قمع الثورة وإدراك تهديد القومية الكردية عجّل كثيراً في تعزيز الدولة الكمالية والقومية التركية.

لقد كان من الضروري إنكار التطلعات القومية لـ 10% من السكان، كي تتحقق الأهداف القومية لـ 90% الباقين من السكان، وبهذا المعنى فإن ثورة الشيخ سعيد وقمعَها وعواقبَها كانت مهمة جداً أكثر من حملات التطهير سنة 1926 التي أزالت ببساطة بقية المعارضين للبرنامج الكمالي؛ وإن معظم ضحايا حملات التطهير والمحكوم عليهم بالموت وافقوا، أو كان عليهم الموافقة لاحقاً مع الموقف الذي تبنّته الحكومة التركية في مواجهة الكرد وقوميتهم. وبعد كل هذا، حينما سنحت الفرصة بعد سنة 1950، للسماح باتّباع أو تطبيق سياسات مختلفة، فإنهم ما كانوا موجودين. إن قمع ثورة الشيخ سعيد أسهم في تعزيز الجمهورية التركية الجديدة، وأنّ تطوّر وهيمنة حزب الشعب الجمهوري (CumhuriyetHalk Firkasi)، ودولة الحزب الواحد ظل قائماً حتى سنة 1950. فقد تأسس حينذاك التعبير الفصيح الأعظم عن القومية التركية في الحزب والدولة[1].

إن إنشاء دولة الحزب الواحد استلزم فقدان المناقشات الجدّية للبدائل

(1) Olson and Tucker: *The Sheikh Said Rebellion in Turkey* (1925), pp. 159 – 211.

السياسية، وهذا يعني بدوره قلة إمكانية وجود حلول أيديولوجية للمشكلات والتحديات التي كانت تواجهها الجمهورية الفتية. إن هذه الرؤية غير البعيدة هي التي أدّت إلى الدهشة الكبيرة لحزب الشعب الجمهوري بشأن قوة الحزب الديمقراطي وجاذبيته سنة 1946. إن عجز حزب الشعب الجمهوري عن التعلم من درس سنة 1946 قاده بعناد إلى الهزيمة سنة 1950. وبهذا المعنى فإن هزيمة حزب الشعب الجمهوري سنة 1950 كانت نتاج قصر نظر السياسة التركية في قراءة ثورة الشيخ سعيد وعواقبها.

والحقيقة أنه بعد الحرب العالمية الثانية- حينما كان العسكر في السلطة بين سنتي 1960 - 1961، وفي سنة 1973، ومن سنة 1980 فصاعداً- ظهرت أنماط من السياسة بتأثير النتائج السياسية والأيديولوجية الناجمة عن ثورة الشيخ سعيد. إن عوامل كثيرة أسهمت في بروز السياسة التركية الحديثة، وإن القوميتين الكردية والتركية قد لا تكونان العامل الوحيد الأكثر أهمية في بروز تلك السياسة، لكن تأثير ذلك العامل في تطور تركيا الحديثة كان قد قُلّل كثيراً من قِبل الباحثين والدارسين في تركيا.

3

الثورة والحقائق العسكرية

مرّ أن سبعة عشر اشتباكاً عسكرياً من أصل ثمانية عشر، قاتل فيها الجيش التركي من سنة 1924 إلى سنة 1938، حدثت في كردستان؛ إن المعلومات حول اشتباكات الجيش التركي بعد سنة 1938 غير متوافرة، ولكن إذا كانت ثمة اشتباكات فربما تكون قد حصلت في كردستان. إن الجيش التركي تدخل في هاتّاي (Hatty) (لواء إسكندرونه) سنة 1938، وفي كوريا بين سنتي 1950 – 1953، وفي قبرص سنة 1974، وإنّ عدد الاشتباكات العسكرية ضد الكرد يتجاوز بكثير عدد التدخلات والاشتباكات العسكرية في الخارج.

وبحلول سنة 1980، كانت العمليات العسكرية ضد الكرد ذات أبعاد داخلية وخارجية، وفي سنوات 1983، 1985، 1986، 1987، 1988، دخلت القوات التركية العراق لقمع واحتواء القوميين الكرد ومجموعات الگيريللا[1]، إن الكفاح ضد القومية الكردية– وقد طُبّقت فيه أنماط السياسات ذاتها– وضد البديهيات والمظاهر القومية والأيديولوجية والسيكولوجية ذاتها التي كانت

(1) المقصود: مقاتلو حزب العمال الكردستاني PKK الذين يقاتلون ضد دولة تركيا– المترجم.

متبنّاةً بشكل رئيسي سنة 1925، ظلّ مستمراً في لعب دور مهمّ في القرارات السياسية التركية أكثر من خمسين سنة بعد ثورة الشيخ سعيد. ومن المحتمل أنْ تواصلَ هذه العوامل تأثيرها في السياسة التركية في القرن الواحد والعشرين. إن القومية الكردية- متمثّلةً ومرموزةً في ثورة الشيخ سعيد- ستستمر في التأثير كثيراً خلال القرن الواحد والعشرين.

إن أهداف وسياسات الطرف الرئيسي الثالث-(بريطانيا) المنطوية في ثورة الشيخ سعيد، كانت قد نوقشت سابقاً، وعلى أية حال، ينبغي أن تُذكر سِمةٌ أخرى للنتائج الداخلية الناجمة عن ثورة الشيخ سعيد؛ إن بريطانيا عزّزت قواتها في شمالي العراق خلال سياستها المستقبلية، وقد تبنّت تلك السياسة بعد أن تسلّمت وزارة الجو قيادة العمليات من وزارة الحرب في أُغسطس/ آب 1922.

وبدءاً من سنة 1922 حتى سنة 1925، تابعت القوات الجوية RAF- بقيادة سير جون سالموند الذي حلّ محلّ سير هيوج ترنشارد (Hugh Trenchard Sir) قائداً لقوات الجو سنة 1929- سياسةَ قصفٍ نشطة ضد الكرد والعرب في شمالي العراق، وإن القصف أجبر القوات التركية بقيادة الكولونيل أوزْدَمِر (Ozdemir) على التراجع من راوَنْدُوز في يونيو/ حزيران 1923. وبصورة أو بأخرى فإن المعاهدة الرسمية بين تركيا والعراق في 5 يونيو/ حزيران 1926 تحققت بفضل نجاح سياسة القصف البريطانية.

وكما رأينا أعلاه فإن جمهورية تركيا الحديثة تعلمت بسرعة من البريطانيين، فمع أواخر سنة 1926 حصلت تركيا على مئة وست طائرات، وفي السنوات اللاحقة استُعملت القوات الجوية على نطاق واسع في العمليات الحربية ضد الكرد؛ لقد كانت القوات الجوية وسائل فعّالة عزّزت بها جمهورية تركيا الجديدة سلطة حكومتها، وبخاصة ضد الكرد، تماماً كما أنه كان للقوات

الجوية البريطانية دور فعّال في تعزيز قوة الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. إن الدروس المستفادة من استعمال القوات الجوية في شمالي العراق خلال الفترة 1922 - 1925 استعملتها بريطانيا لتحقيق مكاسب جيدة في شمال غربي السودان، وفي فلسطين وفي أماكن أخرى.

إن هذه الأمثلة توضّح العلاقات بين إمبراطوريات قائمة ودول حديثة حينما لا تكون الاثنتان في صراع عسكري مباشر، لكن الاثنتين ترغبان في إخضاع أطراف ثالثة تمارس سياسات عدائية ضد الإمبراطورية أو ضد الدولة الحديثة. وكان قصفُ الكرد أسهل بالنسبة لبريطانيا وتركيا «من تقديم التنازلات للقومية الكردية»[1].

وفي الفترة السابقة على ثورة الشيخ سعيد، كان على الكرد والترك أيضاً أن يواجهوا التقنية الحديثة في مجال القصف الهائل، ومن ضمنها القصفُ الحارق في الليل، وبعد فترة ثورة الشيخ سعيد، كان على الكرد أن يواجهوا قوة جوية بريطانية مجرَّبة، إضافة إلى قوات جوية تركية فتيّة وفعّالة جداً، وكان الأمر بحاجة إلى أكثر من خمس وثلاثين سنة قبل أن تتمكن القوات التركية والبريطانية [في العراق] من أن تبسط سيطرتها على مناطق ذات أغلبية كردية في تركيا والعراق. وبحلول سنة 1926 كان رضا خان في إيران قد اتّبع سياسةَ القصف نفسَها ضد الكرد؛ إن الاستعمال الفعّال لسلاح الجو وتهديده الضمني لعبا دوراً مهماً في منشأ ثورة الشيخ سعيد ونتائجها، وإن الإرهاب النفسي الذي مورس على الفلاحين والرحّالين [الكُوچَر الكرد] في العراق وتركيا وإيران- وبخاصة القصف الليلي الحارق- أثبت أنه اتّصف بفعّالية

(1) Jafna L. Cox: "A Splendid Training Ground" *Journal of Imperial and Commonwealth History* 13 (1985): 158-174.

خاصة، وكان العراق- حسب قول م. س. آمري وزير المستعمرات البريطاني سنة 1925- «ساحةَ تدريبٍ رائعة للقوات الجوية»[1].

إن واحداً من نتائج استعمال البريطانيين لسلاح الجو بشكل واسع ضد الناس في المستعمرات البريطانية، بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، هو أنه أسهم في عدم استعداد سلاح الجو البريطاني في الدفاع ضد الألمان حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية؛ وهو الأمر الذي سمّاه أ. ج. پ. تايلور مذهب القوات الجوية RAF، والمتمثّل في مقولة **«التفوق الساحق هو أفضل وسيلة للدفاع». و«مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، بل وفي أثنائها أيضاً، كانت سياسة اللورد هيوج ترانشارد، الذي كان القائد العام لسلاح الجو من سنة 1919 حتى سنة 1929- تتأسس على ما يلي:**

«القصف يمكن أن يربح الحرب وحده، كما أنه الوسيلة الوحيدة لردع القصف من قِبل الآخرين. إن ترانشارد ومن حلّ محلّه في المنصب أصرّ على إهمال الدفاع الجوي».

إن ترانشارد هو أول من شهد التأثيرَ العظيم لاستراتيجية القصف الجوي، وفي بعض الأحيان بالتنسيق مع المشاة في شمالي العراق، خلال وقت مبكّر من سنة 1920. وكانت وجهة نظر تايلور هي أن الاستعمال الناجح لسلاح الجو البريطاني في شمالي العراق أسهم في تدهور حالة الجيش البريطاني، وقلة العربات المُمَكْنَنة، والفشل في إقامة نظام دفاعي جوي كافٍ سنة 1920 وسنة 1930 [2].

إن نجاح البريطانيين ضد تركيا، وبعدئذ ضد الكرد والعرب في شمالي العراق، في وقت مبكّر من سنة 1920، ربما يكون قد أسهم لاحقاً في ضعف

---

(1) Ibid., p. 175 n. 112.

(2) A. J. P. Taylor: *English History, 1914 – 1954*, pp. 230, 232.

القوات الجوية RAF، وفي استعدادها لمواجهة القوات الألمانية عشيّة وأثناء السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية؛ وقد أثبتت الدراسات الحديثة صحة آراء تايلور.

وقد استنتج أُوري بَيلر (Uri Bialer) في دراسة بشأن سلاح الجو البريطاني والسياسة الدفاعية سنة 1930 أنه «لم يكن ثمة شك في أن الحجّة الرئيسة ضد خوض الحرب سنة 1938 هو حقيقة أن بريطانيا كانت عزلاء [بلا دفاع] أمام القصف الألماني». واستنتج جافنا كوكس في دراسة له بشأن دور القوات الجوية RAF في العراق من سنة 1919 إلى سنة 1932، أن إصرار البريطانيين على القصف في العراق أخلّ بالتوازن في تطوير سلاح الجو، ويشير إلى أن مدى تأثير هذه السياسة «في المبدأ الاستراتيجي خلال الحرب العالمية الثانية ربما يستحق انتباهاً أكثر»[1].

وبما أنّ نجاح قمع القومية الكردية باستعمال سلاح الجو أسهم في إضعاف استعداد الدفاع الجوي البريطاني لمواجهة التحدي الألماني، وتهديدات سنة 1930، فيمكن للمرء أن يقول: إن ثورة الشيخ سعيد ثأرت لنفسها؛ إنها كلّفت بريطانيا وأوروبا والعالم الغربي ثمناً غالياً.

---

(1) Uri Bialer, *The Shadow of the Bomber*, p. 157.
Jafna L. Cox: *A Splendid Training Ground*, pp. 175, 176.

فهرس المصادر والمراجع

Books:

(1) Abrahmanian, Ervand. *Iran: Between Two Revolution*, Princeton: Princeton University Press, 1982.

(2) Allen, Henry E.: *The Turkush transformation*, Chicago: University of Chicago Press, 1935.

(3) Arfa, Hassan. *The Kurds: An Historical and Political Study*, London, Oxford University Press, 1966.

(4) Armstrong, Harold: Gray Wolf, New York, Minton and Balch, 1933.

(5) Atatürk, Kemal Mustafa: *Nutuk*. 3 vols. Istanbul, Mili Eğitim Basimevi 1934.

(6) Bak, Janos M, and Gerhard Benecke, eds: *Religion and Rural Revolt*, Manchester, Manchester University Press, 1984.

(7) Bedir Khan, Sureya: *The Case of Kurdish against Turkey*, Philadelphia Kurdish Independent League, 1928.

(8) Beşikçi, Ismail: Doğu Anadolu'un Düzeni, Sosyo-Ekonomik ve Etnik Te meller. Ankara, E.Yaymlari, 1969.

(9) Bialer, Uri: *The Shadow of the Bomber: The Fear of Air*

Attack and British Politics, 1932-1939, London: Royal Historical Society, 1980.

(10) Boyle, Andrew. *Trenchard*. London: Collin, 1982.

(11) Busch Briton Cooper: *Mudros to Lausanne: Britain's Frontier in West Asia. 1918-1923*. New York, State University of New York Press, 1976.

(12) Cemal, Behçet: *Şeyh Sait Isyani*. Istanbul, Sel Yaymlari, 1955.

(13) Chirguh, Bletch: *La question Kurde : Ses origines et ses causes*. Cairo, Paul Barbey, 1930.

(14) Craig, Gordon A., and Felix Gilbert: *The Diplomats, 1919-1939*. Princeton, Princeton University Press, 1953.

(15) Dersimi, M. Nuri: *Kürdistan Tarihinde Dersim*, Aleppo, Ani Matbaasi, 1952.

(16) Edib, Halide: *Conflict of East and West in Turkey*, Lahore, Sheikh Muhammad Ashraf, 1935.

(17) Edmonds, C. J: *Kurds, Turks and Arabs: Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq, 1919-1925*, London, Oxford University Press, 1957.

(18) Firat, M. Şerif: *Doğu. Iller ive Varto Tarihi*. Istanbul, Saka Matbaasi, 1948.

(19) Foster, Henry A.: *The Making of Modern Iraq: A Product of World Forces*, New York, Russell and Russell, 1935.

(20) Frey, Frederick W.: *The Turkish Political Elite*, Cambridge, Mass, MIT Press, 1965.

(21) Friedman, Isaiah: *Germany, Turkey and Zionism, 1897-*

1918, London, Oxford University Press, 1977.

(22) Froembgen, Hans: *Kemal Atatürk.* New York, Hillman Curl, 1937.

(23) Ghassemlou, Abdul Rahman: *Kurdistan and the Kurds*, Prague, Publishing House of the Czechoslovak Academy of Sciences, 1965.

(24) Goloğlu, Mahmut: *Devrimler ve Tepkiler, 1924-1930*, Ankara, Turhan Kitabevi, 1972.

(25) Erzurum Kongresi. 2 vols. Ankara: Nüve Matbaasi, 1968.

(26) Hasretyan, M. A. K. M. Ahmad, and M. Ciwar: 1925 Kürt Ayaklanmasi (Şeyh Said Hareketi), Uppsala, Jina Nü Yaymlari, 1985.

(27) Hay, W.R: *Two Years in Kurdistan, Experiences of a Political Officer, 1918-20*, London: Sedgewick and Jackson, 1921.

(28) Hertslet, Sir Edward: *The Map of Europe by Treaty.* Vol. IV: 1875 to 1891, London, Her Majesty's Stationery Office, 1891.

(29) Hoffman, Karl: *Ölpolitik und Angelsächsicher Imperialismus*. Berlin, Ring-verlag, 1927.

(30) Hourani, Albert, S.M.Stern and Vivian Brown: eds: *Islamic Philosophy and the Classical Tradition*, London, Oxford University Press, 1972.

(31) Hovannisian, Richard G.: *Armenia on the Road to Independence*, 1918, Berkeley, University of California Press, 1967.

(32) The Republic of Armenia. 2 vols. Los Angeles, University of California Press, 1971 and 1982.

(33) Huntington, S. P., and C. H. Moore: eds: *Authoritarian Politics in Modern Society*, New York, Basic Books, 1970.

(34) Hurewitz, J. C.: *Diplomacy in the Near and Middle East*: A Documentary Record: 1535-1956, 2 vols. Princeton, D. van Nostrand, 1956.

(35) Ibrahim, Ferhad: Die Kurdische Nationalbewegung in Irak: Eine Fallstudie zur Problematik ethnischer Konflikte in der Dritten Welt. Islam Kundliche Untersuchungen, Vol. 88. Berlin: Klaus-Schwartz, 1983.

(36) Jacobson, Jon. Locarno Diplomacy: *Germany and the West, 1925-1929*, Princeton: Princeton University Press, 1972.

(37) Jelavich, Barbara: *History of the Balkans: Eighteenth and Nineteenth Centuries*, 2 vols. New York, Cambridge University Press, 1983.

(38) Joarder, Safiuddin: *Syria under the French Mandate: The Early Phase, 1920-27*, Dacca: Asiatic Society of Bangladesh, publication no.31, 1971.

(39) Joseph, John: *The Nestorians and Their Neighbors: A Study of Western Influence on Their Relations*, Princeton, Princeton University Press, 1961.

(40) Jwaideh, Wadie: *The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development.»* Ph.D. Dissertation, Syracuse University, 1960.

(41) Karpat, Kemal H.: *Turkey's Politics: The Transition to a Multiparty System*, Princeton: Princeton University Press, 1959.

(42) Kent, Marian, ed: *The Great Powers and the End of the Ottoman Empire*, 1900-1923, London, George Allen and Unwin, 1984.

(43) Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900-1921. New York, Branes and Noble, 1976.

(44) Khoury, Philip S.: *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945*, Princeton: Princeton University Press, 1987.

(45) Kinross, Patrick Balfour (Lord): Ataturk. New York: William Morrow, 1965.

(46) Klieman, Aaron, S.: *Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1970.

(47) Kodaman, Bayram: *Abülhamid Devri Eğitimi Sistemi*, Istanbul, Ötüken Neşriyat, 1980.

(48) Kruger, Karl: *Kemalist Turkey and the Middle East*, London, George Allen and Unwin, 1932.

(49) Kürkçüoğlu, Ömer: *Türk-Ingiliz Ilişkileri (1919-1926)*, Ankara, Ankara Üniversitesi Basimevi, 1978.

(50) Kürt Milliyetçilği ve Abdullah Cevdet, Uppsala: Jina Nû Yaymlari, 1986.

(51) Kutschera, Chris: *Le movement national Kurde*. Paris , Flammarion, 1979.

(52) League of Nations Treaty Series: Geneva: Printed for Secretariat of the League, 1920-1946.

(53) Lee, Dwight Evrin: *Great Britain and the Cyprus Convention of 1878*, Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1934.

(54) Lewis, Bernard: *The Emergence of Modern Turkey*, London, Oxford University Press, 1961.

(55) Longrigg, Stephen Hemsley: *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford: At the Clarendon Press, 1925.

(56) Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social, and Economic History. Oxford, Oxford University Press, 1953.

(57) Syria and Lebanon under French Mandate. Oxford: Oxford University Press, 1958.

(58) McCarthy, Justin: *Muslims and Minorities: The Population of Ottoman Anatolia and the End of the Empire*, New York University Press, 1983.

(59) Marr, Phebe: *The Modern History of Iraq*. Boulder, Colo, Westview Press, 1985.

(60) Medlicott, W. N., Douglas Dakin, M.E.Lambert: eds; *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939*, Series IA, 1925-1929. 7 vols. London: Her Majesty's Stationery Office, 1966-1975.

(61) Mejcher, Helmut: *Die Politik und das Ölim Nahen Osten*. Stuttgart, Klettcolya, 1980.

(62) Imperial Quest for Oil: Iraq, 1910-1928. London: Ithaca Press, 1976.

(63) Melek, Kemal: *Ingiliz Belgeleriyle Musul Sorunu (1890-1926)*, Ankara: Üçdal Neşriyat, 1983.

(64) Monroe, Elizabeth: *Britain's Moment in the Middle East,* Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1963.

(65) Mumcu, Ahmet; *Tarih Açmdan Türk Devriminin Temelleri ve Gelişimi*. Istanbul, Inkilap ve Aka Basimevi, 1979.

(66) Nikitine, Basil: *Les Kurdes*: Etude sociologique et historique. Paris, Impri-merie Nationale, 1956.

(67) Noel, Edward William Charles: *Diary of Major Noel on Special Duty in Kurdistan, from June 14th to September 21st, 1919*. Basrah, Government Press, 1920. Also in foreign Office 371/5068.

(68) Note on the Kurdish Situation: Baghdad: Government Press, 1920.

(69) Öke, Mim Kemal: II. Abdülhamid, Siyonistler ve Filistin Meselesi, Istanbul, Kervan Kitapçilik, 1981.

(70) Siyonism ve Filistin Sorunu, 1880-1914. Istanbul: Üçdal Neşriyat, 1982.

(71) Orga, Irfan, and Margarete Orga: Ataturk. London: Michael Joseph, 1967.

(72) Özlap, Kazim: *Milli Mucadele, 1919-1922*, Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1971.

(73) Özbudun, Ergun: *Social Change and Political Participation in Turkey*, Princeton, Princeton University Press, 1976.

(74) Türkiye de Sosyal Değisme ve Siyasal Katilma. Ankara: Üniversitesi Hukuk Fakültesi Yaymlari, no.363, 1975.

(75) Petran, Tabitha. Syria. New York: Praeger, 1975.

(76) Popoviç, Alexander, and Marc Gaborieau, eds: Les confréries soufies dans le monde arabo-islamique: Les Naqshbandis. Forthcoming.

(77) Question de la frontière entre la turquie et l'Irak 16 à 30 septembre 1924. With map. Geneva, 1925.

(78) Ramazani, Rouhallah K.: *The foreign Policy of Iran: A Developing Nation in Word Affairs, 1500-1941*, Charlottesville: University of Virginia Press, 1966.

(79) Rambout, Lucien: *Les kurdes et le droit*. Paris, Editions du Cerf, 1947.

(80) Ramsay, William Mitchell: *Impressions of Turkey during Twelve Years' Wanderings*, London, Hodder and Staughtom, 1891.

(81) Rawlinson, A.: *Adventures in the Near East, 1918-1922*, New York, Dodd, Mead; 1924.

(82) Safrastian, Arshak: *Kurds and Kurdistan*. London: Arwell Press, 1948.

(83) Selek, Sabahattin: *Anadolu Ihtilali*. Istanbul: Istanbul Yaymlari, 1968.

(84) Shaw, Stanford J., and Ezel Kural Shaw: *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. 2 vols.II: Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975, New York, Cambridge University Press, 1977.

(85) Silopi, Zinnar: *Doza Kürdistan*, Beirut, 1969.

(86) Simon, Reeva S.: *Iraq between the Two World Wars: The*

Creation and Implementation of a Nationalist Ideology, New York: Columbia University Press, 1986.

(87) Şimşir, Bilal N: *Ingiliz Belgeleriyle Türkiye'de' kürt Sorunu' (1924-1938)*, Ankara, Dişişleri Bakanliği Basimevi, 1975.

(88) Sluglett, Peter: *Britain in Iraq, 1914-1932*. London: Oxford by Ithaca Press, 1976.

(89) Sonyel, Salahi Ramsdan: *Turkish Diplomacy*, 1918-1923. Beverly Hills, Cal: Sage Publications, 1975.

(90) Stivers, William: *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey, and the Anglo-American World Order, 1918-1930*. Ithaca and London: Cornell University Press, 1982.

(91) Tapper, Richard: ed: *The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan*, London, Croom-Helm, 1983.

(92) Taylor, A.J.P.: *English History*, 1914-1945. Oxford, At the Clarendon Press, 1965.

(93) Tibawi, A. L: *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine*, New York: Macmillan and St. Martin's Press, 1967.

(94) Toker, Metin: *Şeyh Sait ve Isyani*. Ankara, Ruzgarli Matbaas, 1968.

(95) Toynbee, Arnold J., ed: Survey of International Affairs, 1925. London, Oxford University Press, 1927.

(96) Tunaya, Tarik Z.: Türkiye'nin Siyasi Hayatinda Batililaşma Hareketleri. Siyaset Ilmi Serisi, vol. 2, no.8. Istanbul: Hukuk Fakültesi Yaymlari, 1960.

(97) Tuncay, Mete: T.C.nde Tek-Oarti Yönetimi'nin Kurulmasi (1923-1931), Ankara, Yürt Yaymcilik, 1981.

(98) Turan, Ilter, Cumhuriyet Tarihimiz, Temeller, Kuruluş, Milli Devrimler Istanbul, Cağlayan Kitabevi, 1969.

(99) Türkiye Cumhuriyeti'nde Ayaklanmalari (1924-1938). Ankara: Genel Kurmay Harb Tarihi Başkanliği, 1972.

(100) Van Bruinessen Maarten [Martin] M.: *Agha, Shaikh and State*: On the cial and Political Organization of Kurdistan. Published Ph.D. disserts...... Utrecht: Ryksuniversiteit, 1978.

(101) Van Bruinessen, Martin, and Jochen Baschke: eds: Jahrbuch zur Gesc......und Gesellschaft des Vorderen und Mittleren Orients 1984, Berlin:.....press Edition, 1985.

(102) Weiker, Walter F: *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day*. New York, Holmes and Meier Publishers, 1981.

(103) Political Tulelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Afermath, Leiden, E.J.Brill, 1973.

(104) Wilson, Sir Arnold T.: *Mesopotamia 1917-1920: A Clash of Loyalties*, Oxford: Oxford University Press, 1931.

(105) Wolf, Eric: *Europe and the People without History*, Berkeley, University of California Press, 1982.

(106) Wortham, H.E.: *Mustafa Kemal of Turkey*, Boston, Little, Brown, 1931.s

(107) Zabih, Sepher: *The Communist Movement in Iran,*

Berkeley: University of California Press, 1966.

(108) Zaki, Muhammad Amin: *Khulasat Tarikh al-Kurd wa Kurdistan min Aqdam al-Usur Hatta al-An*, Cairo: as-Sa'ada Press, 1939.

(109) Ziemke, Kurt: Die neue Turkei, Stuttgart: Deutsche Verlagsanstalt, 1930.

(110) Zürcher, Erik Jan: *The Unionist Factor: The Role of the Committee of Union and Progress in the Turkish National Movement, 1905-1926.* Leiden: E.J. Brill, 1984.

Articles

(1) Abu Manneh, Butros. «The Naqshbandiyya in the Ottoman Lands in the Early 19th Century». Die Welt des Islams 22/1-4 (1984): 1-35.

(2) Algar, Hamid. «The Naqshbandi Order: A Preliminary Survey of Its History and Significance.» Studia Islamica 44(1977): 124-152.

(3) Beck, Peter J. «A Tedious and Perilous Controversy:Britain and the Settlement of the Mosul Dispute, 1918-1926.» Middle East Studies 17 (April 1981): 256-276.

(4) Ciwan, M. «Şeyh Sait Ayaklanmasi.» In 1925 Kürt Ayaklanmasi (Şeyh Sait Hareketi). Uppsala: Jina Nû Yaymlari, 1985 , 46-75.

(5) Cox, Jafna L. ''A Splendid Training Ground: The Importance to the Royal Air Force of Its Role in Iraq, 1919-

32.» Journal of Imperial and Commonwealth History 13 (1985): 157-184.

(6) Davison, Rorderic H.»Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne.» In The Diplomats, 1919-1938, ed. Gordon A. Craig and Felix Gilbert, 172-209.

(7) Duguid, Stephen. «The Politics of Unity: Hamidian Policy in Eastern Anatolia.» Middle Eastern Studies 9 (May 1973): 139-155.

(8) Edwards, Peter.«The Austen Chamberlain-Mussolini Meetings.» Historical Journal 14(March 1971): 153-160.

(9) Finefrock, Michael.» Laissez-Faire, the 1923 Izmir Economic Congress and Early Turkish Development Policy in Political Perspective.» Middle Eastern Studies 17(July 1981): 375-392.

(10) Hourani, Albert. «Shaikh Khalid and the Naqshbandi Order.» In Islamic Philosophy and the Classical Tradition, ed. Albert Hourani, S.M. Stern, and Vivian Brown, 89-104.

(11) Jwaideh Albertine. « Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq.» Middle Eastern Affairs, ed.Albert Hourani, St. Antony's Papers, and no.16. London: Chatto and Windus, 1963, 106-136.

(12) Kent, Marian. «British Policy, International Diplomacy and the Turkish Revolution.» International Journal of Turkish Studies 3 (Winter 1985-1986): 33-51.

(13) «Great Britain and the End of the Ottoman Empire, 1900-

1923.» In The Great Powers and the End of the Ottoman Empire, 1900-1923, ed. Marian kent, 172-205.

(14) Khoury, Philip S.»Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate.» International Journal of Middle East Studies 13 (November 1981): 441-469.

(15) Kodaman, Bayram. «Hamidiye Hafif Süvari Alaylari: II Abdülhamid ve Doğu-Anadolu Aşiretleri.» Tarih Dergisi 32 (1979): 427-480.

(16) Mardin, Şerif. «Center-Periphery Relations: A Key to Turkish «Politics» Daedalus (Winter 1973): 164-190.

(17) McCarthy, Justin. «Foundations of the Turkish Republic: Social and Economic Change.» Middle Eastern Studies 19(April 1983): 139-151.

(18) «Population in Eastern Turkey during World War I.» Newsspot 22 (February 1985): 5.

(19) Mejcher, Helmut. «Iraq's External Relations, 1921-26.» Middle Eastern Studies 13 (October 1977): 340-357.

(20) Noel, Edward. «The Character of the Kurds as Illustrated by Their Proverbs and Popular Sayings.» Bulletin of the School of Oriental Studies ¼ (1921): 79-90.

(21) Oberling, Pierre. «The State as Promoter of Technology Transfer: The Early Years of Ottoman Aviation.» In Turks, Hungarians and Kipchaks: A Festschrift in Honor of Tibor Halasi-Kun, ed. Şinasi Tekin and Gönul Alpay Tekin (vol.8 of the Journal of Turkish Studies [1984] : 209-214]

(22) Öke, Mim Kemal, ''The Ottoman Empire, Zionism and the Question of Palestine (1880-1908).» International Journal of Middle East Studies 14 (August 1982): 329-341.

(23) Olson, Robert W. «The Second Time Around: British Policy toward the Kurds (1921-1922).»Die Welt des Islams 27(1987): 91-102.

(24) Olson, Robert W., and William F. Tucker.» The Seikh Said Rebellion in Turkey (1925): A Study in the Consolidation of a Developed Uninstitutionalized Nationalism and the Rise of Incipient (Kurdish) Nationalism.»Die Welt Islams 18/3-4 (1978): 195-211.

(25) Özbudun, Ergun. «Established Revolution versus Unfinished Revolution: Contrasting Patterns of Democratization in Mexico and Turkey.» In Authoritarian Politics in Modern Society, ed. S.P Huntington and C.H. Moore, 380-405.

(26) Stivers, William. «International Politics and Iraqi Oil, 1918-1928.» Business History Review 55 (Winter 1981): 517-540.

(27) «A Note on the Red Line Agreement.» Diplomatic History 7(1983): 23-34.

(28) Van Brunessen, Martin.»Kurdish Tribes and the State of Iran: The Cas of Simko's Revolt.» In The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan, ed. Richard Tapper, 364-400.

(29) «Popular Islam, Kurdish Nationalism and Rural Revolt:

The Rebellion of Shaikh Said in Turkey (1925).»In Religion and Rural Revolt, ed.Janos M.Bak and Gerhard Benecke, 281-295.

(30) «Vom Osmanismus zum Separatismus: Religiöse und ethnishce Hintergründe der Rebellion des Scheich Said.» In Jahrbuch zur Geschichte und Gesellschaft des Vorderen und Mittleren Orients 1984.ed. Jochen Blaschke and Martin van Bruinessen, 109-165.

(31) Vinogradov,Amal. «The 1920 Revolt in Iraq Reconsidered: The Role of Tribes in National Politics.» International Journal of Middle East Studies 3 (April 1972): 123-139.

المحتويات

منذ سقوط مملكة ميديا في يدي الملك الفارسي كورش الثاني سنة (550 ق.م)، حُرم الكرد من العيش في دولة كردية تجمع شملهم جميعاً، فأشعلوا، أسلافاً وأحفاداً، ثورةً تلو ثورة، لتأسيس دولتهم المستقلة مثل جيرانهم العرب والفرس والأرمن والترك، ولا يزال كفاحهم في هذا المجال مستمراً. وقد تناول الباحث روبرت أُولْسون- والأرجح أنه أميركي- مرحلة مهمة من تاريخ ذلك الكفاح في كتابه: The Emergence Kurdish Nationalism 1880-1925؛ أي (نهضة القومية الكردية)، ورأيت من الأنسب أن نسمّيه (تاريخ الكفاح القومي الكردي).

ترجع أهمية هذا الكتاب في اعتقادي إلى أربعة أسباب يتناول من خلالها المؤلف أحداث الفترة الواقعة بين سنتي (1880 - 1925) في تاريخ كردستان، بدءاً بثورة الشيخ عُبَيْد الله نَهْري، ومروراً بثورة الشيخ محمود بَرزَنْجي وثورة كُوچْري، وانتهاءً بثورة الشيخ سعيد پِيران؛ صحيح أن هذه الثورات أخفقت في إقامة دولة كردستان المستقلة، لكنها تمثّل تطوّراً مهمّاً في مسيرة الحركة التحررية الكردية، سواء أكان على الصعيد السياسي أم على الصعيد الثقافي؛ وحسبُها أنها أكدت تمسّك الشعب الكردي بهويته التاريخية، وأنّ ما واكبها من نضالات وتضحيات شكّل قوّة دفعٍ للأجيال الكردية اللاحقة في طريق الكفاح.

(المترجم)


ISBN 978-9953-71-852-1